

المشرق الاعلامي AL MASHREQ AL-I'LAMI

شهرية مستقلة

عمان - العدد ٤ - كانون الأول ١٩٩٧

دعوات للركوع تكفيرا عن مزحة!!

«في خروج الاعلام عن محوره ودوره»

طارق مصاروة *

مسكين الالماني «جيرد راينكي»، فقد ذهب الى تل ابيب مع فرقة الفيلهارموني لتقديم اجمل موسيقى بيتهوفن وباخ وموتسارت.. عاد فاقدا كل شيء لأنه وبعد عشاء غني في «فندق شارون» حيث ينزل مع الفرقة قارف فيه شرب زجاجة نبيذ، ذهب ليسلي ليله الى بار الفندق واحتسى كذا كاس من الجعة - يارعاك الله - وتبادل النكات السمجة مع نادل البار، وحين اخذ الفاتورة ليوقع عليها اسمه.. وقع بدله عن «ادولف هتلر!!».

ويبدو ان نادل البار اخذ ذلك ايضاً كنكتة سمجة، فشطب توقيع ادولف هتلر، وطلب منه ان يوقع الامر الذي فعله راينكي وذهب الى فراشه.

في اليوم التالي قامت القيامة الرسمية الاسرائيلية التي انتهت بسفر الموسيقي. لكن «النفاق القومي» الالماني لم ينته، وقد لا ينتهي الا بانتحار المسكين الذي حسب ان دمه خفيف. فقد علمت السفارة بالامر، ورفعته الى الخارجية. الى الوزير بالذات، وتقول مجلة «دير شبيغل» انه وصل الى المستشار هلموت كول!!.

المسكين جيرد راينكي تلقى ما يلي:

١- طرد من الفرقة الموسيقية بعد عشرين عاماً من العمل.

٢- طرد من اتحاد الموسيقيين الالمان ومعنى هذا ان اية فرقة موسيقية لن تقبله عازفاً. ومعنى ذلك انه وبعد السادسة والخمسين سيبحث عن مهنة اخرى.

... وحين وصلت القصة الى الصحافة الالمانية... ولعل هذا هو موضوعنا الابعد من قضية فردية، حدث في اسبوع واحد ما يلي:

١- بدأت صحيفة «بلد» - ٥ مليون نسخة - بالنتاحية من ١٨ سطراً. عن المتخلف عقلياً. والنموذج العادي للالماني القبيح، والادنى من الانسان. ثم طلبت «ركوعنا جميعاً كما فعل ويلي برانت في وارسو امام العالم» لهذه الجريمة التي اقترفها راينكي.

٢- الصحيفة BZ وهي صحيفة برلين تضع عنوانا بثمانية اعمدة Slicha, Israeal وكلمة Slicha



الفاتورة الموقعة باسم «هتلر»

ليست كلمة المانية وانما كلمة عبرية معناها سامحينا، وهكذا يكون العنوان الاسرالماني سامحينا يا اسرائيل!! ولعل من الصعب استعراض بقية الحملة الصحفية الالمانية على مواطن الماني شرب كاساً واراد ان يمارس خفة الدم، ومن الصعب فهم الحالة الذهنية لوسائل الاعلام الالمانية لولا ان شهر ايار الذي يبدو انه شهر الكرامات شهد مظاهرة يهودية مؤلفة من اثنين رجل وامرأة يطالبان حكومة التشيك بتعويضات عن معاناتهما بالهولوكست النازي... ولما كانت براغ تستقبل مسؤولين المان معنيين بالمصالحة التاريخية.. فقد تقرر انشاء صندوق لضحايا النازية اليهود - وليس التشيكيين - تدفع منه تشيكيا خمسة ملايين وتدفع المانيا ١٢٥ مليون!!.

هذه القصة التي يحدث «مثائل» لها بالعشرات يومياً في بلد كالمانيا، تدلنا على ادوار جديدة لوسائل الاعلام، لم نكن نعرفها حين كنا ندرسها، وندرس اسبابها ونتائجها. فلم تعد الصحافة والتلفزيون والإذاعة الآن تعطي الخبر، او تحلل الخبر، او تروج لسياسة او سياسات، وتلوث سياسة او سياسات. وانما اصبحت جزءاً من وسائل اخطر واكبر في العلاقات الدولية، وفي القرارات الاقتصادية، وفي المشاركة العملية في الحرب والسلام.. بتأثير قد يصل الى تأثير اسلحة الدمار الشامل على الخصم، دون النظر الى اي نتائج قد تكون كارثية... وتمس خبز، ودواء، وامن ملايين الناس.

.. افتتاحية الصحيفة الأكثر مبيعاً

> «لم تعد الصحافة والتلفزيون والاذاعة الآن تعطي الخبر او تحلل الخبر او تروج لسياسة او سياسات وتلوث سياسة او سياسات وانما اصبحت جزءا من وسائل اخطر واكبر في العلاقات الدولية والقرارات الاقتصادية»

> «قيام الصحافة الألمانية او بعضها بخدمة اهداف اسرائيلية بما ترفض الصحافة الاسرائيلية ذاتها ان تهبط اليه وتزفت حملاتها المشينة للمواطن الالماني بما يخدم ابتزاز الدولة الالمانية ماليا واخلاقيا هو الذي يثير الآن حالة التطرف لدى اليمين الالماني.»

ان قيام الصحافة الالمانية او بعضها بخدمة اهداف اسرائيلية بما ترفض الصحافة الاسرائيلية ذاتها ان تهبط اليه، وتزفت حملاتها المشينة للمواطن الالماني بما يخدم ابتزاز الدولة الالمانية ماليا واخلاقيا.. هو الذي يثير الآن حالة التطرف لدى اليمين الالماني. فهناك بطالة قاتلة بين الشباب والناس تقرأ الثمن اليومي الذي يجب دفعه لاسرائيل. ولعل ما حدث في العشرينات من ركوب الحركة الصهيونية على الصحافة، والمسرح، والجامعات، والبنوك هو الذي ادى الى صعود «العريف ادولف هتلر» وحزبه الى الحكم باعلى درجات الانتخاب الديمقراطي، وهو الذي ادى الى الحرب الثانية ودمار اوروبا، وموت خمسين مليون انسان!!. وهذا يحدث الآن في روسيا. فهل يصدق احد ان تلفزيون CNN كان ينقل بالبث المباشر الصراع بين يلتسين ومجلس النواب .. بما في ذلك قصف الدبابات لمجلس الدوما - البرلمان - بهدف انهاء اعتصام نوابه واعتقال رئيسه، ونائب رئيس الجمهورية الذي تضامن مع المعتصمين... ثم اقنعنا مذيع CNN واقنع العالم ان المدافع، وتدمير البرلمان، هي الديمقراطية الجديدة في روسيا. وقد تبع هذا النمط من الجنون الاعلامي الذي اخذ شكلاً وحشياً كما اسماه احد الصحفيين الى حد وصول احد اصحاب الملايين الى موقع نائب مدير الامن القومي بعد ان سافر الى اسرائيل وعاد بجنسية اسرائيلي. وحين حذر حاخامات الولايات المتحدة من خطر هذا النمط العلني التظاهري صرح الرجل في [illegible] نحن لا نخجل ان نقول ان ٢٠٪ من الاقتصاد [illegible] هو في يد خمسة منا!!

ان قضية جيرد راينكي الموسيقي المسكين [illegible] كل هذا الحجم من جلد الذات والتشهير [illegible] مليون مارك، لكن من المؤكد ان النظم [illegible] ايضاً بالناس. فالاعلام قد يكون اداة [illegible] لكنه ايضاً اعلام يصل الى الناس. وابتزاز [illegible] القرار السياسي لا ينسحب بالضرورة [illegible] العاطلين عن العمل، وملايين الذين يعملهم [illegible] العمل، وجيرانهم واقاربهم وملايين [illegible] يانفون مبدأ ابتزاز اكبر بلد اوروبي [illegible] واكثرها تقدما.

كنا نعتقد ان السلوك اللااخلاقي للإعلام [illegible] مسلط علينا نحن في العالم الثالث، وعلينا [illegible] بشكل خاص، وانه يستعدي الرأي العام [illegible] قضايانا، او انه يحبط الاهتمام بها [illegible] اهدافها العادلة. لكننا نجد الاعلام الدولي [illegible] فهناك في الصحافة الاميركية من يطلب [illegible] مثلاً ان تعمل على تقليص فائضها التجاري [illegible] يشبه من يطلب منك ان لا تربح كثيراً. وهو [illegible] ابداً عن الذي يطلب منك ان تخسر كثيراً.

... ومن الطبيعي بان هذه الاسلحة [illegible] يروج لها الاعلام يمكن ان تكون مقدمة [illegible] هي اشد اذى، احياناً، من الحروب [illegible]

ان خروج الاعلام عن دوره [illegible] للفكر، او للسلام، او لخير الانسان [illegible] محوره ليس الطبل لحركة [illegible]

العنوان: تلفاكس ٥٥١١٥٢٩ - ٢٧ شارع الدمام - ام اذينة - ص.ب: ٨٥١٦٩٣ - عمان ١١١٨٥ الاردن

المشرق الاعلامي AL MASHREQ AL-I'LAMI

شهرية مستقلة

عمان - العدد ٥ - كانون الثاني ١٩٩٨ - الثمن ٥٠٠ فلس

JANUARY 1998, Issue 5

عام ١٩٩٨ بين الانتقالية والتحولات العامة

ترقب وتهدئة على جبهة الحكومة والصحافة

البرلمان الثالث عشر في مواجهة القضايا الساخنة

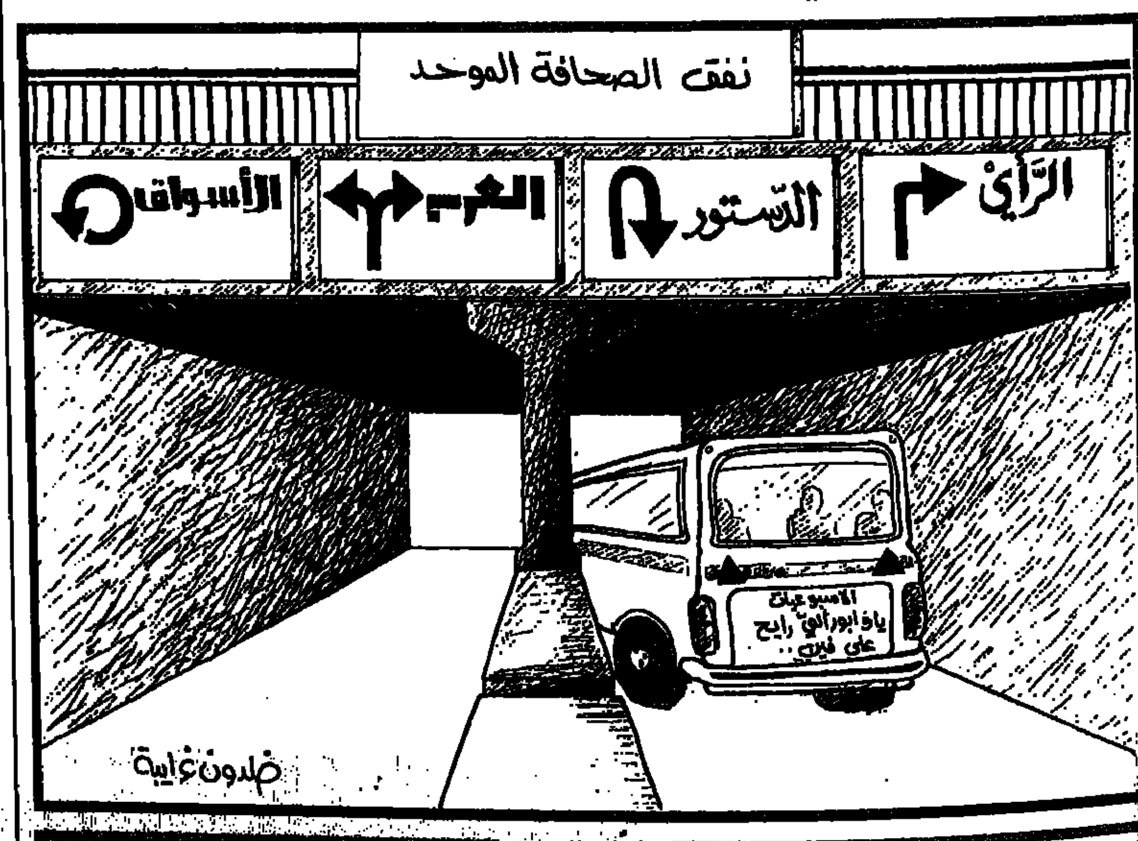
- ■ اقرار مناقشة تعديلات المطبوعات كلّ على حدة
- ■ النواب والأعيان بين المطرقة والسندان في الخلاف على تغطية نشاطاتهم
- ■ زيارة النائبين رأفت وفراعنة للكنيست: اثارة اعلامية أم مسلسل سياسي؟

فتح ملف النشر والتوزيع في الأردن

الغزو الالكتروني، السطو الفكري وقلة المطالعة ستجعل الكتب سلعة نادرة

التنافس بين الصحف الأردنية يشتد على الطبعات الالكترونية

يوميتان تعومان في بحر الأسهم و"البلاد" تصدرها شركة أخرى



كتّاب العدد

ابراهيم عز الدين، د. فهد الفانك، د. عصام الموسى، محمود الريماوي، عبدالله حسنات، مائدة كيلاني، جميل النمري، يوسف غيشان، ليما نبيل، نادي فندور، ياسر ابو هلالة، محمد سلامة، غالية الفالول، أحمد ناصر

لهذا نتفاءل!

ها نحن ندخل عاماً جديداً ولا يفصلنا عن الألف الثالثة إلا ثلاث سنوات. ندخل العام الجديد ونحن اكثر تفاؤلاً رغم الصعوبات التي تعرضنا وتعرضت الصحافة لها في العام الفائت. ولتفاؤلنا ما يبرره.

فرغم سعي الحكومات العربية على اختلاف أنظمتها إلى إحكام سيطرتها على وسائل الاعلام فان اقصى ما تستطيعه هو أن تمنع احداً من أن يكتب او يرسم او يعلق او يستورد مواداً مكتوبة او ممغنطة لا تتفق وتفسير هذه الأنظمة لصالحها. ولكن هذه الحكومات لا تستطيع ولن تستطيع أن تسيطر على ثورة المعلومات التي شملت الكون بأسره. بل على العكس فان القنوات العربية (خاصة الفضائية) والتي تقيمها الدول العربية وتستعملها إلى حد كبير - وإن بدرجة اكثر ذكاءً مما مضى - في الحروب البينية بين هذه الأنظمة إنما سترتد على اصحابها. فاولئك الذين يعتقدون انهم بما يبثون على قنواتهم من المقابلات والمواجهات إنما يكشفون عيوب ابناء عمومتهم إنما يكشفون عيوبهم اولاً - على الاقل بتظاهرهم أن لا عيوب لديهم - والقنوات الفضائية شبه المستقلة تساهم بدورها في تعميق منهج الحوار وإبراز الرأي الآخر والرأي الأول. والمواضيع التي تناقش على هذه القنوات - التي وصلت أغلبية البيوت - هي مواضيع تتفاوت في محتواها من الغث إلى السمين ومن القضايا التي تحتاج إلى قليل من التفكير إلى القضايا المتعلقة بمصير الانسان وسبب الوجود ومصير الكون. وإذا تخيلنا - وما نتخيل ليس ببعيد - ففي غضون سنوات لا تتعدى العشر سيصبح كل بيت مزود بجهاز استقبال فضائي وستقل كلفة هذه الأجهزة لتصبح في متناول كل مواطن وستتضاعف محطات البث وتتنافس بينها على تقديم كل ما هو جديد وحديث ولن تبقى هناك اسرار وسيستطيع صاحب كل ذي رأي حر (وغير حر) أن يقول رأيه وسيكون الناس البسطاء والصادقين هم الحكم. وسيكون من شأن هذا كله أن يحدث التغيير المطلوب والمنشود. ولا شك اننا سنشهد خلال السنوات العشر القادمة تطورات أخرى في ثورة المعلومات تكون ابعدَ اثراً واقوى فعلاً. وسيكون بإمكان اعداد اكبر من الناس أن تصل إلى خدمة الانترنت وإن تقرأ ما يعتقد الرسميون انهم لا ينبغي أن يقرأوا. عند ذلك ستنهار جدران كثيرة وستفتح آفاق رحبة وتزهر الآف الزهور.

لهذا كله فنحن متفائلون.

المحرر

عام ٩٨ قد يحمل مفاجآت... ولكن لا أولوية للصحافة والاعلام على الأجندة

المشرق الإعلامي/ خاص

بعيداً عن توقّع إحدى الصفحات الإجتماعية، المعنيّة بتغطية اخبار الصالونات السياسية، في صحيفة اردنيّة يومية بأنّ حكومة الدكتور عبد السلام المجالي سوف تستمر عشر سنوات، فإنّ الإعلاميين الأردنيين، على كافة مستوياتهم، بدأوا يتصرّفون على إعتبار انّ بداية العام ١٩٩٨ لن تشهد تغييراً جذرياً في العلاقة القائمة بين السلطة التنفيذية والصحافة والاعلام.

فإذا كان إسم رئيس الحكومة المُقبل دوماً مسألة لا يُمكن توقّعها بسهولة، حتّى اصبحت قاعدة سياسية مؤكّدة تلك التي تُرجع المعرفة المُسبقة إلى "الله.. وأبو عبد الله"، فإنّ جلالة الملك اعطى إشارة حاسمة تؤكّد على أنّ الدكتور المجالي سيواصل عمله رئيساً للوزراء...

ففي رسالة مهمّة، وجّهها جلالته لرئيس الحكومة قبل حصوله على الثقة البرلمانية، وإعتبرها المُراقبون تكليفاً جديداً له، كان واضحاً انّ الملك يُجدّد الثقة بشخص الرئيس ويُعطيه الضوء الأخضر لإجراء تعديل على الحكومة، ومن خطاب جلالته امام النوّاب والأعيان، بعد إستماعه إلى ردّهم على خطاب العرش، يُمكن فهم انّ التعديل المُقبل سيكون موسّعاً، بعد ان اعطى جلالته إشارة واضحة بعدم توزير النوّاب والأعيان...

وإذا كان الإعلاميون الأردنيون لا يتوقّعون تغييراً كبيراً في السياسة الرسميّة تجاههم، في السنة الجديدة، فإنّهم على مايبدو يتوقّعون تهدئة واضحة على جبهة الإشتباك الذي ميّز السنة الماضية على غير صعيد...

وإذا صحّت الإشاعات التي ترشّح من الدوار الرابع، فإنّ التعديل سيشمل منصب وزير الدولة لشؤون الإعلام بناء على طلبه، وتُرشّح التوقّعات السادة ناصر اللوزي او نايف مولا (في حال إنضمام النوّاب) او ناصر جوده لتولّي المنصب، الأمر الذي يحمل بدوره توقّعات اخرى بأنْ تجري تغييرات في المناصب الإعلامية الرئيسية مثل: إدارات التلفزيون والإذاعة ووكالة الأنباء الأردنية...

وتقول انباء انّ التعديل المُقبل سيكون على أرضية خلافات على مقاعد وزارية إقتصادية، وإجتهادات بالنسبة لتوزيع ارقام الموازنة...

وفي هذا الصدد ايضاً، تُفيد التوقّعات حول العام الجديد بأنّ دائرة المطبوعات ستخفف من قيودها الصارمة، وتفسيرها المتشدّد لمواد قانون المطبوعات، بعد أن وجّهت رسالة حاسمة بهذا الشأن للوسط الإعلامي، ووصلت إجراءاتها إلى الذروة في العام الماضي.

وكانت هذه الدائرة قد شهدت تغييرات مهمّة بتعيين السيد بلال التل مديراً لها، والذي يحمل وجهة نظر متشدّدة إزاء الإنفتاح الإعلامي مارسها خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة ١٩٩٧.

هذا ويتّفق جميع الصحفيين الاردنيين على انّ العام ١٩٩٧ كان حارّاً إلى درجة كبيرة، فحمل معه احداثاً كان من شأنها ان تُغيّر شكل الشارع الصحفي كلّه، حيث ظهرت صُحف وإختفت اخرى، وتنقّل الصحفيون بين صحيفة واخرى، وكذلك الامر بالنسبة لرؤساء تحرير ايضاً...

ولم يكن، في بداية السنة الماضية، ما يُنذر بالأمر، كانت التوقّعات تُفيد بإستقرار وإستمرار للنمط الذي ساد في العام الذي سبقه، على انّ الأيام حملت احداثاً غير متوقّعة...

لقد بدأت السنة بتوقّع إستمرار حكومة السيد عبد الكريم الكباريتي، ووزير إعلامه الدكتور مروان المعشّر، بعد أنْ تجاوزت الحكومة ذيول احداث الخبز، في مدن الجنوب قبلها بأشهر، وبدا واضحاً انّ الصُحف الأسبوعيّة التي هاجمت الحكومة بعنف بعدها قد رضيت بالأمر الواقع، فخلت إلّا من قليل من الأعمدة التي تنتقد الحكومة ورئيسها.

على ان شهر اذار – الذي شهد مقتل سبع فتيات اسرائيليات على يد احد الجنود الاردنيين وقضية نقص الرعاية للايتام في مركز دار البر – كان يحمل بداية التغيير.

فقيام الجندي احمد الدقامسة بفتح النار على مجموعة من الطالبات الاسرائيليات كن يقمن برحلة مدرسية الى منطقة الباقورة الاردنية وقتله لسبع منهن بالاضافة الى الاحداث اللاحقة والتركيز الاعلامي عليها اعتبر من قبل الاوساط الاعلامية والكثير من المراقبين على انه احد الاسباب الرئيسة التي اودت بحكومة الكباريتي.

والسبب الآخر الذي نال نصيباً وافراً من التغطية الاعلامية والذي ورد ذكره في كتاب قبول استقالة حكومة الكباريتي هو كما ذكر نقص الرعاية للاطفال اليتامى، وهذا السبب حدا بجلالة الملك لانتقاد الحكومة بشكل علني غير مسبوق ولمتابعة اوضاع الاطفال المعنيين عن كثب لاحقاً لتأمين الرعاية المطلوبة لهم. وقد ظهرت هذه القضية الى السطح، كما نشرت الـ «جوردن تايمز» لاحقاً، بسبب معاناة احدى الطفلات لعدم تلقيها العلاج والعناية الطبية المطلوبة اثر اكتشاف حصوة كبيرة بحجم حجر في كليتها، ولتتفاعل القضية فيما بعد بشكل دراماتيكي ادى الى تغيير الحكومة، وليبدأ عهد جديد، بحكومة رئيسها الدكتور عبد السلام المجالي، التي بدأت مع سياسة انفتاحية على الصحف لم تستمر اكثر من شهرين.

تعديل القانون

فالحكومة التي تشكّلت في اليوم الثاني لإنتهاء الدورة البرلمانية العادية، والتي لم تجد نفسها مضطرّة لخوض معركة ثقة، دخلت إلى الدوّار الرابع ومعها تصوّر لقانون جديد للمطبوعات، يحمل الكثير من المواد المثيرة للجدل، التي كان من شأنها ان تغيّر وجه العمل الصحفيّ، فادخلت تعديلات على القانون السابق، بشكل قانون مؤقّت، اعلن في السابع عشر من ايّار.

وإذا كان المُراقبون إختلفوا حينها حول اسباب الإستعجال في الإعلان عن التعديلات، فإنّ الأحداث التالية اكّدت انّ الحكومة كانت تُريد الخروج من مأزق قانوني، حيث الزمها القانون السابق ببيع حصصها المتجاوزة نسبة ٣٠٪ من الصحف اليوميّة للقطاع الخاص في ذلك اليوم بالذات، فقامت بالغاء هذا النصّ المُلزم، بالإضافة إلى قيامها بصيد عدّة عصافير في قانون واحد، حيث ضاعفت شروط إصدار الصحف من حيث رأس المال، وخبرات رؤساء التحرير، وزادت من العقوبات المفروضة على الصحف المخالفة للقانون.

وفي حقيقة الأمر، فإنّ التعديلات على القانون كانت على ما يبدو هي القشّة التي قصمت ظهر البعير بالنسبة للحياة السياسية الأردنية بأسرها، فالتضامن الذي اظهرته القوى السياسية المختلفة مع الصحفيين، والإستقالات التي اعلنها رؤساء النقابات المهنية ثُمّ تراجعوا عنها، والبيانات التي ظهرت، والمؤتمرات الصحافية التي عُقدت، والإعتصامات التي إنتظمت في غير مكان، كانت تؤشّر إلى ازمة سياسية كبيرة قادمة

الأسبوعيات والمقاطعة

وإذا كان القانون قد اوقف ثلاث عشرة صحيفة اسبوعية عن الصدور، وابعد رئيس التحرير المسؤول لـ"الدستور" عن منصبه، وهدّد رئيس تحرير "العرب اليوم" بالإجراء نفسه، فإنّه ساهم في «واية الأمر في مُقاطعة واسعة من قوى سياسية فاعلة للإنتخابات النيابية في سابقة لم تعرفها الحياة السياسية الأردنية بهذا الحجم من قبل في عهد الديمقراطية

فالأشهر الخمسة التي تلت الإعلان عن التعديلات شهدت الكثير من الشدّ والجذب على مستوى الصحافة، والسياسة ايضاً، لكنّ الآمال التي كانت تنتعش مرّة بتطبيق مرن للقانون على مستوى الصحافة، او حوار بين الحكومة وقوى المُقاطعة على مستوى السياسة، وتتلاشى مع إجراءات الحكومة، إنتهت بتطبيق حرفيّ للقانون وبإستمرار المقاطعة للإنتخابات، بعد ان بدا واضحاً أنّ الحكومة ماضية حتّى النهاية في فرض تصوّرها على الشارعين الصحافي والسياسي

"العرب اليوم"

على أنّ يوم الإعلان عن التعديلات كان يحمل مُفارقة اخرى، كان لها ابعادها في العمل الصحفي، فقد صدرت صحيفة "العرب اليوم" اليومية، التي ادّت إلى إنتعاش التنافس المهني في شارع الصحافة.

ولم يعد سرّاً أنّ "العرب اليوم" بدورها تأثرت بالاحداث بشكل او بآخر، فالصحيفة التي بنت آمالاً واسعة قبل صدورها، اوصلت إلى توقّع مؤسّسها الدكتور رياض الحروب مبيعات تصل إلى ١٥٠ الف نسخة، كانت تجد امامها حكومة جديدة، وقانوناً جديداً، وواقعاً مُختلفاً على المستوى المهنيّ...

فلقد إنعقدت آمال الصحيفة اصلاً على [illegible] طيّبة مع حكومة السيد الكباريتي وبات معروفاً [illegible] الكباريتي نفسه شارك في إقناع رجال اعمال بالمساهمة المالية فيها، لسبب كسر إحتكار [illegible] اليومية الأخرى، لكنّ الحكومة تغيّرت [illegible] "العرب اليوم" نفسها مع الصدور امام حكومة [illegible] تحمل نفس القناعات.

ولم تتوقّف المفاجآت امام الصحيفة [illegible] ففي يوم صدورها كان رئيس تحريرها [illegible] مصاروه يُقدّم إستقالته، والكاتب الرئيسي [illegible] الدكتور فهد الفانك يعود إلى عموده في [illegible] والإعلانات المتوقّعة لا تأتي، والمبيعات لم [illegible] الحدّ الادنى من المتوقّع، والإستقالات [illegible] تتوالى مُربكة الجهاز المهني إلى حدّ كبير..

على أنّه كان لـ"العرب اليوم" اثرها الكبير [illegible] شارع الصحافة، ويبدو انّ الأثر الاكبر كان [illegible] "الدستور" التي وجدت نفسها مُهدّدة [illegible] فعملت إلى سياسة تطويرية كبيرة [illegible] كُتّاب جُدد، وغيّرت في سياساتها التحريرية [illegible] اكثر جُرأة.. على أن الشهور الأولى من [illegible] ستكون حاسمة.

ويبقى ان نرى كيف سيتعامل البرلمان [illegible] دخل هو الآخر في ازمة مع الصحافة [illegible] المطبوعات الجديد. وإذا كان لنا ان نتنبأ [illegible] الاستفتاء الذي نشرت نتائجه «الشرق الاوسط» في تشرين ثاني الماضي وبناء على [illegible] مجلس النواب وتصويت ٣٠ من النواب [illegible] القانون إلى الحكومة – فلا شك ان القانون [illegible] على حاله وسيتم تعديله لجهة تخفيف [illegible] وشروطه.

بقي ان نقول ان رئيس الوزراء في [illegible] النواب أصر على ان الأسباب وراء القانون [illegible] وما ادى إليه من إغلاق للأسبوعيات [illegible] اساءتها لعلاقات الأردن مع الدول العربية [illegible] وقال انها كانت "تلجأ إلى وسائل غير [illegible] نفقاتها". كما اتهم هذه الصحف بأنها [illegible] عن نشر الرذيلة.

وقال الرئيس "لقد تلقت الحكومة [illegible] الاحتجاجات من مواطنين شرفاء [illegible] البلد وأخلاقه ومُثله يقرأون فيها [illegible] يتعرضون لأدب الشذاذ المنشور في هذه الصحف [illegible] وهنالك أمثلة أخرى حيث [illegible] تنشره هذه الصحف من شتائم وتحليلات [illegible] ملفّقة مختلفة."

على ان الرئيس المجالي ختم حديثه [illegible] الخصوص بأن قال «على اية حال فإن القانون [illegible] بين يدي مجلسكم الموقر ولكم ان تنظروا [illegible] التي ترونها مناسبة».

فهل كانت هذه اشارة من الرئيس الى [illegible] التنازل عن بعض البنود في القانون الجديد؟

لا أحد يدري، ولكن الأمر يعتمد الى حد [illegible] على من سيكون في مقعد الرئيس – او على [illegible] في مقعد وزير الإعلام – حين تبدأ مناقشة القانون. فقد استمر الحديث في شهر كانون اول [illegible] على اشده عن تعديل وزاري.

الحديث يتركز على تغيير كبير في [illegible] الاقتصادية، واهمها وزارة المالية [illegible] وزير الاعلام الحالي بأمر سيكون [illegible] المجتمع الاعلامي والذي سيحكم [illegible] الاقتصادية والسياسية المرتبطة [illegible] للتعبير.

ويشاع في الاوساط [illegible] الدكتور المجالي بتمثيل [illegible] الاول من شهر كانون [illegible] احتمالاً كبيراً بإعادة [illegible] مع او بعد حلول [illegible] اللعبة واساليبها [illegible] في عام ١٩٩٨ [illegible] الأحكام.

> يتّفق جميع الصحفيين الأردنيين على أنّ العام ١٩٩٧ كان حارّاً إلى درجة كبيرة، فحمل معه أحداثاً كان من شأنها أنْ تُغيّر شكل الشارع الصحفي كلّه، حيث ظهرت صُحف وإختفت أخرى، وتنقّل الصحفيون بين صحيفة وأخرى، وكذلك الأمر بالنسبة لرؤساء تحرير أيضاً...

الخلاف حول تقييد حركة الصحفيين في مجلس الأمة: هل كان الهدف منه اشاعة اجواء برلمانية متكتمة؟

النواب يصوتون على مناقشة تعديلات قانون المطبوعات كل على حدة

المشرق الاعلامي – خاص

في اليوم قبل الأخير من العام الماضي انتهت الازمة بين مجلس النواب والصحفيين التي كانت قد بدات قبل ذلك بحوالي عشرة ايام وعاد الصحفيون لتغطية اعمال المجلس.

فبعد اجتماع بين رئيس مجلس النواب سعد هايل السرور ورؤساء تحرير الصحف اليومية تراجعت امانة المجلس عن الشروط القاسية التي فرضتها على حركة الصحفيين في المجلس واروقته. وكانت الامانة قد اتخذت خطوة غير مسبوقة في العهد الديمقراطي عندما منعت الصحفيين من زيارة مكاتب النواب وموظفي مجلس الامة ومن التحرك في ردهات المبنى، وخصصت لهم غرفة منفردة.

وقد فوجيء المندوبون الصحفيون بهذا القرار، الذي جاء في مستهل عهد مجلس الامة الجديد ودون ان تسبقه اي اسباب مبررة لهذا الاجراء، وامام حرمانهم من الاعتراض على القرار ومناقشته ودعوتهم للبقاء في غرفهم الخاصة، فقد قررت الصحف اليومية مقاطعة اعمال المجلس، وذلك بعد الجلسة الاخيرة التي حضرت فيها الصحافة، وتمت فيها المناقشة السريعة لزيارة النائبين محمد رأفت وحمادة فراعنة الى الكنيست الاسرائيلي (الاحد ٩٧/١٢/٢١).

وقد جاءت المقاطعة، رغم طابعها السلبي كرد فعل متوقع، فمن الطبيعي ان يقوم غير المرحب بهم بمغادرة المكان الذي لا يستقبلهم.

والسؤال الذي يثار هنا هو حول مبررات القرار وعمن كان وراءه؟

وفي محاولة الاجابة على هذا السؤال، فانه يشار ابتداء الى ان الامانة العامة لمجلس الامة قد انقسمت الى امانتين: احداهما خاصة بالاعيان واخرى بالنواب، اي ان قرار المنع الذي تم تطبيقه شفويا للصحفيين، جاء يعكس قرارا اداريا على مستوى المجلس ككل، وبدليل انه تم تطبيقه على الفور وفيما انكرت اوساط رئيس مجلس النواب ان يكون المهندس سعد هايل السرور وراء صدور القرار او حتى راضيا عنه، فان الاوساط الصحفية تستبعد ان يكون القرار قد صدر دون علم وموافقة المهندس السرور او عدم اعتراضه. خاصة وان العلاقة جيدة بينه وبين رئيس مجلس الاعيان الذي كان قد ايد ترشيحه لانتخابات رئاسة النواب. ولا تخفي العديد من اوساط الصحفيين شكها بأنّ التغيير في رئاسة مجلس الاعيان، هو الذي هيأ لصدور قرار تقييد حركة الصحفيين.

وتبعا لمصادر مطلعة فان زيد الرفاعي الرئيس الجديد لمجلس الاعيان نفى في لقاء مع احد اعمدة الصحافة اليومية ان يكون له يد في صدور هذا القرار. وفيما تردد ان الرفاعي عازم على فتح صفحة جديدة مع الصحافة ترفع اية حساسيات سابقة، فان اوساطا اعلامية اخرى تؤكد انه ما كان للقرار ان يصدر لو لم ينل موافقة ورضا رئاسة مجلس الاعيان، وانه لا يعقل في النتيجة ان القرار اتخذ دون موافقة رئيسي الاعيان والنواب .. ورئيس الاعيان بالذات .. ويذهب البعض الى ان الهدف من تقييد حركة الصحفيين هو الحيلولة دونهم ومعرفة ما يجري وراء الكواليس خاصة وان المجلس بصدد مناقشة مجموعة من قوانين الحريات العامة (المطبوعات، الاحزاب، النقابات، الانتخاب)، ويهدف ذلك السعي الى تقليل احتكاك الصحفيين بالنواب في محاولة لمنع الجسم الصحفي من شرح قضاياه ووجهات نظره بخصوص قانون المطبوعات الجديد مما قد يفتح عيون النواب الجدد على مساوئ القانون، وذلك بعد ان اظهر ما لا يقل عن ثلاثين نائبا توجههم نحو رده.

ويقول صحفي له باع طويل في تغطية شؤون البرلمان ان الهدف هو اشاعة اجواء متكتمة تحول دون رد او تعديل قانون المطبوعات بما يسمح بعودة الصحف الاسبوعية، وانتقاداتها اللاذعة للحرس الجديد .. والقديم».

ويلاحظ الصحفي ان هناك توجها ملحوظا لرده وان هذا التوجه يحتاج لبذل جهد من قبل اللوبي الصحفي وعلى الاخص نقابة الصحفيين، ويذكر ان مجلس النواب لدى قراءته الاولى لقانون المطبوعات يوم ١٩٩٧/١٢/١٠ قد صوت بناء على اقتراح النائب حمادة فراعنة على رد القانون، الى ان تدخل النائب المخضرم عبد الرؤوف الروابدة وحال دون ذلك. فقد رأى الروابدة ان رد القانون الى الاعيان سيعيده الى النواب، ثم يجتمع المجلسان بعدئذ لإقراره باغلبية الثلثين، وكان ان صوت المجلس على رد القانون بثلاثين صوتا من اصل ٧٢ حضروا الجلسة. وبعدها تمت احالة القانون الى لجنة التوجيه الوطني لوضع تقريرها وعرضه على المجلس ومناقشته مادة مادة.

> احالة القانون على لجنة التوجيه الوطني لاتعني الموافقة عليه وسيتم بحثه من خلال المصلحة العليا للوطن

واثناء الجلسة تحدث عبد الكريم الدغمي (وزير عدل سابق) واصفا القانون بانه غير دستوري وينبغي رده. كما تحدث النائب عبد الرزاق طبيشات (وزير بلديات سابق) متهما الحكومة بانها تعجلت في اصدار القانون ودعا الى رده وتقديم قانون جديد.

اما النائب محمد ابو عليم فقد اكد على حق الحكومة في تقديم قوانين مؤقتة في غياب البرلمان باسباب موجبة وسندا للدستور.

ودعا الى احالته للجنة المختصة لدراسته واذا وجد فيه اعتداء على الصحافة والحريات الصحفية فانه يصار الى تعديله او رده.

وقال النائب نايف مولا: «من خلال وجودي كمدير للمطبوعات فقط طبقت هذا القانون لمدة شهرين، وادرك اسبابه الموجبة».

واضاف من خلال التطبيق ظهرت ثغرات كثيرة يجب ان تدرس واعطاه حالة الاستعجال. ودعا الى تحويله للجنة التوجيه الوطني مؤكدا «ان احالته لا تعني اننا نوافق عليه وسنبحثه من خلال المصلحة العليا للوطن».

واثناء جلسة مناقشة الثقة في حكومة الدكتور عبد السلام المجالي يوم ١٤ و ٩٧/١٢/١٥ تحدث العديد من النواب منتقدين القانون ومطالبين بتعديله.

فقد قال النائب علي ابو الراغب (وهو ايضا وزير سابق) «اما قانون المطبوعات والنشر الذي احيل الى لجنة التوجيه الوطني، فهو قانون قاصر يحد من حرية الصحافة، ويحد من حرية اصدار الصحف، ويضع قيودا لا مبرر لها. هذا القانون يجب ان يعاد النظر بمواده، ويصار الى اصدار قانون يكفل حرية الصحافة والصحف شريطة ان لا يتعرض الصحفيون الى حياة الناس الخاصة وان لا يكتبوا ما ينافي الذوق والاخلاق العامة ولا يسيئوا الى ثوابتنا الوطنية ومرتكزاتها الدينية وعلاقاتنا مع الدول الشقيقة والصديقة».

اما النائب عدنان العقرباوي فقد طالب برفع «سقف الحريات العامة واطلاق يد الصحافة، فهي العين الاخرى الساهرة على امن هذا الوطن الى جانب العيون الاخرى، وهي المعنية بالدفاع عن مصالح الاردن وتقدمه وازدهاره، وهي السفير لهذا الوطن في الخارج، وهي الرقيب اذا ما احسن التعامل معها والاستفادة من دورها في المجتمع».

اما غازي عبيدات فقد قال «ان قانون المطبوعات يجب ان يجري تعديل عليه وان توضع ضوابط تنسجم كليا مع مصلحة الوطن وثوابته، والديمقراطية ايها الاخوة لا تعني بأي شكل من الاشكال التشهير بالبلد ومنجزاته وتصوير هذا البلد انه خارج عن بيت الطاعة، لذا ارى ان التركيز بشكل جيد على الهوية الوطنية الاردنية من خلال الخطاب السياسي والاعلامي الاردني ولا ارى تعارضا مع المصلحة القومية. كنت اتمنى على كتّاب الاعمدة ان يشيروا الى ما تم بحق احد من ابناء هذا البلد حيث الانتماء يجب ان يكون».

ودعا نشأت حمارنة الى «العمل على استحداث قانون متطور للمطبوعات والنشر لا تجاوز فيه على الفكر والانسان».

وطالب النائب محمد الزايدة الحكومة والمجلس اعادة النظر بمشروع قانون المطبوعات والنشر بحيث يوازن بين مصالح الوطن ومهنة الصحفي.

اما يوسف الشريدة فقال: «بين يوم وآخر اعلنت الصحف الاسبوعية اضطرارها الى الغياب والاحتجاب بعد ان بالغت الحكومة في تطبيق قانون المطبوعات والنشر واسقطت منطق الحوار والاعتدال مع الصحافة والصحفيين وقامت بتشريد الثلاث من موظفيها وزادت من عبء البطالة ويهدم منابر كانت تحقق نوعا من التوازن مع باقي المنابر والتيارات الاقليمية والاسلامية وتضرير طبقة الصحافة بنقلها من ايدي الصحفيين الاكفاء الى ايدي كبار الراسماليين والاثرياء. وهل تقاس اهمية الصحف فقط بما تملك من رأس مال وليس بما تطرح من قيم ومبادىء واحلام وآمال في مجتمعاتنا ما زال الانسان المنتج محروما من حق التعلم، والخطأ لا يمكن ان يكون هناك تمر في ظل المركزية المطلقة. بكل عمل وانتاج وملامسة هذه المركزية في العمل تقتل الابداع وتقتل المعنويات وتؤدي بالانتاج الى الحضيض.

«ان احتكار المسؤول في صنع القرار يؤدي الى اخطاء اكثر فداحة واخطر على المؤسسة التي كانت ستنتج لو سمح للطاقات بالنمو في جو من اللامركزية. في اطار القانون في العالم الاخر نجد اما مواءمة بالانتاج اما في بلادنا فنحن مولعون بالالقاب والمناصب الفخرية».

«كثيرون من الكتّاب والادباء والشعراء والمتعلمين يهربون من اوطانهم لسوء التقدير وعدم احترام الذات وعدم الثقة الموجهة فيه ومن غيره يهربون من التفرقة والتمييز، او نقص العدالة. فالانسان يبحث عبر التاريخ عن وجوده وابداعه وانجازه. ونحن امة مليئة بالمبدعين، لكن نظامنا الاجتماعي التنظيمي يقتل كل هذا ليبقى لنا مشاريع محدودة مما يتيح الهروب. بل اذا استمر الحال قد نجد حالات نزوح جماعي تفقد دولنا اضعاف ما فقدته حتى الآن».

«كيف نواجه اسرائيل في الحرب ام في السلم، في الصناعة ام في الانتاج، وفي مجتمعنا خوف، فيه غياب للثقة، فيه ذاتية القائد الاداري في ابسط المواقع؟ كيف نواجه ونتحدى هذه العقلية الغربية، وفي كل موقع يبرز لنا (متلر) صغير؟»

وطالب عايد المضايلة بوضع قانون جديد للمطبوعات والنشر بما يضمن حرية التعبير والنشر ويكفل الحرية للعمل الصحفي ويحول دون وضع القيود المالية او القانونية وان اي نوع على حرية التعبير وحتى تكون الصحف سلطة رقابية فاعلة، ضمن السلطات الوطنية العليا.

اما محمد بني هاني فقال ان لا خوف من صيانة حرية الصحافة واعادة النظر بقانون المطبوعات بما يؤمن الحرية الكافية للصحافة وللرأي والرأي الآخر بوضوح وامان ورفع القيود عن حرية الكلمة على ان يتم الالتزام بهوية الامة العربية الاسلامية. واضاف بأن هذا افضل واسهل واجدى بكثير من اي قيود يضعها او يضعها القانون.

وقال فواز الزعبي: «انه من الضروري اعادة النظر في قانون المطبوعات والنشر والتفكير جديا بوضع ميثاق شرف صحفي وتشكيل مجلس اعلى للاعلام في الاردن بدلا من ان يبقى فقط لاصحاب الزاجات المختلفة ويحقق التسامح في مجال الصحافة والصحفيين حقهم في الحفاظ على اكتسابهم الوظيفية ويبعدهم عن نفوذ اصحاب الصحف».

اما خليل حدادين فطلب من زملائه «نواب الشعب» اعادة النظر بقانون المطبوعات والنشر المؤقت «الموجود الآن لدى مجلسنا الكريم والذي ادى الى اغلاق ثلاث عشرة صحيفة، وادى الى اضافة اكثر من مائتي مواطن الى صفوف العاطلين عن العمل. ذلك القانون الذي حد من حرية التعبير وضيق على الحريات العامة. كما ان الحكومة مطالبة بعدم المساس بقانون الاحزاب السياسية وقوانين النقابات المهنية وهي اهم مكونات المجتمع المدني لدولة القانون والمؤسسات».

اما بسام حدادين فقال ان الحكومة اعتمدت قانونا مؤقتا للمطبوعات والنشر «في غفلة من الوقت متجاهلة احتجاج الوسط النيابي والصحفي».

وقال ان الحكومة «تنظر للامر من زاوية ضيقة فهي تريد حل مشكلتها الخاصة، اي ما تسببه الصحافة من ازعاج، واغلاق الاسبوعيات وتخليط العقوبات. والصحيح ان تفكر الحكومة بقانون عصري للمطبوعات والنشر تدخل به القرن الحادي والعشرين وثورة الاعلام والاتصالات وانسياب المعلومات.

«الحكومة تفكر بالقيود ولا تفكر في آليات النهوض، ونحن نريد الارتقاء بالمهنية والاخلاق الصحفية».

«وهناك جوانب اخرى . لماذا تم التخلي عن انهاء مساهمة الحكومة في الصحف ولماذا يتم التمنع حتى الآن عن اطلاق محطات الراديو والتلفزيون الخاصة، حتى ان الحكومة تمتنع عن ترخيص محطة فضائية واحدة للقطاع الخاص».

«تتحدث الحكومة كثيرا عن تجاوزات الصحف فماذا عن تنمية اعلام عصري ديمقراطي منافس، هل وسائل اعلامنا المرئية والمسموعة منافسة؟»

«انني انبه مرة تلو المرة واحذر من اسلوب التفكير الضيق والمنغلق في عالم تحول الى قرية اعلامية».

واضاف «والحكومة الحالية مسؤولة عن كل النتائج السلبية التي ترتبت على قانون المطبوعات والنشر المؤقت وانعكاساته على الحريات العامة والديمقراطية وعلى العملية الانتخابية».

اما عبد المجيد الاقطش فاتهم الحكومة انها اصدرت قانون المطبوعات والنشر «مع سبق الاصرار والترصد في ظل وجود المجلس الثاني عشر بالرغم من انه كان بوسع الحكومة دعوة المجلس انذاك لاقراره».

اما محمد العوران فتساءل «كيف يمكن للحكومة ان تكفل حرية الرأي والتعبير بموجب الدستور وهي تقدم لمجلسكم قانونا للمطبوعات والنشر يقيد حرية الاردني في رأيه وتقيده في وسائل تعبيره عنه؟»

واضاف العوران «وفي الوقت الذي تنادي فيه الحكومة بحرية الرأي وحرية التعبير، تصدر كما اسلفت سابقا قانونا مؤقتا للمطبوعات والنشر يصادر حرية الرأي ويغلق ابواب التعبير».

اما ترزيه عمارين فقال ان الحكومة «لم تف بوعدها رجاءت بقانون المطبوعات والنشر المؤقت الذي لم يستوف شروط الاستعجال التي تعطيه احقية الاصدار المؤقت الدستورية فكان مخالفة واضحة للمادة ٩٤ من الدستور».

«وفي هذا المجال وتوضيحا للحقيقة وعطفا على ما اعلنه نائب رئيس الحكومة .. ان هذا القانون جاء بناء على قرار للمجلس السابق. ان هذا الاعلان مجاف للحقيقة وحيث انني كنت احد اعضاء المجلس السابق فانه لم يتم اخذ اي قرار بهذا الخصوص على الاطلاق .. ويمكن العودة الى محاضر الجلسات تحت القبة ولم يكن سوى احدى المداخلات تحت بند ما يستجد لاحد السادة النواب استنكر فيها وخص الصحافة الرذيلة وليس الحرة والحزبية منها».

وطالب عمارين «الحكومة بالعودة عن قانون المطبوعات والنشر المؤقت وان تقتصر التعديلات فقط على صحف الرذيلة ولا يجوز ان تمس حرية الكلمة والفكر السياسي بحال من الاحوال».

زيارة النائبين رأفت وقراعنة للكنيست: «ميديا ستنت» أم مسلسل

ياسر أبو هلالة *

«اقوى افلام الاثارة السياسية لهذا الموسم» بهذه العبارة لخص عماد حجاج رسام الكاريكاتير في «الراي» حكاية النائبين محمد رأفت وحمادة قراعنة أو «عصابة حمادة وتوتو» رأفت الهجان لعنة الفراعنة، كما في حوارية «ابو محجوب» و«ابو محمد» اللذان يشخصان الوجدان الشعبي عند حجاج.

فلم الاثارة الذي شغل الاعلاميين والسياسيين على الساحة الاردنية ما تزال نهايته مفتوحة وكثير من احداثه يحيط بها الغموض مما يفتح الطريق الى سلسلة افلام قائمة على طريقة جيمس بوند.

ولكن هل رأفت وحمادة كانا بطلا فلم الموسم، ام ان «الشيخ» استأثر بالبطولة لفرادة العمل الذي قام به مقارنة بالتطبيع الروتيني الذي يزاوله حمادة؟ أم ان ما قام به البطلان ليس أكثر مما يسمى بـ (ميديا ستنت) Media Stunt في الغرب.

ففي افلام الاثارة يستخدم محترفون متخصصون باعمال «بهلوانية جسورة» كالقفز من عمارة شاهقة بدلاً من البطل، ويكتفي بطل الميديا ستنت بالعمل الجسور الذي احترفه بينما يظهر وكأنما الممثل الحقيقي قام بهذا العمل. ولا يتعرض القافز لأذى بفضل تدريبه وفرشات الهواء التي تمتص الصدمة.

والسؤال: لمصلحة من كانت القفزة؟ خاصة قفزة الشيخ رأفت؟

الشيخ كما يعرف نفسه من المدرسة السلفية، وهي مدرسة تقوم على «نصوص» الكتاب الكريم والسنة الشريفة، ولا تقيم اعتباراً للواقع السياسي او الاقتصادي أو الاجتماعي فالنص فوق الجميع. وهذه المدرسة استداد لفكر الائمة احمد بن حنبل (الحنبلية) وابن تيمية ومحمد بن عبدالوهاب.. ومن امتداداتها الحديثة الجماعة الاسلامية في مصر (الشيخ عمر عبدالرحمن) والجماعة الاسلامية المسلحة في الجزائر. وفي الأردن جماعة بيعة الإمام (ابو محمد المقدسي وتلامذته).

وطعّم الشيخ سلفيته بافكار الاسلامي الراديكالي سيد قطب المفكر الاخواني الذي اعدمه الرئيس جمال عبدالناصر ولهذا جاءت كنيته «ابو السيد» ولهذا انفصل عن الاخوان الذين تنكروا لمبادئ سيد الثورية. ويقول «الشيخ» في حديثه لـ«الدستور» «عملت في هذا البلد بفكر كفكر سيد قطب ومحمد بن عبدالوهاب وزيادة شوية»! ويقول عنه الكاتب عبدالحي دويدار في مقالة في جريدة «الراي»: «لا نستطيع المزايدة على الشيخ رأفت عندما يتعلق الأمر بالفقه وبالمنهج الذي طالما سمعناه يتحدث فيه.. حظي الفكر والطرح السياسي للشيخ بكل الاحترام والتقدير. ولهذا كانت المفاجأة لقاعدته الانتخابية من هذا الانقلاب في موقفه السياسي». ويعترف الكاتب ان الشيخ «صعقنا» ويتساءل «لماذا فعلها؟» وهل «استُدرج؟»

يحاول الكاتب ياسر زعاترة الذي يكتب في «الدستور» و«الحياة» و«السبيل» ان يفسر فعلة الشيخ بعد ان ادانها ويقول في مقالته في «السبيل» «منذ أن قرر الشيخ مخالفة استاذه الالباني القائل بحرمة دخول مجلس النواب، يبدو انه قرر مع تلك المخالفة، شطب مصطلح المحرمات من دائرة العمل السياسي ويكفي أن «العقيدة» ما تزال على منهج اهل السنة والجماعة وليس فيها انحراف أو تمييع كما هو حال الاخرين».

المهم ان الشيخ خلع عباءته الفكرية السابقة والتي كانت تمنعه حتى من دخول البرلمان الاردني على أساس ان التشريع لله وما البرلمانات الا مجالس شرك يحرم دخولها. وبحسب تصريحاته لم يقدم الشيخ «ثمناً» معقولاً للتحول الصاعق الذي انجزه. فهو يقول في حديثه الذي اجراه الصحفي سمير الحياري من جريدة «الراي» ان الزيارة «جاءت عفوية.. هدفت للاطلاع على البعبع الاسرائيلي ورؤية ما يشاع عن لوحة إسرائيلية داخل الكنيست تشير الى اطماعهم في الأرض العربية....» وتبين له بعد الزيارة ان اللوحة «لا واقع لها» وبصد [illegible] في حديثه مع صحيفة «الدستور» [illegible] اطلاق سراح الأسرى» وكما هو معروف [illegible] جلالة الملك ذات الوزن الدولي [illegible] مشعل التي شغلت العالم لم تتمكن من اطلاق سراح أسرى قاموا بقتل اسرائيليين فكيف «الزيارة القذرة»؟

ويؤكد الشيخ في حديثه لـ«الراي» [illegible] يستشر احداً الا عقله ويقول «بوضوح [illegible] رئيس الكنيست قبل ان ارحل [illegible] انسق مع أي جهاز».

وينفي الشيخ ان يكون احداً [illegible] ويقول القراعنة «للدستور» «اساساً [illegible] في الرحلة هو الشيخ رأفت الا ان الشيخ [illegible] كلمته التي القاها في البرلمان الى توريط القراعنة [illegible] حين ختم بقوله «ان اصبت فمن الله وان اخطأت فمن نفسي ومن الشيطان» مشيراً الى القراعنة!

لكن الشيخ لم يفصح عن [illegible] التي حققها، مقابل الخسائر التي تكبدها. [illegible] الذين توسط لهم لم يقابلهم اصلاً [illegible] حتى دعوة اليهود الى الاسلام لم يقم بها [illegible] ابنه عندما ساله «هل دعوتهم الاسلام» [illegible] زيارتي المقبلة ان شاء الله سادعوهم الى الاسلام [illegible] الدخول فيه» كما في تصريحه «للدستور».

وربما كانت ذروة الهجوم على الشيخ ما جاء في مقاطع الشاعر الشعبي سليمان عويس المنشورة في جريدة «الراي»:

«نابك – يا سيدنا الشيخ، من ناب الافعى امصى
روح استرضي السفاحين، وانعم بالجنة الرمصا
عمر المية مابتروب لو قالوا عنها بتروب
لما بتصلي الغروب من فضلك، روح انوصا».

ويقول الكاتب الزعاترة في «السبيل» «اذا كانت زيارة الشيخ، وقحة وسخيفة في ان معاً، فإن تبريراته وهجومه على الآخرين اكثر وقاحة وسخفاً. ولو كان يملك قليلاً من الحياء اللازم لابسط قواعد الايمان لاعلن استقالته وطلب اللجوء السياسي الى الكنيست».

أما النائب القراعنة فسواء كان «شيطان» الشيخ او مريده فالهجمة عليه كانت اقل حدة الى درجة ان جمعية مناهضة الصهيونية والعنصرية (اسسها ليث شبيلات) قالت عنه: «اما زميله الاخر فان مواقفه الودودة للصهاينة فمعروفة منذ مدة ولا تحتاج الى تعليق» في حين اعتبرت فعلة الشيخ «طعنة في الظهر».

بل وجد القراعنة من يدافع عنه اذ كتب جهاد المومني في الدستور: «اظن ان حمادة – على عكس الكثيرين من زملائه النواب – يمثل ناخبيه تماماً ويعكس افكارهم وتوجهاتهم بل ولعله استشارهم». ويقول: «لقد انتخبه الشعب الفلسطيني وهو يعرفه تماماً، ولم يساله عن هذه الصلات (مع اسرائيل) ولم يمنعه عنها، وقد اصبح حمادة نائباً في البرلمان يمثل جمهوراً واسعاً من الناس لانه لم ولا يمثل الطرف الرافض للحوار مع الاسرائيليين..».

ولا يتخلى القراعنة عن فدائيته التي شكلت بداياته السياسية حين يتحدى من يمطره «بنقطة ماء سامطر جسده بالرصاص»! على رغم توافر حراسة امنية عليه وعلى الشيخ، كما جاء في صحيفة الدستور. وفي الوقت الذي يتراجع الشيخ الى مواقع دفاعية يبادر القراعنه الى رئاسة «وفد» داعم للشيخ

ويشترك القراعنه مع رأفت في البدايات فهو كان في صفوف فصيل راديكالي فلسطيني واعتقل سنوات في السجون الأردنية بسبب ذلك. الا انه تحول مبكراً على خلاف زميله، ففي عام ١٩٨٩ فتح خطاً على رئيس الديوان الملكي عدنان ابو عودة وعقد لقاء له مع قادة يساريين ولوموبين.. لمواجهة المد الاسلامي في ذلك الحين.. وقام ابو عودة باختيار القراعنه عضواً في لجنة صياغة الميثاق الوطني. وخاض منذ ذلك الحين انتخابات عديدة فشل فيها جميعاً الى ان فاز بعضوية مجلس النواب. وفي الانتخابات السابقة خاض معركة انتخابية نجح فيها بالترشيح الا ان الفوز في البرلمان لم يحالفه. ولكن



قول الشيخ: «ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلاً ...» ينفي من نظرية الإثارة الـ... ويلمح الى وجود اسرار مجهولة ... يحن وقت الحديث عنها

القراعنه [illegible] والكتاب [illegible] الا ان الكثير من اولئك [illegible] حتى مؤيدي السلطة الفلسطينية والحوار مع الاسرائيليين بينهم

استنتاجات

حتى الآن لم يقل الاثنان الحقيقة وكل ما يقولانه يندرج تحت العامل الدخانية التي تحجب رؤية الهدف الحقيقي ولذلك يمكننا استنتاج النقاط التالية

• هناك رضى رسمي عن الزيارة فرئيس مجلس النواب (والحكومة) تماما (بضبضبة) الموضوع ولم يتكلم في الجلسة ضد الزيارة غير النائب بسام حدادين وبصورة لينة لا تتناسب مع الحدث «الصاعق» وسخرت الحكومة برنامج «ندوة الاسبوع» التلفزيوني للدفاع عن الزيارة، فمدير الندوة اشد حماسة من النائبين وسبق ان تصادم مع نقابة الصحفيين لذات السبب، اما النائب بسام حدادين فهو اصلاً من فصيل فلسطيني (الجبهة الديمقراطية) لا ترى مانعاً من لقاء دعاة السلام الاسرائيليين وكان الاولى ان يكون محاورهما من رموز مقاومة التطبيع ومع ذلك لم يتمكن الشيخ الساهم من اكمال فكرة يدافع فيها عن زيارته الا مهاجمة «العملاء» الذين انتخبوه اصلاً!

• المعني بالزيارة هو «الشيخ» فالمطلوب هو حوار اسلامي يهودي، قد يتطور ويصل الى «حماس» والاخوان المسلمين الذين يشكلون السد الشعبي في وجه «اسرائيل» وليس غريباً ان يلتقي الشيخ مع «ارييه درعي» رئيس حركة شاس، تطروحاته تلتقي معهم تماماً. فالاحزاب الدينية غير الصهيونية (على راسها شاس) تكفّر دولة اسرائيل

وتعمل بالسياسة حسب مصالحها [illegible] تمويلات وزارة الاديان مقابل [illegible] على اعتبار ان ارواح اليهود اهم من [illegible] يخرج علينا الشيخ رأفت بذات [illegible]

فالشيخ رأفت لا يفرق بين [illegible] الاردني والكنيست فكلاهما [illegible] اقتحمهما! وفوق ذلك [illegible] الاسرائيليين نتيجة اللقاء، كما قال لـ«الراي»

• الزيارة كان لها تأثير [illegible] الاردنية الفلسطينية سواء في [illegible] الخارجي. واسأل حال «البكره» [illegible] الى مرشحي المخيمات كيف يستقبلون [illegible] باسرائيل؟» وربما يفسر ذلك [illegible] «الشرق اردنيين» على الزيارة [illegible] من البرلمان.

• الزيارة لها ما بعدها [illegible] سازور اسرائيل مثنى وثلاث ورباع [illegible] القراعنه قال ان الاسلام يبيح تعدد [illegible] وغزة) وكما هو معروف [illegible] مسؤوليات وابناء.. ولكن السؤال [illegible] تعدد الزوجات هضم الزوجة الاولى [illegible]

الشيخ قال لـ«الراي»: «ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلاً...» مما يؤكد وجود [illegible] الزيارة ولم يحن وقت الحديث عنها [illegible]

اخيرا ما يطلق عليه الاعلاميون [illegible] الزيارة تأتي في اطار الاثارة [illegible] ستنت التي نفذها النائبان [illegible] الكامل الذي يظهر [illegible] نفذوا العمل [illegible] الانظار [illegible] من [illegible] انتخابات [illegible]

اللغويون والساسة في نقاش مفتوح حول عبارة مقدسية

اثار استخدام عبارة في «القدس» للتدليل على عاصمة الدولة الفلسطينية، نقاشاً على صفحات الجرائد الاردنية، منذ مطلع كانون الثاني الماضي.

وقد بدأ النقاش مع موافقة مجلس الاعيان على استخدام العبارة، ولكن مع معارضة عدد من الاعيان ابرزهم رئيس الوزراء الأسبق مضر بدران، الذي راى في استخدام العبارة استباقاً للامور موضع التفاوض، وأيده عدد من الاعيان من بينهم عبدالكريم الكباريتي نائب رئيس المجلس، والوزيرة العين د. ريما خلف.

اما مجلس النواب فقد انقسم على نفسه، اذ ايد ٣٧ من اصل ٧٢ نائباً حضروا جلسة الأحد ١٢/٧ استخدام العبارة، بينما اعترض النصف الثاني.

وشارك رئيس الوزراء السابق طاهر المصري في مقابلة نشرتها «العرب اليوم» في النقاش، مبدياً عدم تحبيذه للعبارة التي لا ترد صيغتها في وصف عواصم الدول.

وبينما لم يتدخل اللغويون لوضع تفسير واف وشاف للفروق بين استخدام «عاصمتها القدس» وعاصمتها في القدس، فان المراجع السياسية العليا وعلى راسها جلالة الملك على سلامة العبارة وعلى المسؤولية في استخدامها، وهو ما خاطب به جلالة الملك النواب لدى استقبالهم في الديوان الملكي.

فيما قال سمو الامير الحسن في حفل عشاء اقامته جمعية الصداقة الأردنية البريطانية، ان في القدس «تعني بكل تاكيد في القدس كما كان الوضع في ١٩٤٨ اي الوضع القائم قبل الاحتلال وقبل الحرب». وشدد في المناسبة ذاتها على القناعة ان الكيان السياسي لا بد له ان يقوم مهما كانت الظروف على التراب الوطني الفلسطيني، «لنؤكد مرة ثانية ان هناك ارادة فلسطينية على تلك الرقعة الاستراتيجية الحيوية».

وانضم الى النقاش السيد فيصل الحسيني الوزير في الحكومة الفلسطينية المكلف بشؤون القدس، فقد نقلت عنه وكالة الانباء الاردنية «بترا» قوله ان عبارة «في القدس» اصحّ من عبارة «عاصمتها القدس» لان معناها اشمل وادل. ويقول المراقبون انه لا شك ان تعبير «في القدس» يحمل دلالات متباينة، فهناك دلالة القدس كلها وهناك دلالة في اي مكان في القدس كما جرى الحديث مؤخرا.

ويبقى في النهاية الواقع على الارض الذي -حتى الآن- تمليه اسرائيل باصرارها على عدم تقسيم القدس من جهة، وبتوسيعها لما يسمى بالقدس لجعل رقعة المدينة تشمل ٢٥٪ من مساحة الضفة الغربية.

المدّ والجزر في العلاقات بين الأردن والعراق اللوم يقع على الاعلام مرة أخرى

المشرق الإعلامي/ خاص

في حوار اجرته معه صحيفة "البيان" الإماراتيّة، ركّز رئيس الوزراء الدكتور عبد السلام المجالي على انّ الإعلام الاردنيّ ضخّم ما جرى بالنسبة لإعدام العراق اربعة اردنيين بتهمة التهريب...

وقال في موقعين، في المقابلة التي إستغرقت نحو نصف صفحة، ونشرتها الصحف الاردنية، ايضاً " فإذا كان هناك خلل في امر فلا يجب ان ينعكس على شؤون الدولتين بالشكل الذي تضخّمه الصحافة وايضاً: "وهنا لا بدّ من التنويه بانّ الدول في علاقاتها مع بعضها البعض قد تشهد مدّاً وجزراً في بعض الأحيان، لكنّ هناك ثوابت واصولاً يجب ان لا تتاثر بالشكل الذي اثير إعلامياً"...

وكانت إرتسمت الدهشة على صفحات الصحف الاردنيّة من إعدام اربعة اردنيين في العراق بتهمة تهريب قطع سيارات، في اليوم الأول، وإمتلات اعمدتها بالهجوم في الايّام التالية، وهدات بعد اسبوع، مع الإعلان عن وقف تنفيذ إعدام "مُهرّب اردنيّ" خامس شارك في نفس العمليّات.

وفي عزّ الازمة كانت الكتابات تعكس عمليّات "تصفية حسابات" بين مؤيدي النظام العراقي ومُعارضيه، على المستوى الصحافي والسياسي ايضاً...

وإذا كانت الإدانة هي عنوان إجماع الكتّاب إزاء الحدث، فإنّ تسبيب هذه الادانة كان يحمل الكثير من الخلافات، ويُؤشّر ضمناً إختلافاً حقيقيّاً في تطوّر النظرة إلى الموقف من النظام السياسي العراقي...

وإذا كان الكاتب طارق مصاروه إنفرد عن غيره بعدم تناول الموضوع ابداً، الامر الذي إستغربه معه رئيس تحرير "شيحان" في مقالة له في صحيفته، فإنّ كلّ الكتّاب اليوميين تناولوا المسالة، وبرأيه وراي الإدانة الشديدة الموقف العراقي او العقاب الجديد.

[illegible]

الكاتب سمير الحياري عبّر عن غضبة كبيرة، حين كتب في "الراي" «لقد كنّا ولا زلنا نتمنى ان توقف كلّ الجهات المسؤولة تمرّد مسؤولين ودبلوماسيين عراقيين يعيشون بيننا ليل نهار بإتهام الاتهم والمالاتهم مع نفر ليس بالقليل من نقابيينا وكتّابنا ووزرائنا الذين رفضوا التعليق على الحادث ولم يكشفوا لنا لماذا هذا الدفاع المستمر والتبرير غير المنطقي المناهض للإنسانية الذي يقوم به حكم بغداد غير الآبه لوقفاتنا مع شعبه الممزّق وقوته المسلوب فهلاً إتّهمنا ان نستمر بالتعامي"

امّا الكاتب فهد الفانك فقد اعرب عن إستنكاره للاعدامات، لكنّه وجّه لوماً مُباشراً للحكومة الاردنيّة، حين قال " السلطات العراقيّة إرتكبت خطيئة لا تغتفر بحقّ الشعب الاردنيّ، وأساءت إلى العلاقات الغالية بين البلدين والشعبين، ولكن السلطات الاردنية ليست بريئة من خطأ الإهمال، فقد فشلت في رفع الصوت عالياً في الوقت المناسب"...

السيد إبراهيم العجلوني تناول المسألة في "الراي" من جانب توجيه النصائح [illegible] العراقي: " اجل.. إنّ مسألة الا[illegible] قائمة بين شعب العراق وبين من يحكم[illegible]

امّا الكاتب فيصل الشبول فلا[illegible] في تعبيراته: " المواطن الاردني لا يساو[illegible] من مائة دينار في العراق في[illegible] المواطن العراقي فيثمن طلقتين من رشا[illegible] مسدس... ايّها العراقيون دمكم حرام ولكن دم الطغاة يجب ان يُستباح".

الكاتب يحيى محمود من "الاسواق" إلى حديث العقل، وقال في مقالة[illegible] ان تشهد الساحة الاردنية على خلفية[illegible] بالإعدامات إعادة تقييم حقيقي يحتكم[illegible] والضمير للاضرار المترتبة على العراق[illegible] وشعباً، وعلى الأمة حاضراً ومستقبلاً[illegible] المنهج الدامي الحالي لإدارة شؤون[illegible] الداخلية والخارجية بعيداً عن اوهام[illegible] الكبرى التي يقول النظام إنّه يخوضها[illegible] الاميركيين ومصالحهم التي [illegible] يحدث من قبل خلال حربي الخليج[illegible] عليهما من آثار"...

ولا حظ المتابعون خلو صحيفة [illegible] في اليومين الأوّلين من أيّ تعليق على[illegible] لكنّها خرجت صباح اليوم الثالث[illegible] يتناولون القضيّة فكتب [illegible] "لسنا نقول سوى إنّ هذا [illegible] على ما قدّمنا، يحمل [illegible] ودماء الاردنيين الاربعة[illegible] للنكران". وكتب [illegible] "نُخجل ان [illegible] الوقت الذي [illegible] والعراقيين [illegible] اكثر ان لا [illegible] [illegible]

MBC تغني آذان الأردنيين عن سماع اذاعة عمّان

المشرق الإعلامي/ خاص

تحوّلت مؤشّرات الكثير من "راديوات" الاردنيين، مؤخراً، إلى الرقم [FM ١٠٢٧] حتّى كدت لا تستقلّ سيارة تاكسي إلاّ وانت تعرف مُسبقاً بانّك سوف تستمع إلى المذيع يقول: هُنا محطّة إذاعة "إم بي سي MBC"!

لهذه المحطّة، التي تتّخذ مركزها في لندن، بتمويل سعودي، غزت اذان الأردنيين، في خطوة بدت معاكسة للسياسة الإعلامية الرسمية، التي راى الكثيرون انّها تعمل على الحدّ من نفوذ الإعلام الخارجي على المواطن الاردني ..

وإذا كان هؤلاء يبنون رايهم على ارضية انّ دائرة المطبوعات بدات تُفعّل مواداً من القانون تحدّ من حريّة حركة المُراسلين الاجانب، وتمنع دخول صُحف عربيّة واجنبية إلى الاردن،فإنّهم يُفسّرون السماح لهذه المحطّة بالبثّ من الاردن بانّ المسالة تعود إلى حسابات سياسية مُعيّنة

ويقول هؤلاء: إنّ التوجّه السياسي الرسمي يذهب، هذه الايام، إلى تحسين العلاقات الاردنية الخليجية، خصوصاً السعودية، والسماح لـ"MBC" بالبثّ من الاردن يعني رسالة واضحة من عمّان إلى الرياض بهذا الخصوص .

ويبدا واضحاً انّ هذا الإتّجاه الرسمي لم ياخذ في حسابه ذلك التاثير الواضح على الإذاعة الاردنية نفسها، فليس سرّاً انّ نجاح هذه المحطّة كان على حساب القنوات المختلفة للإذاعة الاردنية..

وتبدو المنافسة بين المحطّتين على إستقطاب المستمع الاردني في غير صالح الإذاعة المحليّة، ففي الوقت الذي تُحافظ فيه هذه الاخيرة على تقليديّتها، تعمل الـ"MBC" على تقديم الجديد السريع المُحبّب لدى المستمع، دون التركيز على البرامج الطويلة المملّة...

فالاغاني الشبابيّة المنتشرة تستغرق نحو ستين بالمئة من وقتها، امّا الاخبار المتطوّرة والمستندة إلى شبكة مُراسلين ضخمة فتاتي كلّ ساعة، كما تُفرد الإذاعة مساحة وقتيّة يومية لبرنامج رياضيّ يُلاقي قبولاً جماهيريّاً واسعاً...

ويستذكر سائق تاكسي امام "المشرق الإعلامي" ما كانت تقدّمه محطّة راديو "مونت كارلو" في منتصف السبعينات وبداية الثمانينات، فيُشبّهها بـ"MBC" لكنّه يستدرك بانّ هذه الاخيرة اكثر وضوحاً لانّها تبثّ على موجة FM ويقول: إنّها تُغني عن جهاز تسجيل في سيارتي، والتعرّض لمخالفات عديدة من رجال شُرطة السير.

ويُذكر انّ قانون السير الاردني يمنع تركيب جهاز تسجيل في سيارات التاكسي تحت طائلة غرامة قدرها عشرة دنانير، الامر الذي كان يلتفّ عليه السائقون بوضع الجهاز داخل حقيبة السيارة...

ويضيف السائق: كنّا نذهب في بداية الثمانينات إلى وضع المؤشّر على محطة "مونت كارلو" لسبب صراحة اخبارها، وتركيزها على الاغاني والبرامج الخفيفة، امّا الآن فقد تحوّلنا إلى "MBC".

ويُذكر انّ محطّة راديو "مونت كارلو" سوف تبدا البثّ على موجة FM في الاردن قريباً، بعد الحصول على الترخيص من الحكومة الاردنيّة.

ويبدو انّ الإذاعة الاردنيّة إستشعرت تماماً الخطر الآتي من "MBC"، فبدات في تطوير برامجها والتحوّل إلى النمط السريع والبرامج الخفيفة والمباشرة، بالإضافة إلى تطعيم البثّ في البرنامج الاجنبي على موجة الـFM بالاغاني العربيّة الشبابيّة..

على انّ الامر يواجه رايا اخر داخل الإذاعة الاردنيّة نفسها، ويقول مُذيع مخضرم إنّه لا يُمكن للمواطن الاردني ان يستغني عن إذاعته المحليّة، فالمواضيع التي تطرقها لا يمكن لإذاعة اخرى ان تقوم بمجرّد ملامستها...

ويضيف إنّ للمشاكل الحياتية للمواطن الاردني امر لا يمكن لإذاعة اخرى ان تتبناه بإعتبارها تبثّ على نطاق واسع، وفي غير مكان، الامر الذي يُعطي لإذاعتنا خصوصيّة واضحة، لهذا فانا مع التطوير المهني، ولست مع تقليد اعمى للآتي من الخارج. .

ويقول ايضاً: قد يكون الحلّ في إستحداث قنوات اخرى للإذاعة الاردنيّة تتخصّص كلّ منها في مواضيع معيّنة. .

ويبدو انّ تجربة "MBC" الناجحة تستاثر بإهتمام رجال أعمال اردنيين، ويعتبرونها مُختبراً لما يُمكن ان تاتي به الايّام مع السماح للاردنيين بتملّك محطّات إذاعية خاصة .

وعلمت "المشرق الإعلامي" انّ هؤلاء يعملون على دراسة جدوى إقتصاديّة لإذاعة خاصّة، وما إذا كانت ستستطيع تغطية مصروفاتها وتحقيق ارباح من الإعلانات، خصوصاً وانّه بات واضحاً حصول "MBC" على عقود إعلانيّة معقولة...

على انّ وكيل إعلانات اردنيّ يُلمّح بهذه الإمكانية ويقول إنّ إعلانات "MBC" خارجية، ولم يتعود سوق الإعلانات الاردني على التعامل مع الإذاعة ربما لمحدودية إنتشارها، وسيكون الإعتماد على المسالة امراً محفوفاً بمخاطر عديدة .

وفي كلّ الاحوال، فإنّ نجاح "MBC" سيظلّ يطرح اسئلة عديدة حول مستقبل العمل الإذاعي الاردني، وما إذا كانت المُنافسة الحالية ستنعكس عليه إيجاباً كما يُفترض

انها مهنة بلا مستقبل

المشرق الإعلامي/ خاص

ليس واضحاً ما إذا كانت نقابة الصحفيين الاردنيين ستعود لتنفيذ قرار سابق لها، حول تقاعد ثلاثة عشر صحفياً بلغوا الخامسة والستين، أم لا، لكنّ المؤكّد انّ القرار المُجمّد اثار جدلاً في الوسط الصحفي، حول المهنة بشكل عام، ممّا دفع احد الصحفيين إلى القول: «انّها مهنة بلا مستقبل في الاردن». .

وكان مجلس النقابة إتّخذ قراراً بتطبيق مادة في القانون تُلزم من بلغ الخامسة والستين بالتقاعد، والخروج من جدول الممارسين للمهنة، ووجّه كُتباً رسميّة بهذا الخصوص، لكنّه عاد وجمّد قراره دون إبداء الاسباب ..

ويبلغ الراتب التقاعدي حسب الكُتب الموجّهة، خمسة وثلاثين ديناراً شهريّاً، ومن الاسماء التي إستلمت كُتب القرار السادة: رجا العيسى، محمود الشريف، عرفات حجازي، ومحمد إبراهيم داود، وكلّهم من روّاد العمل الصحفي في الاردن .

وفي نفس الوقت، إتّخذ المجلس قراراً بالبدء بصرف المستحقّات التقاعديّة الشهرية للصحفيين المتوفين، الذين كانوا اعضاء في صندوق التقاعد، وكانت المفاجاة انّ المبالغ زهيدة إلى درجة غير معقولة، فكان نصيب عائلة صحفي كالمرحوم إبراهيم سكجها ثلاثة عشر ديناراً شهريّاً...

السيد محمود الشريف، رئيس التحرير المسؤول في «الدستور» قال لـ"المشرق الإعلامي": «إنّ هذا قرار تعسّفي، ناتج عن تشريع تعسّفي لا يفهم مهنة الصحافة، وهو منقول عن تشريعات غير ديمقراطيّة، مثل القانون المصريّ، الذي يعتبر الصحفيين موظّفين في الدولة، لكنّ الصحافة في الاردن هي للقطاع الخاص»...

واضاف الشريف: «النقابة ليست صاحبة إختصاص في المسالة، ولا حقّ لها في ان تُرغم احداً على التقاعد، وليس هُناك في الدول الديمقراطيّة نقابات للصحافة، بل هُناك نوادٍ وجمعيّات، وإلزام الصحفيين في ان يكونوا اعضاء في النقابة يناقض الفقرة أ من المادة ٢٠ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على انّه لا يجوز إرغام ايّ إنسان على ان يكون عضواً في نقابة»...

وذكر انّ «العمل الصحفي عمل ذهنيّ إبداعي وليس عضليّاً يضعف مع الزمن، بل هو على العكس تماماً فإنّ الزمن يصقله، وهذا واضح في الدول الديمقراطية حيث كبار الصحفيين يواصلون عملهم إلى الثمانين والتسعين ايضاً»...

وقال «الاصل في نقابة الصحفيين ان تبحث للناس عن عمل لا ان تقطع ارزاقهم، الامر الذي تُمارسه نقابتنا الآن»...

واختتم حديثه بالقول: «كنّا نتوقع ان تُطالب النقابة المسؤولين بإطلاق اسماء كبار الصحافيين على الشوارع، لا ان تتركهم بلا عمل، فهؤلاء كالاهرامات وهم مؤسّسون لا يجوز التعامل معهم بهذه الطريقة»...

الأوضاع المالية للصحف اليومية بين المبالغة والحقيقة

«العرب اليوم»: الحروب ينفي امتناع المساهمين عن دفع استحقاقاتهم ويهاجم «شائعات» المنافسة

المشرق الاعلامي - خاص

ما زالت الشائعات تلاحق "العرب اليوم" بعد مضي سبعة اشهر على صدور عددها الأول، فبينما يقول البعض ان هذه الجريدة اليومية التي اثارت جدلاً كبيراً قبل وبعد صدورها لن تواصل مسيرتها فهي تعاني كما يتردد بقوة من مصاعب مالية متلاحقة بالاضافة إلى أزمات إدارية وتحريرية، فإن القائمين عليها يؤكدون أن لا صحة لهذه التخرصات والشائعات موجهين اصابع الاتهام إلى منافسيهم في الصحف اليومية الأخرى.

ليست هناك معلومات دقيقة متوفرة حتى الآن عن حجم توزيع كل صحيفة، لكن من الواضح أن الصحيفة الجديدة وخاصة مع سقف حريتها المرتفع أخذت مكانها في السوق من حيث التوزيع ولكن ليس من حيث حجم الاعلان، وحسب الخبراء ما يزال حجم الاعلانات في "العرب اليوم" متدنياً جداً بالنسبة لصحيفة يومية ذات تكلفة باهظة.

لكن التنافس قائم على أشده خصوصاً في غياب الصحافة الاسبوعية التي تركت فراغاً كبيراً في السوق الإعلامي. فجريدة "العرب اليوم" والتي ظهرت في ظل أزمة الصحافة الأسبوعية نجحت في نشر اخبار لا تنشرها الصحافة اليومية عادة رغم أن قانون المطبوعات الجديد قد شدد العقوبات على الصحافة وضيق على حرية الكتابة والتعبير إلى حد كبير.

وقد برز ذلك في نشر وقائع حادثه مشعل في شهر أيلول الماضي. بالاضافة إلى أخبار المعارضة والأحزاب السياسية والحريات الصحفية التي يتم نشرها بالتفصيل.

أما المتاعب المالية التي تعانيها الصحيفة، فتعود كما تذكر مصادر مختلفة إلى تحفظ بعض كبار المساهمين عن دفع استحقاقاتهم في رأسمال الشركة (٤ ملايين دينار) وذلك بسبب تحفظات هؤلاء على أسلوب العمل الاداري وحجم النفقات.

أحد المساهمين في "العرب اليوم" ومدير تحرير الشؤون المحلية فيها حلمي الأسمر يقر ان هناك نوعاً من الاضطراب في الصحيفة ويقول انه هو نفسه لم يدفع القسط الثاني والقسط الثالث لشهري أيار وآب. وعدم الدفع بالنسبة للكاتب ورئيس تحرير سابق لـ "السبيل" الاسلامية ليس مرده وضع الصحيفة في السوق بقدر ما هو متصل بوضعه المالي الشخصي "انا ما دفعت لأنه ما معي مصاري" ولكنه يضيف أن "العرب اليوم" تواجه مشاكل وتعثراً في إعلاناتها ويقول بأن "الكلفة اليومية للصحيفة عالية لكن دخل الجريدة يبقيها على قيد الحياة".

مجرد البقاء على قيد الحياة ليس بالطبع طموح الجريدة والمستثمرين فيها. لكن إذا ما كانت هناك مشاكل وصعوبات فهي كما يقول الاستاذ الأسمر " جريدة جديدة في ظل منافسة قوية ووضع (حريات) ليس مريحاً. هناك كثير من الأمور الواجب تصويبها وإعادتها إلى مسارها الصحيح".

وهناك بنك مسجل كبير مساهم في الصحيفة، لم يسدد الاقساط المستحقة، ليس بسبب فقدان الثقة في إمكانية نجاح مشروع الصحيفة وإنما "لأنه ليس لدي علم أنها طلبت التسديد" على حد قول واصف عازر مدير عام البنك الأهلي " لا شيء يمنعنا من إيفاء التزاماتنا ولا يوجد أحد يغير موقفه من غير سبب " كما يقول الأستاذ عازر «والهدف الرئيسي منها كان إصدار صحافة وطنية شمولية ولم يحدث غير هذا"

ويشير الأستاذ عازر أن عدم وفاء الشركات بالتزاماتها المالية في الأشهر القليلة الماضية يعود إلى الوضع الاقتصادي الصعب في البلد ويؤكد أن الشائعات التي تسري حول الصحيفة هي مجرد شائعات!

وهذا ما ذهب إليه الدكتور رياض الحروب، وهو من كبار المساهمين في الصحيفة، والذي أكد أن الشائعات مصدرها شارع الصحافة ومن طرف من لا يتمنون للصحيفة البقاء والاستمرار

ونفى الدكتور الحروب بشدة "شائعات الأزمة المالية" وقال أنها مجرد حملة موجهة ضد الصحيفة. أما عن أزمة التحرير والتي راح ضحيتها على الأقل خمسون موظفاً بين صحفي وفني حتى الآن، فالدكتور الحروب يصر على أن هذه الاجراءات كانت متوقعة وأن إدارة الصحيفة اكدت منذ البداية أنها ستختار ٧٥٪ من طاقم الموظفين وأن الأشهر الثلاثة الأولى هي فترة للتجربة. أما شائعات الفصل والطرد فهي "اتهامات جزافية" عارية عن الصحة قائلاً في الوقت ذاته أن كثيراً من هؤلاء الصحفيين شاروا على الكسل واخفقوا في التلاؤم مع عمل جدي

إلاّ أن مصادر أخرى تؤكد أن وضع فريق التحرير لم يستقر بعد وهذا ما يتحدث به بصراحة حلمي الأسمر الذي كشف انه سوف تتواصل عمليات الغربلة والاستقطاب إلى أن تنتهي المرحلة الانتقالية وتأخذ الصحيفة وضعاً مستقراً.

وهكذا فإن الصحيفة، ما زالت تصادف المشاكل في طريقها كما أن التغييرات سوف تتوالى على المستويين الاداري والمالي، التغييرات التي ستزيد من حجم الشائعات حول ما جرى وقد يجري في صفوف المالكين والعاملين، حسب مايقول السيد الاسمر.

وفي تطور اخر، استمرت المناوشات بين «العرب اليوم» والحكومة اثر نشر الصحيفة خبرا عن مشاورات يجريها رئيس الوزراء لاجراء تعديل وزاري نقلا عن وزير الدولة لشؤون الاعلام الدكتور سمير مطاوع.

فقد نفى الدكتور مطاوع في رد نشرته الصحيفة على صفحتها الاولى في الثلاثين من كانون الاول ان يكون قد اصدر مثل هذه التصريحات، مشككا في مصداقية الصحيفة، حيث يقول في رده:

«لقد دأبت صحيفة «العرب اليوم» ومن منطلق موقف مسبق من الحكومة ومن وزير الدولة لشؤون الاعلام شخصيا، على نشر اخبار حول ما يشاع عن قرب تعديل وزاري، وتنسب الى «مصدر مطلع» او «مصادر مطلعة» معلومات وتكهنات مختلفة حول هذا الموضوع، الامر الذي يتنافى مع الاصول الصحفية واخلاقيات المهنة...»

وفي تعليقها على رد الوزير، ذكرت الصحيفة انها بالاساس لم تنسب الخبر الى معاليه بل الى احد مدراء الدوائر التابعة لوزارته.

«الأسواق»: الحجز على المبنى في طريقه الى الحل والصحيفة حسنت من مدخولاتها

علمت «المشرق الاعلامي» ان ادارة البنك [illegible] الآن [illegible] على [illegible] الذي [illegible] صحيفة «الأسواق» [illegible] التعديل [illegible] [illegible] الاردني الكويتي [illegible] شركة الاستثمار الاعلامي وهي البنك الاردني الكويتي [illegible]

وكانت صحيفة «الأسواق» [illegible] تحولها الى شركة مساهمة عامة [illegible] ادارية ومالية واعلانية [illegible] قدر للجريدة ان تفصل نفسها عن الشركة [illegible] التي تملك الارض والمطبعة

ولكن حسب مصادر مجلس الادارة، فان صحيفة «الأسواق» لم تتأثر بالمطالبات المالية للبنك الاردني الكويتي من شركة الاستثمار الاعلامي التي تملك المبنى والارض المقام عليها والتي سبق ان قامت شركة الاستثمار الاعلامي بشرائها من شركة صوت الشعب مقروض بكفالة بلغت في حينه ٣ ملايين دينار. وهي القروض التي سبق ووصفت [illegible] كل من ادارة [illegible] الاردني [illegible] والخليج [illegible] المساهمين الرئيسيين في الشركة

«المشرق الاعلامي» [illegible] رئيس تحرير «الأسواق» السيد مصطفى ابو لبدة عن الوضع المالي الحالي للصحيفة فاكد انها الجريدة [illegible] اصبحت مستقلة باعتبارها عن شركة الاستثمار الاعلامي «المتعثرة» قد تمكنت بسبل تخفيض النفقات وارتفاع حجم [illegible] من الصمود والمنافسة وتحقيق التوازن بين [illegible] والمصروفات وذلك خلال الفترة القصيرة [illegible] التي تلت استقلالية ادارة «الأسواق» عن [illegible] الاستثمار الاعلامي والتي ظلت تتولى [illegible] الجريدة وادارتها منذ شراء مبنى وارض [illegible] صحيفة «صوت الشعب» وحتى الشهر [illegible] مضت. وفي تقدير رئيس التحرير ان [illegible] المالية التي تنظرها المحكمة ما بين [illegible] الاردني الكويتي وشركة الاستثمار [illegible] وكفيلها الشخصي لن تؤثر على الجريدة [illegible] وصلت قضية المطالبات المالية بين [illegible] الى الحد الذي يستدعي انتقال [illegible] للصدور من مبنى آخر.

ويؤكد السيد ابو لبدة ان جريدة «الأسواق» بعد ان انتقلت الى شركة مساهمة [illegible] جديدة، فانها تعمل مع شركة الاستثمار [illegible] (المدينة للبنوك) بنظام الايجار والتملك [illegible]

وبالتالي فان اية مشاكل مالية [illegible] والكفلاء لن تؤثر على الجريدة من ناحية [illegible] الصدور، وبالذات بعد ان وصلت مرحلة [illegible] الذاتي.

والجدير بالذكر ان «الأسواق» كانت صدرت ثم تحولت الى يومية عام [illegible] عن شركة مساهمة محدودة لم تلبث ان [illegible] الى شركة مساهمة عامة برأسمال [illegible] دينار، اعباؤها المالية التي تصل ٣ ملايين [illegible] تبحث عن شراء مبنى ومطبعة جريدة [illegible] الشعب، التي خضعت للتصفية ولا تزال [illegible] تصفيتها مستمرة.

البلاد تعود للصدور [illegible] تنازل الطورة عن [illegible]

المشرق الاعلامي - خاص

اكدت مصادر مطلعة ان جريدة «البلاد» الاسبوعية وفقت اوضاعها حسب القانون الجديد، وستعاود الصدور خلال الاسابيع القليلة المقبلة.

وقالت المصادر ان الصحيفة ستصدر عن شركة جديدة تحت اسم شركة تاج الدين الحروب وشركاه، ورئيس تحرير جديد هو الاستاذ [illegible] [illegible]

بالتنازل عن الملكية [illegible]

سجال فكري على صفحات جريدة اردنية

• "ممارسة حرية التعبير تحتاج الى كفاءة وهناك جهل لمعنى الديمقراطية"
• "ان مثل هذا القول لأشبه بالمكارثية وعلينا مواصلة النقد حتى النهاية"

المشرق الاعلامي – خاص

اثار مقال نشرته ال «جوردن تايمز» (١٩٩٧/١٢/١١) ردود فعل مختلفة وذات طابع سجالي، حول حرية التعبير التي ازداد الانشغال بها مع صدور التعديلات على قانون المطبوعات والنشر في ايار الماضي، وحول الحوار الذي لا يتوقف حول مضمون الديمقراطية وحدودها.

كان مدرس اللغة الانجليزية في جامعة البنات – د. احمد مجدوبة – قد كتب في مقالته التي عنوانها «ممارسة حرية التعبير تحتاج الى كفاءة» ان معظم الذين يشكون من نقص حرية التعبير في بلدنا هم إما اولئك الذين يحملون وجهات نظر متطرفة.. تصل الى حد الفوضى والتخريب وحتى حد القمع.. وينتمي معظمهم الى احزاب سياسية ذات عقلية سرية ومتصلبة... وهم قمعيون واستبداديون ورجعيون في نظرتهم لأمور السياسة والاقتصاد والدين والاجتماع.. أو اولئك الذين لا يملكون الكفاءة او القدرة الكافية على التعبير.

ويمضي الدكتور مجدوبة الى القول انه «عندما نتحدث عن حرية التعبير علينا ان نؤكد على الأسلوب والطريقة اللذين يعبر بهما المرء عن نفسه». ويستشهد الدكتور بخبرته في التدريس ليقول «ان مستوى تعليم الطلاب لملكة التعبير لدينا – من الحضانة الى الجامعة – متدن". ويقول "انه هذا ينعكس حتى في كتابات كتاب الاعمدة والافتتاحيات والتحقيقات، «بل ايضاً الشعراء والروائيين».

ويعيب على الكتاب افتقارهم للحقائق: «فمعظم هؤلاء الذين يشكون من نقص حرية التعبير يريدون الكتابة دون الرجوع الى الحقائق والتأكد منها، فمعظمهم يكتبون تعبيراً عن انطباعاتهم ومشاعرهم كما يفعل الشعراء».

ويضيف ان الكتاب لا يميزون بين الكتابة الابداعية (الأدبية) وبين المقالات التحليلية في أمور السياسة والاقتصاد والاجتماع.

ويقول ان بعض كتابنا يعمد الى كتابة مقالات مطولة اما كلها سلبية او كلها ايجابية.

وبين الردود على هذه الافكار، تميز ما نشرته الـ «جوردن تايمز» لمروان حنانيا الطالب في جامعة كورنيل بالولايات المتحدة الذي كتب ان مقال مجدوبة «شهادة على الاعتقاد الدائم في الاردن بأن حرية التعبير ينبغي مراقبتها والتحكم بها وان انماطاً من المتعلمين ينبغي ان يسمح لهم بالتعليق والانتقاد وطرح الآراء».

ويقول حنانيا ان هذه الحجج انما يقصد بها اسكات صوت المواطن العادي وان الديمقراطية الغربية المبنية على حرية التعبير وحرية الانشقاق «تحمل حريات وحقوقاً كثيرة تفتقر اليها مناطق كثيرة في العالم وبخاصة في الشرق الأوسط».

ويضيف ان «الوسيلة الوحيدة للعثور على الحقيقة هي السماح لكل شخص بالتعبير عن رأيه بحرية. فرأي الناس العاديين هو الذي حقق نتائج ايجابية وأدى الى تغيير بناء، وليس فقط رأي الاكاديميين والفلاسفة المتعالين».

ويقول حنانيا انه لا يتفق مع ما قاله مجدوبة من ان اي شخص يستطيع ان يكتب في اي امر في الاردن. ويضيف انه هو نفسه (حنانيا) يضطر دوماً ان يحرر مقالاته التي ينشرها وخصوصاً في ال «جوردن تايمز» لتصبح مناسبة للنشر. ويقول ان المحررين في الصحيفة يفعلون ذلك في بعض الاحيان نيابة عنه

ويتساءل «الى متى يتوجب علينا مواصلة عملية الكذب على أنفسنا؟ الى متى نستمر في الانغماس في التباهي الزائف؟»

ويجيب «انني أدرك مدى الخطوات الكبيرة التي حدثت في الاردن. ولكن علينا ان نواصل النقد حتى نصل الى الأهداف العليا التي نسعى اليها والمتمثلة في إنشاء مجتمع ديمقراطي حقيقي يكافئ المستحق وينفتح على النقد من الجهات كافة».

ويعيب حنانيا على مجدوبة قوله ان «هنالك هامشاً كبيراً لحرية التعبير في المملكة اكبر مما هو في معظم الاقطار المجاورة والنامية». ويقول في هذا الصدد «ان الرفض المستمر لمقارنة انفسنا بأشكال ديمقراطية اكثر نجاحاً يدل على كرامة مجروحة.. فليس هنالك اي مبرر لنقول ان لدينا ديمقراطية افضل من تلك التي في سوريا».

ويعلق حنانيا على وصف مجدوبة لبعض المطالبين بحرية التعبير على انهم «ارهابيون» بانه «جعجعة استفزازية مضللة وتشبه ايام المكارثية في اميركا في الخمسينات حيث كان كل (ليبرالي) يوصف بأنه شيوعي».

ويقول حنانيا ان مجدوبة كمكارثي «يمكن ان يصف اي شخص ينتقد الوضع القائم بالارهاب او بغير المثقف. ولكن (انظر الي) فأنا لست ارهابياً ولست غير متعلم ولكني اتطلع لحرية اكبر مثل الاف الاردنيين».

ويختم حنانيا رسالته بالقول «انني ادرك ان الكثير من الكتاب يفتقرون الى الحنكة او المهارة في التعبير لكثير من الخطأ او يؤخذ هذا عليهم [illegible] الحقيقية [illegible] في نظام [illegible] حكومي لا [illegible] على [illegible] ولا [illegible] حرية التعبير ومن [illegible] الكلام [illegible].

[illegible] نشرتها الصحيفة في (٩٧/١١/١٦) [illegible] لا نستطيع ان [illegible] بمقارنة وضع الحريات العامة لدينا مع ما لدى العالم الثالث، لانه وفي لحظة ما من تطورنا السياسي والاجتماعي والثقافي علينا ان نتطلع الى الديمقراطيات المتقدمة عالمياً»

على ان [illegible] يستدرك قائلاً «ان الديمقراطية لا تأتي مجبرة فلم لان هناك الكثير مما يجب ان يتغير من داخلنا وفي طرائق تفكيرنا وعملنا وحواراتنا وطريقة [illegible] وكيف نعلم [illegible]» ويختتم بقوله «على ان المخيف ان الكثير منا يريدون الديمقراطية بسرعة ويتطلعون لحريات تعمير الامر ولكن لانفسهم فقط وان هؤلاء هم يقمعون الآخرين عندما تصبح القرارات بايديهم».

وفي عدد الصحيفة التالي ٩٧/١٢/١٨ رد رجل الاعمال مروان عطاالله على المعايطة واصفاً تعليقه على مقالة مجدوبة ورد حنانيا بأنه «غير مناسب، وغير بناء وشخصي الى حد كبير».

وقال عطاالله «ان الديمقراطية لا تأتي على مراحل وهي ليست منطقة رمادية انها قضية ابيض واسود. فنحن نمارس الديمقراطية او لا نمارسها».

وفي العدد ذاته يكتب الدكتور مجدوبة رداً في مقالته الاسبوعية على كل من حنانيا والمعايطة دون ان يسميهما

وقد توسع في مقالته الثانية في شرح طروحاته وتوصيفه وتصنيفه لدعاة حرية التعبير، متهماً بعضهم بالدعوة الى حريات دون حدود تبلغ حد التهشير بالفوضى.

ويقول مجدوبة ان الآراء المختلفة المتعلقة بحرية التعبير، سواء ما تطرف منها نحو التصبي اليمين او نحو اقصى اليسار، [illegible] مجتمع ما زال محافظاً الى [illegible] ويضرب مثلاً على ذلك بعلاقة [illegible] وكيف ان الأسرة لا تستمع [illegible] تفرض عليه قراراتها وامزجتها [illegible] نعومة اظفاره حتى انها تختار له [illegible] جامعة يلتحق بها واي موضوع يدرس [illegible]

ويذهب ابعد من ذلك بوصف [illegible] الازواج زوجاتهم وكيف يحشر [illegible] المعلومات في رؤوس التلاميذ [illegible] المدارس افواه المعلمين وكيف [illegible] الحكومة القوانين والانظمة وكيف [illegible] مرؤوسيهم.

وفي المقابل يلاحظ مجدوبة [illegible] قطاعات اخرى في المجتمع [illegible] للشوارع وكيف ينعكس هذا في [illegible] تصرف هؤلاء نحو المجتمع [illegible] ومسؤولياتهم.

ويقول «انظر الى طرقاتنا [illegible] الناس سياراتهم دون ادنى [illegible] الطرق او القوانين، وكيف يرمي [illegible] هل هذه هي الحرية التي نريد؟

ويضيف «من الواضح [illegible] مجتمعنا غير منظم بل فوضوي الى [illegible] لشعورنا الخادع باننا نملك الحرية»

ويمضي الى السؤال «الا [illegible] الحرية ينصب على الحرية السياسية [illegible] ترتبط حرية التعبير دوماً بحرية [illegible] وكان الحكومات هي اسباب مشاكل [illegible] لديها الحل السحري لقضايانا»

ويجيب «في رأيي المتواضع [illegible] يقود سيارته بطريقة جنونية [illegible] الطريق لا يختلف في عدوانيته [illegible] يعرف اين ومتى يضع [illegible] الديمقراطية تسمح بالحرية [illegible]

وفي اشارة الى ما قاله حنانيا [illegible] «اذا سألت الـ «جوردن تايمز» [illegible] يكون حاذقاً وان يشطب بعض [illegible] اللائمة، هل تنعت ذلك بانه [illegible]

«لا يجوز التوقع بان يصبح [illegible] ديمقراطياً بين ليلة وضحاها [illegible] السائقين السيئين [illegible] القانون»

ويضيف ان ما حققه الاردن [illegible] منذ عام ١٩٨٩ هو انجاز [illegible] رؤية ذلك هو اما جاحد او جاهل

ويقول «ان القيادة الاردنية [illegible] الكبير وكذلك الحكومات المتعاقبة [illegible] دوراً مهماً في بدء العملية [illegible] وتنفيذها».

واختتم مجدوبة مقالته بالقول [illegible] في الطروحات [illegible] العالم من [illegible] الشمولية [illegible] الآخرين [illegible] يسيئون [illegible] ويقول [illegible] يظهروا [illegible] الديمقراطية [illegible]

مهرجان حرية الصحافة



"الضلع القاصر" والنساء: ومن الدعابة مايرسخ الصورة النمطية للمرأة

سائدة الكيلاني *

نشرت «الراي» مؤخرا (١٩٩٧/١٢/١١) ردا لاحدى الكاتبات (السيدة مها الخطيب) على الاساءات المهينة للمراة، التي تنشرها الصحف باستمرار.

وقد تركز نقد الكاتبة على محتويات صفحة (من هنا وهناك) التي يحررها السيد ممدوح حوامدة والتي لا تخلو في بعض الاحيان من اشارات يعتبرها العديد من النساء غير لائقة بالمراة.

وهذه المحتويات تضاف الى كم هائل من الصور والتعليقات والكاريكاتيرات والمقالات التي تنشرها الصحافة، مما يجعل نشر مقال الكاتبة الخطيب خطوة على الطريق الصحيح.

اذ رغم تكاثر مؤسسات حقوق الانسان ومراكز الدراسات وهيئات الدفاع عن حقوق المراة والديمقراطية إلا ان هذه التجمعات لم ترفع الصوت بصورة مسموعة ضد ما يحتويه اعلامنا اليومي المسموع والمرئي والمقروء، من نماذج مهينة للمراة في البيت والعمل سواء كانت اختا او زوجة او اما او صديقة وحتى طفلة.

تعمل مها الخطيب صاحبة الرد في احدى هيئات الامم المتحدة، وقد كتبت ما كتبته بصفتها الشخصية بعدما ساءها استخدام الزميل حوامدة لتعبير «الضلع القاصر» لدى حديثه عن الدكتورة ريما خلف وزيرة التخطيط التي «عرف عنها الذكاء الحاد وتفانيها في العمل». ورغم ان الزميل استخدم هذا التعبير على سبيل الدعابة الا انها كانت دعابة في غير محلها مما اثار حفيظة الكاتبة التي قالت «حتى اننا معشر الاضلع القاصرة، خصوصا المتعلمات منا تعليما عاليا، صرنا نرى فيها – ريما خلف – مثالا للمراة المتعلمة الجادة المتزنة المتفانية في خدمة وطنها بعلم ومهنية تفوق الكثيرين ممن يرى فيهم السيد الحوامدة عناترة الوطن».

وطالبت السيدة الخطيب الاعلام الوطني القيام بدوره في «تطوير ثقافات الامم وتغيير مفاهيمها البالية» بدلا من «لفت انتباه القراء باسلوب الاثارة ونشر الشائعات والعناوين الاستفزازية».

ان ما قالته الكاتبة يلقي الضوء على اكثر من ناحية في اعلامنا الذي دخل ازمة حادة مؤخرا ليس من ناحية الاساءة الى المراة فقط او اتباع الصورة النمطية لدورها في المجتمع، بل ايضا حول ماهية فلسفة اعلامنا المعاصر ونظرته الى دور الفرد في المجتمع.

ورغم ان الزميل الحوامدة ليس الوحيد التي تفيض كتاباته بتعليقات غير لائقة بالمراة الا انه في الاونة الاخيرة ولغياب الكثير من الصحف الاسبوعية ظهرت صفحته وكأن همّها الوحيد التركيز على مسالة النساء والمجتمع. وهذه بعض من المقتطفات لكتاباته التي من الممكن جدا ان الكثير من الناس لن يجدوا فيها اساءة المراة وللمجتمع لسبب واحد ان هذا النوع من السخرية قد تعود عليه مجتمعنا كثيرا ولم يعد يرى فيه اي غضاضة.

«الموضة هذه الايام الشعر القصير والفستان القصير والخلوي القصير ملاحظة الخلوي هو التلفون النقال»

وبتاريخ ٩٧/١١/٢٦ كتب

«نصف دخل ستات «عبدون» يلتهمها الـ (ك وا ف ي ر) احصائية»

وبتاريخ ٩٧/١٢/٣ كتب ما يلي

١. «خبر لـ «ستات عبدون» في اسواق الخضار كوسا «محفور» جاهز للطبخ !!».

٢. «في اسواق عبدون جاكيتات ستاتية من الجلد والشاموا الطبيعي . اسعارها تتراوح بين (١٣٥٠) و (١٥٦٥) دينارا فقط .. للواحد فقط !!»

٣. فاكس الى الـ (عبدونيين) نسبة الى عبدون .. اذا دخلت المحل برفقة زوجتك لشراء جاكيت .. انصحك . ادفع بدلا من ان تعترض فالنتيجة واحدة ستدفع وايدك اليسرى عل راسك وايدك اليمنى في جيبك»

ولا يعرف الكثيرون ان الزميل الحوامدة الذي من الواضح ان لديه مشكلة مع المراة العبدونية بشكل خاص يدخن السيجار الهافاني الفاخر والمكلف والذي يقال ان كلفة الواحد منه اكثر من كلفة كوافير واحد لاحدى سيدات عبدون.

وقد عقد «مركز الافق للدراسات» بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور مؤخرا ندوة عن الصورة النمطية للمراة في الاعلام الاردني والى ان يتم نشر اوراق الندوة واستنتاجاتها لا يسعنا الا الاعراب عن الامل بتكريس الصحفيين والكتاب احترام المراة، وان يروا فيها غير ما يراه الزميل الحوامدة من متبرجزة ومسرفة وساعية الى امتلاك الخلوي (الذي تفضل واخبرنا انه التلفون النقال) وممعنة في تفليس زوجها

ويستحق الاشارة في هذا الصدد ايضا جهود سمو الاميرة بسمة والانسة فرح الداغستاني والاتحادات النسائية وكل المهتمين في اعلاء شان المراة وتمكينها من الوصول الى البرلمان، هذه الجهود التي تواجه للاسف بحملات اعلامية على النساء وبتركيز على الصورة النمطية للمراة في الاعلام.

فالمجتمع الاردني لم ينتخب المراة الاردنية هذا العام ليس لانه لا يثق بالمراة فقط بل لان العديد من كبار الكتاب والمثقفين ومبادئي الراي العام قد صوروا المراة عن قصد وغير قصد كمخلوق تافه لا يستحق الوثوق به. واذا ما استمر الوضع على ما هو عليه فانه حتى الكوتا لن تجدي نفعا لان النساء اللواتي سينجحن في الوصول الى البرلمان لن يضفن شيئا الى مجتمع لا يثق بما تقوله المراة وتشارك في تشريع قوانينه.

* صحفية وباحثة اردنية



عودة المجالي وفيصل للكتابة... لاتعني عودة حرية الكلمة

لا تعني عودة ظهور مقالات الكاتب راكان المجالي والنائب السابق توجان فيصل في صحيفة «الدستور» و«العرب اليوم» ان حرية الصحافة عادت الى عهدها السابق في فترة ما قبل الانتخابات النيابية. فكل من الكاتبين يؤكدان ان الوضع الديمقراطي يسير من سيء الى اسوا وان حرية الصحافة تعاني حاليا اكثر من التدخلات والضغوطات الحكومية وغير الحكومية

لكن الكاتبين المجالي وفيصل والذين توقفا عن الكتابة لمدة ثلاثة اشهر لم يفرضهما او يحدثا ضد قرار وقف عموديهما في «الدستور» بسبب تفهمهما للوضع الذي كانت تمر به الصحيفة والكتابة والامتناع عنها ما هما الا جزء من النضال اليومي المستمر من اجل تحقيق شيء من الطموحات

في شهر ايلول الماضي، وتحت ضغوطات حكومية قامت ادارة «الدستور» باقناع بعض الكتاب المعروفين بارائهم المعارضة او المشاغبة «للتنحي» قليلا ريثما تمر عاصفة الانتخابات وراكان المجالي وتوجان فيصل والى حد ما باسم سكجها وعريب الرنتاوي من ابرز هؤلاء بهدوء، اختفت نهائيا اعمدة المجالي وفيصل في الثلاثة اشهر الماضية، وشطبت بعض مقالات سكجها بينما اكتفت «الدستور» بالطلب من الرنتاوي بتخفيض وتيرة الهجوم والانتقادات الموجهة لسياسات الحكومة الداخلية والاكتفاء بالتحدث عن الارضاع في ناميبيا كما صرح بذلك بنفسه وقتها اما بالنسبة لتوجان فيصل فالسبب معروف، فهي كما تقول لا تقبل نشر مقال «مقطوش» لاي سبب من الاسباب، ولم تفتعل اي ضجة على قمع الحريات الصحفية «لانهم شرحوا لي المشكلة وقد تفهمت موقفهم»

اما راكان المجالي فقد كان على خلاف مباشر مع السيد عبد الهادي المجالي النائب الحالي وامين عام الحزب الوطني الدستوري. وكان راكان المجالي وخصوصا في فترة ماقبل الانتخابات دائم الانتقاد للحزب الدستوري الذي نتج من تحالف ثمانية احزاب وسطية، وقام بمهاجمة فكرة العشيرة والحزب وفتح الحوار على اشده في الصحافة وخصوصا في «الدستور» منتقدا ما اسماه بتسييس العشائر وتاثير حزب العشيرة على المسيرة الديمقراطية في الاردن.

انتقاداته اللاذعة والمستمرة والتي انهالت على مصراعيه لكل الكتاب بتناول هذا الموضوع الشديد الحساسية قبل الانتخابات النيابية كانت اهم الاسباب حسب المحللين لاقصائه عن الكتابة على الاقل حتى تمر الانتخابات والتي غلب عليها الطابع العشائري بسبب غياب الاسلاميين.

اما سكجها والرنتاوي فقد استمرا بالكتابة مع بعض التعديلات والتشطيبات الدائمة.

لكن مقال توجان فيصل الذي تتناوله «العرب اليوم» لم يحاول الظهور في «الدستور» ويبدو انها لم تتجاوز ازمتها نهائيا. فالسيدة النائبة السابقة ابتعد عن تناول قضايا محلية ناقشت مسالة زيارة متوقعة للنائب الاميركي المنطقة الخارجية الاميركية للمنطقة.

اما راكان المجالي فقد المح في اول عمود بعد الغياب الى انه كان في اجازة فرضتها عليه الانتخابات النيابية، والسفر الى الخارج زملاء له يؤكدون أن غيابه كان قسريا بعد ان اخذ «الدستور» مطلبا للحكومة بهذا الخصوص.

وحتى الان لم يستبعد الدكتور نبيل الشريف منصب رئاسة التحرير الذي اجبر على التخلي عنه في نفس تلك الفترة اي في شهر ايلول.

وكان الدكتور الشريف قد عزل من منصبه بحجة انه لم يستوف شروط رئيس التحرير المنصوص عليها في قانون المطبوعات والنشر الجديد (المؤقت) الذي تم استحداثه في ايار الماضي. وتم الضغط على عائلة الشريف في الصين وسرت شائعات باحتمال تعيين مدير المطبوعات والنشر الدير العام الحالي للمطبوعات والنشر كرئيس تحرير «الدستور» في محاولة من الحكومة لابعاد القائمين على الصحيفة لتغيير توجهها والتي تميل الى المعارضة منه الى الحكومة.

الا ان الوضع لم يتحسن كما يقول الكثير الذي رجع الى الكتابة ليس لتحسن الوضع وانما لا يستطيع الا ان يحاول ... «فالديمقراطية بحاجة الى ... الى جهد وعمل متواصلين ...» عن الكتابة (بهذه الطريقة) ... ويجهد جهودي ...

الزيف الاعلامي علمٌ قائمٌ بذاته!

ليما نبيل *

الزيف الإعلامي الذي نحن بصدد الحديث عنه يجري التعامل معه في الغرب على انه علم قائم بذاته. وقد انشات بعض الدول اجهزة خاصة بهذا العلم الذي يجب التمييز بينه وبين مفهوم الدعاية والترويج.

في عام ١٩٨٧ وفي تقرير خاص أعده باسم اللجنة السياسية حول نشاطات الاستخبارات العامة للبلدان الشرقية العاملة في دول الاتحاد الأوروبي وقراه امام البرلمان الأوروبي، قال اللورد برثل «للاتحاد السوفياتي الحق المطلق في محاولة التاثير على الراي العام في دولنا وذلك من خلال استخدامه الوسائل القانونية والعلنية لتوزيع الصحف والكتب والأفلام والحلقات الإذاعية.» وتعتبر هذه الأساليب شرعية بقدر ما تعتبر هوية مؤلفيها ضماناً يوثق به لتعزيز صحتها والتاكد منها، لكن ما يجري انهم يختبئون خلف هذه الوسائل لتمرير ما يريدون. اي انهم يقومون بأعمال غير شرعية بأساليب شرعيه.

في كتابه "الزيف الإعلامي، سلاح جري" .. يقدم الكاتب فولكوف نماذج حية لصحف وصحفيين بعضهم تحدث عن معلومات تلقاها من مخابرات هذه الدولة أو تلك، والبعض الأخر قام "بفبركة" معلومات استهدفت التاثير على بعض "الزيف الإعلامي" إذن عملية قائمة وغالباً ما تقوم بها الدول الكبرى وذلك بوضع ونشر تقارير مغلوطة .. وإن كانت فعاليتها بدات تقل في الدول الصناعية على الأقل .. فهي على جانب كبير من التاثير في بعض دول العالم الثالث حيث تقوم بعض الصحف ذات الموارد الضعيفة بنشر معلومات وقصص لا تستند إلى براهين وبدون التاكد من صحة محتواها.

قبل عامين تاسس في فرنسا معهد خاص يُعنى بدراسات الطمس والتزييف الإعلامي وذلك بهدف تسليط الضوء على حالات الزيف في الصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية، ويصدر المعهد تقريراً نصف شهري..

ويدعو رئيس المعهد باسكال سالان إلى ضرورة مكافحة المعلومات والتقارير الخاطئة التي ترهق عقول معاصرينا من صحفيين وإداريين ونواب وسياسيين ودبلوماسيين ورؤساء أحزاب. وينقل فولكوف عن الكاتب الروسي المعروف زينوفيف قوله في إحدى رواياته .. "علينا أن نزرع في رؤوس الغربيين كل يوم فكرة اننا نحن الاقوياء دائماً..

ويقول في موضع اخر من الرواية .. «الاتحاد السوفياتي سينهار قريباً. وينتهي من الوجود، وهكذا نجعل الغرب يعتقد أن بإمكانه الاستمرار في العيش المريح كما كان يعيش في السابق، دون أن يضطر لانفاق الأموال في تعزيز وسائل دفاعه او زيادة تحصيناته العسكرية». وينهي، الكاتب نفسه على ان ترويجاً كهذا للزيف الإعلامي يتماشى مع مزاج السلميين الغربيين.. فيركنوا للراحة والطمانينة.

... أما عن الطريقة الفعالة لمحاربة هذا الالتفاف على الحقيقة وقطع الطريق عليه .. فيحددها فولكوف بقوله: "يجب إعداد مجموعات من الباحثين، علماء النفس، علماء اجتماع، صحافيين، مراقبين، خبراء حياديين، لدراسة "التزييف الإعلامي" بدقة ويقراوا ما بين سطور المقالات واخبار هذه الصحيفة او تلك. .. والسؤال: هل هذا ممكن على امتداد العالم كله؟»

ويضيف: « لا بد أن تعترف السلطات القضائية بواقع الزيف الإعلامي وتاثيره وتدرجه في قانون العقوبات .. وهو ما شرعت به بعض الدول باعتمادها لقوانين تحد من التزييف الاعلامي وانعكاساته السلبية».

ولكن خطر الزيف الإعلامي يبقى محدوداً مقارنة بحجب المعلومة عن عدد كبير من المواطنين الذين ليسو على استعداد لبذل اي جهد ضروري لمعرفة ماذا يدور حولهم.

وكي لا تتهرب هذه المجموعة من الواقع الذي تعيشه، فإن وسائل الاعلام في كل بلد تقريباً – صحافة، إذاعة، تلفزيون -تقوم بالتركيز على وسائل الترفيه وتخصص اكبر وقت ممكن لها، بحيث تصرفها عن التفكير في قضايا كبرى، معظمها في الواقع . مصيري، وهكذا تكون قد اعدت فعلاً الأرض الخصبة لهذا الزيف .. إذ ان اساليبهم لن تجد صعوبة في النفاذ إلى اذهان الذين فقدوا كل إيمان بالديمقراطية، واصبحوا رهينة اية معلومة تنشر فيصدقونها فوراً دون قراءتها أو التاكد من صحتها

والتمهيد للزيف ربما كان اهم من تنفيذه، والأول ضروري لتكملة الثاني، وهذا ما تفعله بعض الوكالات المتخصصة في الحرب النفسية حيث تعمل على تحريض المواطنين على انظمة الحكم، ومثال ذلك الحملة التي قامت بها الوكالات المتخصصة الاميركية في نهاية الستينات ضد الحكم القائم انذاك في تشيلي. وكانت النتيجة الانقلاب على الرئيس سلفادور اليندي والاطاحة به وقتله عام ١٩٧١. وقبل سنوات قليلة ثار الشعب مرة أخرى بعدما اكتشف حجم التضليل الذي مورس عليه .. واعاد مؤيدي اليندي مرة أخرى إلى الحكم

* صحفية اردنية

تكريم رائد في فن الكاريكاتير

قليل من السكر على الحقائق المرة في رسومات السعودي علي الخرجي

جاويد حسن وحبيب بدر*

ايقن رسام الكاريكاتير السعودي المخضرم علي الخرجي أن طموحه للوصول إلى الجمهور لا يمكن أن يتحقق من خلال الفن السائد لذلك تحول إلى رسم الكاريكاتير، ورسوماته لا تدفعك إلى الضحك فقط بل تجعلك تفكر بما تنطوي عليه من نقد اجتماعي.

في احد رسوماته يقف رجل امام غرفة الولادة في مستشفى، ينتظر خبراً ساراً وقد حدث ما هو متوقع لكن مع تغير غير متوقع، فمن الباب المفتوح على مصراعيه، تخرج سيارة بكب أب صغيرة يقودها الوليد الصغير، فيصاب الوالد بالدهشة، ويصاب القارىء بالمتعة.

يبدو المشهد غيرمتناسب مع الواقع، لكن هذه هي الطريقة التي يستخدمها رسام الكاريكاتير السعودي علي الخرجي لايصال فكرته الناقدة عن الأطفال الذين يقودون السيارات وهو مظهر متزايد في المجتمع السعودي.

هذا الرسم وآلاف من الرسومات الأخرى على مدى ٣٥ سنة دفعت الصحيفة اليومية "الجزيرة" لدعوة الأمير سلطان بن فهد، نائب رئيس رعاية الشباب، لتكريم الخرجي كرسام كاريكاتير رائد في المملكة السعودية.

وقد لبى الأمير الدعوة حيث افتتح الحفل الذي اقيم في مكتب "الجزيرة" في حي الشفا في العاصمة وبحضور افراد من الأسرة المالكة وشخصيات ادبية بارزة إضافة إلى اخرين. كما حضر الاحتفال محمد الشيدي، رئيس مجلس ادارة الجمعية الثقافية السعودية، والدكتور عبدالرحمن الشبيلي رئيس مجلس ادارة مؤسسة الجزيرة للطباعة والنشر، ورئيس تحرير الصحيفة، محمد ابا حسين. واقيم إلى جانب الحفل معرض رسومات الخرجي التي رسمها للصحيفة. كما ظهر في المناسبة سجل تذكاري يحتوي على كلمات ثناء وتقدير من الأمير فيصل بن فهد، رئيس رعاية الشباب، ونائبه الأمير سلطان بن فهد، واخرين، مع سرد لحياة الرسام وأعماله المختارة.

وكانت المناسبة ترمي ايضاً لوداع الخرجي الذي داب على الترويح عن قراء "الجزيرة" على مدى السنوات السبع عشرة الأخيرة. وقبلها كان يتعاون مع صحيفة "الرياض" طوال اكثر من ١٥ سنة. وفي الثناء على الخرجي قال الأمير سلطان ان رسامي الكاريكاتير يلعبون دوراً إصلاحياً وتثقيفياً هاماً في المجتمع. وقد ابرز هذه النقطة عبدالجبار اليحيى، وهو فنان ذائع الصيت، قال ان رسام الكاريكاتير يملك نظرة ثاقبة للانحرافات الاجتماعية التي يصورها بالطريقة نفسها التي يستخدم فيها الفنان فرشاته او النحات إزميله ومطرقته.

لقد كانت المناسبة شهادة لشعبية رسام الكاريكاتير الذي امطر بالهدايا النقدية والعينية، ليس فقط من قبل مؤسسة الجزيرة، بل ايضاً من نادي الفروسية، البنك العربي الوطني، البنك التجاري الوطني وعدد من الهيئات والافراد.

وفي مقابلة اجرتها معه صحيفة "عرب نيوز" السعودية، قال الخرجي أنه حين كان يعمل مع اليونسكو كفنان، ايقن أن طموحه للوصول إلى الجماهير لا يمكن أن يتحقق من خلال هذا العمل "الرتيب" لذلك تحول إلى رسم الكاريكاتير وابتكر شخصية ابو صالح.

عندما طلب منه تحديد فكرة رسوماته الكاريكاتيرية، قال: ان التركيز هو على التعليق الاجتماعي الذي تؤكده وجهات نظر سياسية احياناً.

لقد استلهم شخصية ابو صالح من التغييرات المختلفة التي كانت تعم الأفق الاجتماعي السعودي، وذلك بالاشارة إلى فترة الازدهار العمراني، التي شهدت شق الطرق، وإقامة الحدائق، واكتظاظ الشوارع بالسيارات. وقد استخدم شخصية ابو صالح كشاهد ومعلق اجتماعي وذلك بطلاء الحقيقة المرة بالسخرية وكالاقراص المغلفة بالسكر.



يظهر في احد رسوماته وفي هذا السياق، رجل عجوز يطلب شهادة توظيف من مسؤول "كيف يمكننا أن نصدر الشهادة وأنت متقاعد منذ سنوات؟" يتساءل الموظف مدهوشاً

ويقول الرجل العجوز: "لكن عروسي تصر على رؤية شهادة توظيفي"

ويتناول الخرجي ظاهرة طلب مهور عالية لزواج الفتيات، فتعرض رسوماته الكاريكاتيرية هذا الموضوع بنجاح من خلال رسم يظهر زوجين في حوار ساخن، بينما ينهي القلق البنت وهي تقف وراء ستارة

يقول الزوج لزوجته "لقد كظمت غيظي وسكت حين انجبت بنتاً على امل ان احصل على مهر سخي"

بالنسبة للخرجي، جاء رسم الكاريكاتير كفكرة متأخرة خلال مهنته المتنوعة، فقد ولد في عام ١٩٣٢، في منطقة السدير في الرياض، واكمل تعليمه الابتدائي والثانوي في العراق. وبعد أن عمل سنتين في وزارة الاتصالات حصل على وظيفة في اليونسكو في مصر، كما حصل هناك على شهادة الدبلوم في الوسائل السمعية البصرية وخلال عمله مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، تم إيفاده إلى المملكة المتحدة للدراسات المتخصصة في الوسائل السمعية البصرية وفي عام ١٩٦٥ بدأ ينتج برامج للاطفال في التلفزيون السعودي. وخلال عمله مع اليونسكو قرر الخرجي أن ينقطع عن الماضي ويدخل عالم الكاريكاتير وقد اثبتت هذه الفكرة انه اقدم على خطوة سليمة في هذا الاتجاه.

* صحفيان في "عرب نيوز" الناطقة باللغة الانجليزية وتصدر في السعودية

نظرة على تطور تشريعات الحرية الصحفية في الأردن

مطلوب اعادة النظر في تعديلات قانون المطبوعات من اجل بيئة تتعايش فيها اطراف العملية الديمقراطية

ابراهيم عز الدين*

ان قضية الحرية الصحفية هي من ابرز القضايا التي تواجه المجتمع والدولة حيث تستأثر بالكثير من الاهتمام، وتحيط بها اسباب عديدة للاجتهاد. فالصحافة في الحقيقة تعكس إلى حد بعيد اللحظة التاريخية التي يمر بها المجتمع، فبينما نراها مقيدة مغلولة في المجتمعات المغلقة نلمح بانها منفتحة متطورة في المجتمعات التي تتخذ النهج الديمقراطي طريقا، وتلتزم بحرية الراي والتعبير سبيلا لاحترام عقل المواطن ووجدانه.

ومن هذا المنظور، فان الصحافة تبدو، محصلة ومرآة لمجموعة عوامل تفرضها البنية السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في الدولة والمجتمع، كما انها تعتبر من اكثر النشاطات الانسانية تأثرا بهذه العوامل وتأثيرا بها

وبالاضافة إلى ذلك فانه في الوقت الذي قد يقع فيه اختلاف في الراي حول مدى الحرية الصحفية او حول كيفية تأدية الصحافة لرسالتها، فلا اعتقد بأن هناك اي خلاف حول الاثر الذي تحدثه الصحف ووسائل النشر المختلفة في المجتمع، وكذلك الحال بالنسبة لقدرة هذه الصحف على صياغة الافكار وبلورة الاتجاهات.

ولا بد هنا من الاشارة إلى ان النشاط الصحفي يتمتع بكثير من التفرد والخصوصية قلما نجدها في اي نشاط اخر. فهو يعتمد اول ما يعتمد على الفكر وحرية التعبير، الا انه يمثل في الوقت نفسه نشاطا صناعيا يستهدف الربح في اغلب الاحيان، كما انه قبل كل شيء يشكل جهدا انسانيا يتطلب قدرا كبيرا من المهنية والابداع.

ومن هنا تجيء اهمية الحوار والنقاش حول قضية علينا ان نتفق منذ البداية بانها قضية خلافية، وهي كثيرة التعقيد، ولها خلفية تاريخية حرية بالدراسة والبحث، غير انه مع كل ذلك فلا بد من ايجاد قواسم مشتركة تنهي حالة الاستقطاب القائمة حولها بعد ان تم بالفعل اجراء بعض التعديلات على قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٣.

وللخوض في هذه التجربة الشائكة لا بد من العودة إلى السنوات الماضية لاستعراض الخلفية التاريخية، واستقراء البيئة القانونية والادارية التي صدرت في ظلها التشريعات الخاصة بالمطبوعات في بلادنا ومدى تأثيرها حتى الان على رؤيتنا لقضايا حرية النشر.

يعود الحق في اصدار الصحف والمطبوعات إلى ما يوفره الدستور من مظلة تكفل حرية الرأي، وتضمن حرية التعبير، ولعل اول اشارة إلى هذا الحق في الاردن الحديث وردت في مشروع القانون الاساسي لامارة الشرق العربي لسنة ١٩٢٣ حيث نصت المادة (٢١) من هذا القانون على ان:

«المطبوعات حرة ضمن دائرة القانون ولا يجوز تفتيشها ومعاينتها قبل الطبع».

الا ان هذا المشروع لم يستكمل مراحله الدستورية نظرا لمقاومة سلطات الانتداب البريطاني لصدوره.

وبالرغم من ذلك فانه يمكن النظر اليه كمؤشر للنظرة المنفتحة التي كانت تحظى بها قضايا الحريات العامة لدى المشرع الاردني في السنوات الاولى لتاسيس الامارة.

اما الضمانة الدستورية الاولى لممارسة هذا الحق فقد جاءت من خلال اعلان القانون الاساسي لشرق الاردن عام ١٩٢٨ حيث نصت المادة (١١) من القانون على انه:

«لجميع الاردنيين الحرية في الاعراب عن ارائهم ونشرها وان يعقدوا الاجتماعات معا، وان يؤلفوا الجمعيات ويكونوا اعضاء فيها طبقا لاحكام القانون».

وبالرغم من المقاومة الشديدة التي تعرضت لها الحكومة التي اقرت اصدار هذا القانون اثر عقد المعاهدة الاردنية – البريطانية لعام ١٩٢٨ نظرا لما تضمنته هذه المعاهدة من بنود مجحفة ومخيبة للآمال الشعبية، فان القانون قد كفل مع ذلك حق المواطنين في التجمع وتشكيل الجمعيات والتعبير عن الراي ونشره وكلها حقوق اساسية ورئيسية

وجاء التأكيد الثاني لضمان هذا الحق لدى اقرار دستور عام ١٩٤٧ والذي صدر بعد زوال الانتداب وتحقيق الاستقلال، وقد نصت المادة (١٧) من هذا الدستور على ان:

«حرية الرأي مكفولة، ولكل انسان الاعراب عن فكره بالقول والكتابة في حدود القانون».

اما التأكيد الدستوري الثالث في تاريخنا المعاصر لتعزيز حق المواطن في حرية التفكير والتعبير فقد تحقق لدى صدور دستور عام ١٩٥٢ وهو الدستور المعمول به حاليا والذي يعتبر بحق المرجع الاساسي والضامن الحقيقي للحريات العامة في مجتمعنا. حيث نجد ان الدولة تكفل بموجب المادة الخامسة عشرة منه حرية الرأي. فلكل اردني ان يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط ان لا يتجاوز حدود القانون.

كما تنص المادة الدستورية ذاتها على ان الصحافة والطباعة حرتان ضمن حدود القانون، ولا يجوز ايضا تعطيل الصحف او الغاء امتيازها الا وفق احكام القانون.

ويحرم الدستور فرض الرقابة على الصحف في الاحوال العادية غير انه حدد مع الاستثناءات [illegible] على الصحف والنشرات والمؤلفات والاذاعة في حالة اعلان الاحكام العرفية او الطوارئ، وذلك في الامور التي تتصل بالسلامة العامة واغراض الدفاع الوطني.

وقد نص الدستور ايضا [illegible] على وجوب قيام القانون بوضع اسلوب المراقبة على موارد الصحف.

وبالاضافة إلى هذه المرجعية الدستورية لضمان حرية الراي والتعبير والنشر تشكل الميثاق الوطني الاردني وثيقة مرجعية اخرى على المشرع الاردني الاستئناس بها [illegible] اجمع عليها الطيف السياسي في الاردن وباركها جلالة الملك الحسين.

وقد تضمنت هذه الوثيقة بنودا عديدة تؤكد الحقوق الدستورية للمواطنين خاصة فيما يتصل بالحريات العامة بحيث

«تكون القوانين عامة وقوانين الاحزاب والانتخابات والمطبوعات بخاصة، ملتزمة باحترام حقوق المواطن الاساسية وحرياته العامة».

كما اكدت الوثيقة ايضا على

«ضمان الحريات الاساسية لجميع المواطنين بما يحمي مرتكزات المجتمع الديمقراطي وحقوق الفرد، ويكفل التعبير عن الراي واعلانه بحرية كاملة وفي اطار الدستور».

وتمضي وثيقة الميثاق في ابراز الضمانات الدستورية للحريات العامة حيث تعتبر:

«حرية الفكر والراي والتعبير حقا للمواطنين كما هي حق للصحافة وغيرها من وسائل الاعلام والاتصال الوطنية، وهي حرية ضمنها الدستور ولا يجوز الانتقاص منها وانتهاكها».

كما ان للمواطن

«الحق في التماس الحقيقة والمعرفة والمعلومات من خلال مصادر البث والنشر المشروعة في داخل البلاد وخارجها، ولا يجوز ان تحول الرقابة على المصنفات الاعلامية دون ممارسته لهذا الحق».

واخيرا يؤكد الميثاق بهذا الصدد على حق:

«الافراد والجماعات والمؤسسات الاردنية وحريتهم في امتلاك الصحف واصدارها وفقا لمبادئ الدستور، وان تسن التشريعات اللازمة لضبط مصادر تمويل هذه الصحف، بحيث تضمن حمايتها من اي تاثير خارجي».

واحسب ايضا ان المشرع لا يستطيع في صياغة التشريعات المتصلة بقضايا حرية الرأي والتعبير ان يتجاوز النظر في الاتفاقات الدولية التي وقعها الاردن عبر الايام لمراعاة حقوق الانسان [illegible] تلك المتصلة بالحريات العامة، وفي طليعتها الاعلان العالمي لحقوق الانسان وما تبعه من اتفاقات دولية اخرى

واخيرا لا بد للمشرع الاردني من الاخذ بعين الاعتبار التشريعات السائدة في الدول التي تتخذ النهج الديمقراطي سبيلا، وذلك لدى اعداد الصياغات القانونية لتشريعات الرأي، ولا بد ايضا من الاستئناس بالمراجع الدستورية والتراث الرئيسية التي تعالج القضايا المماثلة في تلك الدول على اختلافها.

> **ان النشاط الصحفي يتمتع بكثير من التفرد والخصوصية قلما نجدها في اي نشاط اخر. فهو يعتمد اول ما يعتمد على الفكر وحرية التعبير، الا انه يمثل في الوقت نفسه نشاطا صناعيا يستهدف الربح في اغلب الاحيان، كما انه قبل كل شيء يشكل جهدا انسانيا يتطلب قدرا كبيرا من المهنية والابداع.**

القوانين منذ تأسيس الامارة

بعد ان استعرضت الاحكام الدستورية والقواعد المرجعية التي يمكن اعتبارها اساسا لصياغة القوانين المتصلة بالحريات العامة او [illegible] استقراء واقع الحال ومحاولة القيام بمتابعة سريعة للقوانين والانظمة الخاصة بالمطبوعات والنشر منذ تاسيس الامارة وحتى الان لعلنا نستطيع قياس مدى ترجمتها لممارسة الدستور عبر الايام من ضمان لحق المواطنين في حرية الرأي والتعبير.

لقد اعتمدت الادارة الاردنية منذ انشاء الامارة وحتى عام ١٩٥٣ في تنظيم شؤون الصحافة والنشر على قانون المطبوعات العثماني الصادر بتاريخ [illegible] رجب عام ١٣٢٧ للهجرة وعلى تعديلاته الاردنية الرئيسية التي تمت في عامي ١٩٢٨ و ١٩٣٢ [illegible] على التعديل الجوهري الذي طرا على القانون في عام ١٩٤٥ والذي اجاز لوزير الداخلية ان يمنع توزيع الجريدة التي تنشر امورا يعاقب عليها القانون. كما اجاز التعديل ايضا لمجلس الوزراء اصدار قرار بتعطيل الجريدة للمدة التي يستصوبها هذا بالنسبة لايقاف الصحيفة او تعطيلها، اما بالنسبة لترخيصها فقد اجاز هذا القانون للمجلس التنفيذي (مجلس الوزراء) ترخيص الجريدة مقابل بيان مخطوط يقدم من قبل من اراد نشر الجريدة ومن مديرها المسؤول على ان يرفع هذا المخطوط في الاستانة إلى نظارة الداخلية وفي الولايات إلى الوالي او المتصرف».

كما اعتمدت الادارة ايضا وحتى عام ١٩٩٢ في معالجتها لقضايا المطبوعات والنشر على قانون المطبوعات الفلسطيني رقم (٢) لسنة ١٩٣٣ مع ما ادخل عليه من تعديلات، وعلى قانون المطبوعات العثماني وتعديلاته. اما قانون حق التاليف والنشر والذي اعتمدته الادارة ايضا فقد استمر ساري المفعول لحين صدور قانون حماية حق المؤلف عام ١٩٩٢.

هذا بالنسبة للقوانين العادية، اما بالنسبة للتشريعات الاستثنائية والتي صدرت [illegible] فقد نشرت الحكومة في عام ١٩٣٩ نظاما [illegible] المطبوعات رقم (٢) والصادر بموجب [illegible] لسنة ١٩٣٥ والذي اخضعت [illegible] المطبوعة والمنشورة الرقابة [illegible] بموجب قانون الدفاع [illegible]

منظومة ثلاثية من التشريعات والاحكام تشكل حلقة توفر الحرية الصحفية

المطبوعات يحمل رقم (٥) لعام ١٩٤٨، ولعل ابرز ما يحيط بهذا النظام وتعديلاته انه ظل ساري المفعول حتى عام ١٩٩٢ ولحين انتهاء الاحكام العرفية والغاء قانون الدفاع لعام ١٩٣٥

ويمكن اعتبار المادة ١/٤ مكررة والتي ادخلت تعديلا على النظام المذكور عام ١٩٥١ اكثر المواد اهمية وابعدها اثرا واطولها تاثيرا على قضايا الراي في تاريخنا المعاصر حيث تنص على انه:

«اذا رأى مراقب المطبوعات ان المصلحة العامة تقضي بمنع صدور ونشر اية جريدة او نشرة موقوتة او كتاب او مادة في المملكة الاردنية الهاشمية او بمنع ادخالها إلى المملكة الاردنية الهاشمية، فيجوز له ان يصدر امرا خطيا يوجه إلى الشخص المختص او ينشر في الجريدة الرسمية بمنع فيه صدور ونشر تلك الجريدة او النشرة الموقوتة او الكتاب او المادة المطبوعة في المملكة الاردنية الهاشمية او دخولها اليها للمدة التي يراها مناسبة».

كما اجاز نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٥٢ لرئيس الوزراء بموافقة مجلس الوزراء ان يلغي رخصة اية جريدة او مجلة او نشرة ضمن شروط محددة وقد ابطل مفعول هذا النظام عام ١٩٥٤، الا انه في عام ١٩٥٥ ابطل مفعول الابطال بحيث عاد النظام الاصلي ساري المفعول.

لقد صدر اول قانون حديث للمطبوعات في عام ١٩٥٣ وقد جاء اثر اعلان دستور عام ١٩٥٢ وقد انهى صدوره إلى حد بعيد حقبة طويلة وممتدة من الاثر العثماني والتاثير الانتدابي في التشريعات المتصلة بالرأي في الاردن، وذلك من خلال مراعاة نص الدستور وروحه خاصة في اخضاع القرار الاداري المتصل بترخيص الصحيفة للطعن امام القضاء في حالة رفض الترخيص خلال مدة زمنية محددة وحيث جاء في المادة الثامنة من القانون:

«على وزير الداخلية عندما يكون طلب الرخصة مستوفيا لجميع الشروط القانونية ان يمنح الرخصة في خلال شهر على الاكثر من تاريخ تقديم الطلب، اما الرفض فيجب ان يصدر خلال شهر من تاريخ تقديم الطلب بقرار معلل يخضع للطعن امام محكمة التمييز بصفتها محكمة عدل علياء».

كما حدد القانون بدقة الحالات التي يجوز لوزير الداخلية اتخاذها سببا لالغاء رخصة الصحيفة وذلك في حالة عدم الصدور خلال مدة زمنية محددة بالقانون او في حالة التوقف عن الصدور لمدة زمنية معينة ايضا، او اذا ما تبين ان صاحب المطبوعة او المحرر المسؤول لم تعد تتوفر فيه الشروط المفروضة في القانون.

اما الاخبار التي يحظر نشرها فكانت محددة تحديدا قانونيا دقيقا. كما نص القانون على تطبيق احكام قانون العقوبات بالنسبة لجرائم المطبوعات

وقد اعطت المادة (٤٢) من القانون المحكمة المختصة مهلة ثلاثة ايام على الاكثر لاصدار قرارها في قضايا المطبوعات، وعلى ان تكون مهلة المراجعة والمحاكمة واصدار الحكم خلال ثلاثة ايام لدى محكمة الاستئناف، واسبوعا لدى محكمة التمييز اذا كان الحكم قابلا للتمييز.

وقد اجازت المادة (٤٣) لوزير الداخلية توقيف المطبوعة لمدة ثلاثة ايام فقط في احوال نشرها تحريضا موجها ضد سلامة الدولة او وحدتها او سيادتها، ويتوجب على الوزير احالة المطبوعة إلى القضاء الذي يمكن له استمرار التوقيف حتى تظهر نتيجة المحاكمة ويجوز للمحكمة عند الادانة ان تحكم بالاضافة إلى العقوبة المقررة بوقف المطبوعة توقيفا نهائيا.

ولم يعمر هذا القانون الذي صدر بتاريخ ١٩٥٣/٩/٢٦ طويلا حيث صدر قانون اخر للمطبوعات بتاريخ ١٩٥٥/٣/٣٠ اعاد للادارة صلاحياتها السابقة في ترخيص الصحف او رفض هذا الترخيص دون ابداء الاسباب، ودون افساح المجال للطعن القانوني حيث نصت المادة الثامنة من القانون:

«على وزير الداخلية عندما يكون طلب الرخصة مستوفيا جميع الشروط القانونية ان يرفع الطلب إلى مجلس الوزراء الاردني الذي له الحق اما ان يمنح الرخصة واما ان يرفض الطلب دون ان يكون قراره تابعا لاي طريق من طرق المراجعة».

وهكذا حصر القانون الجديد صلاحية اصدار الصحف بمجلس الوزراء فعطل بذلك دور القضاء وتجاوز على حق المواطنين الدستوري في التقاضي.

كما جاءت الفقرة (١) من المادة (٢٠) من هذا القانون لتفرض الرقابة على الصحف باستخدام قانون عادي لتحقيق ذلك على الرغم من استمرار سريان نظام الدفاع الذي يجيز الرقابة على الصحف والمطبوعات حيث اجاز القانون لمدير المطبوعات ان

«يمنع بقرار توزيع اي عدد من اية مطبوعة في المملكة الاردنية الهاشمية اذا تبين ان المطبوعة من شانها ان تعكر صفو السلام او تمس الشعور القومي او تتنافى مع الاداب العامة».

وهكذا اصبحت الادارة هي الجهة الوحيدة التي تسمح بترخيص اصدار الصحف او تمنع ترخيصها وتوقف توزيعها وانتفى كليا دور القضاء في هذا المجال

وبعد انشاء وزارة الاعلام صدر في ١٩٦٧/٢/١ قانون الصحافة والمطبوعات واستمر الحال كما هو عليه بالنسبة لترخيص الصحف كما تم توسيع صلاحيات مجلس الوزراء في الغاء رخصة الصحيفة او تعطيلها دون ان يكون هذا القرار خاضعا للطعن القانوني وذلك اذا ما نهجت المطبوعة الصحفية:

«نهجا يهدد الكيان الوطني او يعرض سلامة الدولة للخطر او يعتبر مساسا بالاسس الدستورية للمملكة او يسيء إلى الشعور القومي او الاخلاق العامة».

ولم يعمر هذا القانون طويلا حيث اعلن عن بطلان نفاذه في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٥ واعيد العمل بقانون المطبوعات رقم (١٦) لسنة ١٩٥٥.

وفي عام ١٩٧٣ صدر قانون جديد للمطبوعات والنشر وقد بقي ساري المفعول حتى عام ١٩٩٣.

وقد اصبحت صلاحيات مجلس الوزراء بموجب هذا القانون تشمل منح الرخصة باصدار المطبوعة الصحفية او باعادة ترخيصها او برفض منحها او بسحبها او بالغائها على ان يقترن قرار المجلس باصدار الرخصة او باعادة الترخيص بالارادة الملكية السامية.

كما نص القانون ايضا على تحصين قرارات مجلس الوزراء بهذا الخصوص من الطعن امام اية جهة ادارية او قضائية.

واحتفظ مجلس الوزراء كذلك بصلاحية الغاء الرخصة باصدار المطبوعة الصحفية او تعطيل المطبوعة مدة لا تقل عن اسبوع.

كما منح القانون المجلس صلاحية فرض غرامة على الصحيفة يقررها رئيس الوزراء على ان لا تقل عن (١٥٠) دينارا ولا تزيد عن (٥٠٠) دينار، وقد تم تحصين قرارات مجلس الوزراء بهذا الشأن من الطعن امام اية جهة كانت.

الادارة تقرر سقف الحرية

لقد ركزت كثيرا في عرضي لتطور التشريعات الناظمة للمطبوعات والنشر على الاحكام الخاصة باصدار الصحف والرقابة عليها وابقائها او سحب الترخيص الممنوح لها، اذ ان هذه المنظومة الثلاثية تشكل الحلقة الاساسية من حلقات توفر الحرية الصحفية او افتقاد هذه الحرية، هذا بالرغم من اعترافي باهمية معالجة القضايا التشريعية الاخرى المتصلة بصناعة النشر وتنظيم المهنة الصحفية وتحديد المخالفات وجرائم المطبوعات اذ قد يفضي التشدد في احكام تنظيم هذه النشاطات إلى تعقيد اجراءات اصدار الصحف، او مضايقة العاملين بها بعد اصدارها او الى دفع اصحابها لاغلاقها في بعض الاحوال. تكمن الاهمية القصوى لجلاء موضوع السلطة المانحة لاصدار الصحف واغلاقها ودور الادارة بهذا الشأن إلى ان الدستور قد ضمن حق التعبير عن الافكار ونشرها بحرية وترك للقانون صلاحية تنظيم هذا الحق بصورة لا تؤدي، وكما هو مستقر في الفقه الدستوري، إلى ابطاله او تعطيله.

ولعلني لا اجانب الصواب كثيرا اذا ما زعمت بان القضايا التي تعاني منها الصحافة حاليا تعود في جوهرها إلى ارث الماضي حيث اتخذت الادارة لنفسها وفي معظم الاحوال، وعلى مدى سنوات طويلة، منذ تأسيس الامارة وحتى عام ١٩٩٢، صلاحية تقرير سقف الحرية الصحفية دون تمكين الجهات المتضررة من ممارسة حقها الدستوري في التقاضي وذلك من خلال تحصين القرارات الادارية امام القضاء، ودون تمكين الناس ايضا من ممارسة حقهم في التمتع بهذه الحرية والتي لا يمكن ان تستقر كليا في المجتمع دون تجربة طويلة تشجع الصواب وتنهي الخطأ.

لن اخوض في الاسباب السياسية التي دعت الادارة إلى اتخاذ هذا الموقف، ولا استطيع الادعاء بان الاردن لم يمر بأيام صعبة عسيرة، وبظروف استثنائية امتدت لسنوات طويلة، الا انه مع ذلك فقد نشأت احوال كان يمكن معها النظر جديا في عدم الاستمرار في تعريض الشعب الاردني لاحكام

التوازن بين الحرية والمسؤولية : ماهو المطلوب!

قانون الدفاع الذي امتد العمل به لاكثر من نصف قرن منذ ان فعل القانون عام ١٩٣٩ وحتى تم انهاء العمل به في عام ١٩٩٢، مما عرض اجيالا متعاقبة من الاردنيين للعيش في بيئة سادت فيها القرارات الادارية المحصنة والتي امتد اثرها ليشمل مناحي الحياة المختلفة على تعددها وتنوعها من اقتصادية واجتماعية وثقافية.

ومنذ ان قرر جلالة الملك الحسين المعظم انهاء هذا الوضع في عام ١٩٨٩ وانفسح المجال امام بناء مجتمع حرية الراي والتعبير، مجتمع دولة القانون والتعددية السياسية، فتح الباب على مصراعيه لانهاء الاحكام العرفية والغاء قانون الدفاع لعام ١٩٣٥ . والغاء تحصين القرارات الادارية كافة من الطعن وبصورة تسمح بمقاضاة صاحب القرار مع مطالبته بالتعويض، بالاضافة إلى اعطاء الحق بتمييز الاحكام التي تصدرها محكمة امن الدولة.

وقد اتاحت وثيقة الميثاق الوطني الاردني التي عكست توافق الطيف السياسي على تعدده مع ارادة جلالة الحسين على التغيير اصدار قانون للاحزاب السياسية وقانون للمطبوعات والنشر وفقا لمقتضيات مرحلة الانفتاح الجديدة وتمشيا مع وقعها بعد ان اعيد تفعيل الدستور وهو الوثيقة الاهم في حياتنا

لقد اتاحت هذه المتغيرات المتسارعة للاردنيين فرصة العيش في بيئة سياسية وقانونية وادارية جديدة اعتقد بان الادارة كانت ولا تزال قادرة بشيء من الجهد على التكيف معها، بل ان عليها بالاضافة إلى ذلك انسجاما مع الدستور وتطبيقا للميثاق الوطني المضي قدما لاتخاذ خطوات اضافية في سبيل دفع عملية التنمية السياسية التي بدات عام ١٩٨٩ وبشكل يتيح للاردن الدخول إلى القرن المقبل بصورة اكثر اقبالا وتفاؤلا.

ولذا فان قضايا الحريات العامة والتي ميزت الاداء الاردني خلال الاعوام القليلة الماضية، واعطت لبلدنا وزنا نعتز به بين الامم يجب ان تحظى دوما بالعناية من خلال الحوار والنقاش المنفتح.

ومن هذا المنطلق فانني وبالرغم من اعتقادي بانه كان يجب التريث في النظر بتعديل قانون المطبوعات والنشر فانني ادعو في الوقت نفسه لانشاء حوار وطني حول الحريات العامة وافضل الطرق لصيانتها في نطاق الحفاظ على حقوق جميع الاطراف في المجتمع، وقد ينتج عن هذا الحوار اصدار مواثيق شرف للممارسات الديمقراطية ومنها ميثاق شرف للمهنة الصحفية، وانني لعلى يقين بان هذا التوجه سيؤدي حتما إلى تخطي اسباب شكوى الادارة من بعض الممارسات الصحفية ويعزز العملية الديمقراطية في ان معا.

وكنت قد طالبت وشددت في الماضي على ان هناك حلقة هامة من حلقات صيانة الحرية الصحفية في القانون يجب ان لا يطالها التعديل وهي حلقة متصلة باحكام ترخيص الصحف واغلاقها.

والاسباب الموجبة لذلك تتمثل في ان اي احكام قانونية جديدة تعطي لمجلس الوزراء صلاحيات اضافية كايقاف صدور الصحيفة او سحب رخصتها، وكما كان الحال عليه في الماضي، سيجعل الادارة تتحمل مجددا مسؤولية تحديد سقف الحرية الصحفية الامر الذي سيؤدي حتما إلى الاخلال بالمعادلة الديمقراطية الدقيقة والحساسة في المجتمع.

ان الاصل في قوانين الحريات تطبيق النص الدستوري والذي يستهدف الاباحة، ومن هنا يكمن الاجتهاد بان الادارة لا تستطيع اصدار حكم على نوايا من يريد اصدار صحيفة بل ان عليها ان تبرر اسباب تحفظها امام القضاء في حالة رفضها اعطاء قرار بالترخيص، وعليها ايضا ان تترك للقضاء امر الحكم على اي مخالفة ترتكبها الصحيفة.

وهنا تجدر الاشارة انه بالرغم من انتهاء الحق في تحصين القرار الاداري فقد كان هناك دائما تخوف بان يلجا المشرع في اي تعديل إلى اعطاء مجلس الوزراء صلاحية توقيف الصحف لفترات زمنية محددة قبل ان تعرض قضاياها على القضاء.

ولذا فانني اعتقد بان المواد الواردة في قانون عام ١٩٩٢ حول ترخيص الصحف ان انتهاء،

الترخيص حكما كانت موادا متوازنة ومستقرة في العديد من التشريعات المماثلة [illegible] في اكساب الاردن مصداقية على الصعيد الدولي في قضايا الحريات العامة، كما كانت من [illegible] المضيئة في التحول الديمقراطي، وان [illegible] عرضنا، كما يعلم الجميع، الى انتقادات [illegible] اضافت الى اسباب التذمر على الصعيد الداخلي وكانت الدولة في غنى عنها

ويقيني بان الحلقة الثلاثية الرئيسية لصيانة الحرية الصحفية تتمثل في حرية اصدار الصحف اولا وتعذر سحب ترخيصها اداريا [illegible] ثانيا بالاضافة الى التفعيل المستمر للنص الخاص بعدم دستورية فرض الرقابة على الصحف في الاحوال العادية ثالثا

توازن الحرية والمسؤولية

قبل الانتقال الى مناقشة الاحكام الخاصة بصناعة النشر، او تلك المتصلة بالمهنة الصحفية، وقبل ان نصل لبحث شروط التاديب [illegible] العقاب لعله من المناسب طرح بعض التساؤلات التي تستطيع الوصول بنا الى قواعد مشتركة، والخروج بفهم متقارب للمشاكل الحقيقية التي تواجه هذه المهنة وتفرض انعكاساتها على المجتمع باسره

والتساؤل الاول يكمن في كيفية انشاء توازن حقيقي بين حرية الصحافة وبين مسؤولياتها واحسب انه لا يمكن ان يتحقق ذلك الا بالمراوحة بين توفير اكبر قدر من المهنية العاملين في الصحافة من

> ”القضايا التي تعاني منها الصحافة حالياً تعود في جوهرها الى ارث الماضي حيث اتخذت الإدارة لنفسها وفي معظم الاحوال وعلى مدى سنوات طويلة صلاحية تقرير سقف الحرية الصحفية دون تمكين الجهات المتضررة من ممارسة حقها الدستوري في التقاضي.“

جهة، والعمل الجاد لاتاحة المجال امام تفهم المجتمع باسره لطبيعة المهنة الصحفية من جهة اخرى

فالصحافة تعكس حركة الحياة بكل ما فيها من اسباب الخير والفلاح وما تحمله من ظروف العناء والشقاء، وهي بطبيعتها تجنح الى التركيز على مظاهر التناقض بين الناس اكثر من ابدائها لاخبار التوافق بينهم، كما انها تهتم بكل جديد وغريب وطريف من الانباء، فالطريق السالك لا يثير اهتمامها، والعمارة الثابتة لا تشكل خبرا على صفحاتها.

ولعل المشهد الحكومي هو المشهد الدائم الذي تتابعه الصحافة بشغف كبير محاولة دوما ابراز تناقضاته ومشكلاته اكثر من انجازاته وتطلعاته الا انه مع ذلك فان العناصر المؤثرة في هذا المشهد من كلا الطرفين الحكومي والصحفي يمكنهما حتما تحويل اوجه التناقض هذه الى ظروف للتوافق باستخدام الاساليب المهنية المتبعة والمتاحة في المجتمعات الديمقراطية.

فالايجاز الحكومي اليومي للصحافة، والانفتاح الحقيقي على العاملين في صفوفها، والمصداقية والشفافية الواضحة في القول والعمل من الجانب الحكومي يمكنها مجتمعة خلق جو تنعكس اثاره بصورة ايجابية على الصحافة.

وبالمقابل فان قيام هذه الحالة ايضا يوفر شروط مهنية عالية لدى الطرف الثاني من اطراف هذه المعادلة وهو الطرف الصحفي، مما يستدعي من الجسم الاعلامي باسره القيام بجهد استثنائي في هذه المرحلة لاعداد برامج للتاهيل والتدريب لافراده

[illegible]

الصناعة ام ان الافضل ترك المجال لمعايير وفقا للتشريعات والقواعد العامة التي يجري وضعها وتطويرها حاليا في المجالات الصناعية بهدف تشجيع الصناعة ورفع الحوافز من طريقها؟

ويمكن [illegible] استذكار التطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات ومتابعة التوجهات الحكومية نحو خلق البيئة الاساسية لاقتصاديات السوق كم هي بعيدة عن الواقع التعديلات التي درست حول زيادة الحد الادنى من راس المال المطلوب لانشاء الصحف اليومية والاسبوعية

والتساؤل الثالث يتصل بالعقوبات المفروضة على جرائم المطبوعات، والمخالفات المتصلة بالعمل الصحفي

لا اعتقد بان هناك خلافاً على وجوب حماية المجتمع من مخاطر الخروج عن القواعد المستقرة للمقتضيات القانونية لحرية الراي في المجتمعات الديمقراطية التي ارسى فيها القضاء قواعد ثابتة للقضايا المتصلة بجرائم المطبوعات كقضايا الذم والقدح والتحقير وذلك باصدار احكام يصل فيها التعويض في بعض الحالات الى ملايين الجنيهات او الدولارات كما ان جميع الدول ومنها الدول الديمقراطية تحرص على حماية اسرارها وصيانة وحدتها وتشرع لدرء خطر تفكك النسيج الوطني فيها.

فلا خلاف الى على ان جرائم المطبوعات خاضعة للمساءلة القانونية، ولا خلاف ايضا على ان لكل مجتمع خصوصيته التي تنعكس في التشريعات

ضمن احكام الدستور. فالمجتمع العربي [illegible] مثلا يركز كثيرا على حماية [illegible] اداته، ولا يقبل بخروج الصحافة عن [illegible] الاداب العامة وهو شان يجب مراعاته [illegible]

ونظرة موضوعية للتشريعات [illegible] في المملكة يمكن ان توصلنا الى الاستنتاج [illegible] التشريعات واحكامها كافية لصيانة [illegible] وتماسكه، وقادرة على معالجة حالات الخروج [illegible] مقومات الحياة الدستورية.

فقانون العقوبات يتضمن نصوصا [illegible] لادانة الكاتب او الصحفي في حالة خروج [illegible] عن القانون في كتاباته، وهي عقوبات [illegible] ورادعة، ولذا فانه لا يوجد اي مبرر لاضافة [illegible] على قانون المطبوعات تكرر سرد النصوص [illegible] في التشريعات الاخرى، خاصة اذا ما [illegible] بان المحاكم مخولة قانونا بالحكم بالتعويض [illegible] حالة ادانة المشتكى عليه بجريمة من جرائم المطبوعات اذا ما كان هناك ادعاء شخصي [illegible] المتضرر وتم اثبات مقدار الضرر الواقع [illegible]

ونستنتج من هذا كله بان النصوص [illegible] قائمة، وامكانية الحكم بالتعويض متوفرة [illegible] البت بقضايا المطبوعات ممكنة في حالة [illegible] الاجراءات القانونية التي تتيح ذلك.

ما هو المطلوب؟

انني اعتقد ان المطلوب في مرحلة [illegible] الانتخابات النيابية هو اعادة النظر في [illegible] قانون المطبوعات لخلق بيئة للتعامل بين [illegible] الاطراف الفاعلة في العملية الديمقراطية [illegible] التفكير بتشديد العقاب وتنمية ثقافة [illegible]

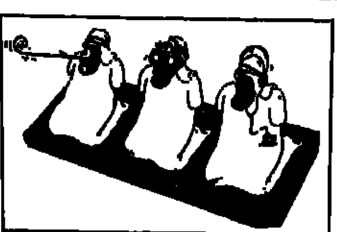
ان المطلوب اتخاذ مبادرات تخفف من [illegible] وقوع المخالفات الصحفية وذلك [illegible] الصحافة وتشجيع الجسم الصحفي على [illegible] الاليات المتاحة له لعلاج بعض هذه [illegible] خلال نقابة الصحفيين، ويمكن اتخاذ [illegible] نقابة المحامين في هذا الصدد نموذجا [illegible] وحميدا حيث اعدت منذ فترة طويلة [illegible] المهنة التي تم تضمينها في قانون [illegible] تقوم نقابة الصحفيين بمبادرة [illegible] تحضرني بعض ملاحظات ختامية [illegible] مدخلا لانهاء حالة الاستقطاب [illegible] جديدة للتوافق على تنمية مهنة الصحافة [illegible] تحمل كل اوجه الانفتاح والتعاون.

لعل الملاحظة الاولى تقع على عاتق [illegible] الاعلامي برمته وفي طليعته نقابة الصحفيين [illegible] يمكنها ان تبادر الى الدعوة لعقد حوار بين [illegible] في الميدان الصحفي والاعلامي للخروج [illegible] شرف يلتزم به الجميع، ويمكنها ايضا ان [illegible] تفعيل الية تصويب اية مخالفات [illegible] واعرافها كما هو سائد ومتبع في النقابات [illegible]

وعلى النقابة ايضا ان تقوم [illegible] خلق الظروف المناسبة وبالتعاون مع [illegible] لتكثيف التدريب والتاهيل والاعداد [illegible] المهنة والتحسين عليها لخير حماية لحرية [illegible] يكمن في تحلي العاملين فيها باكبر [illegible] وهو الواجب الاساسي للنقابة.

والملاحظة الثانية تقع على عاتق [illegible] والبرلمان الجديد اللذان يمكنهما [illegible] الصحفيين للقيام بهذه المهمة [illegible] اسباب الدعم لها، خاصة [illegible] والتاهيل، كما انه يمكنهما الاسهام [illegible] خلق حالة التوافق مع الجسم الصحفي [illegible] معطيات المجتمع الديمقراطي.

اما الملاحظة الثالثة [illegible] الواسع والمهتم بالشؤون [illegible] يتابع هذه القضية [illegible] للتوصل الى [illegible] قدما في بناء [illegible]



«تايم» تختار مدير انتل للكمبيوتر «رجل العام»

اختارت مجلة «تايم» الاميركية اندرو غروف مدير انتل للكمبيوتر رجل العام لسنة ١٩٩٧. وقال محررو المجلة انهم اختاروا غروف لانه فعل اكثر من اي رجل اخر لدفع عملية التقدم التكنولوجي الى الامام.

ويبلغ غروف ٦١ عاما، وهو مهاجر من اوروبا، حيث فرّ من هنغاريا النازية ثم الشيوعية، وحين وصل الى الولايات المتحدة سنة ١٩٥٦ لم يكن في جيبه فلس واحد

وفي سنة ١٩٦٨ اسس غروف هو وصديقه غوردن مور شركة انتل التي قدرت قيمتها عام ١٩٩٧ بـ ١١٥ مليار دولار (اي اكثر من اي بي ام) وبلغت ارباحها اكثر من خمسة مليارات دولار (السابعة في العالم من حيث الارباح)

وخلال السنوات العشر الاخيرة وزعت انتل عائدا ربحيا للمساهمين بلغ ٤٤٪



قيل وقال

التلفزيون لن يوقف الترجمة

نفى السيد ناصر جوده مدير التلفزيون الاردني ان تكون هناك اية نية لدى مؤسسة الاذاعة والتلفزيون لوقف ترجمة برنامج "مواجهة" الذي يقدمه السيد رامي خوري على القناة الثانية بعد الجدل الذي ثار مؤخراً حول دقّة الترجمة، ونفايها إلى استثناء عبارات تنتقد الحكومة

وقال السيد جوده في تصريح لـ "المشرق الاعلامي" انه لا أساس من الصحة للاشاعات التي ترددت عن نيته وقف الترجمة التي قال انه عندما بداها قبل اكثر من عام قصد منها أن تعم فائدة البرنامج على اكبر عدد من المشاهدين الذين لا يتحدثون الانجليزية.

واكّد السيدة جوده "أن هدفنا كان وما زال تعميم الفائدة وخلق قنوات من الحوار والانفتاح على الأفكار المختلفة"

وكان الجدل بدأ مع حلقة إستضافت السيد جورج حواتمه، رئيس تحرير "جوردن تايمز". دار الحديث فيها حول حُرّية الصحافة، والتعديلات على قانون المطبوعات، وهامش الحريّة المُتاح للصحيفة الاردنية اليومية الوحيدة الناطقة باللغة الإنجليزية...

في اليوم التالي لبثّ المقابلة، ظهرت مقالة للسيد باسم سكجها في "الدستور". تنتقد الترجمة وتتّهم بشكل ضمني إدارة التلفزيون بإخفاء النصّ الحقيقي عن المُتابع العربيّ، إذا كان هذا النصّ مُنتقداً للحكومة

وقال: " الترجمة للمقابلة كانت واضحة في تميّزها لوجهة نظر دون أخرى، والقول إنّ الحكومة قدّمت تراجعاً في تقديرها لحريّة الصحافة لا ينبغي له أن يُترجم، فيقرأه المشاهد العربي المتابع للتلفزيون، امّا القول إنّ الصحافة الأسبوعية تجاوزت الحدود فلا بدّ له أن يظهر على الشاشة بثقة"...

السيد جوده، ردّ على المقالة في مقابلة مع برنامج "يوم جديد"، فنفى أن يكون هناك قصد وراء حذف ايّة ترجمة، وقال إنّ هناك قلّة من الكتّاب الذين يُرجعون كل أمر إلى مؤامرة ما، وهي مسألة غير صحيحة .

واضاف: لو كانت هناك مؤامرة فعلاً ففي يدنا أن نوقف البرنامج نفسه، لكنّنا مصرون على كافة البرامج التي تضع الراي والراي الآخر .

السيد سكجها عاد، بعد يومين، وردّ في مقالته على مدير التلفزيون، فاصرّ على انّ هناك بتراً في الترجمة، وقال. التلفزيون قام ببتر ترجمة لقاء جرى في برنامج "مواجهة"، في القناة الثانية، مع جورج حواتمه، وكان البترُ إنتقائياً، بمعنى انّ إنتقاد العمل الصحافيّ يظهر كما هو، امّا إنتقاد التدخل الحكوميّ فيظهر في الصوت المُنطلق بالإنجليزيّة، ولا يأتي له اثر في الصورة التي تشهد الكتابة بالعربية...

واضاف . لقد قُلت في مقالتي إنّ في الأمر إزدواجيّة في التعامل، فمسموحٌ للاجنبيّ ان يعرف كلّ شيء، وليس مسموحاً للاردنيّ سوى انْ يُتابع جانباً واحداً من الصورة. وظننت انّني اخدم تلفزيوننا الوطنيّ، حين ذكّرته بانّ في الاردن الكثيرين ممّن يعرفون الإنجليزيّة، فهي اللغة الثانية، وتُدرّس في كافة مدارسنا، الخاصّة منها والحكوميّة ايضاً، وهؤلاء سوف ينتهون بنتيجة: انّ الصداقيّة امر بعيد عن هذا الجهاز الإعلاميّ المهمّ...

السيد رامي خوري لم ينف البتر الذي ظهر في ترجمة المقابلة، لكنّه ارجعه إلى اسباب مهنيّة تتعلّق بالمترجم نفسه، وقال لـ"المشرق الإعلامي" إنّه في زحمة الوقت والعمل تظهر اخطاء، وهذا طبيعي، و"سنحاول ان نتلافاها في المستقبل"...

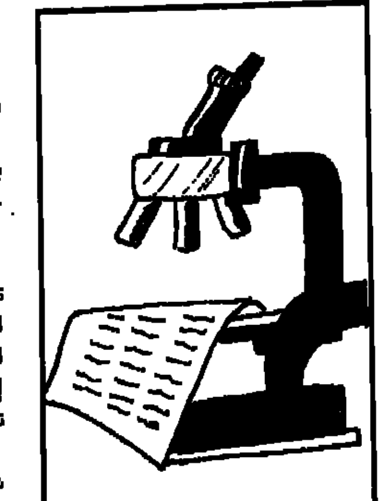
اجازة مُسبقة لطباعة المُلصقات

طلبت دائرة المطبوعات والنشر من اصحاب المطابع التقيد باحكام القانون فيما يتعلق بالملصقات والنشرات التي يطبعونها. وطلب إعلان نُشر في الصحف الأردنية، وبُثّ على شاشة التلفزيون الاردني، من اصحاب المطابع الإمتناع عن " القيام بايّ مرحلة من مراحل الطباعة لايّة مادة دون ان يُبرز صاحبها إجازة دائرة المطبوعات والنشر لهذه المادة بما في ذلك الملصقات والنشرات"...

وهدّد الإعلان الذين لا يتقيّدون بالطلب المذكور بتطبيق المادة ٤٩ من قانون المطبوعات عليهم، والتي تنصّ على:" إذا خالف مالك المطبعة احكام المادة (٤٥) من هذا القانون فيُعاقب بغرامة لا تقلّ عن (٥٠٠) خمسمئة دينار ولا تزيد على (٢٠٠٠) الفي دينار، امّا إذا كان مالك المطبوعة شخصاً إعتبارياً فيُعاقب بغرامة لا تقلّ عن (٢٠٠٠) الفي دينار ولا تزيد على (٥٠٠٠) خمسة الاف دينار"..

وذكر مُتعاملون مع شؤون الطباعة في الاردن انّ التطبيق الحرفي للمسالة سيعني تاخيراً كبيراً في إنجاز اعمالهم، خصوصاً وانّ المطابع الأردنيّة تقوم بطباعة مئات الالاف من الملصقات الإعلانية والنشرات شهريّاً، والعودة إلى دائرة المطبوعات في كلّ صغيرة وكبيرة تعني تاخير العمل...

وقالوا إنّ نصّ المادّة المذكورة يعني انّ شركات التصميم والإعلانات مُلزمة بعرض اعمالها على دائرة المطبوعات وهو امر سيواجه في تطبيقه مصاعب عملية كثيرة...



الحكومة تطلب من مراسلي الوكالات والصحف الاجنبية تصويب اوضاعهم

في اطار حملة دائرة المطبوعات والنشر لتطبيق نصوص القوانين والانظمة وجّه مديرها العام السيد بلال التل تحذيرا لمراسلي الصحف والوكالات الاجنبية في الاردن بترتيب اوضاعهم تحت طائلة المسألة القانونية.

وتلقى عدد من المراسلين تحذيرات شفوية وخطية بتصويب اوضاعهم وفق احكام وفق احكام النظام والقانون. ونقل صحفي التقى السيد التل مؤخرا قوله بانه سيبدأ باتخاذ الاجراءات القانونية ضد المراسلين المخالفين ومن بينها الحبس.

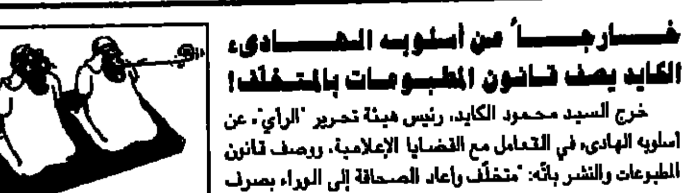
وتنص لوائح نظام المراسلين الاجانب على ان يكون المراسل معتمدا من وزارة الاعلام وعضوا في نقابة الصحفيين (إذا كان اردنيا). ومنذ صدور النظام لم يتم تطبيقه نظرا لوجود عدد من مراسلي الصحف والوكالات الهامة غير اعضاء في نقابة الصحفيين التي يرفضون الانتساب اليها على اساس قناعاتهم «بعدم الزامية العضوية حسب الاعلان العالمي لحقوق الانسان».

ويقول مراسل صحيفة «الحياة» التي تصدر في لندن السيد سلامة نعمات انه سيتحول في معركة قانونية الى نهاية المطاف لاثبات «عدم دستورية الزامية الانتساب للنقابات سواء على صعيد الدستور الاردني او التوجه الحكومي الاردني نفسه او الاعلان العالمي لحقوق الانسان».

وكانت المحكمة برأت السيد نعمات في القضية التي رفعت عليه اثر نشره خبرا يتهم صحفيين اردنيين رشوات من العراق. وحول عدم انتسابه للنقابة رأت المحكمة ان تبليغه ان اعتماده غير قانوني.

عيد سعيد

ضحون غرايبة





خارجاً من اسلوبه الهادىء، الكايد يصف قانون المطبوعات بالمتخلف!

خرج السيد محمود الكايد، رئيس هيئة تحرير "الراي"، عن اسلوبه الهادىء في التعامل مع القضايا الإعلامية، ووصف قانون المطبوعات والنشر بانّه: "متخلّف واعاد الصحافة إلى الوراء بصرف النظر عن الحجج والأسباب والمبرّرات التي ساقتها الحكومة"...

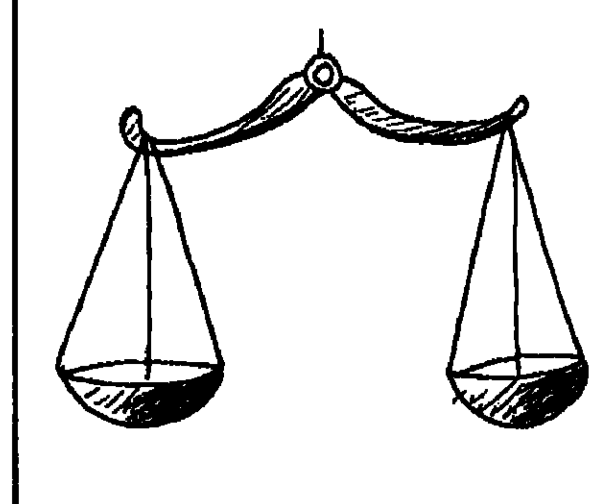
وقال الاستاذ الكايد في مقابلة طويلة اجرتها معه صحيفة "المجد" الأسبوعيّة:" انا مع حريّة إصدار الصحف من حيث المبدا، وبلا ايّة قيود إلاّ القيود العامة المتعارف عليها والمتعلّقة بالآداب العامة وعدم المساس بالأديان... لكنّ في الدول النامية للأسف فإنّ الحكومات تُريد من الصحف والصحفيين ان يكونوا اتباعاً، ويستكثرون عليهم إنْ وجّهوا نقداً للحكومة أو لوزير او لمسؤول مع انّ هذا من صُلب إهتمام الصحافة...

رنا الحسيني: صحفية أردنية تفوز بجائزة دولية لحقوق الانسان

فازت الزميلة رنا الحسيني وهي صحفية تعمل في «الجوردن تايمز» بجائزة ريبوك السنوية لحقوق الإنسان لتغطيتها الشاملة والمتوازنة لجرائم الشرف.

وقد تسلمت الزميلة رنا الحسيني اشعاراً من مؤسسة ريبوك بفوزها بالجائزة التي تتقاسمها مع ثلاثة اخرين من انحاء العالم. وتشمل الجائزة شهادة تقديرية ومبلغ ٢٥,٠٠٠ دولار يتوجب على الفائز استثمارها في الدفاع عن حقوق الانسان. وستقوم المؤسسة بنشر أسماء الفائزين وصورهم ونبذة عن حياتهم الخاصة في نشرات يتم توزيعها في جميع انحاء العالم. ويذكر ان هذه ثاني جائزة عالمية تفوز بها الزميلة الحسيني. فقد فازت عام ١٩٩٥ بجائزة (ميدميديا) الاوروبية للصحافة المتميزة. ويذكر ان مؤسسة ريبوك قد اسستها شركة ريبوك لصناعة الملابس الرياضية.

«الدستوري» يجمد عضوية أحد أعضاءه بسبب تصريحات للتلفزيون الاسرائيلي



قام الحزب الوطني الدستوري في اواخر الشهر الماضي بتجميد عضوية الصحفي تيسير فارس إثار إدلائه للتلفزيون الاسرائيلي بتصريحات تهاجم الحزب. وقد قال السيد حكم خير الناطق باسم الحزب بان القرار اتخذ بعد قيام السيد فارس والذي يعمل في صحيفة «النهضة» الناطقة بلسان الحزب «بنشاطات سياسية في اسرائيل دون مشاورة احد». لكن مراقبون سياسيون يقولون بان القرار الذي يناقض سياسة الحزب المعروف بتأييده الجارف لعملية السلام تم اتخاذه لدفع الانتقادات المتزايدة من قبل قوى المعارضة الأردنية لخطط السيد فارس لتاسيس صحيفة «مؤيدة لاسرائيل». وقد قال السيد خير في تصريحاته التي نشرتها صحيفة «جوردن تايمز» بان السيد فارس قام بزيارة اسرائيل دون الحصول على اذن الحزب واستخدم التلفزيون الاسرائيلي لمهاجمة سياسات الحزب، حيث يقول بهذا الخصوص: «لقد ابدى انتقاداً شديداً للحزب لان الحزب لم يدعم جهوده لتاسيس صحيفة مؤيدة لاسرائيل». وقد تعرضت محاولة السيد فارس لتاسيس الصحيفة بتمويل من مستثمرين اسرائيليين الى وابل من الانتقادات من قبل احزاب المعارضة وشخصيات سياسية بارزة. وسيتم بحث طرد السيد فارس من الحزب في اجتماع يعقد قريباً للمجلس المركز للحزب، حسبما ذكر السيد علي فريد السعد رئيس المجلس. ويذكر ان الحملة الناهضة لتاسيس صحيفة السيد فارس كان قد قادها قطبا المعارضة السيد ليث شبيلات والسيدة توجان فيصل.

اجندة مميزة للمكتب الدولي للاعلام
الرزنامة تحوي دليلاً للمواقع الالكترونية في الأردن

اصدر المكتب الدولي للاعلام التابع للديوان الملكي رزنامته للعام الجديد ١٩٩٨ في حلة جديدة، ويذكر ان المكتب اصدر الطبعة الاولى من هذه الروزنامة العام الماضي وباللغة الانجليزية فقط. أما هذا العام فقد تم اصدارها باللغتين العربية والانجليزية. وتحوي الروزنامة، بالاضافة الى معلومات مهمة وضرورية عن الاردن خرائط متنوعة وقائمة بالمواقع الرسمية والخاصة المتعلقة بالملكة على شبكة الانترنت.

وفي مسعاه للبقاء في ركب التطورات في حقل تكنولوجيا المعلومات والانتشار السريع لاستخدام شبكة الانترنت ودخول الأردن على الطريق السريع للمعلومات فقد حرص المكتب الدولي للإعلام على أن تحتوي الرزنامة على دليل للمواقع الالكترونية التي لها ارتباط بالأردن.

قفص ذهبي من صناعة الإنترنيت

إحتفلت الاسرة الصحفية، خلال عطلة عيد الميلاد، بحفل زفاف الزميلة الإعلامية مريانا الفار على المهندس عمر هلسه...

الطريف في الامر انّ تعارفهما تمّ عن طريق الإنترنيت، حيث يُقيم عمر في استراليا، وبهذا فهذا الزفاف سيكون سابقة إعلامية حيث تمّ تصنيع القفص الذهبي على شاشة الكمبيوتر...

والمعروف انّ مريانا كانت تُذيع نشرة أخبار الثامنة على التلفزيون الاردني، وبهذا الزفاف سوف تتخلى عن عنّة عروض تلقتها من تلفزيونات عربية مقيمة خارج الوطن العربي العمل فيها منها...

خير جليس في الزمان .. كتاب أم كمبيوتر؟

لن يختفي الكتاب .. سيتحول إلى سلعة نادرة فقط!

النشر الالكتروني يتقدم في الأردن وصناعة النشر في أزمة

محمد سلامة *

"ما زال الكتاب مقروءاً، وما زال هو المصدر الأساس للمعرفة والثقافة، وسوف يظل له حضور في كل مكان وفي متناول الايدي، بخلاف الحاسوب".

هذا ما يقوله السيد اسامة مقدادي مدير دائرة المكتبة الوطنية وذلك في سياق تعليقه على تاثير الثورة المعلوماتية على الكتاب والكلمة المطبوعة.

وفي راي مقدادي السيد انه لا غنى عن المعلومة المكتوبة، والحاسوب هو مجرد رافد للكتاب وتعزيز لموقعه وليس بديلاًله.

لكن هل تصمد تطمينات وقناعات مدير دائرة المكتبة الوطنية امام التقديرات الاخرى؟

ان ثورة حقيقية تنتظر عالم النشر، خلال الحقبة المقبلة وقبل نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين المطل علينا، ومن شأن هذه التطورات ان تدخل ثورة على السلوكيات وعلى التعاملات المعتادة بين القارىء والكتاب، وتفرض اساليب جديدة على عمليات التعليم والتثقيف.

"فالتقدم الاجتماعي الكبير والتسارع الحاصل في عموم المجتمعات أوجد وما زال يوجد، اعتماداً على محصلات العلم والتكنولوجيا، ثورة ثقافة دقيقة شاملة تشق طريقها في العالم كله من دون وساطة او قيادة حزب اممي او محلي" على حد قول جاسم المطير رئيس اتحاد الناشرين العراقيين. ففي مقالة منشورة في "الرأي" يقول المطير «انها ثورة من نوع خاص تتقدم نحو أعماق الميادين الحياتية والانسانية والسياسية والاقتصادية بهدوء تام، بل هي أول ثورة في التاريخ الشامل لا تستخدم العنف وسيلة للظفر. وكل الاحتمالات المرئية ترشح هذه الثورة لأن تكون أداة حقيقية فعالة قادرة على إجراء تحولات كبرى في موقع ودور الثقافة والمثقفين، في حياة الناس والمجتمعات إلى درجة يمكن القول معها ان الثقافة ستغدو خلال سنوات قليلة مقبلة اقوى سلطة اجتماعية وسياسية في العالم الذي يُبنى الآن، تحتياً وفوقياً، على اساس العلاقة بين قوى الانتاج وأدواتها داخل أطراف الثورة الصناعية الثالثة التي تلعب فيها الثقافة والمعرفة دوراً محركاً اول وتغدو الكلمة المطبوعة والمذاعة والمتلفزة قوة تاريخية هائلة تمر من بين الاسلاك الشائكة والمشبكة محررة عقول الناس ومطورة افكارهم».

داخل هذا الاطار لسلطة الكلمة «فان للنشر والناشرين دوراً متسعاً، مع مرور الزمن، وفي غاية الاهمية لتوسيع حرية الفكر والعقيدة والتعبير وحماية حقوق المفكرين ايضاً»، حسب ما يقول السيد المطير.

لكن خبراء في الجامعة الدولية للناشرين ومقرها بباريس يعتقدون انه سيبقى هناك حنين للكتاب وللصحيفة الورقية العادية، حتى مع وجود الثورة المعلوماتية التي تعتمد على الكمبيوتر، ويعتقد الخبراء انها لن تختفي تماماً ولكنها ستتحول إلى سلعة نادرة.

ويقول محمود الخطيب، وهو طالب في الصف العاشر في احدى مدارس الرصيفة الاساسية خلال زيارته لمعرض للكمبيوتر: «وخير جليس في الزمان كمبيوتر وليس كتاباً». ويضيف آخر «علاقتنا بالكتاب ليست طيبة، لقد اصبح الكتاب مبعث ملل وضجر قياساً بالتلفزيون والكمبيوتر».

والانترنت وغيرها، والتي تجعل للحياة طعماً اخر».

اما السيد ماهر الكيالي نائب رئيس اتحاد الناشرين الأردنيين، فيشير إلى النشر الالكتروني وتهديده للكتاب بالقول إن الكلمة المطبوعة تبقى اكثر انتشاراً كمصدر للحصول على المعلومات، موضحاً ان النشر الالكتروني لم يتجاوز ٢٠٪ من حجم السوق حالياً، وفي الوقت الذي بدأ ياخذ النشر الالكتروني جزءاً من اهتمامات القارىء، فإن ذلك لا يتم بعد على حساب الكتاب.

اما في الغرب فيشير السيد الكيالي «انه في معرض فرانكفورت العالمي للنشر، كانت سبعة بالمئة دور نشر عادية مشاركة في المعرض والباقي كانت دور نشر الكترونية» وكذلك فقد أخذت دور النشر اللبنانية تدخل عالم النشر الالكتروني وليس مستبعداً دخول الأردن هذا المجال.

اما في إمارة الشارقة في دولة الامارات العربية، فقد شاركت ٢٣ دار نشر أردنية في الدورة ١٦ للمعرض الدولي للكتاب في تشرين الاول الماضي. وعقد على هامش المعرض مؤتمر لمناقشة معلومات صناعة النشر في الوطن العربي، وذكر بيان صدر عن المؤتمر أن هذه الصناعة تتعرض إلى ازمات متتالية، بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بالواقع العربي الراهن، والتي جعلت القراءة واقتناء الكتب في ادنى الاولويات الثقافية بالنسبة للقراء، والمؤسسات الحكومية والخاصة على السواء، مما فرض تراجعاً متواصلاً في نوعية الاصدارات العربية الحديثة . ».

واضاف البيان «ان الاتحاد العام للناشرين العرب يدق ناقوس الخطر، ويطالب الحكومات العربية بدعم جاد وسريع لصناعة الكتب العربية ذات الرسالة الحضارية الثقافية الخاصة، التي تسهم في بناء الانسان العربي فكرياً وروحياً وفي تحصينه امام المدخلات الخارجية في عصر الفضائيات والاتصالات المتطورة التي حولت العالم إلى قرية صغيرة مهيأة للاختراق الفكري».

واقترح البيان أن يتبلور هذا الدعم من خلال التاكيد على حرية الراي والتعبير والديمقراطية والتعددية الفكرية مما يقتضي رفع الرقابة المسبقة او اللاحقة على صناعة الكتاب، ومساندة الاتحاد العام للناشرين العرب في عمله من اجل حماية حقوق الملكية الفكرية من أي شكل من أشكال التجاوز والاعتداء، بالاضافة إلى تسهيل اجراءات انتقال الكتاب بين الدول العربية بتطبيق الاتفاقيات الدولية والعربية الخاصة بتسيير انتقال الكتاب العربي، ودعوة وزراء الثقافة العرب لمساندة الاتحاد في مساعيه إلى توسيع انشاء المكتبات العامة، ودعوة المؤسسات الثقافية والجامعات والمدارس وغيرها لاقتناء الكتاب العربي بكميات مناسبة، كذلك دعوة وزراء النقل والمواصلات العرب وادارات شركات الطيران العربية إلى تقديم التسهيلات اللازمة لتخفيض أسعار شحن المطبوعات والكتب.

كما طالب البيان بتشجيع انشاء البنى التحتية اللازمة لانشاء المزيد من شبكات التوزيع المحلية والاقليمية لتسهيل توزيع الكتاب العربي، وتبسيط عمليات وإجراءات فتح مؤسسات التوزيع وانشاء المكتبات وإعفائها من الرسوم والضرائب التي ترهقها وتعيق توسعها، وكذلك إعفاء المكونات الداخلة في صناعة الكتاب من أي رسوم أو ضرائب

حركة النشر في الأردن

يقدر خبراء في النشر أن اكثر المجتمعات العربية قراءة، هي في العراق والسودان تليها مصر، بينما في الاردن «ليس هناك مطالعة، فهي ضعيفة»، حسب ما يقول ابراهيم شاربين رئيس مجلس ادارة مركز الكتب الأردني، ويؤيده في ذلك السيد الكيالي الذي يقول ان حركة النشر في الأردن وليدة، وانها بدأت تاخذ إطارها القانوني والمهني في التسعينات، بعد ان تم تشكيل اتحاد الناشرين الاردنيين في أوائل عام ١٩٨٩ حيث تداعى عدد من الناشرين الأردنيين لتاسيس اتحاد لهم يدافع عن مصالحهم، ويرفع من مستوى صناعة النشر ومهنة التوزيع، وظلوا يعملون باسم «اتحاد الناشرين الاردنيين تحت التاسيس» إلى ان جاءت الموافقة الرسمية عام ١٩٩٣ على تسجيل الاتحاد كجمعية ثقافية بموجب قانون الجمعيات.

كما يشير السيد الكيالي نائب رئيس الاتحاد «ان الحكومة لم توافق على ترخيص نقابة للناشرين»، ويضم الاتحاد ٧٥ دار نشر أردنية، ويهدف إلى تنظيم قطاع النشر والتوزيع في الأردن، ودعم وتطوير ورعاية حركة النشر والتوزيع، وتعزيز التعامل مع الكتاب باعتباره ضرورة وليس مجرد سلعة تجارية، كذلك السعي إلى تاكيد وحماية حرية النشر والحد من القيود على التوزيع وتقليل العقبات امام تطور حركة النشر والتوزيع في المملكة، بالاضافة إلى تعزيز احترام الحقوق المتعلقة بالنشر والتوزيع والتاليف والمعرفة، والتصدي لعمليات التزوير ومختلف صور الاعتداء على حقوق النشر والتوزيع والعمل على ملاحقة مرتكبي هذه الافعال والتعاون مع الجهات الرسمية المختصة لمنع تداول الكتب المزورة أو المقلدة وتامين حماية المنشورات الاردنية من أي اعتداء داخل او خارج المملكة، كذلك السعي لنشر مؤلفات الاردنيين على اوسع نطاق عربياً ودولياً وتشجيع ترجمة هذه المؤلفات إلى اللغات الأجنبية.

ويقوم اتحاد الناشرين الاردنيين على تنظيم المعرض الدولي للكتاب مرة كل سنتين.

صناعة النشر في ارقام

وتتضارب الأرقام حول حجم صناعة النشر في الاردن، فيما يعتبر السيد الكيالي «انها رقمية ولا تتجاوز نسبة الـ ٢٪ من الدخل القومي الاجمالي، فانه لا توجد في الوقت نفسه احصاءات دقيقة بذلك» ويشير الكيالي انه في لبنان تشكل ثلث الدخل القومي.

ويقدر السيد شاربين حركة النشر في الأردن بنحو ٣ ملايين دينار اردني سنوياً، فيما يؤكد ان هذا الرقم سيرتفع في حال وقف عمليات السرقة والتزوير في الكتب إلى حوالي ١٠ ملايين دينار.

كما يقدر السيد شاربين أن حوالي ٤٠٠ عنوان يتم نشرها في الأردن سنوياً، وهو عدد قليل بالنسبة لعدد السكان، مشيراً إلى ضرورة رفع هذا الرقم إلى ٤ الاف نسبة إلى عدد السكان البالغ اكثر من ٤ ملايين نسمة... مبيناً انه في امريكا وحدها (حوالي ٢٤٠ مليون نسمة) يتم نشر حوالي ١٩٢ الف كتاب سنوياً.

ويرى وكيل نشر لإحدى دور النشر العالمية في عمّان ان حركة النشر في الأردن ضعيفة وان معارض الكتب التي تنظم في الأردن وغيرها من الدول العربية، هزيلة. ويضيف «ان الكتاب الأردني والعربي ليس له حضور في المعارض العالمية، فيما يبقى الطلب على الكتاب الأجنبي الذي يفرض نفسه بموضوعاته الهامة، حيث أن الكتاب العربي لا يعدو ان يكون إعادة توليف لمواد تجمعت لدى المؤلف».

وقد قرر ذلك الوكيل الابتعاد عن عمّان لكثرة المضاربات والمنافسة غير الشريفة بين دور النشر، حيث لحقت به خسائر كبيرة بسبب ذلك، حسب مايقول.

ويذكر ذلك الوكيل لدار النشر (برنتس هول الاميركية العالمية) سابقاً، ان هذه الدار تتعامل مع ١٧ الف عنوان سنوياً، يجري توزيعها على مختلف دول العالم مقابل عائدات مالية هائلة، بينها حوالي ٤٠٠ عنوان يتم تداولها في الأردن، مبيناً ان قيمته السنوية تبلغ حوالي ٦٠٠ الف دينار.

ويشير ذلك الوكيل أن اكثر الكتب [illegible] الأردن هي التعليمية [illegible] الدينية، حيث أن الكتب [illegible] مستوى، ويبقى الطلب [illegible] موضحاً أن ما [illegible]

> ٫٫
> **«ان الكتاب الأردني والعربي ليس له حضور في المعارض العالمية، فيما يبقى الطلب على الكتاب الأجنبي الذي يفرض نفسه بموضوعاته الهامة، حيث أن الكتاب العربي لا يعدو أن يكون إعادة توليف لمواد تجمعت لدى المؤلف».**
> ‘‘

"ثلاثة ملايين دينار حجم حركة النشر والتوزيع في الأردن"

سنوياً تدخل على الاردن من كتب تعليمية جامعية وبلغات اجنبية.

كما أن حركة الترجمة في الأردن ضعيفة، وانه إذا ما نشطت هذه الحركة فستحقق دخلاً للاقتصاد الوطني وتشكل نسبة من الدخل القومي الاجمالي، وذلك يحتاج إلى تفعيل قانون حماية حق المؤلف وحماية الملكية الفكرية.

ويقترح ان تتولى مؤسسة خاصة حقوق ترجمة مخطوطات عالمية، حيث أن هذا المشروع يحتاج إلى تمويل كبير تدعمه إحدى المؤسسات المصرفية والاقتصادية لتشجيع حركة النشر والترجمة في الاردن، ويشير أن هناك مساقات تعليمية جامعية واخرى في المدارس الخاصة تدرس باللغات الاجنبية، وتشكل حجماً كبيراً من استخدام الكتاب الأجنبي.

من المهام التي تقوم بها دائرة المكتبة الوطنية، اقتناء النتاج الفكري الوطني الذي يصدر في المملكة او خارجها وتنظيمه والتعريف به، والقيام بمهام واعمال الايداع وفقاً لأحكام قانون حماية حق المؤلف ونظام ايداع المصنفات المعمول بهما، ومهام اخرى. ويقول السيد مقدادي مدير الدائرة أنه بعد حصول المخطوطة على رقم إيداع من المكتبة الوطنية واجازة من دائرة المطبوعات والنشر، تصبح معدة للنشر مشيراً إلى أن رقم الايداع للمخطوطة بمثابة الرقم الوطني للمواطن (شهادة ميلاد)، بمعنى انه الوليد الفكري للمؤلف.

وقد بلغ إجمالي عدد المخطوطات التي تعاملت معها المكتبة الوطنية خلال عام ١٩٩٧ نحو ١٤٩٥ كتاباً، ويقول السيد مقدادي انه ليس شرطاً ان يكون قد تم طباعتها، «فما يودع الينا فعلياً (تم نشره) حوالي ٥٣٢ كتاباً، ومن بين هذا الرقم حوالي ٤٥٠ كتاباً اجيزت وحصلت على رقم إيداع في العام نفسه، وهذا يدل أن حجم النتاج الفكري يتراوح بين ١٠٠٠ و ١٢٠٠ كتاب سنوياً».

ويذكر أن رقم الايداع الوطني صدر عام ١٩٩٢، وما قبل هذا العام كان هناك نظام بامر دفاع يلزم المؤلف والناشر بالحصول على رقم ايداع من دائرة المكتبات والوثائق الوطنية، وقد خلفتها دائرة المكتبة الوطنية سنة ١٩٩٤.

وحسب نص القانون يخضع لاحكام الايداع كل مصنف ينشر او يطبع في المملكة لمؤلف أردني او غير اردني كما يخضع للاحكام كل مصنف ينشر أو يطبع خارج المملكة لمؤلف أردني إذا تم توزيعه داخلها، على أن يتم الايداع في المركز دون مقابل قبل عرض المصنف للبيع او التوزيع في المملكة... ويكون كل من مؤلف المصنف والناشر له وصاحب المطبعة التي طبع فيها والمنتج والموزع له مسؤولاً عن إيداعه، كما يكون المستورد لأي مصنف ومن هو في حكمه مسؤولاً عن إيداع المصنف الذي طبع او نشر او انتج خارج المملكة لمؤلف أردني.

ويرتب القانون عقوبات وغرامات مالية لا تقل عن عشرين ديناراً ولا تزيد على مائة دينار، على من يخالف هذه الاحكام ولا يحصل على رقم إيداع او لا يودع نتاجه الفكري قبل توزيعه، كما لا يعفيه دفع الغرامة من تنفيذ الأحكام والحصول على رقم إيداع.

ويشير السيد مقدادي أن ٩٨٪ من المؤلفين والناشرين، وكذلك جهات حكومية ملتزمة بالحصول على رقم إيداع لمنشوراتها، فيما يبين أن بعض المطبوعات الحكومية لا تحصل على رقم إيداع، ويطالبها بالحصول على هذا الرقم، حيث لا يجوز الاستثناء.

ويبين السيد مقدادي أن هناك فرقاً بين رقم الايداع والايداع الفعلي، حيث يعني الايداع الفعلي تسليم ثلاث نسخ من الكتاب الذي طبع إلى مركز الايداع في المكتبة الوطنية قبل توزيعه، مشيراً ان هناك مشكلة في ذلك، حيث كثير من الناشرين لا يلتزمون بذلك، وأن نسبة الملتزمين لا تزيد عن ٦٠٪، ووفق أحكام القانون فإن غير الملتزمين مخالفون، ومن حق المكتبة الوطنية متابعتهم قانونياً .. مشيراً إلى ان الدائرة تتجنب رفع دعاوي على هؤلاء، حيث أن جزءاً من مهام المكتبة الوطنية دعم حركة التاليف والنشر في المملكة، وتقوم احياناً بشراء ٣ نسخ من الكتاب من السوق.

وتقوم دائرة المكتبة الوطنية بإصدار الببليوغرافيا الوطنية (السجل بالنتاج الفكري الوطني المنشور) سنوياً، والكتاب الذي لا يودع لدى الدائرة لا تضمنه تلك الببليوغرافيا، كإجراء لتفعيل الالتزام بالايداع .. والايداع منهج علمي ووسيلة مثلى وأسلوب ناجع للحفاظ على النتاج الفكري الوطني، حيث ان كثيراً من الكتب تنفذ من السوق وحتى عند المؤلفين، كما ان عدم الايداع يعرض الكتاب للسرقة والتزوير.

دائرة المطبوعات

أما دائرة المطبوعات والنشر فتشير احصاءاتها إلى أن عدد المخطوطات التي تعاملت معها الدائرة خلال العام الحالي ١٩٩٧ بلغ نحو ١٥٠٠ مخطوطة لمؤلفين أردنيين وعرب، بين عناوين سياسية ودينية وعلمية وادبية، وحسب قول السيد بلال التل مدير عام الدائرة «ان حجم العمل كبير، وتتم مراقبة المخطوطات بقراءتها حرفياً» كما تقوم الدائرة باصدار كتب توثيقية تؤرخ لأهم إنجازات الأردن في مختلف المراحل والتي تسمى بالكتب السنوية.

وحسب ما يقول الدكتور عبدالله الطوالبة من الدائرة «انه في السنوات الأخيرة كثفت الدائرة نشاطاتها في مجال الكتب السنوية، حيث اصدرت منذ عام ١٩٩٢ ولغاية عام ١٩٩٧ ما يزيد على ٥٠ كتاباً، كما استأنفت الدائرة منذ بداية عام ١٩٩٤ اصدار سلسلة الوقائع والوثائق الأردنية بواقع كتاب واحد كل ثلاثة شهور، يتضمن المواقف السياسية الأردنية تجاه القضايا الداخلية والخارجية».

• صحفي اردني

تزوير وسرقة الكتب مهنة رائجة لم ينج منها الوسط الأكاديمي

الخيال ذهب بمدرس جامعي الى اختراع جامعة باسم البتراء!

محمد سلامة

تعاني حركة النشر في الاردن من معوقات وتحديات، من بينها التزوير والتزييف والسرقة والتلاعب بالنصوص، واكثر ما يتعرض لتلك التحديات، الكتاب التعليمي الجامعي والاخر المترجم من لغات اجنبية.

وتتعدد عمليات سرقة وتزوير الكتاب العربي حسب ما يشير اليه جاسم المطير، رئيس اتحاد الناشرين العراقيين الذي يقول «ان الراي العام في وطننا العربي، ضمن الظروف التاريخية الحالية، لا يستطيع ان يضع حماية حقيقية للمجالات الفكرية الخاصة والمتعلقة بحقوق المؤلف أو الناشر أو بحريتهما».

ويشير السيد المطير الى نشرة «المرصاد» التي يصدرها اتحاد الناشرين العرب، حيث يقول «انها فكرة نبيلة غايتها تجنب الشرور المصاحبة لعملية النشر حيث التزوير المتعدد الأشكال وحيث التجاوز المتنوع على الحقوق، يثيران حنقاً مريراً قد يدفع الكتاب والمؤلفين الى الصمت والى ايقاف تداول الكلمات الطيبة». ويضيف «ان التزام الناشرين هو الضمانة الاساسية لنظام حماية الملكية الفكرية، من الهجومية الشاملة على حقوق الناس المبدعين خاصة في زمن الانترنت والتلفزيون الفضائي، فيوماً بعد اخر تزداد الهوة بين الأمانة واللصوصية... بين الخير والشر.. بين الصدق والإدعاء»

لقد انهارت قيم النشر الى حد كبير في عالم اليوم الواسع والمتشعب، حسب ما يقول السيد المطير، الذي يتساءل: «من يضمن الآن، حقوق رسام مصري او عراقي طبعت لوحاتهما على بطاقات بريدية بيعت تجارياً حصل منها مروجوها مالاً وفيراً من دون ان يُحصّل مبدعها الأصلي أي نصيب؟ من يحمي أو يتابع حقوق شاعر عراقي معروف تذاع قصائده أو تتلفز في كل مكان من دون حقوق؟. من يستطيع... في هذا العالم، ان يضمن حقوق مبدع شاب اوجد نظاماً أرشيفياً عالميا تتمكن به دوائر كبرى من تحسين عملها بشكل ومدى شاملين؟ فمثلاً (بواسطة هذا النظام) صار بالإمكان ارشفة ونقل محتويات مكتبة الكونغرس في الولايات المتحدة خلال ١٠ ساعات فقط وبكلفة لا تزيد على مئة الف دولار... بينما كان هذا الانجاز – قبل الاختراع – يستدعي مدة تزيد عن ثلاثة آلاف سنة وبكلفة لا تقل عن ملياري دولار... فمن يدافع عن الحقوق التي يستحقها هذا المبدع في مجتمع راسمالي كالولايات المتحدة؟!»

والأردن ليس بعيداً عن عمليات التزوير والسرقة، حيث يعاني المؤلفون والناشرون من هذه العمليات، من خلال ما تتعرض له كتبهم ومؤلفاتهم، ويروون قصصاً كثيرة تعرضت فيها هذه الكتب للتزوير والسرقة، فيقول ابراهيم شاربين رئيس مجلس ادارة مركز الكتب الاردني بأن حوالي ٢٠٠ كتاب تعرض للتزوير، وانه قام بتحريك دعاوى ضد جهات واشخاص متهمين بتلك العمليات، مشيراً ان هنالك ٨ قضايا الآن بين يدي المحاكم، ولم يكسب منها الا قضية واحدة.

ومن بين تلك الحالات التي تعرضت فيها مركز الكتب الاردني للاعتداء على كتبه، كتاب «مقدمة في الاحصاء» الذي يبلغ سعر النسخة الأصلية منه ٢,٥ دينار، وتم ضبط النسخ المزورة التي كانت تباع ب ٢,٢٥٠ دينار.

ويشير السيد شاربين ان احد المؤلفين الاردنيين قام بتأليف كتاب هندسي باللغتين العربية والانجليزية وشريط كاسيت تعريفي بالكتاب، رفض طباعته في الأردن خوفاً من ان يتعرض للسرقة، وتعاقد مع دار نشر اجنبية لنشره.

ويقوم مركز الكتب الاردني بشراء حقوق النشر والترجمة لمؤلفات عالمية، وهذا يحتاج الى نفقات كبيرة لدفعها الى المترجمين والطباعة والتوزيع وبما يناسب المواصفات العالمية، وحسب ما يقول السيد شاربين فإن مركزه يحصل على نسبة ١٠٪ من الربح فقط ورغم ذلك تتعرض كتبه الى السرقة والتزوير

وفي محاولة لمنع السرقة، يقوم المركز بتصوير صورة خفية لمبنى المركز على الغلاف الأخير للكتاب (اشبه ما تكون بالصورة المائية الموجودة في العملة الورقية) وهذا يحد من السرقة. ويقترح شاربين لوقف عمليات السرقة والتزوير تفعيل قانون حماية حق المؤلف، وان تؤدي دائرة المكتبة الوطنية دورها، والدخول في الاتفاقات الدولية. ومن شأن ذلك كسب ثقة المؤلفين والناشرين العالميين وزيادة حركة النشر في الاردن بنسبة تصل الى ٢٠٠٪، وذلك يعود بفائدة على الناشرين والمؤلفين الاردنيين، والمطابع وتوفير فرص العمل، وزيادة ايرادات خزينة الدولة من الرسوم والضرائب.

ويشكو السيد شاربين من ان اكثر الكتب التي تتعرض لتلك العمليات، هي الكتب الجامعية التعليمية، وذلك امر يسيء الى الطالب والعملية التعليمية برمتها.

ودخول الاردن في الاتفاقيات الدولية، واعتماد الرقم الدولي الموحد للكتاب (ردمك – ISBN) يحمي حركة النشر من تلك العمليات.

> «ان التزام الناشرين هو الضمانة الأساسية لنظام حماية الملكية الفكرية، من الهجومية الشاملة على حقوق الناس المبدعين خاصة في زمن الانترنت والتلفزيون الفضائي، فيوماً بعد آخر تزداد الهوة بين الأمانة واللصوصية... بين الخير والشر.. بين الصدق والإدعاء»

ويقول وكيل دار نشر عالمية في عمان يتعامل مع حوالي ١٨ دولة عربية واجنبية انه وكيل لكتب علمية وتعليمية وجامعية لكنه يعتبر الكتاب لا تقدير له، والمنافسة غير شريفة، وأن كتابا ما اذا نجح في التسويق والتوزيع، فسرعان ما يتعرض للسرقة والتزوير، وانه لذلك قرر الابتعاد عن عمان لكثرة المضاربات والخسائر التي لحقت به.

ويروي ذلك الوكيل واقعة تعرض فيها احد كتبه للتزوير، حيث يقول بانه قام بإهداء استاذ جامعي في جامعة أردنية كتاباً تعليمياً علمياً بالاضافة الى مواد مساعدة للكتاب «على امل ان يقوم بتعريف الطلبة بهذا الكتاب، وبعد مضي سنة تقريباً، لم نجد اي طلب على الكتاب، وقررنا زيارة الاستاذ الجامعي، وتبين انه كان قد قام بتصوير الكتاب وتسويقه وفرضه على الطلاب، وتم رفع شكوى الى ادارة الجامعة».

كما يشير الى قصة اكثر غرابة، عندما قام استاذ جامعي اخر بمحاولة اختراع جامعة اردنية تحت اسم (جامعة البتراء)، وقام بمراسلة نحو ٥٠ دار نشر عالمية، وحصل على نسخ منها لكتب تعليمية جامعية، فقام بطباعتها وتصويرها وبيعها للطلاب، ورغم انكشاف القصة الا «ان القانون لم يحاسبه، وانه لو كان في اميركا لخضع لمحاكمة قضائية واوقعت عليه عقوبة بالسجن لمدة لا تقل عن ٢٥ سنة، حسب القانون المعمول به في الولايات المتحدة لحماية حقوق المؤلفين والناشرين».

ويقول الوكيل ان هناك حوالي ٢٢ قضية مرفوعة لدى المحاكم لدور نشر اردنية وعربية، بينها حوالي ٥ قضايا لذلك الوكيل، الذي يشير «ان الناشرين والمؤلفين الاردنيين، يعانون من وجود مراكز تصوير النسخ السريع الموجودة في المملكة، والتي تمارس التصوير بشكل سافر واعتداء على حقوق الناشرين والمؤلفين، واكثر ما تمارسه تلك المراكز تصوير الكتب الجامعية، حيث ان الجامعات الاردنية لا توفر النسخ الاصلية الكتاب التعليمي للطلبة، مما يدفع تلك المراكز الى شراء نسخة اصلية وتصويرها وتسويقها الى الطلاب، وحسب قول الوكيل «ان الجامعة والاستاذ والطالب شركاء في السرقة والتزوير» مبيناً ان ثمن النسخة الاصلية لكتاب اجنبي تبلغ نحو ٦٠ دولاراً، ويقوم الناشر بتخفيض سعر النسخة الى حوالي ٢٠ دولاراً حتى تناسب الوضع المادي للطالب، ورغم ذلك تقوم مراكز النسخ بتصوير الكتاب وبيعه بحوالي ١٠ دنانير، بالاشتراك مع استاذ المادة الذي يفرض على الطلاب شراء النسخ من المركز والمكتبة التي يتعامل معها، وتلك المراكز تضم الات تصوير حديثة تقدر بعشرات الآلاف من الدنانير، تقوم بحركة تصوير كبيرة للكتب الجامعية، وهي مسجلة قانونياً، «لكنها تمارس اعمالاً غير شرعية» حسب ما يقول ذلك الوكيل

ويواجه المؤلفون والناشرون الأردنيون، احباطات كبيرة من اجراءات رفع دعاوى ضد «لصوص النشر» ومتابعة قضاياهم في المحاكم، لطول الفترة الزمنية للبت في تلك القضايا، وحسب قول وكيل النشر «ان هناك قضايا مضى عليها نحو ٧ سنوات».

ويتضرر الاردن كثيراً من عمليات التزوير، وقد نبهت الولايات المتحدة الاردن مراراً لمعالجة الامر، محذرة بأن السفارة الاميركية بعمان قد تتخذ اجراءات بذلك، فيما يشير وكيل النشر الى ان خسارة الشركات الاميركية للنشر في مصر بلغت نحو ٣٢ مليون دولار بسبب التزوير، وقامت الولايات المتحدة بتحذير الجهات المصرية من ذلك مهددة بخصم المبلغ من المساعدات الاميركية السنوية، فقامت مصر بانشاء قسم خاص بوزارة الداخلية المصرية وملاحقة عمليات السرقة والتزوير. ويضيف «انه اذا ما تم محاربة تلك العمليات في الاردن، فان عائدات حركة النشر، التي تقدر الآن بنحو ١٥ مليون دولار سترتفع الى الضعف».

ويقول السيد الكيالي نائب رئيس اتحاد الناشرين الاردنيين «ان عمليات السرقة والتزوير يعاني منها الناشر والمؤلف.. وانها مشكلة قديمة في الاردن.. ومؤذية تجارياً ومعنوياً». مشيراً الى ان الاتحاد يساعد اعضاءه الذين تتعرض كتبهم للاعتداء، وان هناك تعاوناً بين الاتحاد ودائرة المطبوعات والنشر في تبليغ شكاوي للدائرة لملاحقتها، وفي حالات عدة استطاع الاتحاد بالتعاون مع دائرة المطبوعات ضبط كتب مزورة ومصادرتها، غير ان الاتحاد لا يملك صلاحية تحريك دعاوى لدى المحاكم

ويشير السيد الكيالي ان لصوص النشر ليسوا ناشرين في غالب الأحيان، انما هم طارئون على المهنة، يقومون بتسويق الكتب المسروقة الى مكتبات واكشاك لبيعها، ولا يتعاملون مع دور النشر مباشرة، وقد اصبحت هناك اسماء معروفة، كما هم اصحاب السوابق في الجرائم.

وبين الظاهرة والحالات الفردية في عمليات السرقة والتزوير، يقول الكيالي «انها في الكتب الجامعية التعليمية تعتبر ظاهرة ومنتشرة وتشكل بلبلة في حركة النشر» مشيراً الى ان الاتحاد لا يستطيع وحده أن يحد من هذه الظاهرة، وانه للحد منها، لا بد من «خلق وعي بين المؤلفين والناشرين بضرورة التحرك اعلامياً ومتابعة قضاياهم قانونيا ولدى القضاء، وفضح اللصوص».

ويطالب بتفعيل قانون حماية حق المؤلف، مشيرا ان الغرامات الواردة في القانون غير رادعة، ولا بد من تشريعات جديدة تزيد من تلك الغرامات لحماية حركة النشر.

فيما يشير السيد الكيالي «ان الاتحاد يتخذ عقوبات بحق اعضائه المخالفين لاحكام نظامه حيث تزول عضوية الناشر او يتم تجميدها، اذا خالف العضو النظام الاساس للاتحاد أو لائحته الداخلية او عمل ضد اهدافه او انحرف عن مبادئه وغاياته او اساء الى سمعته او اضر به ماديا ومعنويا، وتعني الاساءة هنا القيام بعمليات التزوير والسرقة كما على العضو الالتزام بميثاق الشرف الذي اقرته الهيئة العامة، والذي جاء في احد بنوده «احترام كافة حقوق النشر والتأليف والابداع وصيانتها من كل اعتداء عليها، والتعاون مع الزملاء وكل جهة تتصدى لهذا الاعتداء، وعدم التستر او المبادرة بكتمان المعلومات المتعلقة به، والنظر اليه بوصفه جريمة تتعلق بشرف المهنة، قبل ان تكون مساسا بحقوق الفرد المعتدى عليه».

واشار الى ان الاتحاد سيبدأ اعتباراً من ١٩٩٨/١/١ الطلب من الناشر إيداع نسخة من كل كتاب ينشره لدى الاتحاد، وحسب النظام فان كل ناشر ملزم بنشر عنوانين سنوياً.

قانون حماية حق المؤلف

«عدم حصول اي مخطوطة او كتاب على رقم ايداع يعرضهما للسرقة والتزوير»، هذا ما يقوله السيد أسامه مقدادي مدير دائرة المكتبة الوطنية ويتفق السيد مقدادي مع اصحاب دور النشر على ان اكثر الكتب تعرضاً للسرقة هي الكتب الجامعية والتعليمية ومن قبل أساتذة جامعيين، ويلقي باللوم على اصحاب المؤلفات والناشرين في تهاونهم بعدم ملاحقة «لصوص النشر» وعدم تحريك قضايا ضدهم، والقانون يحمي اصحاب الحقوق، مشيراً انه اذا ما تم تحريك قضايا ضد هؤلاء اللصوص فانه سيحد من ظاهرة السرقة والتزوير.

وحسب نص المادة (٤٥) من قانون حماية حق المؤلف «فلا تسمع الدعوى بحماية حقوق المؤلف في أي مصنف لم يتم ايداعه لدى المركز وفقاً للاحكام والاجراءات المنصوص عليها في القانون».

وكما تنص المادة (٤٦) «للمحكمة بناء على طلب المؤلف او أي من ورثته او خلفه ان تتخذ الاجراءات التالية بالنسبة لأي مصنف تعرضت حقوق المؤلف فيه او حقوق ورثته او خلفه للاعتداء، على ان يتضمن الطلب وصفاً شاملاً وتفصيلياً للمصنف [illegible] والاجراءات هي «وقف طبع المصنف [illegible] توزيعه او عرضه او منع [illegible] الحكم أي جزء [illegible]

تعديلات جوهرية على قانون حماية حق المؤلف

على المصنف الاصلي أو نسخه او الصورة التي اخذت عنه، وكذلك على المواد المستعملة في اعادة نشره على ان لا تكون صالحة لعمل اخر». وايضاً «الحجز على الايرادات الناتجة عن استغلال المصنف الذي يتم نشره عن طريق الأداء العلني».

وقد نصت المادة (٥١) من القانون «انه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على الف دينار أو باحدى هاتين العقوبتين، كل من باشر بغير حق احد الامتيازات المنصوص عليها في المواد ٨ و ٩ و ١٠ من القانون (وتتعلق بالمؤلف وحقوقه)، ايضاً كل من يعرض للبيع مصنفا مقلدا او نسخا عنه مع علمه بانه مقلد او يذيعه على الجمهور بأي طريقة كانت أو ادخله الى المملكة او اخرجه منها، وفي حالة التكرار لاي جريمة من الجرائم المنصوص عليها سابقا من هذه المادة، يحكم على مرتكبها بالحد الاعلى لعقوبة الحبس وللمحكمة في هذه الحالة الحكم باغلاق المؤسسة التي ارتكبت فيها الجريمة لمدة لا تزيد عن سنة او وقف ترخيصها لمدة معينة او بصورة نهائية.

وقال السيد مقدادي انه اظهرت نتائج الدراسات التطبيقية التي اجرتها جمعية الناشرين في بريطانيا، ان الربح الصافي الذي تحققه دور النشر في حال نشر الكتب بالطرق الشرعية والقانونية، هو فقط ١٠٪، موزعة على النحو التالي: ١٠,٠٪ جعائل مكافآت للمؤلف، ٢٠,٠٪ تكاليف طباعة الكتاب، ٢٥,٠٪ خصم للبائعين، ١٥,٠٪ للتوزيع، ١٠,٠٪ للتسويق، ١٠,٠٪ تكاليف اضافية في حين يكون الربح الصافي في حال نشر الكتب المزورة والمسروقة حوالي ٥٥٪، حيث ان الكتاب المسروق لا يتحمل النفقات السابقة، ويتحمل نفقات الطباعة فقط، ويقوم المزور ببيع الكتاب بمعدل اقل من ثمن الكتاب الأصلي وتبقى ربحيته عالية.

ويشير السيد مقدادي ان الكتاب المزور يتسبب بكساد الكتاب الأصلي، حيث يجد الناشرون والمؤلفون، انهم قاموا بطباعة ٢٠٠٠ نسخة مثلاً، ولم تُباع سوى ١٠٠ نسخة، وذلك لا يعكس الصورة الفعلية لانتشار الكتاب الأصلي وتوزيعه.

والسرقة تشمل اوجهاً عدة، بينها الانتحال او الاقتباس غير المشروع، باقتباس مادة من المصدر لا تشكل بحد ذاتها موضوع الكتاب، كأن يقتبس فصل كامل، كما يعني الانتحال حسب قول السيد مقدادي، عرض كتاب للغير سواء كان كلياً او جزئياً بعد تعديل شكله أو فحواه الى حد ما.

وقد يسرت التكنولوجيا المعلوماتية السرقة والتزوير، ويشير السيد مقدادي الى الاستنساخ (التصوير) حيث يصل الى مستوى الأصل، وقيام الطالب بتصوير نسخ عديدة والمتاجرة بها، ذلك يعد تجارة غير مشروعة وسرقة للكتاب، حيث تقوم الماكنات بدور المطابع، وقانونياً لا تعامل مثل المطابع... وطالب السيد مقدادي بآلية لمراقبة مراكز النسخ السريع، وأن تكون هذه المراكز داخل الجامعات نفسها ولا تستهدف الربح المادي.

فيما اعتبر السيد بلال التل مدير دائرة المطبوعات والنشر، ايضاً تلك المراكز غير شرعية ومخالفة للقانون، وأن دائرته ستقوم بتنظيم حملات تفتيشية على تلك المراكز، والطلب منها تصويب اوضاعها حسب القانون.

وعاد السيد مقدادي واكد انه من اجل حماية الكتاب لا بد من تطبيق احكام القانون، وأن لا يقف اصحاب الحقوق مكتوفي الأيدي، ويكتفون بالشكوى امام الآخرين أو من خلال وسائل الاعلام، بل عليهم تحريك قضايا لردع هؤلاء اللصوص

تعديلات على القانون

واشار السيد مقدادي الى اجراء تعديلات جوهرية على قانون حماية حق المؤلف، وقد اقرها مجلس الوزراء وتمت احالتها الى مجلس النواب للنظر فيها في الدورة الحالية للبرلمان، ومن بين هذه التعديلات رفع الحماية بتعديل المادة (٣٠) لجعل مدة الحماية على حقوق المؤلف المبينة في القانون تسري طيلة حياته ولمدة ٥٠ سنة بعد وفاته (بدلاً من ٣٠ سنة في القانون الحالي).

وتعطي التعديلات كذلك صفة الضابطة العدلية لمكتب حماية حق المؤلف في دائرة المكتبة الوطنية.

وتعطي التعديلات كذلك الغرامات المترتبة على مخالفة القانون، الى حوالي ١٠ الاف دينار (بدلاً من ١٠٠٠ دينار في القانون الحالي) اضافة الى السجن. وكذلك العقوبة لمن يخالف احكام الايداع الى غرامة تصل ١٠٠٠ دينار (بدلاً من ١٠٠ دينار في القانون الحالي).

مراقبة المخطوطات

ناشرون: نحتمل خسارة كبيرة بسبب إجراءات الرقابة

مدير المطبوعات: نؤدي كل التسهيلات وفق القانون

يقول وكيل نشر لدار عالمية في عمّان ان تجربته مع دائرة المطبوعات والنشر مريرة، خاصة وان الدائرة تطلب نسختين من الكتاب «المخطوطة» لمراقبته مما يكلفه مبالغ كبيرة، فحقيقة انه يتعامل مع ٤٠٠ عنوان سنوياً، تعني ان عليه تزويد الدائرة بـ ٨٠٠ نسخة، يبلغ ثمنها زهاء ٢٤ الف دينار.

بينما يقول السيد ابراهيم شاربين رئيس مجلس ادارة مركز الكتب الاردني «ان دائرة المطبوعات لا تسهل عملنا». ويصف اجراءاتها بانها غير منطقية منادياً بإنهاء مهمة الدائرة عند اجازة النشر من خلال الحصول على رقم ايداع فقط.

ويقول بأن احد كتبه بقي في الدائرة لمدة ثلاثة اشهر بانتظار اجازته مشيراً الى عدم وجود ذوي اختصاص في الدائرة. ولحل المشكلة يقترح السيد شاربين من التعامل مع الرقم الدولي (ردمك – ISBN) حيث يأخذ كل ناشر رقماً وكذلك الكتاب، ومن خلال تلك العملية يتم ضبط الأمور.

ومن جهته يقول السيد ماهر الكيالي نائب رئيس اتحاد الناشرين الأردنيين إنه لا بد من إعادة النظر في اجراءات دائرة المطبوعات والنشر مشيراً الى أن اتحاد الناشرين يقدر الخطوط الحمراء في قضايا الدين والجنس والسياسة، ويلتزم الناشرون بذلك، لكن تبقى هناك مشاكل سببها عدم وضوح الرؤيا وسوء الفهم ويضيف «أنه في بعض الاحيان تكون هناك كتب مجازة، وتعاد مصادرتها بحجة مخالفتها للقانون .. حيث هناك اجازات عديدة لكتب معينة، وبتغير ادارة الدائرة، يعاد النظر في اجازة هذه الكتب، كما للدائرة تحفظات على بعض المؤلفين والدول، ويبين «انه ليس هناك منهجية في العمل وهذا يؤدي لتعطيل شحنات كبيرة من الكتب على الحدود ويتسبب في تلفها او إرجاعها للمصدر ويلحق خسائر كبيرة ..».

هذه التحفظات لا تحجب انجازات الدائرة كما يقول السيد الكيالي، حيث في حالات عديدة استطاع اتحاد الناشرين بالتعاون مع دائرة المطبوعات ضبط كميات كبيرة من الكتب التي تعرضت للتزوير والسرقة، ومصادرتها، كما ان الاتحاد يقوم بالتوسط بين دور النشر والدائرة في حال تعرض اي دار نشر لمظلمة لدى الدائرة، وتقريب وجهات النظر بين الطرفين.

التل: العملية محكومة بالانظمة

ويرد السيد بلال التل مدير عام دائرة المطبوعات والنشر على الناشرين بقوله ان العملية محكومة بالقوانين والانظمة المعمول بها في المملكة وحسب نص المادة (٣٨) من قانون المطبوعات والنشر «على كل من يرغب في طبع كتاب في المملكة ان يقدم نسختين من مخطوطه إلى دائرة المطبوعات والنشر قبل البدء في طبعه، وللمدير اجازة او منع طبعه إذا تضمن ما يحظر القانون نشره على أن يبلغ مؤلف الكتاب قراره بذلك خلال اربعة عشر يوماً من تاريخ تقديمه، وللمؤلف او ناشر الكتاب الطعن بقرار المدير لدى محكمة العدل العليا». ويشير السيد التل إلى انه قد يقع سوء فهم في التعابير والجمل المكتوبة، ونحاول ان يكون التفسير دائماً إلى جانب مصلحة المؤلف، لكنه يضيف بأن الدائرة لا تتهاون في الثوابت، ويقتبس السيد التل من نص المادة (٤٠) من القانون قائلاً: «يحظر على المطبوعة ان تنشر الأخبار او المقالات أو التحليلات او المعلومات او التقارير او الرسوم او الصور او اي شكل من اشكال النشر الأخرى، إذا كانت تمس بالملك او الأسرة المالكة، او تتعلق بالقوات المسلحة او الأجهزة الأمنية، إلا إذا اجيز نشرها من المرجع المختص فيها او الناطق الرسمي باسم الحكومة، او تشتمل على تحقير إحدى الديانات والمذاهب المكفولة حريتها بالدستور، او تسيء للوحدة الوطنية أو تحرض على ارتكاب الجرائم او زرع الأحقاد وبذر الكراهية والشقاق والتنافر بين افراد المجتمع أو تسيء لكرامة الأفراد، أو حرياتهم الشخصية او الاضرار بسمعتهم، او تتضمن تحقيراً أو تشهيراً أو ذماً برؤساء الدول العربية أو الاسلامية او الصديقة او تعكر صلات المملكة بالدول الأخرى (شرط المعاملة بالمثل)، وكذلك إذا كانت تروج للانحراف او تؤدي إلى فساد الاخلاق، أو تتضمن معلومات كاذبة أو إشاعات تؤدي إلى المساس بالمصلحة العامة او بأجهزة الدولة أو بالعاملين فيها، أو تشتمل على وقائع الجلسات السرية لمجلس الامة، او وثائق حكومية ذات طبيعة مكتومة، أو تؤدي إلى زعزعة الثقة بالعملة الوطنية»، كما يحظر القانون إدخال المطبوعات من الخارج إذا تضمنت ما حظر نشره في القانون نفسه او أي قانون اخر من القوانين المعمول بها في المملكة!! ويؤكد السيد التل «ان السوق الأردني مفتوح لكل المطبوعات، وليس هناك قرار بوقف أي مطبوعة او منعها نهائياً، ونحن نتعامل مع كل مطبوعة على انفراد على ضوء الثوابت، فلا نصادر على اساس المعلومات او المؤلف او الدولة، نصادر ما يحمل اتهاماً صريحاً غيرمبني على حقيقة او شتماً او تحقيراً». وينفي ان تكون الدائرة قامت بمصادرة كتاب واحد، مشيراً انه يحدث العكس، أن بعض الكتب تكون غير مجازة، فتعاد قراءتها ويتم فهم مقاصد المؤلف، فتتم إجازة الكتاب .. فيما الكتب غير المجازة من الدائرة ويتم نشرها، تتم مصادرتها وتحويل مؤلفها او ناشرها للمحكمة.

وتنص المادة (٣٩) من القانون «على كل من مالك المكتبة أو دار التوزيع او دار النشر أن يقدم للمدير (مدير المطبوعات) نسخة عن كل مطبوعة يستوردها من خارج المملكة قبل توزيعها أو بيعها وذلك لإجازة توزيعها او بيعها، وللمدير ان يرفض اصدار الاجازة ومنع دخول المطبوعة للمملكة إذا راى ان تداولها يلحق الضرر بالمصلحة العامة، ولكل من مالك المكتبة او دار التوزيع او دار النشر الطعن بقرار المدير لدى محكمة العدل العليا». كذلك تنص المادة (٤٥) من القانون نفسه «يحظرعلى مالك المطبعة وعلى مديرها المسؤول أن يطبع اي مطبوعة كان قد منع طبعها او نشرها او توزيعها او تداولها او بيعها او طبع أي مطبوعة غير مرخص بإصدارها أو حظر نشرها».

ويضيف السيد التل «انه فيما يتعلق بالفترة الزمنية لمراقبة الكتاب «المخطوطة» فان ذلك يحتاج إلى قراءة حرفية من قبل ذوي الاختصاص في الدائرة، وأحياناً يتم تحويل المخطوطة إلى جهات ذات اختصاص، خاصة ما يتعلق بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، بالتعاون مع وزارة الأوقاف.. وما عدا ذلك فهو من اختصاص الدائرة، ولا تتجاوز الفترة الزمنية لمراقبة اي مخطوطة اكثر من اسبوع واحياناً تتم إجازتها في اليوم نفسه».

وفي الوقت الذي يشير فيه اصحاب دور النشر أن المراقبة تقف عائقاً امام مشاركة العديد من دور النشر العربية والعالمية في معارض الكتب التي تنظم في الأردن، يقول السيد التل «اننا محكومون بالقانون وبالثوابت التي وضعها حيث يمنع دخول المطبوعة للمملكة إذا رأى مدير الدائرة أن تداولها يلحق الضرر بالمصلحة العامة، ولكل من المؤلف او الناشر الطعن بقرار المدير لدى محكمة العدل العليا، فيما يشير السيد التل «ان المعارض يتم الإعداد لها مسبقاً، ويتم إرسال النسخ المشاركة في المعرض قبل بدئه بوقت طويل، حتى لا يتعرض الناشر أو المؤلف او منظم المعرض لأي إحراجات أو معوقات أو خسائر».

(م.س)

بمناسبة انعقاد مؤتمر اتحاد الكتاب العرب: الحياة الثقافية في مكان آخر!

فشل ذريع أصاب الاتحادات في دول "المنشأ" لكن الاستنساخ العربي لهذه التجارب مستمر!

محمود الريماوي *

بإلقاء نظرة على اتحادات الكتاب العرب، وبعضها يسمى روابط ومنتديات، فانه من الملحوظ ان اعداداً كبيرة من الادباء العرب ينتمون بالفعل إلى هذه الهيئات ويتمتعون بعضويتها، كما هو الحال في مصر ولبنان والمغرب والاردن واليمن وفلسطين وتونس. وتنضوي هذه الهيئات في الاتحاد الذي عقد اول مؤتمر له في بيروت عام ١٩٥٤. وتنشط هذه الهيئات، بما فيها الهيئة الجامعة في مواسم الانتخابات، او في بعض المناسبات السياسية، او لدى التضييق على بعض الكتاب أو غيابهم بالموت. غير ان السؤال الكبير والمعلق، هو حول صلة هذه الاتحادات بالمجرى الفعلي للحياة الثقافية والإبداعية، وهذا السؤال قلما يتم طرحه، ليس لانه لا يخطر ببال احد، بل لان لا جواب مقنعاً عليه.

وفي محاولة الاقتراب من هذه القضية فانه يمكن الاشارة على سبيل المثال، إلى هيئة أخرى ذات علاقة بالنشاط الثقافي العربي. فهناك اتحاد للناشرين العرب، يضم بدوره عدداً من الهيئات الوطنية في اكثر من بلد عربي، ومنها الأردن، حيث يضم الاتحاد الأردني، عدداً من دور النشر الرئيسة التي تقود صناعة وتوزيع الكتاب وتنظيم المعارض، وأحياناً اصدار مجلة ثقافية كمجلة "الجديد" التي تصدرها دار الشروق لصاحبها الناشر المعروف فتحي البس، وهي مجلة جاءت تواكب حركة نشر الكتب وتلقي أضواء على المؤلفين. وللاتحاد العربي الفضل في تنظيم وإقامة المعارض الكبرى في القاهرة وبيروت والشارقة والرياض وعواصم عربية أخرى.

لولا بادرات وجهود هذا الاتحاد لاضطربت صناعة وتوزيع الكتاب، علماً بأن بعض هذه المعارض كالتي كانت تجري في العاصمتين المصرية واللبنانية تشكل مناسبات ثقافية هامة إذ تزخر بانشطة متنوعة تجتذب مئات الالاف من المرتادين من مختلف الشرائح الاجتماعية.

ان مقارنة سريعة بين اتحاد الناشرين (والهيئات المنضوية فيه) وبين اتحاد الكتاب العرب بما يمثله من اتحادات لكل بلد، هذه المقارنة تكشف مدى الفرق الهائل، بين نشاط وانتاج هاتين المؤسستين الأهليتين.

فعلى مستوى المنشورات، فإن مطبوعات اتحاد الكتاب العرب تماثل في ضعفها ومحدوديتها انتاج دار نشر واحدة من مئات دور النشر العربية الجادة التي تتوزع بين دول المشرق والمغرب. وليس للاتحاد مجلة منتظمة، ومحاولاته لاصدار مجلة فشلت بعد تجارب متواضعة كإصدار مجلة "الأديب المعاصر" التي كانت تصدر في بغداد حتى مطلع التسعينات.

ويصعب القول ان اديباً عربياً ما، قد تعهد نشاته اتحاد الكتاب العرب، او كان له الفضل في إطلاقه. وهكذا فان الاتحاد ومنذ نشاته، لم يكن على صلة مباشرة أو غير مباشرة بما اسميناه بالمجرى الفعلي للحياة الثقافية والإبداعية.

وباستثناء الأردن، فإن الاتحادات العربية والاتحاد الام فشلت معاً في جذب انظار الجمهور العريض للأدباء العرب ومؤلفاتهم.

ففيما تخصص رابطة الكتاب جوائز سنوية للكتاب (وبطريقة تحف بها التساؤلات)، فان الاتحادات الأخرى لا ترصد جوائز من أي نوع، ولا يتعلق الأمر بمجرد رصد وتوزيع جوائز مالية ولكنه يتصل بالدور الغائب لهذه الاتحادات في حفز وتشجيع الحياة الثقافية، وفي اكتشاف المواهب، او تزكية اصحاب الآثار الجيدة. وإذ يجري التذرع بافتقاد الميزانيات، فان السؤال الدائر هو حول سبب فشل هذه الاتحادات بما فيها الاتحاد الأم (العربي) في اجتذاب ممولين. ان السبب في ذلك هو غياب هذه الاتحادات، وتحولها إلى هيئات بيروقراطية وهامشية، وميداناً لصراعات فئوية ضيقة سياسية وغير سياسية.

وكما هو الحال في الأردن كذلك في دول عربية عديدة، فان أهم النشاطات الثقافية تقام خارج هذه الهيئات، رغم انها تقدم نفسها للجمهور كممثل شرعي للثقافة وكبيت وملتقى لجمهور المثقفين وذوي الاهتمامات الثقافية عموماً. وليس ضعف الامكانات المالية سوى نتيجة لحالة الشلل والرتابة هذه. وهي بالمناسبة ظاهرة غير قائمة لدى الاتحادات الاخرى كالفنانين والتشكيليين والموسيقيين.

المؤتمر الأخير وتعليق عضوية فلسطين

قام الاتحاد الام وبمبادرة من الأمين العام فخري قعوار في صيف العام الماضي، بتعليق عضوية الاتحاد الفلسطيني، وبدعوى أن الاتحاد المعني قليل النشاط وأنه قائم في مكان لا يمكن الاتصال به، وفي فلسطين التي يسميها الاتحاد العام بمناطق الحكم الذاتي. وقد شكل هذا القرار مخالفة صريحة لنظام الاتحاد الذي ينص على أن امر تعليق اتحاد ما موكول إلى المؤتمر العام وليس إلى الأمين العام الذي اعترف لاحقاً بانه تسرع في اتخاذ قراره.

وبصرف النظر عن هذه المخالفة التنظيمية فان مما يسترعي الانتباه أن ذلك القرار قد ظل يثير عاصفة من ردود الفعل وكأن لا شيء يستحق أن يشغل اهتمام الادباء العرب سوى ما إذا كان الاتحاد الفلسطيني يستحق أن يحتفظ بعضويته في الاتحاد العام بعد عودة عدد من الاعضاء . إلى الضفة الغربية، أم لا. ومن الواضح أن إثارة تلك القضية وعلى ذلك النحو، قد حجبت أخرى اكثر اهمية وارتباطاً بالحياة الثقافية ومنها التعريف بالأدب وحركة الابداع في الضفة الغربية وقطاع غزة. والتفاعل الذي تم او لم يتم بين المبدعين في الضفة وقطاع غزة وزملائهم من الأدباء العرب في الدولة العبرية، او الافادة من اطلاع ومتابعة عدد من المترجمين والناقدين على الأدب الاسرائيلي لتعريف القارئ العربي بهذا الأدب بصورة منهجية وتحليلية مفيدة وناقدة بالطبع. والاشارة إلى الحياة الثقافية في فلسطين. مبعثها هو القضية التي جرت اثارتها حول تعليق العضوية لقد ادى هذا التوجه إلى تعليق الاهتمام الجدي بما يسمى الحراك الثقافي والفكري والابداعي، في هذا الجزء من العالم العربي

وقد لاحظ العديد من المراقبين انه في الوقت الذي تم فيه وقف تعليق عضوية اتحاد كتاب مصر في الاتحاد الام (والذي دام لسبعة عشر عاماً!) فقد عمد الاتحاد العربي إلى اتخاذ قرار جديد بتعليق عضوية اتحاد اخر وكانه لا حياة ولا حضور ولا نفوذ للاتحاد سوى بتعليق عضوية اتحاد ما، واثارة الصخب والضجيج حول مثل هذه القضايا. اما القضية الجادة والتي ينطق بها واقع الحياة الثقافية فلا محل لها من الاهتمام، ومنها تبادل التعريف بين ادباء المغرب العربي والمشرق العربي، وعقد ندوات ولقاءات حول هذه القضية وغيرها مثل.

- حركة الترجمة للادب العربي الجديد إلى اللغات الحية في عالمنا. وما يتطلبه ذلك من جهود واتصالات ووضع خطط استراتيجية.

- العلاقة مع المجتمعات التي تضم عشرات المبدعين عن العرب في المهاجر، حيث نشأت منذ مطلع الثمانينات ظاهرة ادب مهجري جديد في القارة الاوروبية والقارتين الاميركيتين.

- العلاقة مع وزارات الثقافة في الدول العربية، واتحاد الناشرين العرب، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليكسو) وغيرها من الهيئات والمؤسسات ذات العلاقة على امتداد الوطن العربي.

هذه القضايا وغيرها لا تنال اهتماماً يذكر من لدن اتحاد الكتاب العرب الذي يعقد مؤتمراته بصفته هيئة تمثل الخط الأمامي في الدفاع عن العروبة والخندق المتقدم على الجبهة الثقافية والفكرية، والحارس لوجدان الامة والساهر على احلامها، والرقيب على يقظة ضميرها الحي في وقت لا تتوقف فيه الحياة الثقافية في كل بلد عربي رغم أنها تواجه تحديات فعلية من التأثير الطاغي لوسائل الاتصال الحديثة ولكساد سوق الكتاب وفي انقطاع الجمهور عن المبدعين وآثارهم وخاصة من الاجيال الجديدة. وفي هذا الشأن، فلعله من الترف في غرف الاتحاديين أن يجري التفكير في استثمار وسائل الاتصال الحديثة عبر شبكة الانترنت والبريد الالكتروني لإحياء الاهتمام بالثقافة العربية .. والتي يرى البعض أن فئات قليلة قادرة على امتلاك هذه الأجهزة، فإن يغيب عن الذهن أن خطوط هذه الوسائل تصل إلى قارات الارض جميعا. وان المقصود بالتالي هو ضرورة مخاطبة العالم الخارجي. وليس من المبالغة في شيء ولا الافتئات على أحد، القول في خاتمة هذا العرض الموجز إلى ان اتحادات الكتاب بما فيها الاتحاد الام، قد استنفذت مبرراتها الشكلية. فلا هي هيئات نقابية تضمن رعاية وضمان وتأمين أعضائها (إلا في حالات نادرة كما في سوريا)، ولا هي منتديات وتجمعات ثقافية. تعنى فعلاً بالشأن الثقافي. وقد نشأت مثل هذه الاتحادات في الاتحاد السوفياتي السابق وفي الدول الاشتراكية. وقد عرفت بطابعها الايديولوجي، وبتشديد النكير على الادباء الذين اعتبروا منشقين لمجرد انهم لا يؤمنون بصيغة الواقعية الاشتراكية في الأدب ومن امثال هؤلاء الروسيان باسترناك وسولجنستين والبولندي ميلان كونديرا .. وهي اتحادات كانت تتبع الاحزاب الحاكمة.

وقد جرى استنساخ هذه التجربة والاقتداء بهديها، فإذا بالاتحاد العربي ينهل من التصنيفات السياسية والايديولوجية وفي مجاراة سياسة هذا البلد العربي او ذاك.. ولم يسعف اخفاق تجربة اتحادات الكتاب في الدول الاشتراكية، في دفع الاتحاديين العرب لمراجعة التجربة، والبحث عن دور فعلي ورؤية جديدة لهذا التجمع الثقافي، الذي بوسع أعضائه وقياداته الانهماك في النشاط السياسي عبر كل القنوات المتاحة (احزاب، برلمانات، اعلام، مؤسسات فكرية) وكذلك بدراسة التأثير المتبادل بين السياسة والثقافة ضمن تجمعاتهم على أن لا يجري تصوير الاصطفافات السياسية والعقائدية وتقلباتها، على انها هي ميدان النشاط ومبرر وجود اتحاد الكتاب العرب والاتحادات التابعة له.

*كاتب واديب اردني

> تعليق عضوية الاتحاد الفلسطيني للكتاب اقترن بإعادة العضوية لاتحاد الكتاب المصريين، وكأنه لا حياة ولا حضور ولا نفوذ لاتحاد الكتاب العرب سوى بتعليق عضوية اتحاد كتاب ما وإثارة الصخب والضجيج حول مثل هذه القضية.

> قضايا الترجمة إلى اللغات الحية، والعلاقة بين أدباء المغرب العربي والمشرق، والعلاقة مع الهيئات المماثلة في وزارات الثقافة، ومع الأدباء العرب في المهجر الأوروبي والأميركي لا محل لها في الاهتمام.

ريما خلف: التكنولوجيا الحديثة جعلت العولمة امراً ممكناً وفي متناول الجميع

الاردن يتوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات وسط تحذيرات من تسخير التقنيات لتعميق الفوارق

غالية عالول *

مع ان الأردن اصبح واحدا من اكثر دول العالم العربي استخداماً للكمبيوتر والانترنت وتكنولوجيا المعلومات، الا ان هناك معوقات تحول دون تعميم هذه التكنولوجيا لتشمل قطاعات المجتمع كافة ولتصبح ذات فائدة عامة.

وخلال ندوة وطنية نظمها مركز المعلومات الوطني في كانون الاول الماضي اجمع المشاركون على ان القوة المعلوماتية لأي بلد كان اصبحت احد اهم عناصر الانتاج واحد ركائز التنافس بين الأمم في العقود القليلة المقبلة.

وفي كلمتها الافتتاحية امام الندوة ركزت وزيرة التخطيط الدكتورة ريما خلف على اهمية توفير المعلومات وتسهيل نقلها، وقالت ان النمو الاقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة خلال السنوات الست الماضية، والذي ما زال مستمراً، سببه تقدم هذه الدولة في نظم وتقنيات المعلومات وتكنولوجيا تبادل المعطيات.

واضافت الوزيرة قائلة انه ثبت ان توافر المعلومات وسهولة نقلها في اميركا يزيد في العرض والطلب معاً، وهذا يضع المنظرين الاقتصاديين امام نظرية اقتصادية جديدة تفوق في اهميتها تلك النظريات التي تنادي بسياسات حفز العرض او حفز الطلب، وتضع نظاماً ديناميكياً يعتمد على حفز العرض والطلب في ان واحد.

ولاحظت الوزيرة ان توافر التكنولوجيا والمعلوماتية والانترنت في المؤسسات العامة والخاصة اصبح جزءاً من نظام الحياة والعمل وحيث المعلومات من اهم موجوداتها. وتقول الوزيرة لقد اصبحت المؤسسات قادرة على الاتصال مع فروعها بشكل مباشر ومتواصل وفي كل لحظة على الرغم من البعد الجغرافي بين المؤسسة الأم وفروعها، وبات بإمكان هذه المؤسسات الاتصال بالمستهلك عبر شاشة الكمبيوتر وان تسوق وتبيع الخدمات والسلع الى المستهلك مباشرة، بالاضافة الى الاعلان عن الوظائف الشاغرة واجراء المقابلات ومناقشة طلبات التوظيف عبر وسائل الاتصالات الالكترونية الحديثة.

واوضحت د. خلف ان تكنولوجيا المعلومات «جعلت العولمة امراً ممكناً وبمتناول الجميع». فالاتفاق على الاستثمار اصبح كالاتفاق على الاستهلاك لا يعرف حدوداً ولا تعيقه الحواجز الجغرافية او المؤسسية. والنشاط التجاري اصبح قادراً على الانتقال وتخطي القيود التعرفية والكمية، والتوجه بكل حرية نحو المناخ الاستثماري الانجع، كما بات بوسع اي احد ان يتسوق في انحاء العالم كله دون ان يغادر بلده، لا بل دون أن يغادر مقعده. لكن الوزيرة اكدت ان الاردن لن يتمكن من الاستفادة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات ما لم يوفر البنية التحتية اللازمة لاستقبال المعلومات وانتاجها وتبادلها.

وكانت الندوة ناقشت احدى اوراق العمل التي القت الضوء على التطورات التي حققها الأردن في مجال المعلوماتية وتكنولوجيا المعلومات وتوفير البنية التحتية اللازمة. اذ اشارت الورقة الى ان الحكومة قامت بخصخصة شركة الاتصالات الاردنية وانها – الحكومة – في طور ترخيص شركات اتصالات خاصة اخرى.

> «تدرس هيئة تنظيم الاتصالات امكانية خفض رسوم الاشتراك في الانترنت لاتاحة الافادة منها امام اكبر عدد ممكن من الناس»

واشار احد المشاركين الى ان الاردن ومن خلال شركة الاتصالات الاردنية قد بدا بارساء بنية اتصالات تحتية تتكون من شبكة تراسل وطنية رقمية تزامنية SDH باستعمال كوابل الالياف الضوئية لتكون الهيكل الوطني للتراسل على نطاق المملكة، علاوة على انشاء العديد من المقاسم المحلية والتوابع الجديدة وتوسيع القائم منها بالاضافة الى مقسم وطني دولي حديث. وكذلك اعادة تاهيل شبكة المشتركين وتوسيعها بهدف الوصول الى نصف مليون مشترك مع نهاية القرن الحالي جاعلة سعة المقاسم الرقمية تصل الى نحو مليون رقم هاتفي في مطلع القرن المقبل.

كما جرت الاشارة الى التوسعة في ترخيص خدمات الهاتف الخلوي والنداء الراديوي الآلي وتبادل المعلوماتية والهواتف العمومية بالاضافة الى الاتصالات الراديوية المتنقلة.

وجرى التطرق الى زيادة عدد شركات الكمبيوتر في الاردن، فهنالك نحو ٢٥ مؤسسة كبيرة الى جانب اكثر من ٤٠٠ شركة صغيرة تسوق اجهزة وبرامج الكمبيوتر. وقد انتشرت خلال العامين الماضيين خدمات الانترنت في الاردن من خلال ٤ شركات هي:

Firstnet - Index - Global One - Nets التي تخدم حوالي ٨,٠٠٠ مشترك. ورغم ان السوق الاردني يشهد موجة من انخفاض اسعار الكمبيوتر فان اسعار خدمة الانترنت ما زالت تعتبر هي الاعلى دوليا مما يحول دون وضع هذه الخدمة في متناول الفئة محدودة الدخل.

وقد دلت نتائج دراسة اجريت في شباط / فبراير الماضي حول رسوم الاشتراك في خدمة الانترنت في الشرق الاوسط والولايات المتحدة وبريطانيا ان رسوم الاشتراك في الاردن هي من بين الاعلى دوليا، بينما دلت الدراسة على ان رسوم الاشتراك في الكويت ومصر وفلسطين هي الاقل دولياً، وقالت الدراسة في حينه ان هيئة تنظيم قطاع الاتصالات في الاردن تقوم بدراسة لخفض رسوم الاشتراك في هذه الخدمة لاتاحة الافادة منها امام اكبر عدد ممكن من الاردنيين وذلك عن طريق حصول شركات اخرى على تراخيص لتوفير خدمة الانترنت مما يزيد من المنافسة بين الشركات وفرص العرض امام الجمهور.

> دلت نتائج دراسة اجريت في شباط الماضي حول رسوم الاشتراك في خدمة الانترنت في الشرق الاوسط والولايات المتحدة وبريطانيا، على أن رسوم الاشتراك في الاردن هي من بين الاعلى دولياً، بينما هي في الكويت ومصر وفلسطين الأقل دولياً.

كل هذه التطورات بالاضافة الى توافر كادر مؤهل ومدرب من العاملين سيسهل عملية دمج الاردن في المجتمع المعلوماتي العالمي.

ولكن المشاركين في الندوة أجمعوا على ضرورة ان تشمل هذه الخدمات فئات المجتمع كافة، حتى تلك القاطنة في المناطق النائية والفقيرة.

وفي كلمة القاها الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي في عمان يورغن ليسنر، حذر من مخاطر تمركز التكنولوجيا والمعلومات في ايدي الفئات الغنية والقادرة فقط على تحمل نفقات مثل هذه التقنيات.

ان هذا التوجه من شانه ان يعمق الفروقات الاقتصادية والاجتماعية بين الفئات المختلفة في المجتمع مما يعرقل الجهود المبذولة لدمج فئات المجتمع فيما بينها.

ويقول السيد ليسنر: «ان الاردن قادر على تسخير هذه التقنيات الحديثة لمحاربة الفقر والفروقات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة» حاثاً المشاركين الأردنيين على الاستفادة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات لرفع مستوى التدريب والتعليم ورفع جودة خدمات الاتصالات لتصل هذه التكنولوجيا الى جميع فئات المجتمع المحلي، وهو ما اشارت اليه د. خلف بقولها «انه يتحتم علينا بذل الجهود لتوفير المناخ الملائم والجاهزية اللازمة لخوض معركة المنافسة الاقتصادية في هذا العصر الرقمي، وحيث يسعى الاردن من خلال هذا الاخذ بهذا النظام الى توفير قاعدة معلوماتية على المستوى الوطني لخدمة فئات المجتمع كافة مما يفيد معه صانع القرار والمواطن معاً». واضافت انه بالحصول على مستوى من المعلومات فان ذلك يساعد كل فرد من افراد المجتمع على تحديد خياراته وتسيير اموره وتطوير قدراته والتفاعل مع بيئة تنافسية تتجه نحو اقتصاد معلوماتي بما يضمن للاردن دخول القرن المقبل بكل ثبات وجدارة.

ودعا المشاركون الدوائر الحكومية الى تحسين ادائها كمزود للمعلومات الموثوقة وان تنسق فيما بينها من أجل منع تضارب المعلومات. «وقالوا انه لا بد من اشاعة المناخ الملائم لانتاج المعلومات والوصول اليها بحرية وتنمية المهارات اللازمة للتعامل معها بقدرة وعقلانية. وطالبوا بتعديل القوانين والانظمة والتعليمات المتصلة بها والتي تعيق تطور صناعة المعلومات.

كما طالب المشاركون بتطوير البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات بما فيها وسائل الاتصالات وتراسل البيانات وما يتصل بها وتشجيع المجتمع الاردني على المشاركة الفعالة في نشر ثقافته الى العالم بالوسائل المتطورة.

واشاروا الى أهمية انتاج المعلومات اللازمة عن الاردن بما يلبي حاجة الاسواق الاجنبية والتي يتم تحديدها من خلال دراسات السوق.

«الرأي» و«الدستور» تحلقان عالياً في الفضاء التخيلي

التنافس بين الصحف الأردنية يشتد على الطبعات الالكترونية

البدء ببث اعلانات واستبعاد فكرة فرض اشتراكات

سمير برهوم *

«أن هذه الصحف لم تتوصل بعد الى الاستغلال الامثل للامكانات التي تتيحها لها الشبكة العالمية ليس فقط في الانتشار في الخارج، بل ايضا في الافادة من الكم الهائل من المعلومات الواردة على الشبكة.»

حققت الصحافة الاردنية في الفترة الاخيرة انتشارا خارجيا ما كانت لتحلم به لولا قيام عدد من الصحف باصدار طبعات الكترونية على شبكة الانترنت.

وتتسابق صحيفتا «الراي» و «الدستور» ليس فقط على احتلال المركز الاول على مستوى الاردن، بل على مستوى المنطقة العربية، حيث يقول القائمون على الطبعتين الالكترونيتين بان مصادرهما تؤكد لكل منهما حيازة المركز الاول من حيث عدد القراء بين الصحف الالكترونية العربية.

ويقول السيد خلدون طبازة ناشر «ارابيا اون لاين» التي تُصدر «الدستور» طبعتها الالكترونية من خلالها بان «الدستور» هي حاليا في المركز الاول حيث يزور موقعها يوميا ما معدله ٤٩,٧٩٨ قارئا، اي ان عدد قرائها شهريا يقارب المليون ونصف مليون قارئ».

اما السيد احسان بسطامي مدير التحرير التنفيذي في «الراي» و محرر الطبعة الالكترونية فيؤكد بأن صحيفته هي الآن في صدارة الصحف الالكترونية العربية حيث زار موقعها في تشرين الثاني الماضي ١,٢٤٠,٠٠٠ قارئ». ويقول بان احصائية حصل عليها مؤخرا تبين بان صحيفة «الشرق الاوسط» السعودية احتلت المركز الثاني حيث زار موقعها في الشهر المذكور ٧٧٠,٠٠٠ قارئ، اما «الدستور» حسب هذه الاحصائية فقد حلت في المركز الثالث من خلال ٦٩٠,٠٠٠ زيارة لموقعها.

السيد طبازة يؤكد بان عدد قراء «الدستور» الالكترونية يقارب المليون ونصف شهريا، مشيرا الى ان «الشرق الاوسط» كانت تحتل المركز الاول حتى قبل عدة اشهر، لكن منذ بدأت هذه الصحيفة بتقاضي بدل اشتراك من زوار موقعها الالكتروني انخفض عدد قرائها بشكل كبير.

ويعزو السيد بسطامي العدد الكبير لقراء «الراي» الالكترونية الى توسعها في تغطية الاخبار المحلية والاقليمية واعطاء القراء الخيار في قراءة الصحيفة على شكل اخبار منفصلة او كصفحات كاملة، مما اتاح للصحيفة امكانية نشر عدد كبير من الاخبار في الطبعة الالكترونية، معلقا بان الصحيفة اتبعت طريقة عرض الصفحات كاملة للتغلب على مشكلة اللغة التي لا تزال الكثير من شركات الابحاث والبرمجة تحاول التغلب عليها و خصوصا مشكلة توحيد اللغات التي يمكن من خلالها قراءة نص اللغة العربية على شاشات الكمبيوتر.

ومعروف ان معظم الصحف العربية تعرض اخبارها على شكل صور (اي انها تقوم بتصوير الخبر وعرضه على الشبكة) بدلا من القيام بذلك على شكل نص قابل للمعالجة والتخزين على اقراص الكمبيوتر كما هو الحال بالنسبة للغة الانجليزية، على سبيل المثال.

ويفاخر السيد بسطامي بسرعة ظهور صفحات «الراي» على شاشات القراء على الرغم من عرض الصفحة كاملة على شكل صورة، منوها ان ردود الفعل على هذه الخطوة كانت مشجعة للغاية.

ويقول السيد طبازة بان «الدستور» التي تقوم حاليا بوضع عدد محدد من اهم اخبارها في طبعتها الالكترونية ستبدأ قريبا بعرض اخبارها كنصوص لتسريع عملية ظهورها على شاشات متصفحي الانترنت وزيادة عددها، متبعة اسلوب «ارابيا اون لاين» في عرض النصوص.

وبغض النظر عن الاحصائيتين فان المنافسة غير المحسومة بين الصحيفتين المحليتين على المركز الاول عربيا والتي حتما ستحفزهما الى ايلاء عناية اكبر الى طبعاتهما الالكترونية والسعي الى التميز في تغطية الاخبار [illegible] الاسباب [illegible] بعض الصحف العربية [illegible] بدل اشتراك من القراء [illegible] الى ان الصحف العربية الاخرى [illegible]

وجه الخصوص الصحف الخليجية، تركز في تغطيتها على الاخبار المحلية اما بعض الصحف التي تقوم بتغطية شاملة للقضايا العربية كصحيفة «الحياة» اللندنية، على حد قول السيد طبازة، فانها تتطلب برامج خاصة حتى يتمكن من يزور مواقعها الالكترونية من قراءتها مما يضعف الطلب عليها ويضاف الى هذا السبب ان الصحف المصرية التي قد تكون مؤهلة جدا لدخول المنافسة اما ان تركز على قضايا محلية او انها لم تدخل الانترنت في حيز اهتماماتها

ويبدو ان كلا من الصحيفتين الاردنيتين «الراي» و «الدستور» لا تحبذان اتباع خطوات «الشرق الاوسط» وتفضلان ابقاء الدخول الى مواقعهما الالكترونية مجانيا على الرغم من المصاريف التي تتكبدها ادارتا الصحيفتين

فحسبما يقول السيد بسطامي، فان «الراي» استحدثت الطبعة الالكترونية لتحقيق الانتشار على الساحة العربية والدولية ولخدمة المغتربين الاردنيين لتمكينهم من البقاء على اتصال مع وطنهم

ويضيف بان الرسائل الالكترونية الكثيرة التي تستقبلها الصحيفة تبين ان معظم القراء هم من المغتربين الاردنيين المنتشرين في شتى بقاع الارض، منوها ان الهدف الاساس من اصدار الصحيفة هو انساني وقومي. «فوضع الصحيفة على الانترنت يمثل همزة وصل بين الوطن الام وعشرات الآلاف من الاردنيين المغتربين في شتى بقاع العالم، بالاضافة الى المواطنين العرب المهتمين بالاطلاع على اخبار المنطقة والاردن باللغة العربية»

ويقول السيد بسطامي ان «الراي» لا تفكر في الوقت الحالي بتقاضي رسوم اشتراك في الطبعة الالكترونية معلقا: «حتى الآن لم تتخذ خطوات فعلية من جانب ادارة «الراي» لتحقيق هذه الغاية، ولكن سينظر في هذا مستقبلا بعد تحقيق هدف الانتشار الواسع».

السيد اسماعيل الشريف نائب مدير عام صحيفة «الدستور» يقول بان ادارة صحيفته تدرس الخيارات المتاحة لتغطية كلفة اصدار الطبعة الالكترونية، مشيرا الى ان هنالك افكاراً عدة حول الموضوع، «فنحن نفكر باتجاهين، وهما اما ان تصبح قراءة الطبعة الالكترونية من خلال اشتراك او ان نبقيها مجانية للقراء كافة مع التركيز على الاعلانات، او ان نجمع الطريقتين معا، اي ان نضع اعلانات ونضع عناوين الاخبار فقط مما يتيح للمشتركين دون غيرهم قراءة كامل اخبار الصحيفة

لكن السيد الشريف يعلق بان ادارة «الدستور» تفضل ابقاء الصحيفة متاحة لجميع قراء الانترنت مجانا والسعي نحو التركيز على الاعلانات.

وصحيفة «الراي» بدأت فعليا بنشر اعلانات على الطبعة الالكترونية ولكن بطريقة تجريبية، وخلال فترة بسيطة، حسبما يقول السيد بسطامي، ستبدأ الصحيفة باتخاذ خطوات فعلية لاجتذاب المعلنين.

فالسيد بسطامي يؤكد بان المؤسسة الصحفية الاردنية التي تصدر «الراي» بدأت [illegible] اضافية [illegible] الشبكة العالمية [illegible]

والمؤسسة [illegible]
[illegible]

والصحف [illegible] الاردنية [illegible] الاخرى [illegible] «الاسواق» [illegible] ٣٠,٠٠٠ [illegible] المغتربين الاردنيين والمواطنين العرب وهنالك ايضا العديد من القراء الاجانب من مختلف انحاء العالم والمهتمين باخبار الاردن والشرق الاوسط وليس هناك حصر لعدد الاخبار التي تنشرها الصحيفة، لكن تركيزها على الانترنت ينصب على الاخبار المحلية والاقليمية

اما الصحيفتان الاسبوعيتان الاردنيتان الاخريان - «الاسواق» و «العرب اليوم» - فتنويان العدة لدخول عالم الانترنت قريبا

ويقول [illegible] اخبار الانترنت في «الاسواق» [illegible] عام ١٩٩٦ [illegible] الانترنت. في الصحيفة المطبوعة [illegible] لاصدار صحيفة الكترونية [illegible] عن الصحف الاردنية الاخرى

ويقول بان «الاسواق» الالكترونية ستحتوي على اخبار ومواد غير تلك المنشورة في الصحيفة المطبوعة، وهذا امر تتميز به عن الصحف الاردنية الاخرى حيث لا تزال النسخ الالكترونية تحتوي فقط على اخبار منشورة في طبعاتها العادية

ويتابع السيد [illegible] فان الطبعة الالكترونية ستتضمن بالاضافة الى المواد المنشورة في الصحيفة المطبوعة خدمات متخصصة، سواء كانت اقتصادية ام ثقافية. وعلى حد قوله فان التوسع في هذه الخدمات هو ما اخر صدور الطبعة الالكترونية حيث كان على الصحيفة اجراء دراسة معمقة حول الموضوع.

ويضيف بان «الاسواق» ستقوم بالاتفاق مع احدى الشركات الكبرى المتخصصة في مجال الاتصالات والتكنولوجيا لرعاية الطبعة الالكترونية

الصحف الاسبوعية

من ضمن الصحف الاسبوعية التي نجحت من سيف قانون المطبوعات المؤقت، فان لصحف «السبيل» و «ستار» و «شيحان» طبعات الكترونية

ويقول السيد يحيى ابو حسان المشرف على طبعة «السبيل» الالكترونية ان ما يقارب ٧٠,٠٠٠ قارئ يلجون اسبوعيا بزيارة موقع الصحيفة، والذي يحتوي على مواد مختارة من الصحيفة المطبوعة. وستقوم الصحيفة قريبا بوضع كامل صفحاتها على الانترنت «واذا قمنا بذلك فقد يقوم البعض بالغاء اشتراكه (في الصحيفة المطبوعة) لكن نحن في «السبيل» لا يهمنا الجانب المادي» على حد قول السيد ابو حسان

[illegible]

القائمين عليها.

الا ان السيد عصام التجداوي الذي اشرف [illegible] طبعة الصحيفة الالكترونية في بداية اصدارها [illegible] منتصف ١٩٩٦ يقول بان عدد الزوار في الشهر [illegible] للصدور كان بحدود ٢٠٠,٠٠٠، ولم تتوافر [illegible] عن عام ١٩٩٧ مع اي من العاملين في الصحيفة

وصحيفة «ستار» الصادرة بالانجليزية [illegible] تفاخر بانها اول صحيفة اردنية تظهر على الشبكة العالمية (حيث تم ذلك في بداية ١٩٩٦) ليزور موقعها ما يقارب من ٧٠٠٠ قارئ يوميا [illegible] ٢١٠,٠٠٠ قارئ شهريا.

نحو استغلال امثل للانترنت

والارقام المعطاة حول قراء الصحف الالكترونية الاردنية تكشف مدى نجاح الصحف [illegible] اقتحام عالم الانترنت ومدى الاقبال عليها [illegible] هذه الصحف لم تتوصل بعد الى الاستغلال الا[مثل] للامكانات التي تتيحها لها الشبكة العالمية ليس فقط في الانتشار في الخارج، بل ايضا في الافادة [من] الكم الهائل من المعلومات الواردة على الشبكة [illegible] ما يبدو فانه باستثناء الصحيفتين الصادرتين [illegible] الانجليزية، فان الصحف الاخرى لا تزال [illegible] التوسع في تغطيتها للاخبار المحلية والعربية والدولية والتقليل من الاعتماد على الوكالات [illegible] ذلك في الاساس الى المصاريف التي قد تكبد الصحف في شراء اجهزة للاتصال [illegible] التوسع في الربط على الشبكة بالاضافة الى [illegible] خبرة معظم الصحفيين في التعامل مع [illegible] التكنولوجيا والاتصالات الحديثة [illegible] تمكن جلهم من اللغة الانجليزية التي [illegible] عالم الشبكة العنكبوتية. وقد تنبهت [illegible] صحف محلية الى هذا الامر حيث [illegible] صحفها في نطاق ضيق من الاخبار [illegible]

السيد الشريف قال في [illegible] الاعلامي» بان صحيفة «الدستور» [illegible] ١٩٩٨ بتدريب المحررين على استخدام [illegible] وستقوم بربط كافة المحررين على [illegible] يعترف بان الصحيفة لم تكن [illegible] كثيرا للحصول على الاخبار [illegible] في الشهر الماضي على نطاق [illegible]

ويقول السيد الشريف ان [illegible] الحاضر نواة لقسم الانترنت [illegible] يقوم باختيار الاخبار [illegible] المعلومات، لكن سيكون هنالك [illegible] بداية هذا العام.

والمؤسسة الصحفية الاردنية [illegible] من «الراي» و«الجوردن تايمز» [illegible] عروضا للتوسع في الربط على [illegible] تقول مصادر عدة في المؤسسة [illegible] اي جهد في تدريب صحفييها على [illegible] الامثل للشبكة.

صحيفة «العرب اليوم» [illegible] فترة عن البدء بتدريب [illegible] الانترنت بعد حصولها على [illegible]

ويبقى القول بان [illegible] الاردنية في الخارج [illegible] ان تحافظ عليه [illegible] تاهيل [illegible] تكنولوجيا المعلومات [illegible] [illegible]

مقاهٍ من نمط جديد يرتادها الطلاب والسياح

وجبة من المرطبات والمعلومات

احمد ناصر *

تنتشر مقاهي الانترنت في القارات الخمس، منذ عام ١٩٨٤، ويزيد عددها عن الف مقهى معظمها في دول شرق اسيا والولايات المتحدة، اعدادها تتضاعف يوما بعد يوم، خصوصاً وان العديد من الحانات والمقاهي التقليدية اخذت تتوسع في اداء خدماتها لتشمل تصفح الشبكة العنكبوتية العالمية.

لو اعطيت الخيار لدى زيارتك لاحدى مقاهي الانترنت فهل ستختار تناول القهوة مجاناً، ام وقتاً مجانيا لتصفح الشبكة العنكبوتية؟

وسواء كان هدفك احتساء مشروبك المفضل والجلوس مع الاصدقاء او الابحار في عالم الانترنت فان خيارك لمقهى الانترنت سيعتمد على عاملين: درجة الضجيج وكلفة الزيارة. وخيارك لن يكون بالتاكيد واسعا، فهناك فقط اربع مقاهي انترنت في الاردن حتى الآن.

ويلعب جو المقهى دورا اساسيا في تحديد نوع المرتادين والزوار، حسبما يقول عبدالرؤوف دغلس الذي يمتلك مقهى انترنت في عمان واخر في اربد، وكلاهما يحمل اسم «مقهى انترنت الجامعة»، فان «الهدف الاساسي لزبائني هو تصفح الانترنت» مشيرا الى ان المقهى يقدم لكل مرتاد مشروباً مجانياً واحداً في كل زيارة.

وعلى الرغم من انه يحمل تسمية مقهى، الا ان مقهى انترنت الجامعة لا يحتوي على مقاعد للجلوس مع الأصدقاء واحتساء المشروبات، فهو يوفر في مقره الواقع قبالة المدخل الرئيس للجامعة الاردنية والذي يتمتع بجو هادئ اساسا اجهزة الكمبيوتر الموضوعة بشكل يتيح للزوار اكبر قدر من الخصوصية اثناء تصفحهم الشبكة.

ولا يحقق هذا المقهى ارباحاً من مبيعات المشروبات، بل من استخدام الرواد للاجهزة والربط مع الشبكة العالمية، حيث يتقاضى عن كل ساعة استخدام مبلغ ثلاثة دنانير ونصف الدينار.

ويقول السيد دغلس بأنه يشجع المرتادين على تصفح الشبكة العنكبوتية العالمية حيث يقوم بتوفير التدريب المجاني في الزيارة الأولى مع تقديم النصح المستمر حول استعمال الحاسبات اثناء تصفح الانترنت في الزيارات اللاحقة وتسهيل الاتصال بمحتويات الشبكة العنكبوتية والبريد الالكتروني والتحادث الحسي عبر الانترنت.

ويفخر دغلس بان مقهاه الذي باشر اعماله في نيسان الماضي يضم ٢٠ جهاز كمبيوتر مجهزاً باجود برمجيات التصفح الشبكي والاتصال الالكتروني تلبية لرغبات وحاجات رواده الذين هم في غالبيتهم من الطلاب، ونصف هؤلاء من الوافدين من الذين يقصدون المقهى لاغراض البحث من خلال تصفح الشبكة او للاتصال بالاقارب والأصدقاء في الخارج.

وعلاوة على ذلك السيد دغلس يقول بان مقهاه هو الوحيد الذي يوفر للمرتادين فرصة التحادث المرئي (Video conferencing) الذي يمكن المستخدمين من رؤية وسماع بعضهم البعض من خلال الكاميرات والميكروفونات المتصلة بالحاسبات.

«سايبر تنك» المقهى الذي بدأ بتقديم خدماته في ايار الماضي يوفر خدمة واحدة.

ويقول اشرف ايوب احد مالكي المقهى بان سايبر الكائن على الطابق الثاني من مجمع السيفوي التسويقي / فرع الشميساني يوفر الاتصال الشبكي لزبائنه فقط وهؤلاء هم من طلاب المدارس والجامعات والسواح الذين بوسعهم التصفح على تسعة اجهزة متوفرة في المقهى المتواجد داخل المجمع التسويقي بجوه الهادئ وذلك لقاء اربعة دنانير للساعة مؤكداً بان لدى مقهى سايبر اسرع خط مباشر لتزويد الوصلة السلكية حيث يمر بافضل مقاسم عمان، وهو مقسم العبدلي، على حد قوله.

ويأتي بعض هواة الشبكة لتصفح الانترنت للبحث عن السجلات التجارية والتعليمية.. وهناك زبائن اخرون يأتون بهدف التحادث مع الاصدقاء والمعارف الذين يتعرفون عليهم من خلال تفاعلهم مع الشبكة بالاضافة الى ارسال واستقبال البريد الالكتروني. ويقول السيد ايوب بان بين زبائنه ايضاً رجال اعمال ممن لا يرون فائدة حقيقية في شراء حاسوب لغرض تصفح الشبكة فقط.

واضافة لهؤلاء، يقول ايوب بان «العديد من الزوار يفاجأون بماهية الشبكة وسهولة التصفح من خلال الكبس على الأيقونات، فيأتي رد فعلهم: هذه هي الشبكة؟!!».

وفي موقع اخر من عمان، تحديداً بالقرب من الدوار الاول يقدم Books@Cafe خدماته لشريحة اكبر من المجتمع بحسب مظهر جزيرة مدير عام المقهى بأن ٩٥ بالمائة منهم هم من المجتمع المحلي وهم عبارة عن خليط من طلبة المدارس والجامعات وعشاق الكتب ورواد المقهى اضافة الى السياح الذين يفدون الى الأردن ويلتمسون وسيلة سريعة لارسال واستقبال بريدهم الالكتروني.

فللمؤسسة المملوكة من سبع شركاء والتي فتحت ابوابها في أيار مكتبة للكتب في طابقها الاول ومقهى تقليدي للمرطبات والسندويشات كل ذلك بهدف انشاء مركز ثقافي متكامل في خدماته حسب ما يقول السيد جزيرة، الذي يؤكد من جهة ثانية على حظر مطالعة المواد الاباحية على الشبكة.

ويتميز هذا المقهى بانه يخصص يوماً مفتوحاً في الاسبوع، وهو الجمعة، للقاء الرواد وتداول وجهات النظر بينهم حول موضوع ثقافي ما يختارونه.

* صحفي اردني

أخلاقيات المهنة والنفوذ الخفي لأصحاب المصالح

كما في الصحافة المطبوعة كذلك في عالم الانترنت ينبغي المحافظة على الأمانة والدقة واحترام الآخرين

ج. د. لاسيكا *

إذا كانت اخلاقيات المهنة نادراً ما تناقش خلال المعجزة اليومية المتمثلة في إصدار صحيفة، فإن هذه المسالة اقل ندرة في الإعلام الالكتروني الحديث.

بينما لا تزال جميع الاحكام والاعراف السابقة تنطبق على الانترنت، إلا ان هذه الشبكة العالمية تشتمل على تحديات لا سابق لها في الصحافة المطبوعة، منها وجود صحفيين في غرف المحادثة التخيلية ووجود مواقع إعلانية داخل المواد الصحفية! وقصص تراجيدية شخصية لا حصر لها في ارشيف الاخبار وإمكانية متابعة عادات مستخدمي الشبكة ومشاركة المعلومات حولهم مع المعلنين! ووضع ادوات النشر كافة في أيدي مدربي ناشئي كرة القدم وآخرين لم يتلقوا يوماً تدريباً على الامور الصحفية.

لكن القضية الاخلاقية التي قد تطغى على كل القضايا الأخرى تدور حول ما يسمى «صحافة الصفقات»، والتي ترمز إلى صفقات بين المطبوعة الالكترونية والمصالح الخارجية التي قد تتمثل في معلنين او شركاء عمل. ونظراً لأنها تخفي معالم الحدود الفاصلة بين المصالح الصحفية والتجارية، فإن هذه القضية تشكل خطراً على أمانة الصحافة الالكترونية.

وقد بدأت المعالم المؤقتة لمثل هذه التحالفات الالكترونية بالظهور في الوقت الحالي. وقد اثارت الطبعة الالكترونية لصحيفة «نيويورك تايمز» حيرة القراء والمراقبين في تشرين أول الماضي حين وضعت في نهاية صفحة مراجعات الكتب وصلات الكترونية تتيح للقراء شراء الكتب الكترونياً وهذه الوصلات خاصة بدار بارنز ونوبل للنشر.

وفي رايي ان مثل هذا الترتيب من قبل «نيويورك تايمز» ليس سيئاً. فالانترنت اولاً وأخيراً وسط تفاعلي. لكن كان على الصحيفة ان تشير إلى ما يدل القراء على أن هناك ترتيباً مالياً بين الصحيفة ودار النشر في تغطية مراجعات الكتب وفي انتقاد او مديح القيمة الادبية او العلمية لأي كتاب.

وسوف نلاحظ مثل هذه الترتيبات اكثر فاكثر حيث يتوقع المستخدمون أن يتصرفوا وفق نصائح يتلقونها على الانترنت. ولكن حيث أن الصحف ليست كلها بمستوى "نيويورك تايمز" فلنا أن نتوقع خروقات كثيرة لاخلاقيات الصحافة في السنوات المقبلة. وحالياً فإن المعلنين يراهنون على غياب «سور الصين» التقليدي الذي كان يفصل بين المواد الصحفية الحقة والمواد الإعلانية، حيث ان هذا الحائط بدأ بالتلاشي في كثير من الصحف الالكترونية.

ويخبرنا السيد فريد مان مدير صحيفة «فيلادلفيا اون لاين» الالكترونية عن إحدى التجارب التي حدثت معه مؤخراً:

«طلب منا احد المعلنين ان نطوّر لعبة الكترونية تفاعلية مستنبطة من الأخبار اليومية وأن نضعها على راس صفحتنا الالكترونية وحتى يتمكنوا من الدخول في اللعبة وكسب الجوائز، فإن على القراء أن ينسخوا بعض البرامج. لقد كان عرض المعلن لنا سخياً. لقد قررنا باننا إذا سمحنا له بذلك فإننا نكون قد بعنا انفسنا بصورة ما. لذا ابلغنا المعلن بان بوسعه بدلاً من ذلك وضع إعلان لاننا لا نستطيع وضع اعلانهم على هيئة مادة إخبارية.»

ويضيف السيد مان «هناك ضغط كبير على ناشري الصحف الالكترونية لتنمية اعمالهم وعائداتهم المالية، لذا فإن الاغراء بتجاوز الخطوط الحمراء كبير جداً لكن على الناشرين الا يستسلموا للاغراءات لأن اثمن ما تملكه اية صحيفة هو مصداقيتها.»

وحتى اي مظهر للتضارب بين المصالح يجب مقاومته بشدة ويحدثنا السيد مان انه في وقت من الأوقات اتصل احد وكلاء السيارات بعد قيام الصحيفة الالكترونية بنشر مقال يمتدح احد موديلات سيارة BMW الحديثة ويقول مان «ممثلين عن شركة BMW حاولوا إليه طالبين رعاية تلك الصفحة مقابل مبلغ معين. ويقول

«قررنا انه لو وافقنا فإن الأمر سيبدو وكأنهم دفعوا لنا لكتابة ذلك المقال المثير عن السيارة. و قمنا فوراً برفض طلبهم.»

ويثير السيد دوميك نوث، وهو مستشار لشؤون الانترنت وكان استضاف مؤتمر الصحف الالكترونية في نيويورك الخريف الماضي. قضية اخرى مرتبطة بالموضوع «ماذا يحدث حين تقوم TWA (وهي إحدى كبريات شركات الطيران في الولايات المتحدة) برعاية قسم السفر والرحلات في الصحيفة، بينما انت تعرف بان هنالك صفقات افضل من السعر المدفوع من قبل TWA؟ فهل يترتب عليك التخلي عن تغطية اخبار الشركات الاخرى او عن موضوعيتك لأن ذلك قد يغضب المعلن؟ ما هي مسؤوليتك تجاه قرائك؟»

وقضية أخرى مهمة تبرز إلى السطح هي قيام الصحف الالكترونية بعقد شراكات مع شركات. وعلى مندوبي ومحرري الصحف ان يقلقوا بسبب تأثير قصة نافذة على احد شركاء العمل، أو لشركة التلفونات التي توفر للصحيفة خطاً للانترنت، او مصرف يقدم خدماته الالكترونية من خلال موقعه على صفحة الصحيفة أو أحد مصادر المعلومات والى ما غير ذلك.

في الصحافة المطبوعة، قد يقوم المعلن بإلغاء إعلان او تاجيل الدفع. اما في الصحافة الالكترونية فيوسع المعلن رعايته المالية لأحد اجزاء الصحيفة. لما نرى الصحيفة حين تقوم شركة IBM برعاية قسم التكنولوجيا في الصحيفة، أو حين تقوم شركة VISA برعاية صفحات الاعمال والمستهلكين، أو رعاية شركة NIKE لصفحات الرياضة؟

يقول السيد نوث: «ما زال البعض منا يذكر الايام الخوالي حين قامت شركة غاز كانت ترعى برنامجاً إذاعياً بإدخال تعديلات على نص درامي تضمّن حديثاً حول غرف الغاز المستخدمة للإعدام، وهذا ما يمكن ان يحدث ثانية بسهولة.»

ولهذا علينا في عالم الانترنت الحفاظ على المحافظة على القيم والمعايير الراسخة للصحافة المطبوعة، وهي: الأمانة الصحفية، الاتزان، الدقة، احترام الآخرين والعدالة.

فليس من شان الانترنت تغيير هذه القيم والمعايير.

* كاتب في "مجلة الصحافة الاميركية" الماخوذ منها المقال.

ارتفاع عدد الصحف الالكترونية الى ٣,٦٢٢

أكثر من ١٠٠ صحيفة اوقفت اصداراتها لعدم ربحيتها

المشرق الاعلامي/خاص

دلت إحصائية أجريت مؤخراً بأن عدد الصحف التي تصدر طبعات الكترونية على شبكة الانترنت قد ارتفع إلى ٣,٦٢٢ صحيفة، وهذا الرقم اعلى بنسبة ٨٠٪ من الرقم الذي كان الخبراء يتوقعونه مع نهاية ١٩٩٧.

وقد عزت شركة نيوزلنك للابحاث والاستشارات والتي أجرت الاحصائية هذا الارتفاع إلى تنامي أعداد الصحف الداخلة إلى عالم الانترنت من خارج الولايات المتحدة وفي المدن الاميركية الصغيرة.

وإذا لم يحدث تغير على المنحنى الهندسي لهذا الارتفاع والذي رسمته وتابعته منذ سنة ١٩٩٤ شركة نيوزلنك فإن الشركة توقعت ان يبلغ عدد الصحف الالكترونية اكثر من ٤٠٠٠ مع نهاية ١٩٩٧. لكن ظهر ما يدل على ان هذا الارتفاع لن يستمر طويلاً. فالاحصائية التي اجريت في تموز وآب من العام المنصرم كشفت ان اكثر من ١٠٠ صحيفة اوقفت إصداراتها الالكترونية لعدم ربحيتها. إحدى الصحف الصغيرة الصادرة في ولاية جورجيا الاميركية لخصت المشكلة في ملاحظة كئيبة وضعتها على صدر صفحتها الالكترونية «ما لم يقم المعلنون بدعم مواقع الصحف على الانترنت، فإن على الناشر تخفيف حجم الخسائر». وحتى تنتهي نزعة الصحف المطبوعة بإصدار طبعات الكترونية والتي بدأت بالصحف الاميركية الرئيسة لتشمل الصحف الاصغر وتلك الصادرة خارج الولايات المتحدة، فستظل هنالك اسئلة تصعب الاجابة عليها حول إمكانية صمود الصحف على المدى البعيد في سوق كان يتوقع ان يحقق اقل من ثلث الصحف الالكترونية ارباحاً في سنة ١٩٩٧.

وقد بلغ عدد الصحف التي ظهرت لأول مرة على الانترنت في الأشهر الستة الاولى من عام ١٩٩٧ (١,٧٠٢) صحيفة. اما في الأشهر الستة التي سبقتها فقد بلغ عدد هذه الصحف ٥٩٤ وفي النصف الأول لعام ١٩٩٦ بلغ العدد ٤٧١ صحيفة.

وكان ٤٣٪ من الصحف الالكترونية يصدر خارج الولايات المتحدة سنة ١٩٩٧. اما في السنة التي قبلها كانت النسبة ٢٩٪. وقد كان الفضل في رفع عدد الصحف الصادرة خارج الولايات المتحدة الى ١,٥٦٣ الى نمو اصدارها في كندا والمملكة المتحدة والبرازيل والنرويج والمانيا

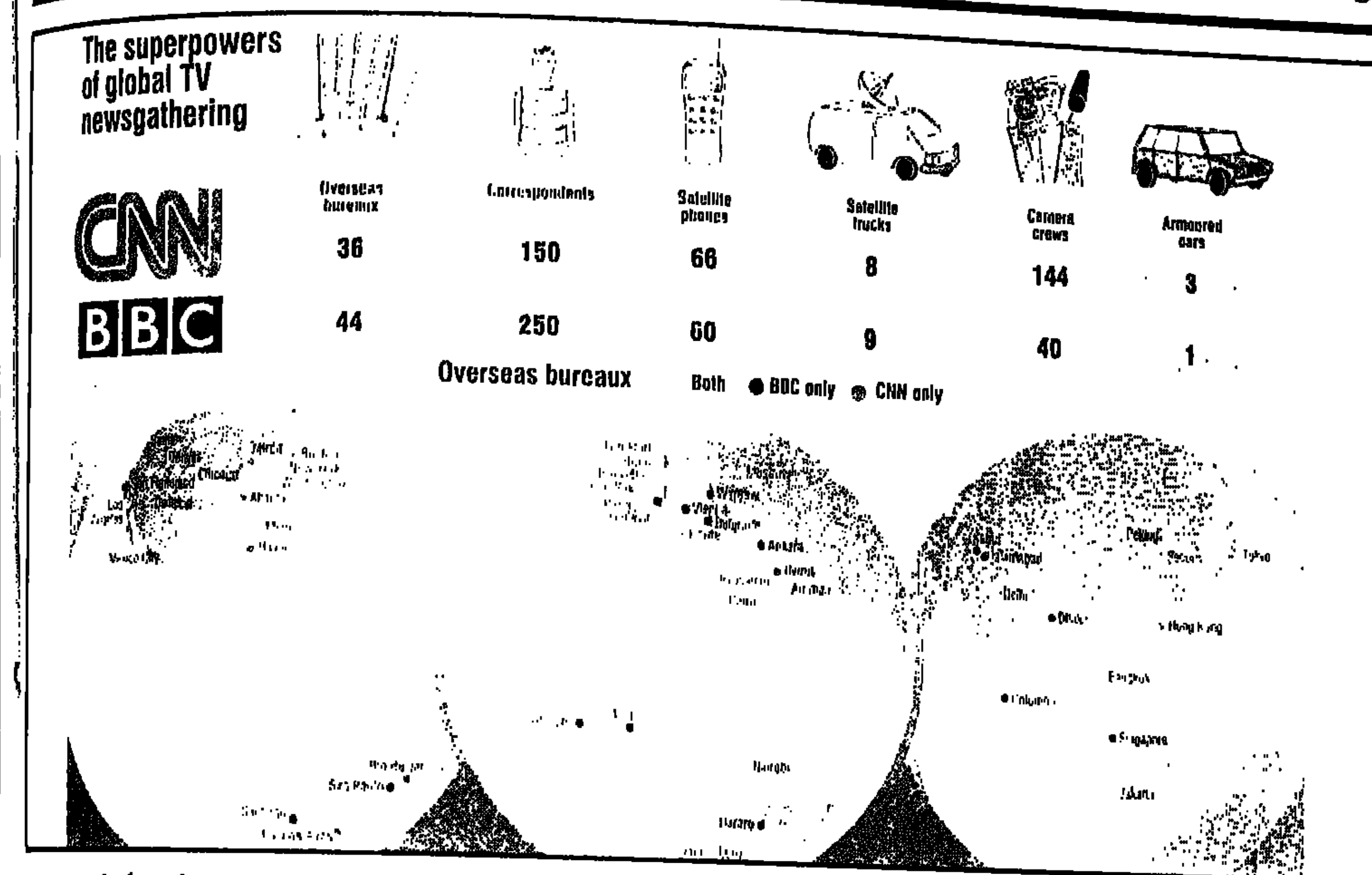
وقد نما عدد الصحف الالكترونية الاميركية من ٧٤٥ في منتصف ١٩٩٦ إلى ١,٢٩٠ في نهاية السنة رثم إلى ٢,٠٥٩ في منتصف ١٩٩٧

ومن ضمن مجموع عدد الصحف الالكترونية الاميركية، تعد ٤٩٢ صحيفة (اي ٢٤٪ من كامل العدد مقارنة بـ ٣٠٪ قبل ستة اشهر) صحف يومية عامة، اي غير متخصصة، مما يعني ان هذه الصحف توفر لقرائها مجالاً واسعاً من الاخبار التي تتغير على الاقل مرة يومياً. وعلى الرغم من انخفاض نسبة الصحف اليومية إلى النسبة الكلية، إلا ان عددها لا يزال اكثر بمرة ونصف مقارنة بسنة ١٩٩٦ حين كانت تبلغ ١٩٧ لكن الذي حصل هو نمو متسارع في اعداد الصحف الاميركية غير اليومية التي بدأت بإصدار طبعات الكترونية ففي الوقت الحالي هنالك ٧٠٠ صحيفة اسبوعية تصدر طبعات الكترونية في الولايات المتحدة مقارنة بـ ١٥٢ قبل سنة. وبالاضافة إلى الصحف اليومية العامة والاسبوعية فإن هنالك ٤٠٠ صحيفة أخرى تصدر طبعات الكترونية، من ضمنها ٨١ صحيفة اقتصادية و ١٠٩ تصنف على انها مطبوعات صحافة بديلة و ٩١ صحيفة متخصصة و ٨٤ صحيفة جامعية يومية و ١٨ صحيفة جامعية غير يومية.

وهنالك ايضاً اكثر من ٢٥٠ صحيفة اميركية اخرى تعرض عينات صغيرة من اخبارها على الانترنت إضافة إلى ١٠٧ صحف لا يتوفر موادها الإخبارية بصورة منتظمة على الانترنت انها تركز على مجال اضيق من الاخبار في طبعاتها الالكترونية. كما ان هنالك ١٢٠ صحيفة اميركية صفحات الكترونية دعائية تروج لها من دون ان على مواد صحفية، وهنالك ايضاً ما مجموعه مرتعاً الكترونياً تم هجره من قبل الصحف التي كانت تصدره.

اما خارج الولايات المتحدة، فإن المملكة المتحدة تأتي في المرتبة الثانية من ناحية عدد الصحف الالكترونية حيث يبلغ عددها ٢٩٤، تليها في المرتبة الثالث كندا بـ ٢٢٠ صحيفة ثم النرويج ... صحيفة، ثم المانيا بـ ٦٢.

اما قارة اسيا بأكملها فتليها ... صحيفة وقارة اميركا الجنوبية ... واستراليا والجزر ...



المعركة تشتد بين قطبي التلفزيون العالميين

تيد تيرنر، مؤسس الشبكة الاخبارية العالمية «سي ان ان» قارن منافسه روبرت ميردوخ بهتلر، واتهمه بالاساءة الى الثقافة البريطانية، وإساءة استغلال قبضته على وسائل الاعلام في هذا البلد.

قال تيرنر: «إنني لا احبه، ولا احترمه. وما حدث في بريطانيا مأساة، لقد اقترب من وضع هذا البلد تحت ابهامه».

كان تيرنر يتحدث خلال حفل غداء اقامته ال «سي ان ان» في لندن، حيث قال إن ميردوخ اناني ومسكون بنفسه. «إن فكرة روبرت عن عالم افضل هي ان يكون هناك عالم افضل له فقط. اتمنى لو اظفر به في الحلبة وحينها سوف البس القفازات وأواجهه.

«إنني أكثر شجاعة منه، واصغر سناً.. لكنه عجوز سيء السمعة وقد يوجه لي لكمة محظوظة».

وقد اثار بكلماته هذه تصفيق الحضور الذي ضمّ المدير العام لمحطة ال «بي بي سي»، السيد كريستوفر بلاند، والمذيع جوناثان ديمبلبي.

وقد ازدادت حرارة الجو لدى قيام السيد وليم شوكروس، وهو كاتب سيرة ميردوخ، بالتصدي للسيد تيرنر وسؤاله فيما إذا كان حقاً قد وصف ميردوخ في اليوم السابق بهتلر. وقد أجاب تيرنر: «كانت العبارة التي استخدمتها: الزعيم السابق للرايخ الالماني». فرد عليه شوكروس صارخاً: «هذا سخيف ورخيص».

مما حدا بتيرنر ان يقول: «إذا كان الحذاء مناسباً، فالبسه».

ورغم الطلبات المتكررة لشوكروس بالجلوس، فقد واصل مخاطبة تيرنر قائلا إن تعليقاته تمثل ذلك النوع من ثقافة صحف الاثارة الرديئة التي دأب على انتقاد ميردوخ من اجلها.

لكن تيرنر واصل الهجوم على منافسه. ورداً على سؤال عن بدء قناة ال «بي بي سي» الاخبارية البث على مدار الساعة، قال تيرنر: «إنني سعيد جدا بان تدير ال «بي بي سي» قناة إخبارية تستهدف بريطانيا. وهي ستكون موجهة مباشرة الى "سكاي" «وهي القناة التي يملكها ميردوخ»، فأي شيء يقلص قوة ميردوخ في انجلترا خبر جيد». واضاف بانه «لا ينبغي لاي كان ان يمتلك مثل هذه السيطرة على الاعلام في هذا البلد مثل ميردوخ. ولا ينبغي ان يسيطر الاعلام على الحكومة، فالشعب وحده هو صاحب هذا الحق».

يعود الصراع بين ميردوخ وتيرنر الى العام الماضي، حين اصطدم الرجلان حول خطط ميردوخ اقامة «فوكس نيوز» في الولايات المتحدة لتنافس ال «سي ان ان».

وكشف تيرنر أن ميردوخ اتصل به هاتفيا في غمرة الشجار العلني بينهما وعرض عليه وقف العداوات. وقال إنه رفض العرض «اتصل بي وقال مرحبا، انا روبي. فقلت مرحبا يا روبي. وقال إن هذه المشاجرات العلنية لن تفيد ايا منا. فقلت حقاً؟ كان روبرت يريد ان يوقفها لانه كان يخسر، لكني لن اوقفها.»

ويقول تيرنر ان ميردوخ يمتلك نفوذا زائدا عن الحد على السياسيين، بسبب مصالحه الاعلامية وفي إشارة الى صفقات الكتب التي عقدتها دار هاربركولينز للنشر — والتي يمتلكها ميردوخ — مع الشخصيات السياسية، قال عنه تيرنر بانه يحاول ان يشتري السياسيين بصفقات الكتب، فإذا حاول شراء السياسيين فهذا امر غير مشروع إن صفقات الكتاب واضحة. وبالاضافة الى ذلك فقد قام بإخراج ال «بي بي سي» من مدخلاته على القمر الصناعي الصيني. لذا، فهو في رأيي وصمة عار على جبين الصحافة»

وكشف تيرنر أيضاً خلفية قراره بمنح مليار دولار للامم المتحدة. فعندما سئل لماذا فعل ذلك، قال «إنني مؤيد للامم المتحدة منذ زمن بعيد، فلولا الامم المتحدة لكنّا جميعا اموات .. في الاول من كانون الثاني كان عندي مليارا دولار، وفي الاول من اب، اصبح عندي ثلاث مليارات. وحيث ان ذلك المبلغ كان مردود تسعة اشهر فقط فقد رايت إنني استطيع تحمله. واعتقدت ان مليار دولار رقم مدور.»

ونفى تيرنر ان ال «سي ان ان» ستعمل على «تتفيه» الاخبار، وقال. «طالما أنا موجود فسأقاوم تتفيه ال «سي ان ان». إن كثيرا ممن يدخلون المجال الان ينتهجون نهج الصحف الرديئة اكثر منا. فنحن نرغب في ان نكون مثل «نيويورك تايمز» و ليس مثل «نيويورك بوست».»

ومن الجدير ذكره هنا ان ميردوخ يملك ال «نيويورك بوست».

وفي هذه الاثناء دخلت محطة الـ «بي. بي. سي» العالمية (BBC World Service) معركة السيطرة على المجال الفضائي المرئي حيث بدأت البث ٢٤ ساعة يوميا اعتبارا من ٩٧/١١/٣. وجاء في التقارير الصحفية البريطانية ان الـ BBC ستستطيع ان تستفيد من ٢٥٠ مراسل صحفي منتشرون في جميع انحاء العالم، اي بزيادة ١٠٠ صحفي عن ما لدى الـ CNN. ويذكر ان الـ BBC مؤسسة غير ربحية لانها تعتمد على نظام قديم يتمثل في تحصيل رخص اجهزة الاستقبال (التلفزيوني) من كل مالكي الاجهزة في بريطانيا. على ان المتابعين لشؤون الاعلام المرئي يلاحظون ان الـ CNN تتميز على الـ BBC بقدرتها على سرعة الحركة والانتقال من مكان الى آخر بسرعة فائقة. هذا عدا عن الاقمار الصناعية التي تمتلكها. ويلاحظ الخبراء ان الـ CNN هي بشكل عام قناة اميركية تهتم اساسا بالاخبار التي تتعلق باميركا او حلفائها او مصالحها في اي مكان في العالم، بعكس الـ BBC ذات الشهرة العالمية والتي تبث قنواتها الاذاعية بـ ٢١ لغة وتغطي الكرة الارضية منذ الثلاثينات من هذا القرن، مما اكسبها شهرة ومصداقية عاليتين.

ويذكر في هذا المجال ان الـ CNN تسعى الى زيادة محتوى تغطيتها من الاخبار غير الاميركية. ولهذا فقد احدثت مكتبا كبيرا في فرانكفورت وعينت على راسه بريطانيا هو رئيس تجميع الاخبار في الـ BBC سابقا كريس كريمر .. ويقول رئيس تجميع الاخبار في الـ BBC الحالي ريتشارد سامبروك «ان الـ BBC لن تجلب لك قصصا اكثر من اماكن اكثر من العالم، لن فريقنا ايضا يستطيع استقراء الاخبار وتحليلها بسلطة اكثر من القنوات التجارية». الا ان سامبروك يعترف بان الـ CNN اقدر على التعبئة والحشد من الـ BBC التي هي في النهاية مؤسسة بيروقراطية. ويقول ان «الـ BBC كمحطة اذاعية عامة (مملوكة للدولة) بالضرورة اكثر تلكؤاً وبيروقراطية. ويقول القائمون على الـ BBC التي تتيح لخبرائها على شبكة التلفزيون العادية ان يتحول البث في المنازل الى بث رقمي حيث يتم بث الاشارات عن طريق الستالايت مباشرة الى البيوت التي ستكون مجهزة باجهزة تلفزيون رقمية.

ويذكر ان الـ BBC بالتعاون مع ... الفضائية كانت بدأت برامجا تلفزيونيا في ... الا ان الـ BBC ... (اوروبا) وحجزت اخبار ... الـ CNN ...

وهذا في عمان ... عمان ونقل مراسليها ...

ماذا يملكان

روبرت ميردوخ:

– يقال ان ثروته الشخصية تبلغ ٣.٩ مليار جنيه استرليني

– يراس نيوز كورب، التي لها موجودات ثابتة بقيمة ١٤.٣ مليار جنيه استرليني ومصالح في:

المحطات التلفزيونية. "بي سكاي بي" و "تلفزيون فوكس" (اميركا)، و تلفزيون "ستار" (اسيا).

الانتاج السينمائي: شركة فوكس للقرن العشرين.

صحف: "نيوز إنترناشونال".

دور نشر: هاربركولينز.

تيد تيرنر:



– نائب رئيس ومساهم بنسبة ١٠٪ في تايم وارنر، التي تبلغ موجوداتها الثابتة ... مليار جنيه استرليني.

– محطات تلفزيونية: "سي ان ان"، "تي ان تي"، شبكة الرسوم المتحركة.

الانتاج السينمائي: وارنر بروذرز كاسل روك.

مجلات: "التايم"، "سبورتس إليستريتد"، "فورتشن".

موسيقى: وارنر إليكترا اتلانتيك.

دور نشر: ...

المجموعة الأردنية الدولية

تأسست المجموعة الأردنية الدولية من قبل رئيسها الحالي معالي السيد سامي قموه في عام ١٩٩٦ من مؤسسة تأمينية في خدمة الشعب الأردني والصناعة الأردنية ، بدأت بالتوسع خلال السنتين الماضيتين في مجال الهندسة والإستشارات الادارية، الزراعية ، التنقيب ، العقارات والسياحة .

شركة الأردن الدولية للتأمين

رأس المال : ٤ ملايين دينار أردني ،

تأسست منذ فترة وهي شركة مساهمة عامة تخدم قطاع هام من الاقتصاد ، لها علاقات مميزة دولية وعربية وداخلية لتصبح رائدة في مجال التغطيات التأمينية في جميع أنواعها : الحوادث العامة ، البحري ، الهندسي ، المسؤولية المدنية ، الحياة ، الصحي والحوادث الشخصية

ص .ب ٣٢٥٣
عمان ١١١٨١ – الأردن
هاتف : ٦٤٣١٠١ (٩٦٢٦)
فاكس : ٦٤٣٨٠٥ (٩٦٢٦)

شركة المجموعة المتحدة للاستشارات والادارة

رأس المال : نصف مليون دينار أردني .

مكتب مختص لتطوير المشاريع ، المجموعة المتحدة تقدم خدمات تقنية عالية من الناحية الفنية ، الهندسية والادارية الى المنتجين وشركات الخدمات .

تصنيف الفعاليات الى خمس فئات :

- المشروع وفوائده .
- تقييم المشروع لغايات التمويل.
- تطوير المشروع .
- استشارات ادارية .
- وتخمين الخسائر .

من خلال خبرتنا نقوم بإعداد دراسة كاملة لتقييم المشروع ، دراسة كاملة للسوق المحلي واعداد خطة تسويقية ، تخطيط صناعي ومالي وطرق عمل لتطوير الإنتاج .

اطار الخدمات يشمل خدمات فنية ، تخمين خسائر ، الأخطار الادارية ، تحليل المياه والمحافظة على البيئة .

ص . ب ٣٢٥٣
عمان ١١١٨١ – الأردن
هاتف ٦٧١٩٩١ (٩٦٢٦)
فاكس : ٦٦٧٤١٩ (٩٦٢٦)

الأردن الدولية للصناعات

رأس المال : ٢ مليون دينار أردني .

تأسست حديثاً كشركة مساهمة عامة هدفها الإستفادة من إعادة تصنيع المخلفات الزراعية وتحويلها الى أسمدة وأعلاف حيوانية لخدمة القطاع الزراعي . تركز الشركة على البيئة باستعمالها طرق تكنولوجية متطورة لانتاج أسمدة مركزة ومعدنية .

في مرحلتها القادمة سوف تقوم بانتاج علف حيواني غني جداً بالمواد الغذائية من بقايا الخضار .

ص .ب ٣٢٥٣
عمان ١١١٨١ – الأردن
هاتف : ٦٧١٩٩١ (٩٦٢٦)
فاكس : ٦٦٧٤١٩ (٩٦٢٦)

مصانع السيليكا الدولية

رأس المال : مليون ونصف دينار أردني .

هذه الشركة المساهمة كانت نتيجة تعاون ما بين المجموعة والشركة المعدنية للاستثمار ، سوف تصبح هذه الشركة الأولى لتصدير وتزويد الرمل الصناعي والمنتج المتخصص في رمل السيليكا .

من نشاطات الشركة : التعدين والتنقيب والتحضير من المعادن المتواجدة محلياً لتغطية الاحتياج المحلي والتصدير وسوف يبدأ الانتاج في اوائل ٩٨ بعد استكمال المعلومات والدراسات، بمثل هذه الصناعة سوف توسع نشاطها لتزويد بمجموعة متنوعة من الخبرات المتعلقة بتكنولوجيا المعادن والهندسة .

ص. ب ٣٢٥٣
عمان ١١١٨١ – الأردن
هاتف : ٦٧١٩٩١ (٩٦٢٦)
فاكس : ٦٦٧٤١٩ (٩٦٢٦)

الأردن الدولية للعقارات والاستثمارات المساهمة

الاستثمار هو دعم مهم جداً لعمليات المجموعة ، كانت هذه الشركة مبدئياً تهتم باستثمارات ونشاطات التأمين. بعد النظر والتطوير أدى الى تأسيس هذه الشركة لتتعاطى مشاريع عقارية والاهتمام بالصناعة السياحية .

ص .ب ٣٢٥٣
عمان ١١١٨١ – الأردن
هاتف : ٦٤٣١٠١ (٩٦٢٦)
فاكس : ٦٤٣٨٠٥ (٩٦٢٦)

بعيداً عن الكاريكاتير والنقد شديد اللهجة

الاعتماد على القروض لتمويل حماية البيئة أشبه بالجمع بين النمو والتفسخ معاً !

د. ماهر فتحي أبو طالب *

في زمننا الديمقراطي، تشكل الانتقادات شديدة اللهجة، واللغة العاصفة جزءاً من وسائل الاعلام المكتوب، مثل الكلمات المتقاطعة او الكاريكاتير - وهو ما لا يجعل الحكومة تاخذها على محمل الجدية إلاّ نادراً. لكن الأردن يمكن أن يحسن صنعاً بإيلاء الانتباه للتصريحات حول حماية البيئة، والتي اطلقها البيئيون والاقتصاديون والعلماء خلال السنوات القليلة الماضية.

بين الأشخاص الذين يحاولون زيادة وعي الناس البيئي، أكاديميون، قادة منظمات حكومية، اخصائيو تنمية، خبراء صناعيون، باحثون بيئيون.

وكما هو شأن اي مجموعة من الناس الذين يسعون إلى الاجماع، فان هؤلاء النشطاء البيئيين يدلون بشباكهم على سعتها، في محاولة لإثارة الناس (حتى يكونوا مسموعين) ثم تقديم تقارير مفصلة عن الأضرار.

لقد ذهب قلة من الباحثين البيئيين إلى حدّ كتابة روايات مريرة عن كميات مياهنا الجوفية المستنزفة، عن سوء إدارة تراثنا التاريخي الوطني، وعن آثار بعض القرارات التنموية على البيئة.

ان الصورة الشاملة التي تظهر من الجدل المستمر واضحة: ان النمو الاقتصادي والتفسخ البيئي يسيران يداً بيد، في اغلب الاحيان. إذ يتم استغلال الثروات الطبيعية دون إعطاء الاهتمام المطلوب للنتائج التي تصيب بيئتنا وأجيالنا المقبلة. وهذا يؤدي إلى النظرة البيئية للتنمية المستدامة، والتي تعني ببساطة مواصلة النمو الاقتصادي بطرق تفيد البيئة او على الأقل تكون محايدة إزاء البيئة. وهذا يعني، على صعيد الممارسة، انه يتوجب تطوير تكنولوجيات جديدة، او ينبغي العودة إلى انماط عيش ابسط.

ان أساس التنمية المستدامة هو ان النمو الاقتصادي وحماية البيئة يدعم أحدهما الآخر، وبهذا، فان تبني سياسات تنموية منهجية تساعد الأردن على تجنب مشكلات بيئية مكلفة وتحرير الموارد للنمو المستقبلي.

هذا هو الوضع الحالي بالنسبة للأردن. فهنالك عدة مشاريع وبرامج ذات علاقة بالبيئة، بعضها يموّل من خلال القروض، والآخر يموّل من خلال منح مباشرة. وتتراوح المشاريع بين معالجة المياه العادمة والتخلص المأمون منها، من قبل وكالة الإنماء الأميركية، إلى برامج التحسين البيئي بتمويل من برنامج الامم المتحدة الإنمائي، وجهات اخرى.

لكن، إذا كانت الموارد المالية المطلوبة لأغلبية المشاريع الاخرى، تجمع من خلال القروض، فاننا لن نكون أحسن حالاً مما كنّا قبل المشاريع.

ويظل صحيحاً ان عملية استمرار النمو والتنمية تستدعي إدخال استثمارات رأسمالية. فالمشكلة تتمثل في أنه حتى تحقق معظم الاقطار النامية نمواً بنسبة ثلاثة بالمئة من دخل الفرد فإن ذلك يتطلب نمواً بنسبة ستة بالمئة من الدخل الوطني في ضوء الاتجاهات السكانية الحالية. لذلك، فانه يجب أن يتواصل تدفق القروض والمنح وفقاً لمنظّري التنمية المحضة.

لكن ما يقوله الاقتصاديون البيئيون هو ان هذه الأنماط السلوكية (التي تعتمد على القروض) غير مستدامة إذ لا نستطيع الاستمرار في الاعتماد على الآخرين من أجل تنميتنا وبهذا، يبدو من حسن الحظ ان تنطلق الانتقادات والتحذيرات بشكل مبكّر قبل ان تُنبذ البيئة «وتنحشر» بين إطارين فكريين بطريقة خاطئة: النمو من ناحية والتفسخ من ناحية اخرى، فإذا وضعت حماية البيئة بين هذين الحدين المتباعدين، فاننا عندها فقط وعلى المدى القريب، نستطيع الاختيار بين النمو والازدهار من جهة، والتخلف والتردي من جهة اخرى. وهذا الامر يمكن ان يجعل الجهود الكلفة جداً لحماية البيئة اكثر كلفة في المستقبل.

انه من المبكر حماية البيئة بتكلفة اقل، وذلك حين يبدأ قادتنا التعامل مع القضايا العملية، بوضع أهداف وطنية لحماية البيئة وبطريقة متكاملة وهذا يعني النظر إلى جميع قطاعات الاقتصاد كنظام مترابط. ويمكن وضع مجموعة شاملة من الضرائب البيئية تطال استخدام المواد الخام، لا المواد التي يعاد استخدامها وتوليد نفايات سامة والافراط في ضخ المياه الجوفية والممارسات الضارة الأخرى.

ان محاولة اللجوء إلى هذا البديل ذي الكلفة المتدنية يمكن أن يستدعي بالضرورة تحقيق مستويات عالية من الكفاءة الحكومية، وبالتالي إنشاء صندوق يدفع الأردن إلى نمو يراعي البيئة. ويمكن أن يصبح اللجوء إلى القروض جزءاً من الماضي. وبهذه الطريقة فقط نستطيع ضمان تدفق الدخل لأجيال المستقبل، وهو دخل مستديم وخالٍ من تدمير الثروات البيئية.

* أستاذ مساعد للهندسة المدنية في جامعة العلوم التطبيقية

صناعة السياحة في مرحلة ما بعد السلام.. بين التعاون والانكفاء واستخدام سلاح الاعلام

* "حرب دعائية" غير معلنة بين دول المنطقة للاستئثار بأكبر عدد من السياح مع اقتراب سطوع نجم الألفية الثانية بعد الميلاد

المشرق الاعلامي - خاص

بالرغم من التصريحات الرسمية البراقة الداعية إلى صيغة استراتيجية إقليمية لقطاع السياحة، الاكثر واعدية بين مسارات التنمية كافة لجني ثمار السلام في المنطقة، تتواجه دول المنطقة في حرب غير معلنة.. سلاحها الاعلام، وذلك في مسعى انفرادي لاستقطاب اكبر عدد من السياح مع اقتراب الالفية الثانية بعد الميلاد.

وكانت اسرائيل سباقة في استشراف اهمية الترويج السياحي لدى دول اوروبا والولايات المتحدة من خلال عرض البضاعة الاكثر رواجاً في المواسم المقبلة نحو عام ٢٠٠٠ وهي الاماكن المقدسة في القدس الشرقية التي استولت عليها بقوة السلاح وضمتها عام ١٩٦٧.

وتبعها على استحياء في دخول "معركة الاعلام الدعائي" كل من الاردن ومصر والسلطة الفلسطينية، لكن سلاح الاعلام الاسرائيلي يبقى الاشد فتكاً والابعد مدى.

فللدولة العبرية باع طويل في توظيف الاعلام الغربي لصالح قضاياها وبرامجها التنموية على حساب دول المنطقة، فضلاً عن قدراتها المالية التي تسخرها بنجاح لهذا الغرض. وتمتلك اسرائيل ايضاً مفاتيح الاتصال مع مراكز الاعلام الدولي كما تعرف ابجديات الترويج لافكارها وبرامجها الامر الذي اضحى تقليداً راسخاً على مدى عشرات السنين

ويبقى الهدف الكامن وراء استراتيجية اسرائيل هو دفع اكبر عدد من السياح للتعريج على الأراضي التي تقع تحت سيطرتها والاقامة فيها، اما شعاراتها المعلنة التي يروج لها خصوصاً عراب حزب العمل المعارض شيمون بيريز فهو بناء آلية تعاون للترويج السياحي على صعيد الإقليم.

لقد تنبهت الدول العربية المجاورة والسلطة الفلسطينية لهذه المعركة، لكن ليس قبل أن تقطع اسرائيل اشواطاً كبيرة في تجيير السياحة الإقليمية لصالحها على حساب الاطراف الأخرى. ووصل الامر إلى استغلال البتراء "كنز الأردن". هذه المدينة المحفورة بالصخر الوردي وسط حلقة شاهقة من الجبال كي يزورها السائح الغربي سحابة نهاره قبل أن يكمل برنامج زيارته في اسرائيل

ودخل الأردن المعركة متسلحاً بالقليل على صعيد السياحة الدينية بالرغم من احتواء أراضيه على العشرات من اضرحة الصحابة وتسع من المدن العشر "ديكابولس" التي ازدهرت في زمن المسيح والعهد الروماني / الاغريقي فقد أعلن عن نيته تطوير موقع مهجور على الضفة الشرقية لنهر الاردن يؤكد الكتاب المقدس انه شهد معمودية المسيح وفي إعلانه هذا، سعى الاردن لاقتطاع جزء من كعكة ايرادات السياحة في حقبة ما بعد السلام، التي يبدو ان اسرائيل ومصر تستعدان للاستحواذ عليها نظراً لعمق تجربتيهما في مجال الترويج السياحي

وتحدث الاردن عن ترويج شامل لسلسلة محطات متقاربة شهدت فصولاً من حياة المسيح على ضفاف نهر الاردن منذ المعمودية مروراً بقطع رأس يوحنا المعمدان في قلعة "مكاور" قرب مادبا واستظلاله في إحدى المغر في وادي الاردن اثناء صعوده إلى بحيرة طبريا وانتهاء بتجواله في مدن الديكابولس وارجع الاردن هذا الترويج إلى سند ديني إذ استعان برأي راهب إيطالي ينتمي إلى طائفة الفرانسيسكان له باع طويل في مجال دراسة اللاهوت ومقارنة اقوال الكتاب المقدس بالبعد الجغرافي للمنطقة التي شهدت ميلاد وحياة ثم انبعاث الرسالة السماوية ويؤكد الاب ميشيل بيشيريللو المتمركز على جبل نيبو" قرب مادبا منذ السبعينات، ان المعمودية على عكس الاعتقاد الذي كان سائداً جرت عملياً على الضفة الشرقية للنهر. واستناداً إلى هذه الفرضيا[ت] المدعمة بسند لاهوتي، يسعى الأردن لاستثمار هذا الموقع المهجور وتحويله من منطقة عسكرية معزولة حالياً إلى مركز استقطاب سياحي عالمي لكن وتيرة الترويج لهذا المشروع الطموح تبقى بطيئة. ففي حين يرى مسؤولون ضرورة التروي قبل إطلاق المشروع على الساحة الإعلامية الدولية لحين تجهيزه كلياً تبلغ الاوساط السياحية باتجاه الدخول في [ال]عملية على جرعات حتى تترسخ تدريجياً لدى المتلقي الأجنبي مع اقتراب احتفالات ميلاد المسيح عام ٢٠٠٠. وتريد هذه الاوساط بالتالي ان يضع الأردن ثقله بقوة على خارطة السياحة الدينية خصوصاً وان مراكز الجذب الاساسية في بيت لحم والقدس الشرقية لم تعد تحت وصايته كما كان الامر قبل سقوط الضفة الغربية عام ١٩٦٧.

ولكن ما ان اطلق الاردن هذا الترويج حتى اعلنت مصر، في ما بدا وكأنه تسابق محموم خلف الكواليس، انها "اكتشفت البئر التي [...] فيها عائلة يسوع - يوسف ومريم العذراء - حجراً عندما لجأت إلى ارض فرعون فراراً من البطش في الاراضي المقدسة". وبعد ايام [...] الجبهة آلة اسرائيل الاعلامية إذ اعلنت [...] اكتشاف "الصخرة التي جلست عليها مريم العذراء" قبل ان تلد يسوع في مغارة بيت لحم

وتمتلك مصر مقومات سياحة دينية ناجحة في جزيرة سيناء التي تحتوي على عشرات الاديرة العتيقة، في حين باتت بيت لحم مهد المسيح، تحت نفوذ السلطة الفلسطينية [...] اسرائيل لتسيطر بالقوة على القدس الشرقية [...] الجبل الذي صلب المسيح في سلحه [...] المقدس داخل كنيسة القيامة. وفي اسرائيل ايضاً مدينة الناصرة - التي نسب اليها يسوع ولعبت مسرحاً لطفولته.

وتسعى كل من الاطراف الاربعة إلى جذب اكبر عدد ممكن من السياح خلال احتفالات الالفية الثانية المرتقبة.

ووضعت بلدية بيت لحم الفلسطينية مشروعاً للاحتفالات على مدى خمسة عشر شهراً وصولاً إلى دقات الساعة الثانية عشرة ليل الاول من القرن المقبل وذلك بكلفة [...] مليون دولار تخصص معظمها لتحسين البنى التحتية شبه المتآكلة تحت نير ثلاثة عقود من الاحتلال. اما مصر واسرائيل فتنفقان ملايين الدولارات على الترويج السياحي في اوروبا والاميركيتين واليابان.

ويبقى السؤال حول قدرة الأردن الاعلامية على المنافسة؟ وهل تنتظر صياغة "استراتيجية اقليمية" للترويج السياحة حالياً في ظل [...] شامل يبدو ضبابياً في ظل [...] لنطلق مشاريعنا الخاصة لوضع [...] خارطة العالم السياحية؟

الصحافة السياحية تعيش حالة تخلف واضحة

المشرق الاعلامي - خاص

في الوقت الذي صارت فيه السياحة الأردنية مصدراً رئيسياً للدخل القومي، ما زالت الصحافة السياحية المتخصصة في الاردن تعيش حالة تخلّف واضحة، وتتعامل بنمطية لا تعرف التجديد والتطوير، وتقتصر على مجلات تُصدرها دوائر حكومية أو شبه حكومية، ونشرات لا تعدو كونها ترويجاً للمسؤولين، لا المهنة نفسها...

هذا الرأي يقدّمه لـ «المشرق الاعلامي» صحفي اردني اصدر مجلة سياحية متخصصة، قبل سنتين، لكنها لم تستطع الاستمرار لأكثر من عددين، ويفضّل عدم ذكر اسمه...

ويقول هذا الصحافي عن تجربته: «كان طبيعيا جداً ان افكر بإصدار المجلة بعد الانتعاش الذ شهده السوق السياحي، والأمل الكبير الذي ساد الشارع السياحي بعد توقيع اتفاقية السلام مع اسرائيل، لكن التجربة أثبتت لي أن الأمر ليس بهذه السهولة، فنجاح المجلة يتطلب تضافر عدة عوامل لا اظن انها ستتوفر في البلاد قبل وقت طويل...»

ويضيف: «لقد راهنت على تفهم الجهات المعنية بالسياحة للفكرة، ووجود قارئ محلي وعربي لمجلة متخصصة، بالاضافة الى امكانية الحصول على اعلانات مع هذا الانتعاش في بناء المرافق السياحية من فنادق ومطاعم وغيرها، على أن شيئا من هذه المعادلة لم يتحقق...»

ويقول: «فوزارة السياحة والملكية الاردنية، وهما الجهتان المعنيتان بالمسألة، تجاهلتا الفكرة، ولم تشتركا سوى بأعداد لا تذكر، والمبيعات لم تتعد مئات قليلة من النسخ مع ان دراسة الجدوى افترضت مبيعات تصل الى ثلاثة آلاف نسخة، كما ان حجم الاعلانات كان مخيباً للآمال، بحيث رأيت وقف الاصدار قبل تراكم خسائر لا يمكن تداركها .»

وينهي كلامه بالقول. «لست أرى املاً بظهور صحافة سياحية متخصصة في وقت قريب، فبالإضافة الى كل ما ذكرت، هناك نقص كبير في المهنيين المتخصصين بالكتابة السياحية، وتخلف واضح وارتفاع اسعار في الطباعة الملونة، الامر الذي يدفعنا الى القول بان علينا الانتظار مطولا قبل رؤية مجلة سياحية اردنية متخصصة..

على ان شارع الصحافة الاردنية لا يخلو ابداً من هذا النوع من التخصص، وان كان على نطاق ضيق، فأحد الموظفين في وزارة السياحة، يصدر نشرتين متخصصتين بالفنادق والمطاعم، كما تصدر نشرتان اخريان على شكل دليلين سياحيين عن مكاتب اعلانية...

واذا كان الأردن يفتقر للصحافة السياحية المتخصصة، فإن الصحف اليومية والاسبوعية الشاملة لم تنتبه حتى الآن لتغطية هذا الفراغ، وكانت محاولاتها متواضعة بهذا الخصوص..

واذا كانت جريدة «الدستور» اليومية افردت صفحة اسبوعية للسياحة، فإنها ظلت تتعامل مع الخبر السياحي بالرسمية الواضحة، الامر الذي يفقد المسألة جديتها، لتبدو وكأنها ترويجاً للفهم الرسمي، لا اكثر، مع ان هذا القطاع المهم يحمل وجهات نظر متباينة، وخصوصاً من القطاع الخاص الذي سيحمل في الفترة المقبلة دوراً كبيراً

ولعل من المفارقات ان الكتابة عن السياحة في الاردن، من حيث المناطق السياحية والاثرية، يأتي من الخارج، حيث تفرد المجلات المتخصصة دوماً صفحات كثيرة للحديث عن الأردن بمهنية عالية، وتخصص واضح .

وفي الوقت الذي تبدو فيه وزارة السياحة مهتمة بهذا النوع من الكتابات، باعتباره يحمل الفكر الترويجي في الخارج، فتستضيف الكثير من الكتّاب الاجانب، فإن كتّاباً متخصصين وادلاء سياحيين ينتقدون الامر باعتباره يحمل وجهة نظر مختلفة حول المكان الاردني .

وقال دليل سياحي لـ «المشرق الاعلامي»، ان السائح «يأتي وبيده الكثير من المجلات وكتب الأدلة التي تضع وجهة نظر غربية بالنسبة للبتراء، وجرش مثلاً، وهي مراجع توراتية اساساً، ولا نستطيع الرد عليها باعتبار ان الكتابات تخلو من وجهات النظر العربية والأردنية .

واعطى مثلاً حول ما كتب عن «عراق الأمير» في الصحافة الاسرائيلية، التي اعتبرته من بناء شخص يهودي، مذكور في التوراة، من عائلة طوبيا، فردت صحيفة «الدستور» عبر اثاري اردني الذي اعتبره عمونياً، وكان الرد غير مقنع وطال الدليل الصحافة الاردنية باستخدام متخصصين في المسألة، واشار الى موضوع نشرته مؤخراً مجلة «جيو» الفرنسية، حول البتراء مع صور تشرح تصور المكان ايام الانباط ومجاري المياه والشلالات، وتحدى ان يتمكن صحافي اردني من كتابة موضوع مثله!

البيروقراطية العربية تكبّل صناعة النقل السريع للوثائق

خدمة النقل تتجاوز دور ساعي البريد إلى إدارة المستودعات والوساطة التجارية

فادي غندور*

في عصر ثورة المعلومات والاتصالات حيث بالإمكان ارسال كم هائل من الوثائق والمعلومات بسرعة لحظية عن طريق البريد الالكتروني، لا تزال صناعة النقل السريع للطرود والوثائق تحتفظ بمكانتها واهميتها التي لا يمكن نكرانها.

لكن هذه الثورة قد تساعد في تركيز الضوء على المشاكل التي تواجهها صناعة النقل السريع، ولنقل ان اهمها البيروقراطية.

بينما تتسارع الخطى نحو العام ٢٠٠٠، يصبح من الواجب على العاملين في هذه الصناعة ان يلقوا الضوء على مساهمتها في الاقتصادات المحلية والإقليمية والعالمية وأن يتمكنوا من استيعاب التحول الجذري الذي يحدث الآن في سياق قطاعات البريد والجمارك في منطقتنا العربية حيث تعاني هذه القطاعات من كثرة وتعقيد المحددات القانونية. وستكون اكبر معضلة تواجه هذه الصناعة هي كيفية مواجهة تحديات العام ٢٠٠٠ ورؤيتها للقرن المقبل.

فهل علينا نحن العاملين في قطاع النقل السريع أن ننضم لركب ثورة الانترنت، حيث تشكل المعرفة العنصر التنافسي الوحيد وحيث تصبح الحدود عديمة النفع وحيث تصبح الأدوات المحسوسة مجرد عبء؟ ففي عصر الانترنت اصبحت اجهزة الكمبيوتر الشخصية المتصلة بالشبكة هي الدارجة وأصبحت الأجهزة المتصلة فقط بشبكات داخلية محدودة ومجرد إرث من الماضي، واصبحت كلمة «كبير» تعني الريادة في الخدمات وليس الكبر في الحجم، وأصبح غير الملموس هو المسيطر وأصبحت إضافة قيمة للسلع والخدمات من خلال المعلومات ضرورة استراتيجية وليس مجرد خيار.

إذ اصبح خيار المستهلك في هذا العصر هو عنوان اللعبة التي يحدد العملاء قوانينها والذين يختارون البلد والصناعة التي يستثمرون فيها، والذين يختارون من يزودهم بالخدمات ويحددون سعر هذه الخدمات. فهل من المحتم علينا الان أن ندخل هذا العصر الجديد حيث ليس هنالك اهمية لما تقوله، بل لما تفعله؟ هل علينا أن نصبح مصممين، او نبقى مجرد مستهلكين، في هذا المعرض العالمي؟ حيث عنصر الوقت هو الأساس وحيث يجب أن تكون المويلات المناسبة جاهزة على رف العرض في الوقت المناسب في كل موسم.

وهل علينا، كقطاع خاص وكحكومات، أن نعمل جاهدين لنكون في ركب القدمة في هذه الثورة، أم نظل حيث كانت منطقتنا على الدوام: على هامش التاريخ، نناضل، ونقاوم ونرد على تطورات الاحداث بدلاً من صنعها؟

الجواب هو أن علينا الانفتاح على ما حولنا [illegible]

[illegible]

استراتيجياً لهذه المنطقة، بل ضرورة ملحة، كما هي الحال في باقي مناطق العالم الذي بدأت الحدود فيه بالتلاشي وحيث اصبح راس المال لا يعرف موطناً.

وليس مفاجاة أن صناعة النقل السريع تقع في قلب هذا التحدي العالمي.

فهذه الصناعة هي عالمية حقاً، ولا تعرف الحدود، فهي تقف في واجهة ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

ولهذه الصناعة وجود كلي غير مسبوق في الاقتصاد والسوق العالمية. فنحن شركاء عمل مع جميع انواع الشركات والقطاعات كافة ونحن نعمل ٢٤ ساعة في اليوم وسبعة ايام في الأسبوع لنضمن أن تكون حياة زبائننا أفضل وأعمالهم اكثر ربحية.

لكن المشكلة ان كثيراً من زملائنا العاملين في سلطات البريد في المنطقة يفاجأون لدى اكتشافهم بأن صناعة النقل السريع لم تعد مجرد ساعي البريد الذي يخدم مجتمع الأعمال: فايصال الرسائل والطرود الصغيرة لا يمثل جوهر أعمال هذه الصناعة. فلقد قمنا بإعادة "اختراع" انفسنا وإعادة تعريف مهامنا.

ففي الوقت الحالي، نحن شركاء مع زبائننا في إدارة مستودعاتهم والتحكم في مخزوناتهم والتاكد من ظهور بضائعهم على رفوف العرض في الوقت المناسب، واصلاح قطع الغيار لمعداتهم بل وحتى تمثيلهم أحياناً.

وفي الحقيقة فانه يطلب من شركات النقل السريع في أيامنا هذه أن تقوم بدور وسيط في عمليات الشراء والبيع ويطلب منا زبائننا أن نوفر لهم قائمة كاملة تحتوي على حلول النقل والإمدادات من خلال معرفتنا العالمية وتكنولوجيا المعلومات.

فمهمتنا إذاً ليس حمل رسالة من مكان لآخر، بل إضافة قيمة لما يعرضه عملاؤنا من خلال وجودنا في مختلف مناطق العالم وقدراتنا في حقول النقل والامدادات. وفي الواقع، فإننا العامل المحفز، وربما القوة الدافعة لمحاولة الصناعات الأخرى للوصول للأسواق العالمية.

الشرق الأوسط في المعادلة

الآن بعد ان عرفت صناعة النقل السريع دورها، فإن على تكتيك البيروقراطيين في المنطقة [illegible]

[illegible]

تحمل في ثناياها الوعد بإعادة رسم التضاريس الاقتصادية وشكل السوق

في الشرق الاوسط، تقوم صناعة النقل السريع بربط المنطقة مع بقية انحاء العالم فنحن نساعد في تضييق رقعة هذا العالم اكثر فاكثر كل يوم ونحن نقوم بأداء خدمة اساسية لصناعات واقتصادات المنطقة، ونحقق نجاحاً في مهمتنا هذه على الرغم من الظروف غير المواتية التي تحيط بعملنا ومرد النجاح هذا اننا نسبق من يضع القيود القانونية بسنوات ضوئية

وبينما لا يزال واضعو هذه القيود مسكونين بالهواجس حول تعريف كلمة رسالة وحول من يسمح له بايصالها، نحاول نحن الافادة من أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا المعلومات وتحسين اساليب عملنا وبينما هم يحاولون حماية مؤسساتهم الاحتكارية المتقهقرة وغير الفاعلة من خلال فرض الضرائب والرسوم، نقوم نحن بتطوير انظمة متطورة لمتابعة إرسالياتنا وضمان رضى الزبون الكامل عن خدماتنا وفي هذا السياق اود ان استذكر حكاية طريفة ولعلها ذات مغزى كبير، حدثت تقريباً قبل مائتي عام ففي سنة ١٨٠٢ قامت الحكومة البريطانية باستحداث وظيفة كانت تعتبر في تلك الايام من اهم الوظائف فلقد قامت الحكومة بتعيين حارس فوق جبال دوفر المطلة على بحر المانش الذي يفصل بريطانيا عن فرنسا، وكانت مهمته الاساسية مراقبة السفن القادمة وقرع جرس إذا كانت تلك السفن تابعة لجيش نابليون ولم يتم الغاء تلك الوظيفة إلاّ في سنة ١٩٤٥ حين تأكدت البيروقراطية البريطانية ان جيش نابليون غير قادم!

واود التاكيد على أن صناعة النقل السريع ما زالت حية ومزدهرة في العالم الحديث الذي يسيطر عليه البريد الالكتروني والتجارة الالكترونية لكن واضعي القوانين ما زالوا يعاملوننا مثل سعاة البريد او مثل من اغتصب الحق المقدس للبيروقراطيين في توزيع الرسائل. فنحن ندفع رسوم العمل البريدي والضرائب في معظم الدول العربية، حتى تلك الاكثر ليبرالية منها مثل الامارات العربية المتحدة.

اما في دول مثل تونس فنحن ممنوعون كلياً من العمل. وفي لبنان ومصر نحن مجبرون على دفع ضرائب على "الرسائل" التي نحملها، نعم، فحقائبنا التي تحوي رسائل (وفي الحقيقة فإن علينا تسميتها وثائق لأن البيروقراطية تعاقبنا إن اسميناها رسائل) يتم وزنها. ونحن ندفع ضرائب على كل كيلو غرام ورق ننقله. وانا استغرب كيف ستتعامل الأجهزة البيروقراطية مع قضية البريد الالكتروني في وقتنا الحاضر. فهل ستقوم بسؤال رجال الأعمال والشركات عن "وزن" الرسائل الالكترونية وجباية الرسوم على هذا الأساس؟ انها قضية مضحكة حقاً، لكني لا استبعد حدوثها!

إضافة إلى ان هناك دول لم تقم ابداً بتقاضي رسوم على المواد البريدية لكنها تخطط للقيام بذلك في المستقبل القريب، والاردن إحدى هذه الدول التي تفكر إنه ما دام غيرها يفعل ذلك فلم لا تقم هي بذلك. حقاً لم لا تقم هي بذلك لم لا تقم بجني النقود من منبع سهل؟ وهذا الصيد السهل طبعاً هو القطاع الخاص.



ولكن بقدر حجم الضرر الذي تسببه عدم الكفاءة والاجراءات البيروقراطية التي عفا عليها الزمن والضرائب والرسوم، فهي ليست مخيفة بقدر سوء فهم بعض الحكومات التي تعتبر سلطة البريد على انها إحدى الدلائل على سيادتها. ففي الحكومة الفلسطينية الحديثة العهد، اصبحت سلطة البريد هي سيد [illegible] فمع ظهور مشروع قانون جديد، تطلب هذه السلطة ليس فقط دفع رسوم ترخيص بل [illegible] وضع اسعارنا على لوحات اعلان ويطلب [illegible] نحصل على إذن لبرنامج عطلنا وإجازاتنا [illegible] نلتزم بإجراءات معينة، تحدد لنا [illegible] التحدث مع عملائنا.

لكن على الرغم من الجهود [illegible] اولئك الذين يضعون التعليمات [illegible] المنطقة تتفتح على نفسها. [illegible] السعودية، وهي السوق الأكبر [illegible] ابوابها، مشجعة عمالة هذه المنطقة [illegible] المنطقة والاستثمار فيها. [illegible] على المنافسة بين الشركات [illegible] الاسعار على المستهلكين [illegible] الدولارات، مما سيؤدي الى [illegible] وقطاع الاعمال.

واختتم بالتذكير بأن على [illegible] السريع الخاصة والسلطات [illegible] تتعاون معاً، لا أن تتنافس [illegible] ولكل منها مساهمتها [illegible] فوجودنا مفيد [illegible] عالم منظمة التجارة [illegible] والتحرر الاقتصادي [illegible] النقل السريع كجزء [illegible] اي مجتمع اعمال.

* [illegible]

البرلمانيون ونشطاء حقوق الإنسان يطالبون السلطة التنفيذية بتطبيق القرار

وقال النائب الروابدة في تصريح لـ «العرب اليوم» بأن رد القانون المؤقت جاء بسبب شكلي ولم يتعرض لموضوع او محتوى القانون «وانا اتفق مع ما ذهب اليه القرار واعتقد أن على الحكومة ان تعلن وقف العمل بهذا القانون لانها لا تملك حق الغائه والمجلس منعقد، كما انني أرى أن على مجلس الامة بشقيه الاعيان والنواب أن يأخذ قرارا برد القانون المؤقت لعدم دستوريته، وعندها يعود العمل بالقانون الاصلي كاملاً، وينتهي الامر عند هذا الحد إلا إذا رغبت الحكومة بتقديم مشروع قانون سواء أكان نفس نص القانون المؤقت أو بأي نص آخر».

ويعتقد النائب الروابدة بأن المجلس لا يجوز له البحث في محتوى القانون المؤقت لانه ليس مشروع قانون إنما هو قانون مؤقت معمول به والطعن جاء على شكل اصداره وغدا بالتالي حرياً بالرد دون البحث في محتواه.

وقد ايد احد اعضاء لجنة التوجيه الوطني ما اورده النائب الروابدة، داعيا وانطلاقا من مبدأ التعاون بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية الى لن يقوم مجلس النواب برد التعديلات على القانون مما يشكل مخرجا للمأزق القائم وكانت لجنة التوجيه الوطني دعت رؤساء تحرير الصحف الى مناقشة التعديلات الى ان انشغال النواب بمناقشة الموازنة العامة حال دون اجراء هذا الحوار.

اما السيد ابراهيم عزالدين وهو وزير اعلام سابق وواضع المشروع الاصلي لقانون ٩٣، فقد راى في قرار المحكمة سابقة تجعل من الصعب على الحكومات تمرير قوانين مؤقتة

ورحب السيد عزالدين بقرار المحكمة وقال انه يؤكد على أهمية المسار الديمقراطي ويعيد إحياء الزخم الذي بدأ عام ١٩٨٩.

واكد السيد عزالدين ان قانون المطبوعات والنشر المؤقت اصبح لاغياً بعد قرار المحكمة وعلى الحكومة أن تتخذ جميع الاجراءات القانونية لتكتمل حلقة الالغاء.

وأوضح أن قرار المحكمة يشكل سابقة على جميع الحكومات أن تأخذها بعين الاعتبار إذ ان حالات اصدار قوانين مؤقتة اصبحت واضحة. وقال ان هذا الأمر يدخل الطمأنينة إلى نفوس المواطنين لأن هذه السابقة تضع عائقاً رئيساً في طريق اي مساع حكومية لإصدار قوانين مؤقتة جديدة.

اما السيد محمد الخطيب وهو ايضاً وزير اعلام سابق فقد قال في تصريحات صحفية «ان القضاء الأردني العادل قد حسم الامر بهذا القرار حيث أصدرت محكمة العدل العليا الموقرة قرارها باعتبار قانون المطبوعات المؤقت غير دستوري وانه يتعارض اساساً مع روح ونص الدستور، وانه جاء مخالفاً له صراحة. وهنا لا بد لي ان أشيد بالقرار التاريخي لمحكمة العدل العليا وبالقضاء الأردني بصفة عامة.»

واضاف السيد الخطيب أن قرار محكمة العدل العليا قد رسخ ايمان المواطنين بالدستور الأردني وبالدولة الأردنية اساساً.

وقال: «ذلك ان الدستور ومن خلال السلطة القضائية يبقى هو المنارة التي تضيء الطريق للشعب عندما تحاول السلطة التنفيذية بقصد إطفاء القناديل التي تضيء الطريق العامة.»

واضاف السيد الخطيب: «كم كنت اتمنى على الحكومة اساساً أن لا تصدر هذا القانون المؤقت وكم كنت اتمنى بعد ذلك ان تستجيب لكل الآراء التي طرحتها مختلف الجهات الشعبية ورجال القانون، ولكن يبقى قرار محكمة العدل العليا صورة مشرقة وقد وضع حداً لتلك المرحلة الجدلية التي اثارها القانون المؤقت.»

وقال الدكتور زيد حمزه وهو وزير صحة سابق ومعلق على الأحداث المحلية والإقليمية:

«ان هذا القرار يعتبر سابقة تاريخية نعتز بها ليس لأن هناك غالباً ومغلوباً او منتصراً ومهزوماً، فالحكومة اخطأت حين أصدرت هذا القانون المؤقت. وعلى هذه الحكومة وسواها ان تتعلم ان لا ترتكب مثل هذه الأخطاء في إصدار قوانين مؤقتة غير دستورية. وللأسف ان مثل هذا الخطأ موجود في العديد من قوانيننا ليس فقط المؤقتة بل والدائمة أيضاً التي تخالف احكام الدستور ولا زالت تطبق دون وجه حق ولا بد من تصويبها او إلغائها.»

وأضاف د. حمزة: «ان هذا القرار رائع وتاريخي وهو انتصار لمبادئ العدل والحق والحرية ويؤكد لنا مرة أخرى على ضرورة وجود المحكمة الدستورية الموجودة في كثير من بلاد العالم والتي يلجأ لها الناس حين تخطئ السلطة التنفيذية فتصدر القوانين المؤقتة او الدائمة التي تخالف احكام الدستور.»

أما الدكتور سليمان عربيات وهو وزير سابق ورئيس للجامعة التطبيقية فقد رأى في قرار المحكمة تأكيداً على «عدالة القضاء الاردني واستقلاليته وبأن العدل أساس الحكم وليس شعاراً على الورق.»

وأضاف الدكتور عربيات فيما ظهر انه نقدا قاس للحكومة بأن قرار المحكمة «جاء رداً على أولئك الذين نصبوا من أنفسهم سلطة غاشمة فوق سلطة الشعب واستقووا على القوانين والانظمة في غياب السلطة التشريعية".

النائب عبدالكريم الدغمي – وهو وزير عدل سابق – قال: «ان قرار محكمة العدل العليا يعتبر عنوان الحقيقة ولا يجوز لأي سلطة اخرى ان تخالف اي قرار قطعي يصدر عن المحاكم، ولذلك يجب على السلطة التشريعية ان تلتزم برفض القانون المؤقت لأن القانون تحت يديها سواء في مجلس النواب أو مجلس الأعيان اعمالاً لقرار محكمة العدل العليا القطعي.» وقال بأن على الحكومة إن ارادت تعديل قانون المطبوعات ان ترسل مشروعاً لهذه الغاية بعد ان تتشاور مع المختصين وأصحاب الشأن ومن ثم تصل إلى صيغة نهائية بخصوص المشروع وترسله إلى مجلس الأمة.

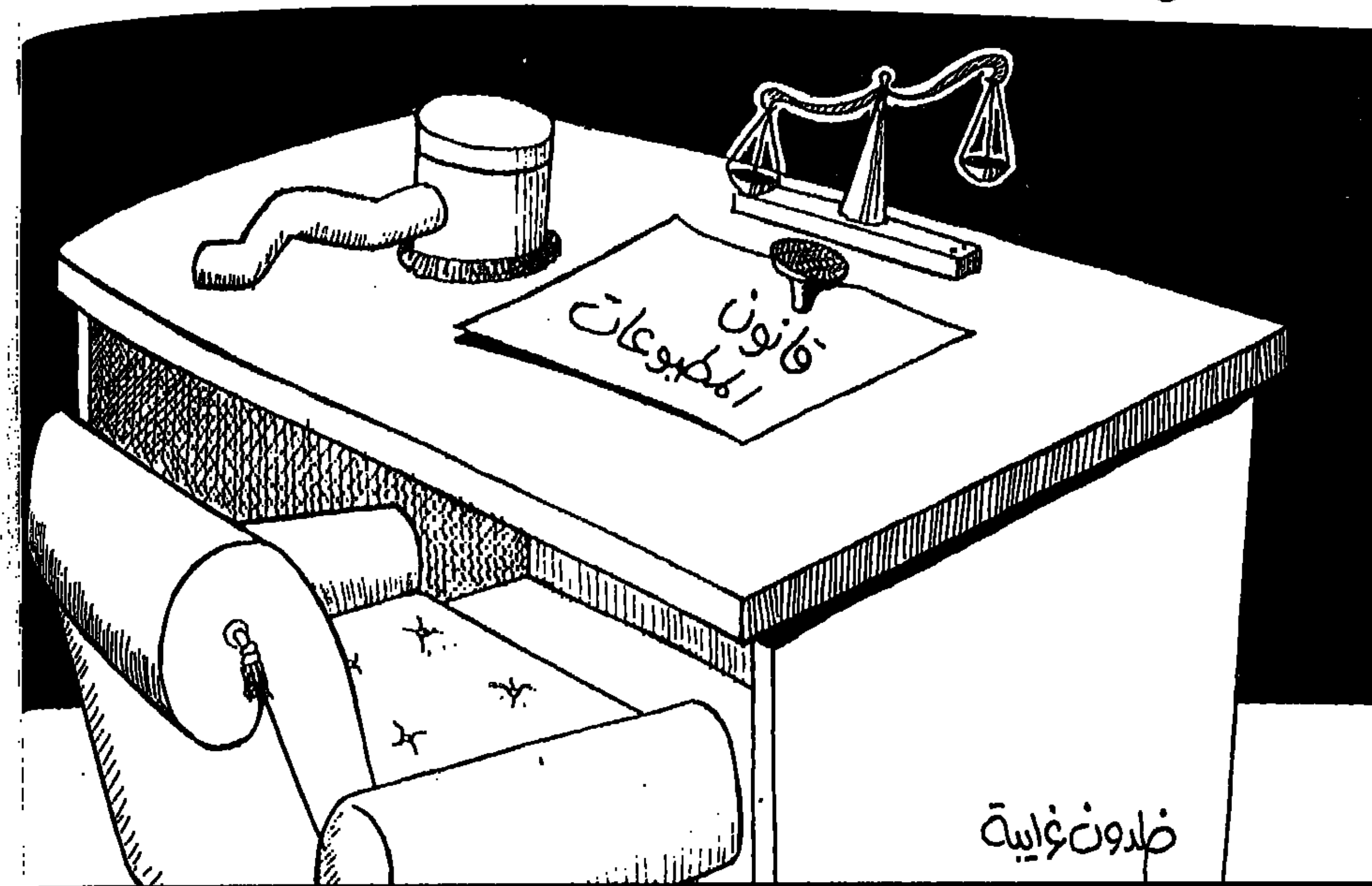
أما النائب نايف مولا وهو مدير مطبوعات ووكيل وزارة الاعلام سابقاً عضو لجنة التوجيه الوطني التي تنظر في قانون المطبوعات حالياً قال «انه رغم ظهور اصوات هنا وهناك تتحدث عن السلبيات، فان في وطننا قضاء نزيهاً وعادلاً يستطيع ان يقرر .. ونحن نحترم جل الاحترام قرار المحكمة.»

واضاف ان القانون لم يبحث بعد في اللجنة وانه كان هناك اتفاق على ان تبدأ مناقشته مشيراً إلى انه كان يتوجب على الحكومة دراسة جوانب القانون كافة قبل إصداره وآثاره وانعكاساته.

وقال انه يقف إلى جانب تحديث كل التشريعات بما فيها قانون المطبوعات والنشر بما يتلاءم مع المرحلة الديمقراطية وليس تكبيلها

وقد أجمع معظم النواب على امتداح قرار المحكمة والطلب إلى الحكومة التقدم بتشريع جديد وعصري كما اجمعت على ذلك الفعاليات الحزبية والسياسية ونشطاء النقابات المهنية وحقوق الانسان.

هل تطعن الحكومة بقرار محكمة العدل العليا؟



مواقف متضاربة في مجلس الوزراء ازاء عدم دستورية القانون المؤقت للمطبوعات

المعارضة: الإلغاء يحمل في طياته الحكم على مرحلة سياسية كاملة

عبدالله حسنات

لم يكن واضحاً حتى طباعة هذا العدد من «المشرق الاعلامي» ما هو الموقف الحكومي النهائي لقانون المطبوعات المؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٧، والذي حكمت محكمة العدل العليا بعدم دستوريته.

وحتى الأيام الأخيرة من شهر كانون الثاني الماضي ظلت تصدر عن الحكومة اشارات مختلفة تشير بمجموعها الى الصدمة غير المتوقعة التي اصابت الحكومة نتيجة لقرار المحكمة. فبينما اشاد الصحفيون ونشطاء حرية التعبير والعديد من السياسيين والنواب بقرار المحكمة باعتباره سابقة قانونية و نصراً عظيماً للديمقراطية الاردنية واستقلالية القضاء، كانت ردود الفعل الحكومية الرسمية متشنجة ومصرة على اهمية القانون وعلى عزمها تمريره بالوسائل الدستورية المتاحة.

وفي الوقت الذي دعت فيه اصوات عديدة الحكومة إلى الالتزام بقرار المحكمة وتطبيقه بالسرعة اللازمة والعودة إلى قانون عام ١٩٩٢ الأصلي والالتزام به فان الحكومة بدأت بالبحث عن وسائل بديلة لتمرير القانون.

وبدا في الوقت نفسه ان الحكومة انقسمت على نفسها، بين مؤيد لقرار المحكمة والاكتفاء بالعودة إلى القانون الأصلي، وبين داع إلى البحث في السبل الدستورية لتمرير القانون بصيغته الحالية.

بل تعدى الأمر ذلك إلى الإيحاء بإمكانية الطعن في قرار المحكمة لعدم اختصاصها.

وذلك امام المجلس العالي المخول بتفسير الدستور والذي يرأسه رئيس مجلس الاعيان مع البدء بدراسة القضية ومعالجتها من جميع جوانبها القانونية والدستورية. وهذا الموقف الحكومي غير الحاسم، والذي يبقي القضية معلقة (وتفعيلات القانون سارية) يعكس الشعور بالمفاجأة العامة حول قرار المحكمة الذي الغى تعديلات حشدت لها الحكومة كل طاقاتها وقامت بتمريرها في ايار الماضي، في دورة البرلمان الثاني عشر والذي كان غير منعقد انذاك.

ومع الشعور بالمفاجأة، فقد تضاربت مواقف الوزراء بخصوص التعامل مع القرار فقد وقف كل من وزير العدل رياض الشكعة ووزير الصحة د. اشرف الكردي ووزير البلديات توفيق كريشان مع استجابة الحكومة لقرار المحكمة والعمل على تنفيذه وقد اوردت ذلك صحيفة «جوردن تايمز»، من غير ان تذكر فيما اذا كان هناك وزراء اخرون يتبنون نفس الموقف تجاه القرار، مما قد يفسر التردد الذي طبع مواقف الحكومة فور صدور قرار محكمة العدل. وذلك قبل ان تعمد الحكومة الى التماس مخرج للمأزق، لربما باحالته الى المجلس العالي المخول بتفسير الدستور. كما المح بذلك نائب رئيس مجلس الوزراء د. عبد الله النسور، في رده على النائب عبد الكريم الدغمي الذي اعلن انه قد استلم من جهته نص قرار المحكمة. وتساءل: ما الذي يمنع الحكومة من استلام القرار. وقد رد د. النسور بالقول ان الحكومة لم تستلم القرار بعد عبر القنوات الرسمية وانما ما تسلمه البعض من نسخ عن القرار جاء عبر قنوات غير رسمية، وبينهم وزير العدل نفسه. وفي هذا الاطار فقد اعلن المحامي هاني الدحلة (محامي الصحف الاسبوعية) انه قام شخصيا بنقل نص القرار في رسالة وجهها يوم ١٩٩٨/٢/٥ الى رئيس مجلس الوزراء.

ولا شك ان شعور الحكومة بالهزيمة قد تعزز بعد ان دعت جبهة العمل الاسلامي في بيان لها يوم ٩٨/١/٢٧ الحكومة إلى الاستقالة وحل البرلمان.

وكانت الجبهة وعدد من احزاب المعارضة قد [illegible] مجلس النواب [illegible] يوم ٩٨/١/٢٧ [illegible] قرار (المحكمة) [illegible] من تغول الحكومة على مجلس النواب ومن اسلوبها العرفي في إصدار القوانين المؤقتة التي لا تستدعيها الضرورة».

واضافت الجبهة ان هذا القرار يحمل في طياته الحكم على مرحلة كاملة بدأت بإصدار قانون الصوت الواحد [illegible] الذي شكل حجر الزاوية في المسيرة الديمقراطية وتلاه اصدار قانون المطبوعات والنشر المؤقت. وكذلك الحكم على مجلس النواب الذي تم تشكيله بإجراء انتخابات نيابية رغم المعارضة الشعبية الواسعة لهذه الانتخابات والمطالبة بإصلاحات سياسية وتشريعية قبل إجرائها. واعتبرت هذا القرار داعماً للمواقف السياسية لاحزاب المعارضة التي تصدت لهذا القانون ودعت إلى إعادة النظر في جميع الاجراءات السابقة وحل مجلس النواب الثالث عشر والدعوة إلى انتخابات جديدة تراعي الارادة الشعبية والقرارات القضائية. وطالبت جبهة العمل الاسلامي في نهاية بيانها الحكومة بالاستقالة والسير نحو الاصلاح الوطني الشامل

على صعيد آخر فقد فتح قرار المحكمة الباب على مصراعيه للطعن في القوانين المؤقتة التي تصدرها الحكومات بين الحين والآخر

وفي غياب القانون المؤقت الذي وضع قيوداً شديدة على حرية التعبير ليس اقلها الغرامات الكبيرة على كل مخالف لبنوده فإن السياسيين والنشطاء والصحفيين يشعرون بجرأة اكثر على معالجة مختلف القضايا الوطنية خاصة على صفحات الاسبوعيات التي كان حضورها على مدى السنوات الماضية بديلاً للصحافة اليومية الملتزمة.

ولا شك ان الاسبوعيات ستكون اكثر جرأة اكثر حرصاً من الماضي على مصداقيتها بعد عودتها إلى السوق عودة شاملة بعد ان شهدت الاسواق صحيفة يومية جديدة هي «العرب اليوم» وبعد ان نهجت الصحيفتان الرئيسيتان «الرأي» و«الدستور» – نهجاً اكثر جرأة في تناول الاحداث.

وليس ادل على موقف الحكومة ومتابعتها لها من تصريح الدكتور عبدالسلام [illegible] «الرأي» في ٩٨/١/٢٧ بأن الحكومة لم تتسلم قرار المحكمة بعد. فقد قال «اننا حتى هذه اللحظة لم يصلنا اي إشعار او تبليغ من المحكمة بإلغاء القانون وفي حال وصوله الينا فاننا سنتخذ القرار المناسب بذلك».

وفيما إذا كان القرار يعني ان الصحف الاسبوعية تستطيع معاودة الصدور [illegible] المجالي ان مجرد صدور القرار لا يعني [illegible] صدور الصحف الاسبوعية التي توقفت [illegible] الرئيس ان هناك طرقاً رسمية إذ ان المحكمة [illegible] ان تبلغ بقرار السلطة القضائية [illegible] وعندئذ يتخذ مجلس الوزراء القرار [illegible] توجد هناك صفة استعجالية.

اما مجلس النواب فقد أعرب على لسان [illegible] سعد هايل السرور عن تأييده لقرار المحكمة [illegible] بأنه يعزز استقلالية القضاء [illegible] انه إذا كانت الحكومة لا تزال مصرة على [illegible] فان عليها ان ترسل قانوناً [illegible] لأن القانون [illegible] لاغياً. [illegible] بالبرلمان [illegible]

خطاب الدكتور العبادي لم يعرف طريقه إلى النشر

الصحافة غير المحصنة تنتصر لحصانة النائب!!

لماذا لا يكون الوزير والنائب عُرضة للمساءلة كما الصحافة؟!

سائدة الكيلاني *

ليس غريباً ان يندفع الكُتاب الأردنيون، او الاردنيون من اصل فلسطيني للدفاع عن حرية النائب احمد عويدي العبادي في التعبير، فالمس بالوحدة الوطنية شيء وحرية التعبير والقول شيء اخر.

لكن الغريب ان تأتي المطالبة بحرية التعبير من صحافة امتنعت عن نشر كلمة النائب، ونجدها تدافع عن حق السلطة التشريعية والتنفيذية في الحصانة والمناعة، وهي تعرضت وتتعرض كل يوم للمهاجمة والمحاسبة بسبب قضية الوحدة الوطنية من قبل هاتين السلطتين.

فلم تعمد اية صحيفة سواء يومية او اسبوعية إلى نشر خطاب النائب العبادي بالكامل. وكل ما تم نشره لا يتعدى مقتطفات من الخطاب الأصلي للنائب العبادي بعد شطب الاتهامات والنقاط المثيرة للجدل.

وعدا قلة قليلة من الناس الذين شاهدوا التلفاز، والذي اذاع كلمات النواب بنقل حي ومباشر، لا يعرف الكثير من الأردنيين ما قاله العبادي فيما يتعلق بالوحدة الوطنية او الأجهزة الامنية او الوزيرين جواد العناني وربما خلف.

فخطابه الذي اصبح يتداول بين السياسيين والمُسَيَّسين كما كان يجري تداول المناشير السرية ايام الاحكام العرفية ظل كاكثر خطابات المعارضين غير مجهولاً لقطاع كبير من الناس.

وها هو الدكتور العبادي نفسه الذي ثارت ثائرة الصحافة والنواب والحكومة بسبب خطابه يدعو الجميع إلى قراءة خطابه بعيداً عن الصور السائدة والتصور المتحيز كما هو مكتوب بخط يده قبل ان يلقوا الاتهامات الجزافية: «سامح الله الذين شتموني واتهموني وأساءوا إلى انفسهم وإليّ، لانهم عندما يعيدون قراءة خطابي سيجدون انهم ظلموا انفسهم وظلموني».

وكان الجمهور قد اخذ في مناقشة كلمة الدكتور العبادي على خلفية اقواله ومواقفه السابقة واصدرت الحكومة بياناً حول كلمته، ثم ثم تحريك قضية على النائب دون ذكر حيثياتها.

وبدلاً من مناقشة مشكلة الوصول إلى المعلومات وحق القارىء في معرفة ما يجري، انصبت التحليلات الصحفية واعمدة الراي على قضية حصانة النائب وحول جواز رفع قضية على النائب ام لا. اكثر المدافعين عن حرية تعبير النائب استندوا إلى المادة ٨٧ من الدستور التي تنص على ان: «لكل عضو من اعضاء مجلسي الأعيان والنواب ملء الحرية في التكلم وإبداء الراي في حدود النظام الداخلي للمجلس الذي هو منتسب إليه ولا يجوز مؤاخذة العضو بسبب اي تصويت او راي يبديه او خطاب يلقيه في اثناء جلسات المجلس».

وبغض النظر عن تأييدهم او معارضتهم لموقف العبادي فقد اجمع الكتاب، والكثيرون منهم اردنيون من اصل فلسطيني، على أن حرية النائب في التعبير يجب ان تكون مصانة ومحصنة من اي اعتداء. وبينما هاجم الكثيرون العبادي بمن فيهم اطراف حكومية ونواب وسياسيين في البداية بسبب اتهاماته الجزافية الحكومة والمخابرات والجهاز القضائي، فقد انقلب اكثرهم واخرون غيرهم إلى مدافعين عنه



بعد مهاجمة الحكومة لخطابه

«فإسكات الحكومة لصوت العبادي» كما قال الكاتب باتر وردم في "العرب اليوم" قد يجعل العداوي «سيفاً حكومياً مسلطاً على رقاب النواب وحتى لو اختلف ٩٠٪ من النواب مع العبادي إلا ان المعركة تمسهم جميعاً» [...]

كمواطن احتلف مع العبادي بشكل كامل لكنني ادافع عن حقه أن يقول ما يريد»

وذهب اخرون مثل الكاتب فهد الفانك التأكيد على حرية النائب في قول ما يريد تحت القبة واصروا على ان على المسؤولين الرد على اتهاماته صحيحة كانت ام لا، وعليهم ان يتقبلوا

النقد مهما كان لانهم «غير منزلين...» [...] بشدة «بعدم إرهاب النائب».

لكن لم يطالب احد بعدم ارهاب الصحافة التي ترزح تحت قبضة المسؤولين ولا تستطيع نشر الكثير من المعلومات خصوصاً في ظل قانون المطبوعات الحالي.

واصبحت قضية الدكتور العبادي مثل [...] محاكمة ليث شبيلات سابقاً. فالكل كان [...] شائعات عن محاضرة مثيرة القاها في [...] إربد تنتقد النظام والحكومة وتم تسريبها بطريقة سرية واخذت الصحف [...] محاضرته. واخذ الناس يتنقلون [...] ويدافعون عن المهندس شبيلات بدون معرفة السبب الرئيس وراء اعتقاله وعلى اي اساس اسندت اليه التهم.

فلو ادلى النائب او الوزير بمعلومات او اخبار خاطئة فإنه تتم مقاضاة الصحيفة التي نشرت اقواله ويبقى هو محصناً من المحاكمة او المساءلة. فيستطيع الآن اي مواطن مقاضاة صحفي لنشره معلومات عارية عن الصحة منقولة على لسان الناطق الرسمي للحكومة [...] ما حدث لخالد مشعل العضو القيادي لحماس في شارع الجاردنز في ايلول الماضي بانه «مجرد طوشة».

ويستطيع هذا المواطن ان يقاضي الصحيفة بالاف الدنانير وحبس مراسلها بينما تبقى الحكومة ووزراؤها الذين ادلوا بهذه الاقوال محصنين ضد المقاضاة، حسب القانون

ليس هذا فحسب بل ان الصحافة [...] مهمتها الاساسية الكشف عن الحقائق ومراقبة الحكومة والحد من الفساد، لا تستطيع حتى لو ارادت نشر الوثائق التي كان يلوح بها العبادي وتشير إلى فساد في طاقم الوزارة.

فوفق قانون حماية وثائق الدولة [...] المطبوعات لا يجوز للصحيفة ان تنشر اية [...] حكومية ذات طبيعة سرية.

«وحتى يصبح الفساد مؤسسياً ومشرعاً ومحمياً بقوة القانون» كما قال الكاتب [...] يوسف غيشان فقد وضعت الحكومة [...] المؤقتة على قانون المطبوعات والنشر التي [...] تداول ونشر وثائق حكومية مكتومة تحت طائلة العقوبة الشديدة. ويضيف: "العلم بجميع [...] الحكومية مكتومة، وكل موظف رسمي [...] الحكومة من الإدلاء باية معلومة، فلا توجد [...] مشروعة للحصول على وثائق وسجلات او معلومات او إحصاءات تمس البلد مع ان [...] الوثائق تعتبر جزء لا يتجزأ من حق المواطن في الوصول إلى المعلومات ومعرفة ما يجري [...] على الاقل".

كان يجب على هذا الغضب العارم [...] الكبير على النائب والوزير ان يظهر [...] الحكومة الحد من حرية الصحافة [...] تكون حرية الصحافة مصانة ومحصنة [...] يكون النائب والوزير [...] والتحقيق.

" ان الصحافة والتي مهمتها الأساسية الكشف عن الحقائق، ومراقبة الحكومة والحد من الفساد، لا تستطيع حتى لو أرادت نشر الوثائق التي كان يلوح بها العبادي وتشير إلى فساد في طاقم الوزارة "

بث النقاشات البرلمانية حيَّة على الهواء ... سلاح ذو حدين!

فرانشيسكا شيرياشي *

خطاب النائب احمد عويدي العبادي الناري ضد الحكومة والذي بث على الهواء مباشرة على قناتي التلفزيون الأردني المحلية والفضائية، احيا الجدل القديم فيما إذا كان ينبغي السماح ببث النقاشات البرلمانية حيّة على الهواء ام لا.

وكان الدكتور العبادي استغل مناقشة مجلس النواب ميزانية ١٩٩٨ ليهاجم سياسات الحكومات الحالية والسابقة متهماً إياها بمحاباة الاقارب وكرس اقسى ملاحظاته لنائب رئيس الوزراء جواد العناني ووزيرة التخطيط ريما خلف ووزير الدولة لشؤون الاعلام سمير مطاوع

لقد مسّ خطابه ما اعتبره الكثيرون بالمحظورات، مثل الوحدة الوطنية، السلطة القضائية ودائرة المخابرات

كما اتهم حزمة الانتاجية الاجتماعية للحكومة بانها تنوي توطين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن

في بيان صدر في نفس ليلة خطاب النائب العبادي، شجبت الحكومة التعليقات، دون أن تذكر اسم الدكتور العبادي، لانها خرجت عن الموضوع قيد النقاش، وجانبت الحقيقة واستخدمت لغة شخصية واستفزازية لدى الاشارة إلى مسؤولين عامين

وبناء على قول الدكتور مطاوع فان الحكومة والجهات الأخرى المعنية تدرس الآن احتمال مقاضاة النائب.

بعد خطاب نائب الدائرة الخامسة، فضلت الحكومة عدم بث تعليقات النواب الآخرين على الهواء، لكنها بدأت تبث ملخصات فقط.

وبينما قال بعض المحللين ان للشعب الحق في متابعة النقاشات البرلمانية خطوة خطوة، ومراقبة عمل نواب الشعب في البرلمان، فان اخرين اقروا على انه يجب الإبقاء على شكل من اشكال القيود، من اجل حماية الوحدة الوطنية والأمن.

لقد الح الكثيرون إلى عدم وجود اي تشريع ينظم بث الحوارات البرلمانية بثاً حياً.

في التلفزيون الأردني، قال صحفي رفيع المكانة، طلب عدم ذكر اسمه، ان البث الحي للنقاشات البرلمانية والتصويت على الميزانية والثقة بالحكومة قد اصبح عادة في السنوات الأربع او الخمس الماضية.

لكن الأمر يعود للحكومة لتقرر السياسة التي تنتهجها فيما يتعلق بالقضية، ويبدو في الوقت الحاضر ان الرغبة في انتهاج معايير ديمقراطية اثبتت انها سلاح ذو حدين.

وقال الصحفي ان التلفزيون الأردني كان قبل بضع سنوات يعد ملخصاً لمعظم النقاشات البرلمانية الهامة، ويخصص وقتاً متساوياً لكل متحدث.

وقال: "لم يكن يتم بث اجزاء من الخطاب الذي يعتبر مؤذياً او استفزازياً».

وقال مصدر في التلفزيون الأردني: «من الذي كان مسؤولاً عن قرار "التحرير"، امر كان يعتمد إلى درجة كبيرة على خطورة القضية، وخطورة المزاعم التي يطلقها النائب الجامح قد يكون محرر البرنامج، او مدير التلفزيون، او وزير الاعلام نفسه في اشد الحالات خطورة.»

لكن، نظرياً، فان مبادىء الديمقراطية والفصل بين السلطات تريد عدم ترك القرار حول ما يمكن او لا يمكن بثه من أجزاء من خطاب البرلماني، للمسؤولين الحكوميين فعندما كانت احزاب المعارضة ما زالت ممثلة في البرلمان، كانت تحتج واحياناً بشدة، على راي الحكومة في بث او عدم بث مداخلاتها تحت القبة.

بمناسبة النقاش البرلماني حول رفع دعم الدولة للخبز، قاطعت جبهة العمل الاسلامي التصويت لانه لم يتم بث خطاباتها اللاهبة ضد تصرف الحكومة.

في كثير من الاقطار، هنالك قنوات كوابل خاصة مخصصة بشكل كامل لبث جلسة البرلمان على الهواء. شبكة سي – سبان الاميركية لا تقوم فقط ببث جلسات الكونغرس ومجلس الشيوخ، بل تقدم ايضاً برامج خاصة على شكل مجلة يناقش الصحفيون والسياسيون وصانعو السياسة العامة من خلالها القضايا السياسية الحالية وينظرون في قصص السياسة العامة.

هنالك عنصر أساسي في مثل هذه البرامج وهو ان المشاهدين يستطيعون أن يتفاعلوا من خلال المكالمات الهاتفية الحية، والفاكس والبريد الالكتروني.

في المملكة المتحدة تقوم القناة البرلمانية ببث تغطية حية ومباشرة للاعمال اليومية للبرلمان، فهي كمشروع غير ربحي، ودون اي اموال عامة او رقابة، تعرض التغطية الحية غير المحررة لمجلس العموم وتغطية مسجلة بالكامل لمجلس اللوردات.

وفي الديمقراطية الروسية الاكثر هشاشة، دخل مجلس الدوما في معركة مستمرة مع التلفزيون العام الروسي، وفي ايار الماضي، صوت البرلمان الروسي لمنع قناة "او ار تي" – وهي القناة التي تعتبر اكثر القنوات شعبية في روسيا – من تغطية جلساته لمدة شهر بسبب التغطية غير المرضية

وقد قال المشرعون ان تقارير التلفزيون متحازة بشكل متعمد ومسيئة حتى انها اثارت الشكوك بين مشاهدي التلفزيون وجعلتهم يتساءلون فيما إذا كان يتوجب وجود الفرع التشريعي للسلطة في روسيا، حسبما قالت الاسوشيتدبرس في موسكو.

وقد غضب المشرعون بشكل خاص بعد بث حي ومباشر لنقاش في الدوما حول منع الصور الاباحية، واظهر النواب وهم يتشاجرون حول طرق الاعلان عن موانع الحمل

وبينما تعرض محطات التلفزيون الروسية نقاشات حادة في البرلمان، وبينما يتهم السياسيون الصحفيين بالتغطية المنحازة، فان البرلمان الروسي يتخذ الآن خطوات لإقامة محطة تلفزيونية خاصة به

وقريباً منا، في لبنان، تبث مؤسسة التلفزيون اللبنانية النقاشات البرلمانية الحية حول جلسات التصويت الهامة مثل جلسة الثقة والميزانية

* صحفية تعمل في ال «جوردن تايمز»

في تقرير دولي عن الحريات الصحفية

خمس دول عربية بينها الأردن تتمتع بحرية جزئية

العالم العربي والاسلامي ينضم لأقل المناطق تحرراً

لو قررت منظمة من منظمات الدفاع عن الحريات الإعلامية الأخذ على عاتقها بتحليل ودراسة تطور الحرية الصحفية في الاردن في السنوات القليلة الماضية لاصيبت بالإحباط. فكيف يدعى تقييم الصحافة في بلد كالأردن تكون الحريات في أوجها تارة وتقترب من الحضيض تارة أخرى؟

فالأردن يشهد كل عام تقريباً تشكيل حكومة جديدة. وما أن تبدأ عملها حتى تشرع في تغيير وتبديل السياسات الإعلامية للحكومة التي سبقتها حسبما ترى انه صالح للبلد او ما تعتقد بانه الحل الأمثل لسياسة الإعلام. ثم تذهب وتجيء غيرها بعد أشهر لتغير وتقلب الأوضاع الى الأفضل او الى الأسوأ. وهكذا تبقى الصحافة تحت رحمة المزاجية.

والقانون ليس هو الأساس بالنسبة للحكومة اذ بالإمكان تغييره كما حدث العام الماضي عندما عملت حكومة الدكتور عبدالسلام المجالي على تقييد الحريات الصحفية ومنع المواطن من حرية تداول المعلومات والوصول اليها بفرضها قانون مطبوعات مؤقت نعرف عنه الآن الكثير.

وحتى لا نقع في متاهة، فقد ارتأت احدى النظمات العالمية المعنية بمراقبة حرية التعبير واسمها (Freedom House) وضع الأردن في مصاف الدول التي تتمتع بحرية تعبير جزئية وذلك بناء على دراسة اجرتها حول مستوى حرية الصحافة في مختلف دول العالم لعام ١٩٩٦.

في هذه الدراسة تم تقسيم دول العالم الـ ١٨٧ الى دول ذات صحافة «حرة»، او ذات صحافة «حرة نسبية»، او «بدون» حرية صحفية اطلاقاً. وحصلت الأردن من خلال تلك الدراسة على معدل ٤٨ نقطة من ١٠٠. هذا الرقم يدل على مدى التجاوزات التي طالت الحريات الصحفية، سواء كان من خلال تأثير السلطة او القوانين او الضغط الاقتصادي على المؤسسات الصحفية والصحفيين. واعتبرت الدول التي حصلت على نقاط من ١ الى ٣٠ على أنها تتمتع بصحافة حرة. وصنفت الدول التي حصلت على نقاط بين ٣١-٦٠ على دول ذات صحافة جزئية بينما تلك التي حصلت على ٦١-١٠٠ نقطة اعتبرت من البلدان التي لا تتمتع باية حريات صحفية.

حصلت الأردن على هذه العلامة بعد أن جمعت نقاطاً اعتبرتها المنظمة تجاوزاً على الحريات فتأثير القوانين والممارسات الحكومية على حريات التعبير في الأردن اخذت ١٥ نقطة من ٣٠ نقطة، وممارسة الضغوط السياسية على الصحافة الحكومية والخاصة وصل الى ١٨ نقطة من ٣٠.

اما التأثير الاقتصادي فبلغ ١٠ نقاط من ٣٠ والتجاوزات التي تشمل الاعتقالات او التهديدات أو ما شابه للصحفيين فحصلت على ٥ نقاط من ١٠.

بهذه النتيجة تصطف الأردن مع موزامبيق وزيمبابوي ومنغوليا والسنغال وسيريلانكا، بينما اظهر التقرير (أن الدول التي تتمتع) بحريات صحفية لا تقتصر على الدول الأوروبية الغربية فقط كما أن هناك عدد غير قليل من دول العالم الثالث.

فلماذا تتمتع جزر البهاما مثلاً بصحافة حرة مطلقة، وكذلك كيريباتي، البرازيل وبوتسوانا ومالي ومالطا وميكرونيزيا وبولندا والبرتغال فيما تراوح الحريات الصحفية في الأردن بين الإباحة والتقييد؟

يبدو أن العزاء الوحيد والدائم للأردن انه لم يتم تصنيف اية دولة عربية في مصاف الدول التي تحترم حرية الصحافة. هناك دول عربية تسودها حرية نسبية للصحافة كالأردن، وهي الكويت، لبنان، المغرب، قطر.

اما بقية الدول فإنها لا تتمتع باي مستوى من مستويات الحرية وعددها يصل الى اثنتي عشرة دولة وهي:

الجزائر، البحرين، مصر، العراق، ليبيا، عمان، السعودية، السودان، سوريا، تونس، الإمارات العربية، واخيراً اليمن.

وبنظرة سريعة على وضع الدول التي تحترم الحريات الصحفية وتلك التي يسودها تقييد الصحافة، يلاحظ الباحث ان أكثر الناس الذين يعانون من غياب حرية التعبير والنشر يعيشون في دول عربية وإسلامية.

ولا يوضح التقرير ان كانت هناك اسباب تاريخية او جغرافية او سياسية او اقتصادية او جميعها ساعدت على نمو وازدهار حرية الصحافة في بلد ما، لكن القارىء يستطيع الاستخلاص بأن البلدان التي تتمتع بحريات صحفية هي بلدان مستقرة ومزدهرة وذات انظمة ديمقراطية.

وهذه النتائج تدعو للاستغراب. اذ كيف يتم فرض قوانين وتعليمات وتشريعات وقوانين مقيدة للحريات في بلدنا، باسم المحافظة على الاقتصاد الوطني والعملة الوطنية، اذا اثبتت كل تقارير العالم وهذا التقرير خاصة وجود علاقة وثيقة بين الازدهار الاقتصادي والحرية الصحفية؟ وكيف يمكن أن نقبل مقولة مدراء الدوائر الإعلامية بأن بعض مقالات صحفنا اليومية والأسبوعية أساءت الى اقتصادنا الوطني، وذلك لتبرير فرض قانون مطبوعات غير دستوري في أيار من العام الماضي؟

وكيف يمكن ان يقتنع الشعب ان الصحافة الحرة تسيء الى علاقات الأردن مع الدول الصديقة والشقيقة اذا ما كانت الدول التي تتمتع بحرية صحافة عالية وبمستوى تقدي عالي لأداء كل بلدان ورؤساء العالم، تحظى بعلاقات اكثر من جيدة مع أكثر دول العالم؟

يستطيع الأردن ان يكون الدولة الوحيدة العربية والإسلامية التي تتمتع بصحافة حرة وحرية رأي وتعبير ونشر وينضم الى ثلث العالم المتطور كما يستطيع أن يختار البقاء في مكانه كثلث دول العالم او يتراجع كالثلث الأخير. لكنه بالتأكيد ليس بإمكانه الادعاء بانه يتمتع بديمقراطية وحريات صحفية على الأقل في الوقت الحاضر.

س. ك

أوراق من الصحافة الأردنية

قانون ليبرالي لعام ونصف العام فقط

أ.د. عصام سليمان الموسى *

نص الدستور الاردني (١٩٥٢) على "حرية الرأي" بما يعنيه ذلك من حرية للصحافة والطباعة، والاعتراف بها حقاً لا يجوز الحد منه إلاّ ضمن إطار «رقابة محددة» في حالة إعلان الاحكام العرفية أو حالات الطوارئ».

وجاء هذا النص الدستوري (المادة ١٥) متوافقاً إلى حد بعيد مع العهود والمواثيق الدولية التي اعتبرت حرية التعبير حقاً للانسان.

وترجمة لهذا النص الدستوري، صدر قانون المطبوعات والنشر الأول باسم (قانون المطبوعات لسنة ١٩٥٣) في ١٩٥٣/٩/٢٦.

ونص القانون، في مادته الثانية، على أن «الصحافة والمكتبة والمطبعة حرة، ولكل شخص الحق في حرية التعبير عن رأيه». وانسجاماً مع هذه الليبرالية، نصَّ القانون على أن رخصة المطبوعة تمنح في غضون «شهر على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب» بينما يصدر الرفض «بقرار معلل يخضع للطعن امام محكمة التمييز..».

وخول القانون وزير الداخلية إيقاف المطبوعة «لمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام» ثم إحالتها للقضاء.

وأبطل القانون الجديد العمل «بقانون المطبوعات العثماني الصادر بتاريخ ١١ رجب ١٣٢٧ . وأي قانون أو نظام أردني أو فلسطيني أخر صدر قبله».

وهكذا، وبعد مضي ثلاثين عاماً على تطبيق قوانين سلطوية متشددة، فُتحت صفحة جديدة في العمل الصحفي، احتضنها وأطر لها قانون ليبرالي أجاز حرية التعبير والمقاضاة أمام المحاكم. لكن تطبيقه لم يستمر أكثر من عام ونصف.

لقد عملت حكومة السيد فوزي الملقي – وكانت الحكومة الأولى التي شُكّلت في عهد الملك الحسين بعد تسلمه سلطاته الدستورية في ١٩٥٢/٥/٢ – على إرساء قواعد الديمقراطية الحديثة، وفتح صفحة جديدة في أسلوب الحكم. غير أن وزارة الملقي لم تجد «النجاح الذي كانت تتوقعه، ولم تستطع إشاعة المُثل الديمقراطية» بين الناس، لاسباب عديدة، من اهمها: وقوف العناصر المحافظة موقفاً معارضاً للحكومة، وعدم نُضج مفاهيم الحرية والديمقراطية والمسؤولية لدى الراي العام بصورة صحيحة، واستغلال بعض الفئات – ومنها بعض الصحف – الفرصة لخدمة مآربها الخاصة. هذه الأمور، بالاضافة إلى الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على قرى الضفة الغربية الأمامية، أدت إلى إشاعة الفوضى والاضطرابات وانشال التجربة (سليمان الموسى ومنيب الماضي. تاريخ الأردن في القرن العشرين. الجزء الأول. ص ٥٩٥).

كانت الصحافة الاردنية في هذه الحقبة غضة العود. فمن الصحف اليومية، كانت تصدر «الدفاع» و«فلسطين» من القدس (منذ عام ١٩٤٩ – بعد انتقالهما من فلسطين). وانضمت «الجهاد» اليهما بعد فترة قصيرة (١٩٥٣ – ١٩٦٧). ومن عمّان كانت تصدر صحيفة «الاردن».

ومن الصحف الحزبية التي صدرت في ظل القانون الجديد: «الراية» الاسبوعية الناطقة بلسان حزب التحرير الاسلامي (١٩٥٤)؛ و«الكفاح الاسلامي» الناطقة بلسان حال جماعة الاخوان المسلمين؛ وجريدة «الراي» (١٩٥٣–١٩٥٤) للقوميين العرب وكان محررها المسؤول جورج حبش؛ و«الجبهة» الاسبوعية، وكان محررها المسؤول عبدالرحمن شقير.

وحين تقدم حسن النابلسي وعيسى المدانات عام ١٩٥٣ بطلب للحصول على ترخيص لإصدار مجلة «الفجر الجديد»، رُفض طلبهما (الجريدة الرسمية، العدد ١١٦٢، ١٩٥٣/١١/٨) لأنهما «يعتنقان المبدأ الشيوعي، وهما اهلك لا يتمتعان بحسن السيرة والسمعة» غير أن المحكمة ردت قرار الوزير (دعوى عدل عليا ٥٧/١٩٥٤) معتبرة تعليل الوزير غير كاف «إذ أن مجرد اعتناق مبدأ سياسي [illegible] دون أن يقترن هذا الاعتناق بنشاط [illegible] في القانون لا ينطوي بحد ذاته على سوء السلوك، وإلاّ فإن الأخذ بغير هذا المفهوم يؤدي إلى نتائج غير معقولة لا تتمشى مع روح القانون وأهدافه».

ورغم أن القضاء قال كلمة العدالة، إلاّ أن «الفجر الجديد» أُغلقت بعد صدور العدد الثاني وهذه الواقعة، مثال حي على طبيعة العقلية الرسمية التي تقف في وجه التعددية الفكرية.

ومن الصحف الاسبوعية صدرت «الحوادث» (١٩٥١ – ١٩٥٤) لمسلم بسيسو. وهو يستذكر أمر إغلاق صحيفته إثر كتابته مقالاً بعنوان (عشر رؤساء حكومة ووزير واحد)، ومن ثم التحاقه بجريدة «النضال» الاسبوعية لصاحبيها رياض المفلح واحمد الطراونه ومنذ «صدور العدد الأول هاجمنا حكومة الملقي . وكتبت مقالاً بعنوان (من رياض المفلح إلى فوزي الملقي)». وبعد

[illegible] (١٩٥٤/١١/٢٠) [illegible]

[illegible] الاراء [illegible] بالإضافة إلى [illegible] إثارة [illegible]

(١٩٥٤/٥/٤) إلى حل مجلس النواب، ومنع عدد من «الصحف المتطرفة» عن الصدور لمدة ستة شهور ومن هذه الصحف «الراي» و«اليقظة» و«الكفاح الاسلامي» و«الجبهة».

تعليق حرية التعبير

قامت حكومة ابو الهدى التالية، التي شكلت مباشرة بعد حكومته السابقة، بإصدار قانون المطبوعات الثاني (١٩٥٥/٣/٢٠)، الذي خول مجلس الوزراء صلاحية منح الرخصة الصحفية، او منعها بقرار قطعي، كما خول صلاحية الغاء رخصة المطبوعة الصحفية او تعطيلها «للمدة التي يراها مناسبة إذا دعت المصلحة العامة لذلك» وبقرار قطعي غير قابل للطعن (المادة ٢١).

انهى هذا النص حرية التعبير الخاضعة للمساءلة القانونية، وأناطها بالسلطة التنفيذية. وطالت فترة التعليق واشتد حتى التسعينات – أي ما يقارب (٤٥) عاماً.

علاوة على ذلك، تشدد القانون الجديد في مسألتي العقوبة والغرامة. وشهدت هذه الفترة تصعيداً في القوانين التي تلته.

وهكذا، فإن تخويل السلطة التنفيذية الاختصاصية، أمر اتخاذ القرار فيما إذا كان الخبر «صحيح»، او خبر «صحيح» – كما نص القانون الثاني – او راي خاطئ، كان نقلة من مرحلة ليبرالية تعددية مبشرة، إلى أجواء شبيهة بتلك التي سبقت الدستور.

بل ان مراجعة هذه المسألة بعد انقضاء نصف قرن عليها، قد يشير إلى أن صدور قانون ليبرالي فجأة، دون تدرج وتمهيد كافيين في أعقاب فترة طويلة سادت فيها قوانين سلطوية للصحافة، ربما انطوت على تسرع لم يتبين خطواته الانتقالية بدقة، مما ادى إلى تأثير الصحافة غير محمودة العواقب.

ويؤكد هذه المسألة خلو القانون الأول من أمرين مهمين، هما: فلسفة العمل الصحفي وتنظيمه على اسس واضحة. ويلاحظ أن التشدد في القانون الثاني (١٩٥٥) [illegible] المسألتين جزئياً، إذ ركز على ضرورة نشر الأخبار «الصحيحة»، كما أولى بعض الاهتمام لمسألة التنظيم الاداري (كاشتراط تفرغ الصحفي لمهنته) ومن هنا، يمكن الاستنتاج بأن القانون الأول جاء قاصراً متسرعاً – رغم ليبراليته والتدليل على ذلك، فإن عدم شموليته كانت وراء إيقاف المجلة الادبية الأولى التي صدرت في الأردن، «القلم الجديد» لعيسى الناعوري [illegible] وجدت انتشاراً لها خارج الأردن بفضل جهود مؤسسها وصاحبها. لقد توقفت هذه المجلة [illegible] اشتراط القانون توفر المؤهل الجامعي في المحرر المسؤول، مما لم يتوفر عند الناعوري [illegible] لإيقاف مجلته هذه. وقد نال الناعوري في وقت لاحق درجة الدكتوراه الفخرية في الأدب من جامعة إيطالية تقديراً لأدبه وأبحاثه وترجماته.

كان الهدف من القانون الثاني [illegible] واضحاً: وهو فرض ضبط اكبر على عملية [illegible] الصحف وحرية التعبير، والعودة بها إلى [illegible] لذلك، جاءت الحرية الصحفية التي [illegible] القانون شكلية لا تعطي الصحفي الأمن المطلوب، كما جاءت طروحاته للمسألة [illegible] الصحفي وتنظيمه جزئية دون تعمق [illegible] هذا، العقوبات والغرامات، وبدأ مرحلة جديدة في تقييد حرية التعبير.

ولقد أخذت عملية الضبط هذه بُعداً [illegible] قانون عام ١٩٦٧، وهو القانون الذي [illegible] بشكل مؤقت لمدة عام قبل أن يلزم مجلس [illegible] رفض إجازته، فأعيد العمل بقانون ١٩٥٥ [illegible] بعد أن نفذت الحكومة مشروعها [illegible] الصحف اليومية. هذا المشروع [illegible] شريكاً لأول مرة في العمل الصحفي [illegible] مقتصراً منذ عام ١٩٢٧ على القطاع الخاص.

---

* استاذ في قسم الصحافة والاعلام [illegible] جامعة اليرموك [illegible] الصحافة الاردنية [illegible] الملكي لبحوث الحضارة [illegible]

النسر: اليومية الأولى في الأردن والصحيفة الوحيدة خلال حرب ١٩٤٨

لم تظهر صحافة يومية في الأردن قبل عام ١٩٤٨. وكان تيسير ظبيان، صاحب جريدة «الجزيرة» التي صدرت عام ١٩٣٩ في عمان، قد حاول في بداية امره إنشاء جريدة يومية، غير انه لم يتمكن من ذلك.

لذا، اقتصر الأمر على صدور الصحف الاسبوعية منذ عام ١٩٢٣ – حين صدرت «الشرق العربي» شبه رسمية، ثم تحولت إلى رسمية تنشر القوانين فقط باسم الجريدة الرسمية – وعام ١٩٢٧ حين صدرت صحف عن القطاع الخاص.

وبقيت المملكة الأردنية بدون صحيفة يومية حتى عام ١٩٤٨، حين حوّل صبحي جلال القطب جريدته «النسر» من أسبوعية إلى يومية.

وكانت «النسر» قد صدرت أول الأمر اسبوعية بين تموز ١٩٤٧ وتموز ١٩٤٨. وبعد ذلك تحولت إلى يومية، فهي لذلك تعد اليومية الأولى التي تصدر بانتظام في الأردن في أعقاب محاولة جريدة "الجزيرة" المتعثرة. وقد واصلت «النسر» إلى ان توقفت نهائياً في ٦ حزيران ١٩٥٠. وكانت الصحيفة اليومية الوحيدة التي تصدر في الأردن في اثناء حرب ١٩٤٨. وقد ارتفع توزيعها اثناء الحرب فباتت – كما قال صاحبها – تطبع ١٦–١٨ الف نسخة، مقابل ألف نسخة كانت تطبعها عند التاسيس ويرجع ذلك إلى انها عينت مراسلين لها في القدس يوافونها بالاخبار بواسطة الهاتف أولاً بأول. ومن هؤلاء، كان مسلم بسيسو الذي قال انه كان يستخدم الهاتف العسكري التابع للجيش العربي لإيصال الأخبار إلى عمّان وبسبب تغطيتها الجيدة لاخبار حرب عام ١٩٤٨، عمد المراسلون الصحفيون المقيمون في عمان إلى اعتمادها كمصدر رئيسي لأخبار الحرب ومن هؤلاء محمد حسنين هيكل، كما ذكر القطب في مقابلة خاصة. وكان للصحيفة مكاتب في بيروت والقدس، ومراسل في دمشق واربد. واعتمدت في مصادر اخبارها على مراسليها، ومصادرها الرسمية، وعلى وكالة الانباء العربية (و ا ع).

وصدرت "النسر" في أربع صفحات في اغلب الاحيان. وكانت توجهات الجريدة قومية. كتب صاحبها ومحررها المسؤول، صبحي القطب، في العدد السادس (١٩٤٧/٦/٢٤) افتتاحية بعنوان (ذكرى الثورة) تحدث فيها عن "ثورتين تحرريتين كبيرتين كان لهما الأثر الاكبر في نهضة الشرق من كبوته، وإذكاء روح القومية والوطنية في نفوس العرب:

"الثورة الأولى: هي ثورة محمد بن عبدالله الرسول العربي الكريم (صلى الله عليه وسلم) الذي حرر العرب من استعباد الألهة والضلالات، وكان من أهم نتائجها أن تحررت البلاد العربية من نير الفرس والرومان والأحباش، وظهرت القومية العربية التي حلقت في سماء المجد والفخار...

"وأما الثورة الثانية: فهي ثورة حفيد الرسول المنقذ الأعظم جلالة الحسين بن علي رحمه الله ورضي عنه، حين ثار في وجه الظلم والاستعباد، وجاهد بكل صدق وإخلاص في سبيل تحرير هذا الشرق من كل عبودية واحتلال... وما رضي لأي جزء من بلاد العرب أن يقتطع من جسمها... بل أنه فضل أن يضحي بالتاج والعرش – وهما اثمن ما في العالم من أمان – في سبيل بقاء فلسطين عربية خالصة".

وكانت "النسر" الاسبوعية تزخر بمقالات سطرتها اقلام كتاب أردنيين مثل: سعد النمري وحافظ عبدالهادي وغيرهم. ونشر في العدد السادس نبأ عن وصول «كميات كبيرة من الحنطة التي اشترتها الحكومة من تركيا» إلى ميناء حيفا.

إلاّ أن العدد ٣٧ الصادر بتاريخ ١٩٤٨/٢/٢، تضمن مقالاً بعنوان (حديث المجاعة: إلى معالي وزير التموين) كتبه عبداللطيف الصبيحي جاء فيه: "إلاّ أن في البلاد لمجاعة تفتت الأكباد، فمن لم يصدق فليخرج إلى قرى الكرك وقرى جرش وليتفقد فلاحي السلط". وفي سلسلة مقالات عن (المعارف وشؤون التعليم: هل تبقى في الدرجة الثانية في الدولة) جاء في العدد الصادر بتاريخ (١٩٤٧/٦/٢٤) حديث عن "النواقص والمساوىء التي تعانيها المعارف في البلاد، مما هبط بالمعارف والتعليم عن المستوى اللائق بها، وجعلها تتأخر عن اداء رسالتها وبلوغ غايتها"، وذلك لأسباب "مرجعها ضعف الموازنة وقلة مخصصات وزارة المعارف من الأموال". وتضمن المقال انتقادات لكثرة "تغيير الوزارات، واختلاف الوزراء على وزارة المعارف".

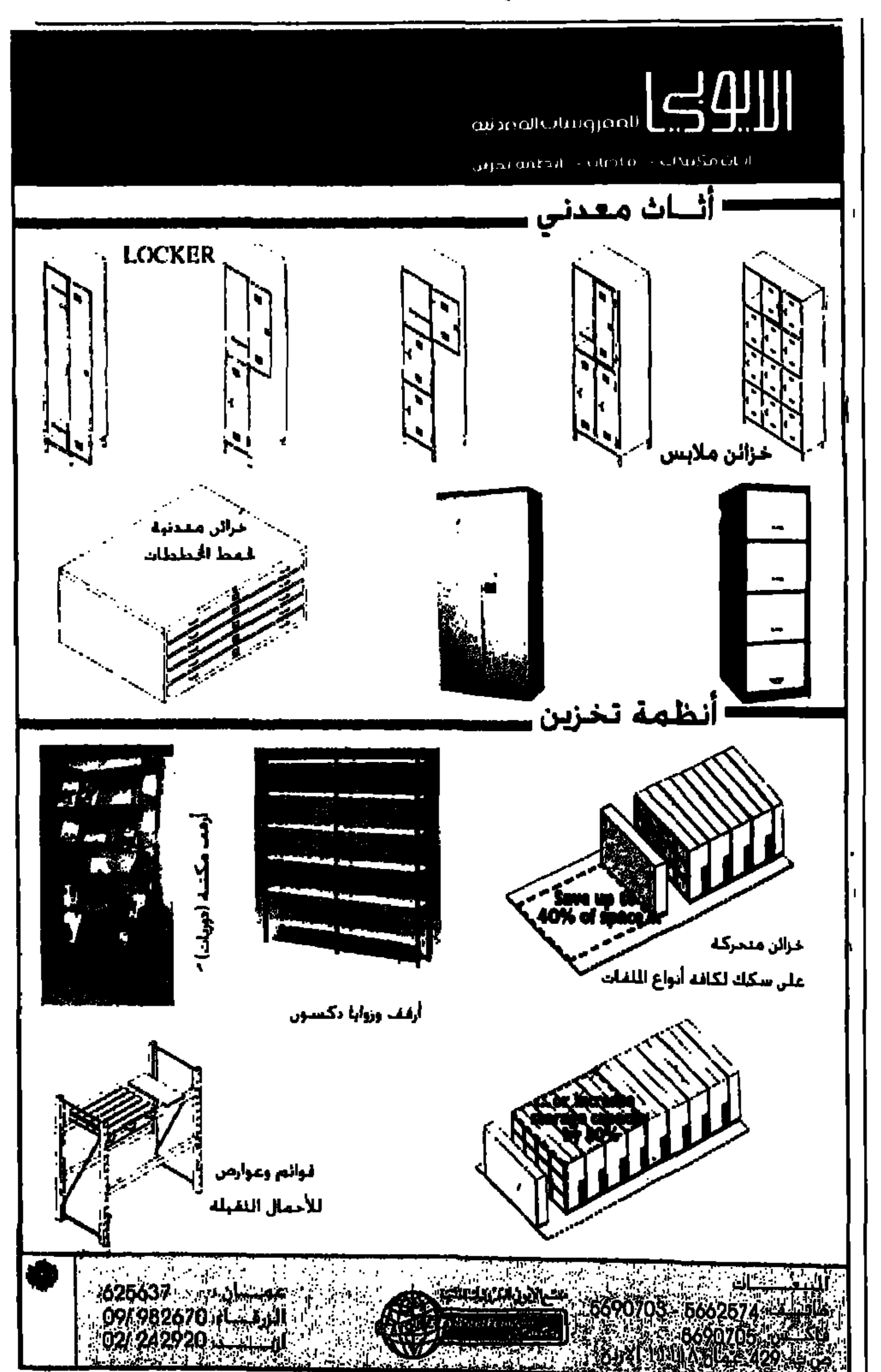
واشتملت أعداد "النسر" اليومية على تغطية لحرب عام ١٩٤٨، وبطولات الجيش العربي، والمناضلين الأردنيين. وتضمنت المانشيتات العناوين التالية. «القدس الشريف» في ايدي اشاوس الجيش الأردني (العدد ٦٦ تاريخ ١٩٤٨/٥/٢٠)، و عاهل الأردن يقتحم المعركة غير مبال بالقنابل «والرصاص» (العدد ٧٣ تاريخ ١٩٤٨/٥/٢٨).

كما نشرت صفحة أسبوعية للادب والاجتماع اشرف على تحريرها الشيخ ابراهيم القطان، ظهرت فيها أسماء من أمثال: أميرة الشريقي، حسني فريز، ومقتطفات لمصطفى وهبي التل ونجيب القسوس، ونشرت الصفحات الأخرى اخباراً محلية متفرقة.

وكان صبحي القطب قد أصدر بالاتفاق مع شقيقه ممدوح جريدة "الدفاع" لتحل محل "النسر" إذا ما عطلت. وصدر من «الدفاع» ما مجموعه (٤٢) عدداً، إلى أن اوقفت عام ١٩٤٩، وقد رأس تحريرها منيب الماضي الذي عمل رئيساً لتحرير "النسر" لفترة من الزمن ايضاً. وفي العدد الثاني الذي صدر في ١٩٤٩/٧/٥، ورد في اعلى الصفحة الأولى تحت عنوان (وفاء .. وولاء) ما يلي: "سواء احتجبت "النسر" او صدرت "الدفاع" فكلتاهما تتعانقان وتتكاتفان لخدمة الأردن .. ولئن عطلت "النسر" شهراً فلن يمنعنا ذلك من الاستمرار في تأدية رسالتنا القومية التي امنا بها...".

وصدرت عن القطاع الخاص صحف اسبوعية لم تعمر طويلاً – منها جريدة "العهد" لسليمان النابلسي، وكانت سياسية اجتماعية صدرت في ١٩٤٧/٨/١٥ واوقفت في ١٩٤٨/٣/٢١ بعد ان صدر منها ٣٠ عدداً. واوردت "النسر" في عددها ٢٧ الصادر في ١٩٤٨/٢/٣ تفاصيل "حادث اعتداء مؤسف على معالي سليمان بك النابلسي صاحب جريدة العهد الغراء ووزير المالية السابق"، مما قد يكون له "صلة بالتراشق والتنابذ" الذي حدث مؤخراً بين "جريدتي «العهد» و «الجهاد» وما نشر فيهما من مقالات انتقادية" وحثت الجريدة الزميلتين ان "تكفا عن التراشق والاتهامات وأن تحصرا همهما في معالجة القضايا القومية والمسائل الهامة". وتضمن العدد نفسه إشارة إلى صدور "الجهاد" عن حزب النهضة الأردني وكانت "الجهاد" صدرت عام ١٩٤٧ لتكون لسان حال ذلك الحزب، وصدرت نصف اسبوعية أول الأمر، ثم غدت اسبوعية، إلى أن توقفت في نهاية العام الأول من عمرها.

ع م



صحافة بلا مجلات

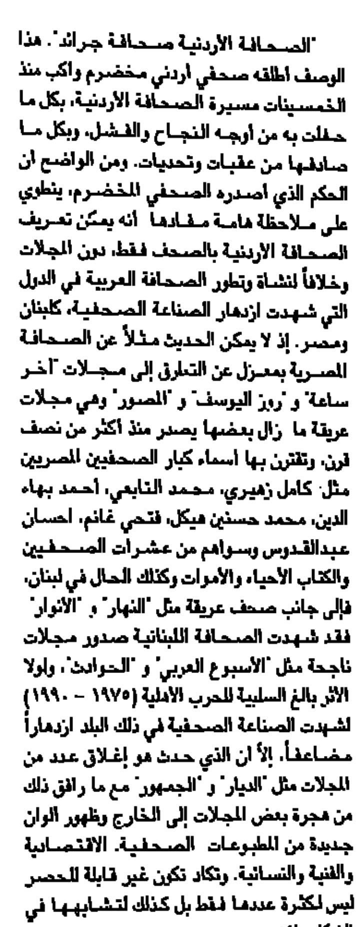
تاريخ المجلات الأردنية هو تاريخ توقفها عن الصدور

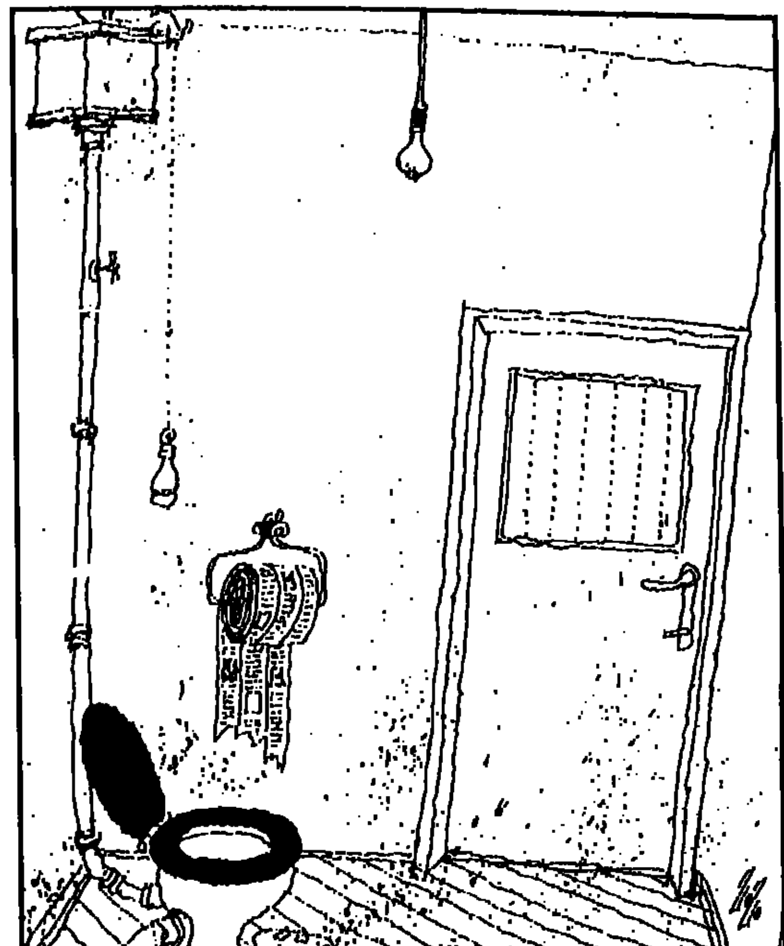
محمود الريماوي *

"الصحافة الاردنية صحافة جرائد". هذا الوصف اطلقه صحفي اردني مخضرم واكب منذ الخمسينات مسيرة الصحافة الاردنية، بكل ما حفلت به من أوجه النجاح والفشل، وبكل ما صادفها من عقبات وتحديات. ومن الواضح ان الحكم الذي اصدره الصحفي المخضرم، ينطوي على ملاحظة هامة مفادها انه يمكن تعريف الصحافة الاردنية بالصحف فقط، دون المجلات وخلافاً لنشأة وتطور الصحافة العربية في الدول التي شهدت ازدهار الصناعة الصحفية، كلبنان ومصر. إذ لا يمكن الحديث مثلاً عن الصحافة المصرية بمعزل عن التطرق إلى مجلات "آخر ساعة" و "روز اليوسف" و "المصور" وهي مجلات عريقة ما زال بعضها يصدر منذ أكثر من نصف قرن، وتقترن بها اسماء كبار الصحفيين المصريين مثل: كامل زهيري، محمد التابعي، احمد بهاء الدين، محمد حسنين هيكل، فتحي غانم، احسان عبدالقدوس وسواهم من عشرات الصحفيين والكتاب الأحياء والأموات وكذلك الحال في لبنان، فإلى جانب صحف عريقة مثل "النهار" و "الانوار" فقد شهدت الصحافة اللبنانية صدور مجلات ناجحة مثل "الأسبوع العربي" و "الحوادث"، ولولا الاثر بالغ السلبية للحرب الاهلية (١٩٧٥ - ١٩٩٠) لشهدت الصناعة الصحفية في ذلك البلد ازدهاراً مضاعفاً. إلاّ ان الذي حدث هو إغلاق عدد من المجلات مثل "الديار" و "الجمهور" مع ما رافق ذلك من هجرة بعض المجلات إلى الخارج وظهور الوان جديدة من المطبوعات الصحفية. الاقتصادية والفنية والنسائية. وتكاد تكون غير قابلة للحصر ليس لكثرة عددها فقط بل كذلك لتشابهها في الشكل والمضمون.

على أن مسيرة الصحافة الاردنية، وإن كانت تؤشر إلى غياب المجلة الناجحة، إلاّ ان الامر لم يخل من تجارب تمثلت في إصدار مجلات منها: "حول العالم" و "الاثنين" في الخمسينات والستينات و "الرقيب" و "الأفق الاقتصادي" و "الرائد العربي" في الثمانينات، المجلة الاخيرة التي عاشت نحو ثلاث سنوات، فإن التجارب الاخرى لم تعمر سوى لفترات قصيرة واعتمدت على جهود فردية لاصحابها، وكانت أقرب إلى اداء الصحف من حيث التركيز على المقالات والتعليقات وما كان غياب التحقيقات والمواد المصورة التي تميز المجلات عن الصحف.

ولا يقتصر الامر على التقنيات التحريرية والطباعية. ففي راي الصحفي المخضرم، انه في الأصل ظهور ونجاح المجلات الاسبوعية، في فترة تقييد الحريات التي امتدت لثلاثة عقود. فبينما تعتمد الصحف على الاخبار والاعلانات، فإن المجلة تقوم على التقارير الإخبارية والتحليل





والريبورتاج السياسي - على ما وراء الاخبار، ولم يكن من الممكن ازدهار هذا الفن الاعلامي مع غياب الحد الادنى من الحريات الصحفية. ومن فرص الاتصال بالرموز السياسية والحزبية والفكرية، وتمكين اصحابها من التعبير عن ارائهم ومواقفهم. وقد فاقم من ذلك ضعف الثقة الرسمية بالاعلام وعدم التعويل عليه، والتركيز على الإعلام المسموع (الإذاعة) قبل ظهور التلفزيون في اواخر الستينات. ففي مصر على سبيل المثال ورغم التقييدات التي اتسم بها العهد الناصري، إلاّ انه جرى الحفاظ على الصحف والمجلات التي كانت تصدر قبل ثورة ١٩٥٢، كما حرص العهد الناصري على إبراز جيل جديد من الصحفيين والكتاب بما ينسجم مع مراهنة الدولة المصرية على دور الإعلام. ورغم سلبيات تاميم الصحف والمؤسسات الاعلامية، إلاّ ان هذه الاجراءات ساهمت في تدعيم الامن الوظيفي للاعلاميين العاملين في المهنة. وفي حدود ازدهار كان من بعض نتائجه ظهور مجلات ناجحة مثل "صباح الخير" و "الاذاعة والتلفزيون" فضلاً عن المجلات الثقافية "الطليعة" و "الفكر المعاصر" وعودة مجلة "الرسالة" التي اسسها احمد حسن الزيات.

لم يحدث شيء مثل ذلك عندنا في الاردن. فتاريخ ظهور المجلات هو ذاته تاريخ توقفها وهي في عمر الزهور غير المتفتحة، دون ان تترك اثرا يذكر او تؤسس لحالة يمكن البناء عليها.

غير ان البعض - وكاتب هذه السطور منهم - يرى ان قوانين المطبوعات المقيدة للحريات، وإن كانت تفسر إلى حد بعيد ظاهرة غياب المجلات، إلاّ ان ذلك لا ينفي وجود اسباب اخرى لا تقل اهمية ومن هذه الاسباب عزوف اصحاب رؤوس الاموال عن الاستثمار في الصحافة. وإذ يعزو البعض ذلك إلى السبب "الاصلي" المتعلق بالحريات، إلاّ ان هذا الجواب لا يجيب على سؤال اخر يتصل بهذه القضية ذاتها. فإذا كانت القوانين السارية قيدت إصدار مجلات سياسية، فلماذا لم يشهد الاردن ظهور مجلات غير سياسية فنية واجتماعية واقتصادية ورياضية وثقافية؟ إن السبب متعلق اساساً بثقافة و عقلية راس المال الذي لا يعير اصحابه اي اهتمام للمناشط الثقافية والاعلامية هو السبب ذاته، الذي دفع المتمولين للعزوف عن الانتاج السينمائي مثلاً، او عن تأسيس دور نشر حتى نهاية الثمانينات. فالمجلة هي مظهر من مظاهر حيوية وتعددية المجتمع في حراكه الداخلي، وهي مرآة للعلنية، ومنبر للصورة إلى جانب الكلمة، وبهذا فقد كان من الطبيعي لمجتمع محافظ ان لا يشهد هذه المطبوعات إلاّ كخطرات

> هناك أسباب أخرى لظاهرة غياب المجلات، تتمثل في عزوف أصحاب رؤوس الأموال من الاستثمار في الصحافة. وإذا كانت القوانين السارية قيّدت إصدار مجلات سياسية، فلماذا لم يشهد الأردن ظهور مجلات غير سياسية؟

متقطعة. وان تقتصر الصحافة فيه على الصحف التي تنقل الاخبار السياسية والمحلية، وتنشر الاعلانات والوفيات، بعيداً عن الحياة المتحركة والملونة للنشاط الاجتماعي متعدد الرؤى والاذواق.

وليس بغير دلالة ان تنجح المجلات (كما هو حال السينما والتلفزيون) في بلدان كمصر ولبنان حيث يتمتع المجتمع فيهما بحيوية اكبر، وحيث النخب الاقتصادية والاعلامية اقل محافظة واكثر تحرراً.

في تقصي هذه الظاهرة، لا بد من الإشارة إلى فترة التسعينات (المستمرة) والتي شهدت انفراجاً ملحوظاً ولا سابق له إلاّ في الفترة القصيرة في أواسط الخمسينات: لقد صدر عدد كبير من الصحف الأسبوعية .. وظهرت مجلة "الافق" (وكانت صدرت من قبل عام ١٩٨٦ باسم "الأفق الاقتصادي" ولم تلبث ان توقفت)، وبينما واصلت الاسبوعيات الصدور وبزخم كبير، إلا انها توقفت بموجب متطلبات تعديلات ايار ١٩٩٧ على قانون المطبوعات، فإن مجلة "الافق" عاشت نحو ثلاث سنوات، وهي فترة طويلة قياساً إلى العمر المعهود للمجلات الاردنية، وكانت سبقتها إلى ذلك مجلة "الرائد العربي" والتي كانت اقل حضوراً في الساحة الصحفية.

وفي الفترة إياها، ظهرت مجلة "سيدة" الاجتماعية، في مظهر جذاب وإخراج متقن وتوقفت قبل أن تكمل عامها الثاني.

وواقع الامر أن الصحف الأسبوعية بدت كتوليفة تجمع بين مزايا الصحيفة اليومية والمجلة الاسبوعية، وفي وقت لا يستغني فيه القارئ (والمعلن) عن الصحف اليومية، فإن الصحف الاسبوعية قد غطت عملياً تلك المساحة التي كان يمكن لمجلة اسبوعية أن تتحرك فيها وخلالها بدءاً من نشر التقارير الإخبارية والتحليلات السياسية إلى مذكرات الفنانين والمواد المنوعة إلى التحقيقات الاجتماعية إلى الصور الملونة. وهو ما فاقمته الصحف اليومية التي اخذت تتوسع في إطار الخدمات ونشر المواد التي تلبي رغبات مختلف شرائح القراء. وهي ظاهرة يمكن للمرء ان يلمسها في الصحافة العربية عموماً حيث اخذت الصحف تحل عملياً محل المجلات، بالتنويع المستمر في موادها وإصدار الملاحق والأخذ بالالوان كما في صحيفة "الاتحاد" الاماراتية، وصحيفتا الشرق الاوسط" و "الحياة"، مع تضاؤل عدد المجلات السياسية. قياساً لما كان عليه الامر في الثمانينات.

وغاية القول أن التقدم الذي اصاب الصناعة الصحفية قد جعل الصحف اليومية توسع من إطار خدماتها، وعندنا في الاردن فقد اكتفت الاسبوعيات بالصحف (ومثالها الناجح "شيحان") وليس بالمجلات، اما انجذاب القارئ إلى الالوان والصور، فإنه يجد إشباعاً له في وسائل الاعلام المرئية والمسموعة وبخاصة التلفزيون. وهكذا فانه ليس من المبالغة القول إذا كانت الظروف السابقة لم تسمح من قبل بإصدار المجلات ولا سمحت بنجاح ما صدر منها فإن الظروف المستجدة لا تسمح بظهور مجلة اردنية ناجحة، إلاّ إذا توفرت عناصر المغامرة والخيال والنفس الطويل بالتوجه إلى إصدار مطبوعات متخصصة وينشأ عليها طلب ما فعلية عند القارئ الاردني.

على خلفية الترخيص لشبكة هواتف خلوية

دعوى قضائية من "فاست لينك" ضد الحكومة

التنافس الفعلي مرهون بخفض أسعار المكالمات

المشرق الإعلامي – خاص

فاست لينك ضد مجلس الوزراء، او "محاكمة العام" كما يصفها البعض في مجتمع رجال الاعمال، وقد افتتحت في ٢٤ كانون الثاني امام محكمة العدل العليا.

ان الخدمة الهاتفية النقالة الوحيدة في الأردن، التي تقدر عائداتها الشهرية بـ ١.٥ مليون دينار، تقاضي الحكومة على قرارها بمنح ترخيص شبكة هواتف خلوية ثانية، لشركة الاتصالات الاردنية ذلك ان فاست لينك، على شفا فقدان احتكارها الذي منح لها في تشرين الاول ١٩٩٤، لفترة اربع سنوات، تحتج بأن القرار أعلن قبل تشرين الاول ١٩٩٨ وبالتحديد في تشرين الاول ١٩٩٧، وأن مجلس الوزراء شطب سنة من المدة التي منحت للشركة والتي دفعت ثمن امتيازها.

ان فترة "فاست لينك" على التوسع في حالة خطر، حيث يعيقها دخول لاعب ثان في السوق، إضافة إلى ملايين الدنانير التي صممت شركة الهواتف النقالة الاردنية JMTS – وهي التي تشغل فاست لينك – على المطالبة بها كاضرار، وعن "كل مشترك ستخسره الشركة لشركة الاتصالات الاردنية" حسبما قال مصدر قانوني.

بدات القضية التي رفعت في ١٥ كانون الاول، بالشكليات المعتادة: طلب فريق "فاست لينك" القانوني من المحكمة بان تامر المدعي العام بإبراز وثائق لإيرادها كدليل، وهو طلب تم قبوله.

واجلت المحكمة الجلسة إلى ١٤ شباط، حيث يتوقع من المحامين ان يبدأوا بتقديم حججهم.

يقول الخبراء أن من المتوقع صدور حكم المحكمة خلال اربعة إلى ستة شهور، وهو حكم يمكن ان يلغي قرار مجلس الوزراء.

كان من المفروض وفقاً لشروط الترخيص، ان تدفع ٢٤ مليون دينار على اربع دفعات، بدل حقوقها التي تقتصر عليها. وقد تم دفع الدفعتين الاوليين، مجموع ٩ ملايين دينار، لكن "فاست لينك" كما تقول المصادر القانونية لا تنوي تاجيل الدفعتين المتبقيتين وبمجموع ١٥ مليون دينار

وكان من المقرر دفع إحدى الدفعتين المتبقيتين، ٦ ملايين دينار في نهاية كانون الثاني

يقول أحد المحامين حيث أن "فاست لينك" فقدت احتكارها قبل نهاية فترة الاربع سنوات، فليس هنالك اي منطق لدفع هذا المبلغ

واضاف احد المصادر انه حتى إذا لم يكن حكم المحكمة العليا لصلحة "فاست لينك"، فان بإمكان الشركة المطالبة بحقها امام المحكمة المدنية بعدم تاجيل الدفعات

يقول السيد ديفيد بوسوورث مدير عام فاست لينك: كنا متشوقين جداً لان تكون هنالك منافسة، لأن فائدة سوف تتحقق للمستخدمين والشركات من ذلك، لكننا أيضاً نريد احترام حقوقنا

تحتج "فاست لينك" إزاء التوقيت والأسلوب، الذي منح مجلس الوزراء بموجبه ترخيص شبكة هواتف نقالة لشركة الاتصالات الأردنية

ويوضح السيد بوسوورث انه وفقاً لاتفاقية الترخيص بين شركة الاتصالات الأردنية وفاست لينك، فان اصدار ترخيص ثان كان يمكن النظر فيه فقط بعد انتهاء فترة حق "فاست لينك" التي تمتد اربع سنوات، في نهاية تشرين الاول ١٩٩٨

وقال: ان الحكومة بإعلان القرار في ١٩ تشرين الأول ١٩٩٧، تخرق الاتفاقية، وحتى إذا لم تستطع شبكة الهواتف النقالة لشركة الاتصالات الاردنية العمل قبل تشرين الاول ١٩٩٨، فانها تستطيع أن تبدأ بالانشاءات قبل ذلك التاريخ

واشار إلى أن قانون الاتصالات لعام ١٩٩٥ يستدعي عطاء مفتوحاً لإصدار ترخيص ثان، ولعدم إصدار مثل هذا العطاء، فان "فاست لينك" تقاضي مجلس الوزراء ولجنة تنظيم الاتصالات، وهي هيئة مستقلة أسست عام ١٩٩٥ لتنظيم هذا القطاع الذي يشهد نمواً سريعاً، وتنظيم العلاقات بين الحكومة والمستهلكين ومقدمي الخدمة ومقدمي المعدات. ومع إحجامهم عن الدخول في تفاصيل القضية، [illegible] مسؤولو اللجنة التنظيمية للاتصالات دافعوا عن انفسهم امام إدعاءات "فاست لينك" بالقول انه [illegible] عملية طرح العطاء، لكنها جمدت عند البدء في عملية خصخصة مؤسسة الاتصالات الاردنية

ومع عملية الخصخصة [illegible] سنتين تقريباً [illegible] الحكومة الاردنية [illegible] الاتصالات [illegible]

السبب الرئيسي

وربما تكون [illegible] شركة الاتصالات الاردنية السبب الرئيسي وراء قرار [illegible] شبكة خلوية [illegible] للاتصالات [illegible] سيكون من الأسهل [illegible] لشركة الاتصالات الاردنية ترخيص شبكة خلوية

لكن دعوى "فاست لينك" أدت إلى [illegible] العكسية بمقايضة الشركاء [illegible] العملاق الدولي الذي [illegible] ٤٠ من شركة الاتصالات الاردنية والذي تم تحديده. ووفقاً لتوقعات العارفين بالأمر تتردد الشائعات في الدوائر التجارية أن صفقة قد تم طبخها فعلاً. ويمكن أن تكتمل في منتصف ١٩٩٨

وقد ذكر السيد ابو جاموس أن اللجنة التنظيمية للاتصالات لم تمنح شركة الاتصالات الاردنية ترخيص شبكة خلوية، لكن يجري مناقشة الشروط

واكد السيد ابو جاموس أن من الشروط المهمة التي على شركة الاتصالات الاردنية ان تلبيها هو المعاملة المتكافئة التي توجب على الشركة الاردنية، كمزود للاتصالات، أن تمنحها لفاست لينك

ان رسوم الاتصالات المكالمات الهاتفية الخلوية (اكثر من ٦٠ فلساً للدقيقة مقارنة مع التسعة فلسات الدقيقة الهواتف) وهي أعلى من الأسعار في الدول الشرق أوسطية الأخرى، مثل اسرائيل ولبنان.

قال السيد بوسوورث: ان احد مواطن التناقض ان شركة الاتصالات الأردنية، كمزود للاتصال يمكن أن تعطي رسوماً اقل لمشتركيها وتتلقى منا رسوماً أعلى

وفي استبعاد مثل هذا الاحتمال اكد السيد ابو جاموس على الفوائد التي سيجنيها المستهلك مع الانتقال من الاحتكار إلى سوق متنافسة

وقال ان التنافس بين الجانبين سيعطي المشتركين نوعية افضل ورسوماً اقل.

واضاف أن انخفاض الأسعار قد ميّز عملية مماثلة

ان عنصر الكلفة الرئيس للخدمات الهاتفية النقالة يظل في العشرين بالمئة، التي تتقاضاها الحكومة من إجمالي دخل الشركة التي توفر الخدمة

وان مشاركة الحكومة الكبيرة في الأرباح يمكن ان تمثل عائقاً كبيراً أمام تخفيض الرسوم، ونتيجة لذلك ستكون عائقاً أمام توسع قاعدة المشتركين.

يقول المحللون ان التنافس بين شركتين او اكثر يمكن أن يؤدي إلى اسعار ادنى، حيث يمكن للشركات ان تعمل على تقديم عروض خاصة جذابة لمشتركيها، وتزيد من تغلغل منتوجاتها في السوق المنخفض حالياً.

وبدلاً من اتساع قاعدة المشتركين كنتيجة لرسوم الاستخدام الادنى، فان التغلغل الاكبر في السوق – واتساع قاعدة المشتركين – يمكن ان يؤدي إلى انخفاض الأسعار.

في سوق تنافسي، يقدر عدد المشتركين بحوالي ١٥٠ الف مشترك، لكن الخبراء يقولون ان العدد سيزداد إذا كانت هناك شركتان في السوق.

ووفقاً لمصادر الشركة فان لدى "فاست لينك" حالياً حوالي ٤٢ الف مشترك، اشترك منهم ٢٠ الفاً في العام الماضي.

على السلطات تحديد موقفها من خدمة هاتف الانترنت

بامكان شركات الاتصال التي سيؤثر عليها استخدام هذه التكنولوجيا ان تقدم خدمات الانترنت التي ستصبح وسيلة الاتصال الرئيسية!

زيد ناصر *

مع وصول وانتشار تكنولوجيا هاتف الانترنت (او الهاتف الشبكي) التي تمكن المستخدمين من القيام بمكالمات دولية بنفس اسعار الربط على شبكة الانترنت محلياً، تطفو على السطح قضايا قانونية وتنظيمية عدة.

وكما علمنا فإن السلطات المسؤولة عن قطاع الاتصالات في الاردن ترى بأن بيع او الترويج لبرامج او تكنولوجيا هاتف الانترنت في السوق المحلي غير قانوني.

والسؤال الذي يثار هو: لماذا؟ هل الجواب لأن المكالمات التي تتم عن طريق الانترنت تستبدل المكالمات التي عادة ما تتم من خلال شركة الاتصالات الاردنية وانها لذلك تخفض عائدات الشركة؟ وفي هذه الحالة فإنه ينظر إلى تكنولوجيا هاتف الانترنت على انها تهديد لخدمات الاتصالات. في كل انحاء العالم تدرك شركات اتصالات عملاقة مثل Tele- ،AT&T ،MCI com وغيرها بأن التحرك نحو استخدام اكبر لاتصالات تتركز في شبكة الانترنت يعني استخداماً اقل لخدمات الهاتف التقليدية.

وهذه التكنولوجيا الحديثة تعتبر تطوراً مثيراً يمكنك من استخدام الكاميرات الرقمية لإتاحة الفرصة لمستخدمي التلفون الشبكي لرؤية بعضهم اثناء إجراء المكالمات. لكن الأثر الأكبر لتكنولوجيا هاتف الانترنت سيكون تخفيض تكاليف إجراء المكالمات الدولية. وإذا تعاملت شركات الاتصالات مع الامر بالطريقة الصحيحة فإنها لن تخسر الكثير.

واحد الحلول هو أن تؤدي شركات الاتصال خدمات الانترنت، وهذا ببساطة لأن الانترنت تمثل الموجة الجديدة في عالم الاتصالات وستصبح يوماً ما في المستقبل غير البعيد الوسيلة الرئيسة للاتصالات عبر القارات من حيث حجم المستخدمين. وحتى يومنا هذا هناك اكثر من ٦٥ مليون مستخدم للانترنت في العالم (وهذه احصائية متواضعة).

وحيث ان نوعية الصوت والصورة المرئية للمتحدث ليست جيدة وان الاتصال عبر الشبكة لا يعطي نتيجة مضمونة فإن طرق الاتصال التقليدية لا تزال تحتفظ بالكثير من حسناتها، وعلى وجه الخصوص لدى إجراء مكالمات دولية

ونعود الآن إلى عدم قانونية الاتصالات الهاتفية التي تتم عن طريق الانترنت. والسؤال الآن هو: كيف يمكن للسلطات أن تضبط مستخدمي هذه الخدمات؟

كل ما يحتاجه المستخدم هو ان ينسخ برنامجاً مجانياً خاصاً بهاتف الانترنت على جهازه عن طريق الشبكة وابتياع وحدة كاميرا رقمية، وهذه الكاميرا متوفرة في السوق حيث انها قانونية تماماً. وبالاضافة إلى ذلك يحتاج إلى ميكروفون.

إذاً فبإمكان اي شخص امتلاك وسائل اجراء مكالمات عن طريق الانترنت دون ارتكاب مخالفات قانونية.

نحن ندرك بانه غير قانوني توزيع او تقاضي بدل تقديم خدمات الاتصالات دون حيازة رخصة رسمية، لكن مع خدمة الانترنت لا يدفع المستخدم اي مقابل لإجراء المكالمات، إذ انه يستخدم خدمة الانترنت الموجودة بالاصل والتي يدفع المستخدم مقابل استخدامها لمزود الخدمة المحلي والذي هو حائز على تسجيل قانوني.

إذاً من ناحية قانونية، ما هو موقف السلطات الاردنية المسؤولة عن قطاع الاتصالات إزاء تكنولوجيا هاتف الانترنت؟ [illegible] كمواطنين ملتزمين بالقانون [illegible] ستتاح الفرصة لكل مستخدمي الشبكة [illegible] الانترنت.

*كاتب اردني [illegible]
«السفارة» الاسبوعية [illegible]

نبض الشعب وصنع القرار السياسي

الدكتور فهد الفانك

نبض الشعب او نبض الشارع أو راي الناس او الراي العام، كلها تعني الشيء ذاته لاغراضنا، ولا بد من طريقة للتعرف على هذا النبض وقياسه بشكل دوري، وربما يومي. فلا يجوز الاعتماد على الانطباع الشخصي الذي كثيراً ما يخطيء، ولا على المحيطين بالمسؤول الذين لا ينقلون إليه سوى ما يحب ان يسمع.

وبداية نقول ان الحكم وقيادة البلاد لا يجوز ان تلتزم بنبض الشارع في جميع الحالات، فالعواطف تجمح، والمعلومات المتاحة للناس محدودة، والتأثر بوسائل الاعلام الصديقة والمعادية وارد، مما قد ينحرف بهذا النبض، فيؤشر بالاتجاه الخاطيء.

بعبارة اخرى فالاصل ان المسؤول لا ينقاد لنبض الشارع بل يلتزم بالعقل والحساب على ضوء المعلومات التي تتوافر له ولا تتوافر لرجل الشارع، وكنتيجة للخبرة التي تتوافر له ولا تتوافر لرجل الشارع، وكحصيلة للاستشارات المتاحة له وليست متاحة للجميع.

لكن صاحب القرار السياسي في بلد ديمقراطي او شبه ديمقراطي لا يستطيع ان يتجاهل الشارع، أو ان ينقطع عن الراي العام لمجرد انه يثق بنفسه وبصحة حكمه. فنبض الشارع ليس العامل الحاسم في صنع القرار، ولكنه احد العوامل الهامة التي يجب ان تؤخذ بالحساب

الرئيس الاميركي كلنتون لم يخترع منهج استطلاع الراي العام، ولكنه اول رئيس اميركي اعتمد عليه بشكل كبير جداً، حتى ان المكتب المتخصص باستطلاعات الراي العام في البيت الأبيض يقوم بالاستطلاع على اساس يومي، لإبقاء الرئيس على الاطلاع بمواقف الاميركيين وتوجهاتهم تجاه مختلف القضايا. فضلاً عن قياس شعبية الرئيس ونسبة من يوافقون على سلوكه.

وعمليات الاستطلاع هذه تعتمد على صياغة علمية وموضوعية للسؤال، ومن ثم تقوم عشرات الموظفات بالاتصال بالعينة المقررة هاتفياً، ويجري تصنيف الردود وتلخيص النتائج خلال يوم واحد، ووضعها على مكتب الرئيس لتكون اول ما يقرا صباح كل يوم.

حتى شعارات الحملات الانتخابية واختيار الكلمات كان يجري استطلاع الراي لقياس نجاحها ومدى تأثيرها وتفضيل صياغة على اخرى لكي يستعملها الرئيس في خطاباته وإعلاناته ومؤتمراته الصحفية المحضرة تحضيراً جيداً حيث كل كلمة لها مغزى.

هل لدى صناع القرار الرسميين في الأردن وسيلة علمية للتعرف على نبض الشارع تجاه مختلف القضايا، سواء تعلقت بكيفية التعامل مع قضية الدقامسة، او محاولة اغتيال الموساد لخالد مشعل ونيول الفضيحة، او اعدام اربعة اردنيين في العراق بتهمة التهريب، او إرسال مراقب للمناورات الاسرائيلية التركية، او ذهاب نواب المخيمات الفلسطينية إلى الكنيست الاسرائيلي لمقابلة رئيسه، او حزمة الامان الاجتماعي، او التعديل او التغيير الحكومي، إلى آخره.

مرة أخرى لا نطالب الحكومة بالسير وراء نبض الشارع، ولكنا نتوقع منها أن تقيس نبض الشارع، وان تأخذه بالاعتبار عند اتخاذ القرارات العامة، وإلا فإنها تغامر باتخاذ قرارات قد تستفز الناس وتثير غضب الشارع دون ان تدري او تقصد.

«اسأل الحكومة» و «نحو اردن افضل»

نتس: منتدى الكتروني لخدمة المشتركين يشهد نقاشات ساخنة حول اخر التطورات

أحمد ناصر *

«نتس» من اوائل الشركات التي قدمت خدمة المنتديات الالكترونية لمشتركيها، وهي تختلف عن خدمة الشبكة العنكبوتية العالمية، اذ ان خدمة «نتس» الداخلية تتمثل في عرض لوحة اعلانات على مدار الساعة ويمكن لاي من المشتركين مشاهدتها من خلال الاتصال الهاتفي، وقد بدات نتس تقديم خدماتها منذ مطلع عام ١٩٩٦.

اثارت رسالة بعثت إلى لوحة اعلان الكترونية واقعة ضمن خدمة نتس (NETS) المحلية والتي تخدم مشتركيها منذ سنتين نقاشاً حول حرية التعبير إذ إختلف المراقبون والشركة وصاحب الرسالة حول التمييز بين الهجوم الشخصي والنقد.

وهذه ليست اول حادثة من هذا النوع تشهدها نتس، فلم ينقطع مشتركو نتس والبالغ عددهم ٢٧٠٠ مشترك يومياً عن بلوغ الخطوط الحمراء في خلافاتهم حول الهجوم والنقد.

فرسالة وائل برغوثي التي ارسلها الى منتدى «اسال الحكومة» تضمنت أراء هذا الشاب حول عدة مواضيع مثيرة منها حضور الاردن للمناورات الاسرائيلية - التركية، والانتخابات النيابية العامة الاخيرة، و استقبال شيخ الازهر للحاخام ياسرائيل لاو في مصر، و إغلاق ١٣ صحيفة اسبوعية واداء سمير مطاوع كوزير اعلام

اضافة لذلك نعت وائل في الرسالة نفسها بتاريخ ١٩٩٧/١/٦ سوريا على انها «الدولة العربية الحقيقية الوحيدة» الباقية لعام ١٩٩٨. واشار إلى وجود «خائن» مجهول من بين زعمائها كما قام بإعادة تسمية الاردن لتصبح «إسرأردن».

ولم تتوقف اراء السيد برغوثي هنا، فقد إمتدت إلى وصف رئيس دولة عربية مجاورة ومروان جمعة مدير عام شركة نتس، بانهما «اوقح واحمق واتفه شخصيات لعام ١٩٩٧».

ادت هذه الرسالة والتي كان عنوانها «شخصيات عام ١٩٩٧» إلى توقيف اشتراك السيد برغوثي القاطن في دولة قطر

جاء هذا التوقيف بعد «عدة إنذارات» اختتمها السيد جمعة برسالة إلى وائل قال فيها: «لقد طفح الكيل».

وطبقاً للفقرة هـ من القسم الثاني لشروط نتس والتي وضعت في بداية عام ١٩٩٦ «يمنع المشتركين من شن الهجوم الشخصي ضد مشتركين اخرين أو شخصيات عامة اردنية ضمن حدود منتديات المناظرة العامة». وقد إعتبرت اراء السيد برغوثي «هجوماً شخصياً» ضد السيد جمعة. اثيرت من المشتركين الاخرين بعد توقيف اشتراك وائل عدة اسئلة تتعلق بالديمقراطية وحرية التعبير في الاردن، وحدود المناظرة ضمن نتس، وسياسة نتس العامة، وولاء السيد برغوثي للاردن.

ويعترف مروان جمعة بوجود درجة من الحرية في الاردن ولكنه يقول «مادمنا لا نستطيع الادعاء ان ديمقراطيتنا اذا استمر مثل الاشخاص على تصريحهم بارائهم».

و يكتب رامي سعاريني «ما دام انا ما زلنا نعتبر بان مقدرتنا على التعبير عن ارائنا هبة وليس حقا فاننا لا نستطيع اعتبار انفسنا بلدا ديمقراطيا». ويكتب مناظر اخر، وهو رضا صبيقلي «من المفترض انا نعيش في مجتمع ديمقراطي». ولكنه يحذر من ذريعة «هذا حقي. ولي ان اعبر عنه كيفما شئت» والذي يؤدي على حد قوله إلى الخروج عن مسار الديمقراطية

ولكن لعمران الخطيب نظرة اخرى إذ يقول «من المثير للشفقة ان البعض سذج لدرجة اعتقادهم بان المعارضة معناها ان يكون الفرد ضد وطنه». ويستنكر السيد خطيب هذه النظرة فيضيف «إن العديد من الدول حولنا يستغلون الفرصة لمهاجمة الاردن من خلال السنة واقلام واعمال بعض الاردنيين و هؤلاء يعتقدون بانهم ابطال قوميون» مضيفا بانهم «مجرد رهائن عرضة للاستبدال او الاسقاط عندما تنتهي مهمتهم».

واما عمر طباع فشن هجوماً مباشراً و قاسياً على وائل، فطلب عمر من السيد برغوثي «مغادرة الاردن إذا لم تكن «الديمقراطية» في الاردن او الحكومة تنال رضاه».

عند ذلك اصدر السيد برغوثي ردا شديدا قال فيه «عندما يقوم أي شخص بمهاجمة الاردن او سياسته تبرز الغيرة الوطنية إلى السطح ولكن دون دعائم قم بمهاجمة افكاري وارائي [لا] يليق بك لعب دور الحارس على الباب فتقوم «بطلب مغادرة الافراد الذين لا تشعر بانهم اوفياء».

ورد على تحدي وائل مشترك اخر، هو اصلان بيك ميزوست، قائلاً «إذا كنت تدعي ان ما قلته ليس دعاية ثقيلة وانما نقد بناء، فإنك مذنب ليس فقط بإهانة الحكومة، بل وشعب الاردن وملكنا بتلميحاتك الخبيثة».

واضاف اصلان بيك رداً على كلمات لم تظهر في رسالة السيد برغوثي الاصلية «إن كنت تدعم الوضع الفلسطيني إلى هذه الدرجة فلماذا لا تنتقل إلى غزة وتبدأ ببث ارائك المسرفة هناك».

ويتفق اصلان بيك مع السيد طباع فيقول «وانا متأكد بان ليس بيننا من سيشتاق إليك إن غادرت».

سواء كانت نتس قد قصدت لمنتدى «إسال الحكومة» ان يكون منبرا لتبادل الاراء بين المشتركين ام لا، فقد اعتاد المشتركون بث ارائهم ضمنه منذ تاسيسه في نهاية عام ١٩٩٦ وهذا المنتدى فريد من نوعه إذ ادخل الحكومة إلى العالم الشبكي الالكتروني.

وكان مروان المعشر وزير الاعلام السابق وسفير الاردن في الولايات المتحدة حالياً أول من شغل منصب المتحدث بإسم الحكومة في منتدى «إسال الحكومة» الالكتروني.

وكان الدكتور معشر نشيطاً حيث كان يقوم بالاجابة على ردود المشتركين جميعاً، واما اليوم فلا وجود فعلي لوزارة الاعلام ضمن حدود المنتدى، مما ادى الى ندب بعض المشتركين امثال حازون يدعو إلى إعادة تسمية منتدى «إسال الحكومة» بـ «اين الحكومة».

«وزارة الاعلام تكتفي بإرسال تقرير [illegible] اعمال البرلمان إلى المنتدى مرة في الاسبوع واخر مرة قامت بالرد على استفسار لاحد المشتركين كان عندما طلب الكاتب المعروف رامي خوري معلومات عن قضية الاحد عشر مرشحاً الذين تم تحويلهم إلى المدعي العام طبقاً للمتحدث الرسمي مارن العرموطي بتاريخ الثامن من كانون الثاني وقامت وزارة الاعلام بالرد بعد يومين بالقول «شكراً لاستفسارك ولقد قمنا بتحويله إلى وزارة الداخلية وسنوافيك بالرد حالما يصلنا».

ومع ذلك يثابر المشتركون على إرسال ارائهم واستفساراتهم عن القضايا التي تشغل الشارع الاردني مثل مصرع ثمانية اشخاص في منزل رجل الاعمال العراقي الشهير سامي جورج والتي منعت وزارة الاعلام الصحافة المحلية من كتابة أي معلومات عنه مؤخراً. واقترح باعتماد لغز القاهرة لعام ١٩٩٧ «كنوع من الاحتجاج السلمي على الحصار اللا إنساني على شعب العراق».

وفوق كل ذلك السيد جمعة رأي في معنى النقاش الحالي على نتس فيقول في رسالة بعثها إلى منتدى اخر وهو «نحو اردن افضل» «مخذول». ففي «الايام العشرة الماضية لم ارى رسالة لها علاقة بهذا المنتدى». ويسال بعد ذلك «لماذا يتحول كل نقاش إلى ساحة معركة لتبادل الاهانات الشخصية يميناً وشمالاً ووسطاً».

ويؤكد السيد جمعة بان «الديمقراطية لا تعني الفوضى .. و لا تعطي الحق بان نقوم بإهانة بعضنا البعض». ولمنتدى «نحو اردن افضل» قصة [illegible] ولقد لفت هذا المنتدى انظار عدة مجلات اجنبية منها Business و Newsweek و Week و The Jerusalem Report، وعندما قام السيد جمعة بإستلام منصب مدير عام شركة نتس كان هذا المنتدى مخصصا «لقلة مختارة». وقام السيد جمعة بتطويره حيث سمح لكل مشترك ببث ارائه.

وفيما بعد استخدم المشتركون هذا المنتدى لجمع التبرعات الخيرية، ومن الامثلة الشهيرة على ذلك ما حدث عندما احتاجت مؤسسة الحسين الاجتماعية تبرعات للايتام، واستغاثت بالمشتركين للتبرع ليس فقط بالمال وانما بالجهد ايضا - ومن تلك التجارب انشق عن «نحو اردن افضل» منتدى فرعي باسم «صندوق التبرعات» [illegible] في المستقبل.

ولكن عند نهاية المطاف، اعطت نتس رأيا [illegible] قسوة لرسالة «شخصيات ١٩٩٧» [illegible] نتس ورسالة وائل «إشارة لما سيأتي» [illegible] العدالة ان نقول بان رسالة وائل [illegible] الردود الجادة وحتى المهمشة [illegible] الموجة دلالة عما سيأتي [illegible] بالنشاط ضمن منتديات نتس.

رسالة الى المحرر

اقتطاع من السياق و "تحرير ظالم" !

السيد رئيس التحرير "المشرق الاعلامي"

ورد في عددكم الاخير تقرير من "العرب اليوم" تضمن تصريحات على لساني مستقاة من مقالة أجرتها معي الزميلة سائدة كيلاني. ارجو أن أبين ما يلي:

١- نسبت الاخت سائدة لي كلاماً مقتطعاً من سياقه وأعطى دلالات لم اردها وليست صحيحة.

٢- تعمدت الزميلة نشر ما يثبت فرضيتها فقط وأغفلت ما سواه مما يناقض تلك الفرضية.

٣- جرى شيء من التحرير الظالم لبعض ما قلت حيث روت المحررة اقوالي بطريقتها الخاصة ووظفتها في اثبات فرضياتها وهذا تشويه للحقائق وإساءة لي ولاقوالي .. وكنت ارجو ان تلتزم المحررة بالموضوعية والحياد وعدم الإنتقائية.. ولهذا جرى التنويه

حلمي الاسمر

المحرر

ينشر اتهامات الزميل العزيز حلمي الاسمر لنا "باقتطاع الكلام من سياقه" و "التحرير الظالم" الذي تعرضت له اقواله وكنا نرجو [illegible] لم يشر الى الاوجه التي تم فيها اقتطاع الكلام من سياقه [illegible] التحرير [illegible] لكاتبة المقال بنشر ما يثبت فرضياتها [illegible] وليس حقيقة او فرضية واحدة كما [illegible]

[illegible]

كاتب أميركي يقرع الجرس

منطق التركيز على الأخبار السيئة يجعل الوضع أكثر سوءاً ويغلق طرق الإصلاح

عرض: ليما نبيل *

الخبر السيء خبر عظيم. الخبر الجيد ليس خبراً. اما الخبر الجيد فهو الخبر السيء.

هكذا يلخص "العارفون ببواطن الأمور وخوارجها" الإعلام المعاصر. فتبدو الصورة قاتمة، بل خطرة. خاصة وان العالم يشهد تقدماً حضارياً وثقافياً. فالناس يعمرون اكثر ويتمتعون بصحة ومال اوفر، وفي العالم الذي لا تسوده العقائد الشمولية على الاقل، يختبر الناس الحرية والديمقراطية وتحقيق الذات اكثر من اي وقت مضى.

في كتابه "الاعلام المعاصر" يتحدث الكاتب بن واتنبرغ عن التناقضات التي يعيشها العالم اليوم، والتي ينقلها الاعلام دون أن يتنبه لها او عن قصد مبيت. فمن ناحية زادت اعمار الناس وتحسنت نوعية الحياة، ولكن التلوث ازداد، والمستقبل غير امن لأن الموارد قليلة وعدد الناس كبير، ومنتوجات هذا العصر خطرة. ناهيك بالاخبار السيئة التي تنقلها الاذاعات وشبكات التلفزيون يومياً إلى البيوت. ولكن الذي سمعه لدى مشاهدة التلفزيون او نقراه في الصحيفة ليس الخبر الخام، بل ما بقي منه بعد الحذف والاختصار والتعديل والتوضيح والتنقية، وهي عملية تمارسها وسائل الاعلام لاسباب شتى. وفي النهاية لا يعلق في ذهن المشاهد او القارىء سوى خلاصة الخبر او جانبه القوي

ولكن هناك مشكلة أخرى متعلقة بوسائل الإعلام العصرية تتعدى خطأ المعلومات إلى التغافل عن الاخبار الحقيقية أو جهلها. هذا الإتهام قد لا يشمل الجسم الصحفي كله، ولكن الحديث عمّا يبقى من الموضوعات البارزة في اذهان القراء، وانطلاقاً من هذا المقياس، يمكن القول أن الصحافة مقصرة في عرض الجوانب المشرقة من الحضارة المعاصرة، إذن هناك نزعة نحو تكريس الاخبار الرديئة

وإذا سئل جهابذة الصحافة عن هذا الأمر، يردون بقولهم اجل اننا ننقل الأخبار السيئة ولكن ما الخطأ في الأمر؟

وفي تقديره للخطر الراهن حول نزعة الصحافة العصرية لترويج الأخبار الرديئة، أخبار الفضائح والعنف والانهيار الخلقي، هذه الأخبار التي تزداد إنتشاراً مع زيادة أجهزة التلفزيون وعدد المستمعين والصحف والقراء.. يطرح الكاتب عدداً من الحقائق. ففي الإقتصاد حيث انخفاض الاستثمار التجاري يضعف القدرة على العمل ويبطىء النمو الاقتصادي. فإذا ما بنى المستثمر حكمه على اخبار وسائل الاعلام القائلة أن الحاضر لا يزال سيئاً كالماضي والراجح أن المستقبل ليس افضل، وهكذا يؤدي انخفاض الاستثمار إلى نتائج سيئة في المستقبل.

اما في السياسة فافضل الصحفيين ينجزون فترة تدرجهم بالتركيز على رؤساء الدول، فكلما قال الرئيس او فعل امراً او عين شخصاً يقول او يفعل التوافه كتبوا حوله مقالاً رئيساً واستمدوا منه عنوان الصحيفة الكبير والشيء نفسه ينطبق على كبار الموظفين والمسؤولين وما على القارىء إلا أن يتصور نفسه عرضة لهذه الملاحقة الدائمة ويسأل نفسه هل يحبني جميع زملائي ومنافسي، انطق احياناً باشياء لا اعنيها حقاً؟

ويقول إنني لا ادعو إلى تحصين السياسيين ضد كل نقد ممكن، لكن الكثير من النقد لا يخدم المصالح القومية ولا يعزز ايمان المواطنين بدولتهم كما لا ادعو إلى نبذ الطريقة الديمقراطية القديمة في اقصاء الرؤساء والمسؤولين المخطئين، على أن يتاكد المواطنون من صحة احكامهم ومواقفهم بعيداً عن الاثارة الصحفية.

ولا يستبعد المؤلف أن يكون نزوع وسائل الإعلام في السياسة الخارجية بتضخيم الأخبار السيئة، قد اضعف من قدرة الدول الحرة على التدخل المجدي، في الظروف التي تشكل عائقاً للحرية والديمقراطية. ويرى المؤلف ان أهم اسلحة الحروب الحديثة هي الات التصوير التلفزيونية الخفيفة والاقمار الاصطناعية التي تنقل الاحداث حول العالم لحظة حصولها

وإذا كان ثمة جانب إيجابي لإطلاع الراي العام على اهوال الحرب، فهو قد يحمل الزعماء القوميين على اجتناب العنف كوسيلة لحل الخلافات. غير أن الامور لا تجري على هذا النحو، والواقع أن العرض المتكرر للاخبار السيئة يؤدي البلدان الحرة في نهاية المطاف ونحن نعيش وسط عالم غدا استخدام القوة والتهديد باستخدامها جزء لا يتجزأ من المعادلة السياسية وهو امر يؤسف له، لكنه الواقع الملموس

وهكذا تقتضي طبيعة الصحافة في البلدان الحرة المنحازة إلى الأخبار السيئة، عرض جميع الاهوال الحاصلة على القراء والمستمعين والمشاهدين، وعرض كل ما من شانه تهديد النظام الحاكم معها. والفرق بيننا وبين الدول المغلقة أن احوالنا نحن ظاهرة على الدوام، في حين أن احوالها هي مستترة، وفي استطاعتنا الوصول إلى مسؤولينا الذين يتجنبون إظهار الحقائق. اما مسؤولو الطرف الآخر فيتعذر الوصول إليهم، ويشاهد مواطنونا هذه الأمور على شاشات التلفزيون داخل بيوتهم.

ولكن الأثر الهدام للنزوع نحو الأخبار السيئة يذهب اعمق كثيراً من نطاق الإقتصاد والسياسة المحلية والدولية لينفذ إلى اهم ما في الحضارة. ولا يستبعد أن يؤدي الاعلام المعاصر الذي يتزعمه التلفزيون وتغلب عليه الأخبار السيئة السائدة هذه الأيام إلى هدم معنويات العالم الحرّ بالتركيز على اخبار الفقر والبطالة والمخدرات والجنس، وأمور اخرى كثيرة، وهكذا غدت الصحافة التي هي من امجادنا الحضارية، عبئاً علينا

في عام ١٩٧٠ اتخذت الولايات المتحدة قرار "الهواء النقي" وهذا يكلف القطاعين العام والخاص ٣٠ مليار دولار سنوياً. وقد ادى إلى رفع جميع الاسعار بالنسبة إلى الفقراء والاغنياء معاً. غير ان ثمة علماء مرموقين داخل الحكومة وخارجها يطرحون اليوم هذا السؤال هل هناك حقاً دليل على أن قرار الهواء النقي اسفر عن تقدم صحي يعادل المال المبذول من اجله سنوياً. اليس من الافضل تحويل بعض تلك المال إلى مجال بحوث السرطان او إعانة الفقراء؟ لكن اخبار الشؤم ولدت جواً من الجنون، بحيث لم تعد هذه الاسئلة تثار، وهكذا بات السياسيون يضعون خططاً قائمة ليس على معلومات خاطئة بالضرورة، بل على مغالاة مضخمة

... وهناك مفارقة نرى في أن الصحافة على علاتها، من اعظم انجازاتنا الراهنة. غير أن الجمهور بات ينظر إليها باستهزاء، وكم من مرة قال احدنا لنفسه او سمع شخصاً يقول "كلما طالعت مقالاً عن موضوع أعرفه وجدت أنه مخطىء".

ويخلص الكاتب إلى أن المغالاة في الصحافة امر هدّام، ولا بد للصحافة الحرة من تصحيحه تلقائياً، ولكن هل تستفيد امة ما إذا كانت صحافتها مفترنة؟ وهل يفيد هذا المقت الجسم الصحفي نفسه، وهل يمكن إذا قويت الضغوط الشعبية والسياسية على الصحافة، أن يؤدي هذا إلى امر اكثر هدماً، وهو اعتماد الرقابة أو هيمنة الحكومة على الصحافة؟ على الجسم الصحافي نفسه أن يجيب عن هذه الاسئلة حتى يتوصل في النهاية إلى التعديل المنشود الذي يعتمد الرقابة الذاتية

يرى الكاتب انه لا يجوز لأحد تمييع الاسئلة المطروحة او التقليل من شأنها او شأن الاجابة المسؤولة عنها فالمجتمع لا يمكن ان يكون سليماً إن هو قام على اساس غير سليم

الاعلام ركيزة عالمنا المعاصر، وإذا كان قد اصابه خطأ، فيجدر بنا البحث عن سبل لتصحيح هذا الخطأ. من غير أن نقضي على المكاسب الديمقراطية الجليلة. والصحافة جزء لا يتجزأ منها

* صحفية اردنية

في وداع محمد امين

مؤيدوه ومعارضوه اجمعوا على احترامه



شيعت الأسرة الاعلامية الشهر الماضي السيد محمد امين الاعلامي المخضرم الذي قضى حياته في خدمة الدولة الاردنية، وتوفي بعد ان اصيب بمرض السرطان الذي لم يمهله طويلا. وكان الفقيد قد بدأ حياته بالعمل في الخليج ومن ثم في التلفزيون الاردني حيث قدم في السبعينات برنامجا بعنوان (ريبورتاج الاسبوع) تعرض فيه بالنقد للعديد من الممارسات الحكومية والشعبية. واثار ضده العديدين في اجهزة الدولة المختلفة. ثم عمل الفقيد الراحل مديرا للاخبار في التلفزيون الى ان اصبح مديرا له، وبعدها كمدير لدائرة المطبوعات والنشر، وكان اخر منصب تقلده امينا عاما لوزارة الاعلام.

ويستذكر زملاؤه في المهنة كموظف مخلص وملتزم لتوجهات الدولة ووزراء الاعلام، وقد عمل في السنوات الاخيرة مع كل من وزيري الاعلام مروان المعشر في حكومة السيد عبد الكريم الكباريتي وسمير مطاوع في حكومة الدكتور عبد السلام المجالي، ورغم ان توجه الدكتور المجالي والدكتور مطاوع يختلف الى حد كبير (ربما الى درجة التعارض) عن السيد الكباريتي والدكتور المعشر في النظرة الى دور الاعلام. وموضوع حرية الصحافة، الا ان السيد محمد امين انسجم مع توجه الحكومتين ودافع عن كلا الاتجاهين، باعتباره موظفا حكوميا في موقع رفيع.

ومع أن الكثير من الصحفيين كانوا يجدون انفسهم في الموقع المقابل للمرحوم محمد امين الا انهم يكنون له الاحترام لجراته في تادية واجبه ودفاعه المخلص عن توجهات الحكومة.

وفي السنوات من ١٩٩٣ الى ١٩٩٦ كان السيد امين باعتباره مديرا لدائرة المطبوعات والنشر مسؤولا عن ارسال العديد من الصحفيين الى المحكمة بدعوى مخالفتهم لبنود قانون المطبوعات لعام ٩٣.

ومع ذلك فقد كتب الكثيرون في وداعه كلمات مؤثرة دافعوا فيها عنه وعن توجهاته.

فقد كتب جهاد المومني في «الدستور» في ٩٨/١/٢٥ ان محمد امين كان «واحدا ممن ادركوا خطورة الكلمة التي تقال وتنشر .. وكان يعي خصوصيات الاردن وظروفه وحدود المتاح والممنوع فيه. ولذلك لم يكن الرجل كثير الاصدقاء بقدر ما كان قوي الحجة مقنعا في دفاعه عن قراراته ومرافعا عنيدا عما اعتبره دائما شيئا مقدسا لا يجوز المساس به وهو الاردن».

ومما يذكر ان السيد المومني من اكثر الصحفيين الذين رفعت ضدهم القضايا من قبل دائرة المطبوعات والنشر، خصوصا في عهد ادارة المرحوم امين لها، كون عمل «المومني» رئيسا لتحرير صحيفة «شيحان» الاسبوعية ولفترة ما ايضا صحيفة «البلاد».

اما محمد العمايرة الذي زامل محمد امين في الحكومة عندما كان امينا عاما لوزارة الثقافة فقد كتب يقول: «كان ابو عادل (محمد امين) خلافيا في كثير من ارائه وطروحاته وجوانب من حياته العملية. وكان هناك الكثيرون ممن لا يوافقونه اراءه ووجهات نظره .. فحملوا عليه وانتقدوه .. في حين كان له مؤيدوه وموافقوه ومحبوه .. ولعل صراحته ووضوحه قد جرت عليه بعض ما كان يمكن ان يتجنبه لو انه لجأ الى اسلوب اخره.

اما طلعت شناعة فقد كتب ان محمد امين «قد ظلمته الوظيفة الرسمية وربما يكون قد ظلم نفسه حين غادر «ريبورتاجه» في التلفزيون ليستسلم للمناصب التي تشبه مقاعد الدرجة الاولى في الطائرة «خدمة ممتازة ولكن بدون بساطة وعفوية».

اما بشار جرار مذيع نشرة اخبار الثامنة في التلفزيون فكتب كلمة بعنوان «في رثاء معلم» «ليت لدي بعضا من بلاغتك حتى اكفيك قدرك في الرثاء ايها الحبيب».

«رحمك الله، ابا عادل، ايها الفارس الذي حلق وما ترجل».

اتساع اوتوستراد المعلومات يثير صراعاً قانونياً

حملة قضائية يتجند لها الكتاب والصحفيون ضد استخدام كتاباتهم في وسائل النشر الالكترونية

بيني باغانو *

بينما تتسع طريق المعلومات السريعة – او اوتوستراد المعلومات – اكثر فاكثر، يجد الصحفيون والكتاب والناشرون انفسهم ينجذبون إلى صراع قانوني جديد، يدور حول الحقوق الالكترونية لمواد ينتجوها ويوزعوها.

حتى وقت قريب شكلت الصفحات المطبوعة دليلاً مادياً على وجود معلومات تحظى بحماية قوانين حقوق النشر والملكية الفكرية. لكن يبدو ان هذا الغطاء (او الدليل) القانوني الذي يحمي هذه المواد مهدد بالزوال مع ازدياد المعلومات المنقولة عبر شبكة الانترنت. فمجرد الضغط على كبسة كمبيوتر يمكن الخروج بوثيقة جديدة اوتحديد مكان وثيقة ما على الشبكة مع إمكانية نسخها والتغيير فيها وبعد ذلك نشرها حول العالم.

على مدى السنوات القليلة الماضية غيرت التكنولوجيا إلى الابد طريقة تقديم المعلومات كما ادخلت تغييرات على اقتصاديات استخدامها مسببة اضطرابات في قوانين الملكية الفكرية الموجودة. في أيامنا هذه يجد صانعو المعلومات انفسهم في خلاف مع بعضهم البعض، حول من يملك الحقوق الالكترونية لهذه المطبوعات.

ويقول دان كارلينسكي وهو كاتب ونائب رئيس فرع الجمعية الأميركية للصحفيين والمؤلفين في نيويورك بان حقل النشر الالكتروني يتغير كل ٢٠ دقيقة، «لذا يقوم الجميع بوضع عربات خيولهم على شكل دائرة لحماية انفسهم ومصالحهم».

وقد أظهرت دراسة اجرتها مؤسسة ماتريكس للمعلومات من مقرها في اوستن في الولايات المتحدة بان عدد مستخدمي الانترنت في تشرين أول لسنة ١٩٩٥ بلغ ٢٦.٤ مليوناً، بينما بلغ عدد مستخدمي البريد الالكتروني في الفترة ذاتها ٣٩ مليوناً. وقد ذكرت الشركة ان نسبة الزيادة السنوية في عدد المستخدمين هو ١٠٠٪ (مائة بالمائة) حيث توصلت إلى هذه النسبة بعد دراستها للسوق منذ سنة ١٩٨٨.

وبينما يرتفع عدد الصحف والمجلات ووسائل الاعلام التي تضيف مواقع لها على شبكة الانترنت وفيما يزداد اعتماد الصحفيين على الشبكة للحصول على معلومات ومصادر معلومات، تبرز أسباب جديدة للقلق.

وقد هيأ قانون الملكية الفكرية الحماية لاصحاب المواد ذات الحقوق المحفوظة والبراءات والعلامات المسجلة والتصاميم والاسرار التجارية وأعطاهم إمكانية التحكم في حقوق استخدامها.

وفي تقييم لوضع حماية الملكية الفكرية في يومنا هذا، فإن فيكتوريا سليند فلور وهي مديرة مكتب سان فرانسيسكو لـ «صحيفة القانون الوطني» الاسبوعية المتخصصة في قضايا الملكية الفكرية، تشبه الوضع في الوقت الحالي بمعكرونة تركت لتغلي على الماء لفترة طويلة جداً اصبحت معها غير مقبولة ابداً.

«نحن ندفع ثمن جهل اميركا الذي لا يمكن تصديقه بخصوص القانون بشكل عام والقانون الفكري بشكل خاص» حسبما تقول السيدة فلور التي تضيف: «الناس يعتقدون بانه إذا كان لديهم التكنولوجيا التي تمكنهم من النسخ، فانهم يجب أن يتمتعوا بحرية الاستنساخ».

وتتابع حديثها قائلة إن المشكلة تكمن في كون القوانين غير قابلة لمجاراة التكنولوجيا المتغيرة. «فلدينا اناس يكافحون من اجل فهم التكنولوجيا، بقدر اقل من محاولتهم فهم التنظيم القانوني لعمل التكنولوجيا».

وبالنسبة للصحفيين والكتاب والناشرين فإن ما يعتبر كمانع الصواعق بالنسبة لحقوق الملكية الفكرية هو حماية حقوق النشر

«انها القضية نفسها، لكن هذا يعتمد على اي جانب من السياج تقف انت» حسبما تقول روزالين ريزنيك رئيسة تحرير وناشرة «حركة مراقبة النشر التفاعلي» وهي نشرة صحفية الكترونية تصدر مرتين شهرياً وتتبع اخر مبتكرات النشر والاعلان الالكتروني

«فالناشرون بداوا بالظهور على شبكة الانترنت وهم الآن يريدون إعادة استخدام محتوى المواد التي نشروها طباعياً في وقت سابق. والسؤال الآن هو: هل هم حقاً يملكون هذه المواد؟» هذا السؤال تطرحه السيدة ريزنيك التي تضيف بانه حتى وقت قريب كان معظم الناشرين يعقدون الصفقات من خلال المصافحة. «فهم لم يكونوا يصدرون عقوداً تحدد الحقوق التي كانوا يشترونها والتي لا يشترونها».

أما السيد كارلينسكي فيضيف بان ناشري الصحف والمجلات لم يكونوا يوماً يقومون ببيع المحتوى، بل كان عملهم بيع الاعلانات. فالمواضيع الصحفية والصور والتصاميم هي مجرد الصمغ الذي يُبقي الاعلانات متماسكة وهي المغناطيس الذي يجذب الزبائن الحقيقيين والذين في حقيقة الأمر هم المعلنون. وهذا هو كل ما في الأمر. فعدد المطبوعات التي تجني ارباحاً من مجرد التوزيع (دون حساب الاعلانات) محدود

ويضيف السيد كارلينسكي بان الناشرين في الماضي ابدوا اهتماماً قليلاً بخصوص الحقوق الثانوية للمقالات المكتوبة من قبل كتاب غير متفرغين وذلك لان هذه الحقوق كانت لها قيمة اقتصادية ضئيلة. لكنه يقول بأن في السنوات الست الأخيرة حدث أمران غيّرا من كل هذا

«لقد غير الانفجار الالكتروني الطبيعة الكاملة لهذا القطاع من الاعمال» على حد تعبير السيد كارلينسكي. في الماضي كانت المقالات المباعة إلى منشورة دورية تصبح بلا قيمة حتى تم نشرها لكن الثورة الالكترونية مددت من عمر محتويات هذه الدوريات. فبامكانك الآن حيازة مقالات متفرقة ووضعها في مكتبة تخيلية او بين الصحف الالكترونية.

من يمتلك المعلومات الأكثر شيوعاً؟

ويضيف بان التغيير الكبير الثاني في السنوات الاخيرة هو التوجه التزايد نحو إصدار عدد أكبر من المطبوعات المملوكة من قبل شركات كبرى قليلة العدد هي في الغالب ائتلافات إعلامية عالمية ومرتبطة مؤسسياً بعدد هائل من المشاريع التي قد تكون معنية في الاستعمال الثانوي للمواد.

والآن مع ظهور صحف اكثر والمزيد من الناشرين على الانترنت واضافتهم لاعداد قديمة ومقالات قديمة الى قواعد المعلومات المرتبطة بالالاف المواقع على الشبكة العنكبوتية العالمية يصبح السؤال حول من حقاً يمتلك المعلومات الاكثر شيوعاً

تقول السيدة ريزنيك ان معظم [illegible]

[illegible] العديد من الاعمدة [illegible] ما زالوا يعتمدون على عقود قديمة [illegible] الاعلام الالكتروني الحديث [illegible] الحالات، فإن العقود [illegible] والصور والرسوم التي يريد الناشرون وضعها على شبكة الانترنت كانت قد وقعت قبل وقت طويل من وجود وسائل الاعلام الجديدة هذه».

وبالنسبة للمحررين الذين هم موظفون في صحف ومجلات او شركات إذاعية او تلفزيونية، فإن الحقوق الالكترونية هي قضية اقل اهمية فعملهم هو بشكل اوتوماتيكي مملوك للطرف الذي يقوم بتشغيلهم والذي يمكنه إعادة استخدام هذا العمل من خلال اضافته إلى قواعد البيانات دون دفع أية مبالغ او مكافآت إضافية لمنتجيها

«في عالم النشر، ادرك الناشرون بان الحقوق الالكترونية قد تكون ذات ثمن باهظ، وحتى اعلى من حقوق الطباعة» حسبما يقول نيل فريدمان وهو محام يعمل مع شركة [illegible] في العاصمة الاميركية

وقد مثل السيد فريدمان مؤخراً مجموعة من المنتجين المستقلين الذين يعملون لمحطة الاذاعة العامة الوطنية غير الهادفة للربح وقد كانت القضية هي تلقي هؤلاء المنتجين عرضاً من المحطة للتخلي عن الحقوق الالكترونية لاعمالها

وفي اتفاقية تم التوصل إليها في ايار من العام الماضي بين المنتجين والمحطة تنازل المنتجون للمحطة عن الحقوق الالكترونية لاعمالهم مجاناً ولمدة عامين إلاّ إذا اجتازت الارباح عن طريق شبكة الانترنت مبلغ مليون وربع مليون دولار وحسب الاتفاقية فإنه على الطرفين الاجتماع قبل انقضاء مدة السنتين للتفاوض حول حقوق النشر الالكتروني. ويعلق السيد فريدمان على الاتفاقية قائلاً بان هدف فترة السماح هذه هي منح محطة الاذاعة الوقت الكافي لتطوير نظام التسويق ولحصر العائدات وإصدار تقارير بشانها مرة كل ستة اشهر. «لقد قمنا بإعطاء المحطة الرخصة لاستعمال الاعمال لمدة سنتين دون دفع اي رسوم، لكن هذا يعني ان الاعمال ما زالت ملك المنتجين».

مؤخراً تقدمت بعض الصحف والدوريات بالطلب إلى كتابها غير المتفرغين للتوقيع على اتفاقيات تنص على تنازلهم عن جميع حقوق اعمالهم، بما فيها الحقوق الالكترونية. وفي بعض الحالات تتضمن العقود حقوقاً ابدية لاية وسيلة اعلام قد يتم تطويرها في المستقبل.

وقد كانت هذه العقود سبباً في شكاوى بعض المجموعات الممثلة للكتاب عبر الولايات المتحدة، بما فيها الجمعية الاميركية للصحفيين والمؤلفين واتحاد الكتاب الوطني ونقابة المؤلفين. كما ادت إلى رفع قضية حول حقوق النشر الالكتروني.

ويقوم الناشرون والكتاب بمتابعتها عن كثب

ففي كانون الأول لسنة ١٩٩٣ قامت مجموعة من الكتاب وأعضاء اتحاد الكتاب الوطني برفع قضية ضد عدة شركات [illegible] بما فيها شركة "نيويورك تايمز" "نيوز [illegible]" لكسس نكسس" و "يونيفيرسيتي ميكروفيلمز انك"

مجلة «اتلانتيك مونثلي» كانت في البداية أحد الأطراف المشتكى عليها ولكن تم سحب القضية المرفوعة ضدها بعد ان توصلت إلى تسوية لم تعرف قيمتها مع أحد المشتكين

امتلاك الحقوق الالكترونية

ويقول الكتاب الذين رفعوا القضية بانهم يمتلكون الحقوق الالكترونية لأعمالهم المطبوعة سواء تم ترتيبها ووضعها على شبكات الكترونية او اية وسيلة تكنولوجية حديثة كالاقراص المدمجة. ويضيفون بان الناشرين باعوا مقالاتهم لقواعد بيانات الكترونية دون اداء اية دفعة اضافية لهم «لقد كان من الواضح لنا جميعاً ككتاب عاملين بانه كان هناك شيء ما ليس على ما يرام» حسب ما يقول جوناثان كاسبي وهو كاتب مختص بالشؤون العمالية والاقتصادية ورئيس اتحاد الكتاب الوطني والمشتكي الأول في القضية السابقة.

وفي السياق نفسه اسس اتحاد الكتاب الوطني وكالة جديدة اسماها دار التخليص عن حقوق النشر. وستقوم دار التخليص هذه بتتبع الصفقات الفردية ودفع حقوق الامتياز للكتاب مقابل الحقوق الثانوية للمقالات المستخدمة سابقاً. ومقابل ٢٠ دولار يمكن للكتاب غير المتفرغين والذين لديهم حقوقاً ثانوية لمقالات منشورة سابقاً يمكنهم الانضمام إلى هذه الدار وبهذا تصبح هذه المقالات جزءاً من ملف تابع للدار حيث يتم في المستقبل الترخيص باستخدام مواده لشركات قواعد البيانات

وحتى نهاية كانون اول الماضي قامت عدة شركات كبرى بتقديم طلبات للاستفادة من خدمات هذه الدار.

«القضية المساسة ليست لها علاقة بالقضية المرفوعة ولا حتى بدار التخليص عن حقوق النشر» على حد قول ايرفين [illegible] مساعد مدير اتحاد الكتاب الوطني والذي يعمل في مكتب الاتحاد في الساحل الغربي الواقع في مدينة اوكلاهوما في كاليفورنيا. «القضية هي فيما إذا كان بالإمكان تعبئة الكتاب بشكل كاف ومقاومة العقود التي تنص على شراء الحقوق كافة التي يحاول الناشرون الحصول عليها فإذا وقع المؤلفون هذه العقود فلن تكون لهم في المستقبل اية حقوق يرخصونها او امتيازات تفيدهم مادياً».

قرر بعض الكتاب متابعة قضاياهم بانفسهم [illegible] فحسبما تقول ريزنيك [illegible] الكاتب المتفرغ لي [illegible] «بلاي بوي» [illegible] إعادة نشر مقابلة اجرتها [illegible] الكوبي فيديل كاسترو [illegible]

ويعتقد [illegible] الناشرون والكتاب [illegible] الكتاب غير المتفرغين مقابل حق إعادة استخدام اعمالهم على الشبكة الالكترونية».

وتقوم الجمعية الاميركية للصحفيين والمؤلفين بإصدار نشرات تحذيرية لتعريف اعضائها باي اتفاقيات جديدة بين الكتاب والناشرين.

وبينما لا تزال المعركة متمركزة حول الصحفيين غير المتفرغين، إلاّ ان نائب رئيس الجمعية كارلينسكي يقول بانه على الصحفيين المتفرغين توجيه اهتمام أكبر للقضية.

«اعتقد ان على كل مندوب ومحرر متفرغ الاهتمام بالأمر، والكثير منهم يهتمون ويتفهمون القضية» على حد قول كارلينسكي. «فكل واحد منهم كان يوماً ما إما كاتباً غير متفرغ او انه كان يقوم بعمل كتابي جزئي او ان لديه مخاوف بانه يوماً ما سيضطر للعمل كصحفي غير متفرغ. إذاً فالصحفيون المتفرغون وغير المتفرغين هم اخوة وأخوات روحيون سواء كانوا يدركون هذه الحقيقة ام لا».

وحسبما تقول ريزنيك فإن القرصنة الالكترونية هي ايضاً مصدر قلق متزايد للناشرين. وعلى سبيل المثال تقول إن وكالة نايت ريدر تريبيون انفورميشن سيزتمز الغت عقداً موقعاً مع مؤسسة اتصالات كلارينت وهي صحيفة الكترونية صادرة من سان خوزيه، بعد أن نشرت نسخاً غير مرخصة من كاريكاتيرات الوكالة.

القراء يتحولون الى صحفيين وناشرين

تحول القراء إلى صحفيين وناشرين

ومع التوسع في استخدامات الانترنت عبر العالم ومع وجود محركات البحث الالكترونية على الشبكة وإمكانية الدخول إلى الاف المواقع الموجودة عليها «فإن كل شخص يمكن ان يكون صحفياً او ناشراً» حسبما يقول مايك جودوين وهو كاتب ومستشار يعمل لمؤسسة الحدود الالكترونية وهي مؤسسة تعنى بالحريات المدنية، وبشكل خاص القضايا القانونية والدستورية الثارة بسبب الاتصالات في الفضاء التخيلي.

«السبب الذي جعل نظامنا القضائي يعطي هامش حرية واسعاً للناشرين يعود بشكل اساسي إلى ان عملية التحرير تشتمل على الرقابة الدقيقة للمواد المطبوعة المحفوظة الحقوق وتجنب إعادة طباعتها. وايضاً لوجود عدد كبير من الموظفين يساعد في الحد من اية مخالفة غير مقصودة اما الآن هناك اناس ينتجون مواداً في بيوتهم بمساعدة اجهزة كمبيوتر شخصية»، يقول جودين الذي يضيف: «إن الخط الفاصل بين ما يفعله الصحفيون وما يفعله الآخرون لن يختفي تماماً لكنه سيصبح اقل وضوحاً».

ويسال جودين: «ماذا سوف يحدث حيث يصبح فجأة بإمكان كل القراء أن يردوا عليك؟ قد يقوموا كلهم بتفنيد ما كتبته. سوف يصبح المحررون المسؤولون عنك غير مسرورين بنتائج عملك مع تعرضك لنقد اكثر».

ولذا فإنه يُسدي للصحفيين العاملين في العالم الالكتروني الحديث نصيحتان: «لا تفترض أن اولئك الذين يخالفونك الراي فيما كتبته مخطؤون. فحقيقة انهم ليسوا صحفيين محترفين لا تعني الكثير في ايامنا هذه» و ثانياً، حين يرتكب الصحفي خطا فإن على الصحفيين الاعتراف بالخطأ فوراً او أن يكونوا مستعدين لتلقي سيل من الشكاوى. «ففي ثقافة الصحافة فإن العاملين في الصحف والمجلات لا يجدون من السهل الاعتراف بالاخطاء. فهنالك شعور بوجود عدم الاعتراف باننا ارتكبنا خطأ في عرضنا الحقائق».

وعلى الرغم من هذه المخاوف يقوم كل يوم عدد اكبر من المندوبين بالدخول إلى قواعد المعلومات والافادة من مواقع متخصصة مثل «مصادر المعلومات للصحفيين» الذي تم تاسيسه في ربيع ١٩٩٥ من قبل مارك ماكجي، وهو المحرر المسؤول السابق لمحطة تلفزيونية في ولاية الاباما. وهذا الموقع موصول مباشرة مع الفي موقع، ويقدر السيد ماكجي عدد زوار الموقع شهرياً باكثر من خمسة الاف شخص.

ويصف ماكجي الانترنت بقوله: «انها أداة رائعة للصحفيين». وعلى الرغم من ذلك فإنه يحذر موظفين من نقل المعلومات مباشرة عن شاشة الكمبيوتر ويحثهم على التاكد من دقتها.

وكشخص قام بنشر الكثير من كتاباته على الانترنت فهو يعبر عن قلقه إزاء سهولة قيام اي شخص بتغيير ونشر اي شيء كما لو كان ملكه. «لقد بدأت بفقد السيطرة وهذا يجعلني عصبياً. لقد راقبت حدوث ذلك. انه ينتقل من مطبوعة إلى اخرى وهي موجودة هناك وليس هناك اسم لاي كاتب ولا اي حقوق نشر. لقد اختفى كل شيء».

وعلى الرغم من ذلك فإنه لا يرى في صراع اليوم حول حقوق النشر الالكترونية أي اختلاف عن المخاوف التي تم التعبير عنها حين تم ظهور وسائل اخرى في هذا الحقل، بما فيها المسجلات والكاميرات بانواعها.

ويختتم السيد ماكجي حديثه بقوله: «في أي وقت يظهر شيء حديث، يفتح ملفاً كاملاً زاخراً بالاسئلة الاخلاقية، ونحن نجتاز دوماً هذا الطريق».

---

* مراسل سابق لصحيفة «لوس انجيلوس تايمز في واشنطن وهو الآن كاتب متفرغ والمقال ماخوذ عن «مجلة الصحافة الاميركية».

حرب أسعار بين شركات خدمة الانترنت

المشرق الإعلامي – خاص

نشبت حروب بين الشركات المحلية التي تقدم خدمة الإنترنت مما ادى الى انخفاض اسعار الاشتراكات الى درجة غير مسبوقة و عرض اشتراكات توفر للزبائن تصفح الشبكة لمدة غير محدودة.

فقد قامت ثلاث من الشركات المزودة لخدمة الانترنت بتخفيض اسعارها خلال شهر كانون الثاني واصبحت خدمة تصفح الشبكة في متناول شريحة اكبر من المجتمع مقابل ثمن رخيص نسبياً بالمقارنة الى ما كانت عليه قبل سنة.

فمقابل ما معدله ٣٥ – ٥٥ ديناراً شهرياً بإمكان مشتركي الشركات المزودة للانترنت التصفح لساعات غير محدودة بينما في السابق كان هذا المبلغ يوفر فقط عشرون ساعة من التصفح على الانترنت شهرياً.

والشركات الثلاث هي جلوبال ون (Global One) وانديكس (Index) ونتس (NETS). وانضمت اليها شركة فيرست نت (FirstNet) في بداية شهر شباط الحالي

تقول نسرين الحصري مديرة العلاقات العامة في جلوبال ون التي باشرت بتقديم خدماتها في اذار من عام ١٩٩٦ والتي يزيد عدد مشتركيها عن ٤٥٠٠ مشترك، بان الاشتراكات الجديدة والتي تسمح بالتصفح لساعات غير محدودة جاءت لسببين، وهما وجود حاجة لدى بعض زبائن الشركة لمثل هذه الاشتراكات لتوفر عليهم المبالغ الطائلة التي كانوا يدفعونها مقابل ساعات الاستخدام الاضافية، والسبب الثاني هو الزيادة المطردة في عدد المشتركين.

و عند سؤالها عن مدى الجدوى الاقتصادية في ظل الظروف الحالية و من قصد بالتسويق، اكتفت السيدة حصري بالقول «هذا يقصد به فئة معينة من سوق زبائن الانترنت»

كما ان هذا النوع من الاشتراكات تريح مشتركي جلوبال من هموم تسديد الفواتير فيقوم الزبون الذي يطلب اشتراك لساعات غير محدودة بالدفع مرة واحدة في الشهر بدلاً من التجوال بين منزله والشركة لدفع الفواتير المستحقة على استخدام الساعات الاضافية.

وبالتاكيد فإن الاشتراك غير محدود الساعات قد يكون اجدى مالياً لنسبة معينة من الزبائن الذين عليهم ان ينتبهوا ايضاً الى فاتورة الهاتف.

فالذين يتصفحون الشبكة لمدة ٤ – ٥ ساعات يومياً يضطرون إلى دفع ما مقداره ٦٠ – ٧٠ ديناراً من المكالمات المحلية الزائدة كل شهر.

و اما مشتركي الانترنت الذين يسكنون خارج العاصمة فعليهم دفع مبالغ اكبر من ذلك، اذ عليهم اجراء مكالمات وطنية للحصول على خدمة الانترنت من الشركات المتمركزة في عمان.

و لقد علمت «المشرق الاعلامي» ان جلوبال ستقوم بتوفير نقطة اتصال لسكان اربد في المستقبل القريب، و لكن الى الآن لم يتم الاعلان عن تاريخ محدد لتقديم هذه الخدمة.

وبالنسبة لانديكس التي بدات بتقديم خدماتها في صيف العام الماضي فقد قامت بطرح اسعارها الجديدة في نفس اليوم الذي طرحت فيه جلوبال ون اسعارها فجاء قرارها كما يقول مديرها العام عبد الله الرفاعي بديهياً لمصلحتها السوقية .

ولدى سؤال كلا من الدكتور رفاعي والسيدة حصري إذا كان سبب طرح الاسعار الجديدة نتيجة احتمالات دخول منافسين جديدين إلى السوق، وهما شركتي جوين (JOIN) والتجهات، نفى كليهما اي علاقة لذلك بالاسعار الجديدة.

فتقول السيدة حصري بان لجلوبال ون زبائنها الذين يقدرون الشركة وخدمتها واما الدكتور رفاعي فلم يعلق على الموضوع.

وبخصوص نتس التي بدات خدماتها كوسيلة لتبادل الآراء عبر المنتديات الالكترونية في اذار ١٩٩٦ و اضافت خدمة الانترنت لمشتركيها في الصيف الماضي، فقد قامت بطرح اسعارها الجديدة بعد اسبوع من كل من جلوبال ون وإنديكس

فيقول مروان جمعة مدير عام نتس بان تخفيض اسعار الاشتراكات جاء نتيجة زيادة عدد رواد الانترنت لدى شركته فلنتس ٢٧٠٠ مشترك يستخدمون خدمة المنتديات الالكترونية، و منهم ١٤٠٠ مشترك يستخدمون الانترنت حسبما يقول مدير تسويق الشركة وسام ادغيم

ونفى السيد جمعة ان يكون تخفيض الاسعار قد جاء تحسباً لدخول منافسين جدد على السوق او احتمالات تخفيض اسعار الدارات الدولية المستخدمة من قبل مزودي الانترنت لادخال خدمة الشبكة الى الاردن والتي تستاجر لقاء مبالغ طائلة من قبل شركة الاتصالات الاردنية

وشرح السيد جمعة بان تقديم الاشتراك غير المحدود جاء كمرحلة ثانية، فالمرحلة الاولى عندما قامت نتس بتقديم اشتراكات توفر التصفح شبه المفتوح في الصيف الماضي.

واكد بان لنتس زمالتها «الاوليساء» الذين يختلفون عن غيرهم كونهم يتمتعون بخدمتين في نفس الوقت «فنتس تقدم خدمتي تصفح المنتديات الالكترونية والانترنت معاً لا تفصل بينهما واما عن تخفيض اسعار الدارات الدولية، فهذا غير محتمل في الوقت الحالي حسب ما ورد الي من شركة الاتصالات».

ولقد شغل الشارع و العاملين في قطاع الانترنت حديث عن تخفيض اسعار الكابلات الدولية و غيرها من قبل شركة الاتصالات في الاونة الاخيرة.

فقد صرح مسؤول من احدى شركات الانترنت بان شركة الهاتف قد اعطت وعود كلامية بتخفيض اسعار الدارات الدولية المخصصة لتراسل المعطيات لمزودي الانترنت.

ويذكر بان تقريراً نشر في اوائل يناير قيل فيه ان شركة الهاتف سوف تقوم بتخفيض اسعار خدماتها، مما اثار ردود فعل واسعة في الشارع ولكن شركة الاتصالات ذاتها قامت بعد ذلك بإنكار مثل هذا الاجراء.

و اما حول تخفيض اسعار الاشتراكات وطرح اشتراك لساعات غير محدودة من قبل الشركات الثلاث فيذكر بان مدير عام فيرست نت عبد المجيد الشوا قد قال بان التوقيت جاء مبكراً بعض الشيء، و مع ذلك يعتقد السيد شوا بان المنافسة مجدية اذا صاحبتها الجودة العالية. و يشار الى ان فيرست نت انطلقت في تشرين الثاني الماضي.

ويقول السيد شوا بان شركته ستقوم في منتصف شباط بطرح خدمة مفاجئة غير متوفرة عند اية شركة اخرى إضافة للتخفيض لاسعارها الذي تم، ممتنعاً عن التعليق حول ماهية هذه الخدمة ومكتفياً بالقول بان «هذه مفاجئة ولا يجوز الافصاح عنها»، و بعد تكرار السؤال اضاف بان المفاجاة ستقوم بحل جميع مشاكل المشتركين الشبكية

لكن يبقى سؤال وهو مدى تاثير هذه المستجدات على جوين التي لم تباشر بعد. يقول طارق العبد اللات مدير عام جوين بان تخفيض الاسعار كان متوقعاً و لن يؤثر على موعد انطلاقة شركته و التي كان من المفترض ان تكون قد انطلقت في نهاية العام الماضي، و لكن نظراً للمشاكل الفنية حسبما قال السيد العبد اللات تأخرت الى شهر شباط.

وهكذا فإن مستخدمي الانترنت في الاردن سيكونون على موعد مع حدثين مهمين وهما مفاجاة فيرست نت و دخول جوين الى السوق.

تلفزيون ام. بي. سي شاهد جديد على النفوذ الإعلامي السعودي المتزايد

امبراطورية إعلامية وفرت مئات الوظائف وأدخلت التكنولوجيا لوسائل الاعلام العربية

ستيفن فرانكلين *

في كل يوم، يقوم ملايين الناس في كل انحاء العالم العربي بمتابعة عروض إخبارية تلفزيونية، لم تنتج في دمشق او القاهرة، ولكن في ستوديو ذي قبة بيضاء، بلغت نفقات إقامته بضعة ملايين من الدولارت.

ويربض كالسراب وراء أسيجة عالية وبوابات امنية، في حي سطوح منازله من القرميد الأحمر، في لندن، ومع انه انشيء منذ بضع سنوات فقط فان مركز اذاعة الشرق الاوسط او MBC، قد اصبح شبكة سي ان ان العرب، قناة ذات نهج غربي تصل ملايين المشاهدين.

لا يتباهى العالم العربي بصحف ذات توزيع ضخم، لكن العرب يحبون التلفزيون، فمبيعات الأطباق الفضائية في المغرب تزيد الآن عن المبيعات في المملكة المتحدة، والمشاهدون من الرياض إلى الدار البيضاء، ومن قرى الضفة الغربية المعزولة إلى غرف المعيشة في دبي، تستهويهم بشكل خاص "الام بي سي" وبعض القنوات العربية الأخرى التي ظهرت مؤخراً. وجميعها مملوكة لسعوديين، وكلها انيقة ومحترفة، وهي تسطع بصورة مميزة بالمقارنة مع المحطات العربية الحكومية التي تبث الاخبار والصور للزعماء الباسمين

لكن، مع أن القنوات التي يملكها السعوديون تتصف بنهج غربي وصحافة حرة، فانها تعني شيئاً اخر يثير القلق بالنسبة لبعض العرب.

يقول هؤلاء النقاد ان السعوديين يسيطرون على قسم كبير من الصحافة العربية المطبوعة سواء بشكل مباشر او غير مباشر، وهم يتحركون للسيطرة على التلفزيون، وهؤلاء العرب يخشون ان يكون اقطاب الاعلام السعوديون قد امتلكوا الامكانية لتوجيه عالم شاسع يضم حوالي ٢٠٠ مليون عربي نحو صورتهم المحددة: صورة المحافظين، الذين يسيطر الذكور على مجتمعهم ويقاومون التغيير بشكل قوي. ومن غير المحتمل بث الأخبار التي لا ترضي الحكومة السعودية.

قبل أن يظهر السعوديون، لعب العراقيون، والفلسطينيون والمصريون والليبيون ادواراً رئيسة في الاعلام العربي، لكن مع استنفاذ ثروتهم ونفوذهم، تلاشى اثر كل من هؤلاء اللاعبين.

في هذه الأثناء، ازداد النفوذ السعودي، وعلى نقيض تلك الاقطار الاخرى، احتلت المملكة دوراً كبيراً في الاعلام المرئي. وبناء على خبرات الصناعة في لندن وأماكن أخرى، فإن القنوات العربية التي يملكها السعوديون ما زال امامها ان تكسب اموالاً، لكن معظم مالكي هذه القنوات يملكون جيوباً عميقة ومعظمهم ذوو علاقة بالعائلة السعودية المالكة.

تجمع اعلامي

ام بي سي جزء من مجموعة ايه. ار. ايه الدولية، وهي تجمع إعلامي يشمل وكالة يونايتد بريس التي كان الأميركيون يملكونها ذات يوم، ومحطة اف. ام. في السعودية تبث في الخليج وتنتقل عبر العالم بواسطة الاقمار الصناعية، وشركة كوابل سعودية، وشركة انتاج اعلامي في القاهرة، والشبكة العربية لاميركا، شركة اذاعة وتلفزيون مقرها في واشنطن العاصمة. أما رئيس ام بي سي و ايه ار ايه فهو الشيخ وليد علي ابراهيم، شقيق زوجة العاهل السعودي.

● اتصالات اوربت، وهي خدمة تلفزيونية مدفوعة ومتعددة القنوات، عمرها خمس سنوات، تبث عبر الشرق الأوسط وشمال افريقيا من روما، ويملكها الأمير فهد بن خالد بن عبدالله بن عبدالرحمن آل سعود، وهو ايضاً من اقارب الملك.

● تلفزيون وراديو العرب، ايه ار تي، ومداه عمرها خمس سنوات وموجهة للترفيه، ومقرها في القاهرة، وتصل معظم الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ويراسها الشيخ صالح كامل، وهو رجل أعمال سعودي ثري، والأمير الوليد بن طلال بن عبدالعزيز آل سعود، وهو في التاسعة والثلاثين من العمر، وابن شقيق الملك فهد وقد اصبحت مهارة الأمير التجارية ونجاحه اشبه بالاسطورة، حيث تقدر مصالحه في العالم بعشرة بلايين دولار، وهو واحد من اكبر المساهمين في "سيتي كورب" في الولايات المتحدة، وفي "يورو ديزني"

لقد أخذ السعوديون يشترون مصادر الاخبار لضمان بناء "نظام حصين"، ومثال ذلك، انه بعد معاناة العاهل السعودي من ازمة قلبية سنة ١٩٩٦ لم ترد تفاصيل كثيرة في وسائل الاعلام التي يملكها السعوديون عن صحته، او التنافس المحتمل داخل الأسرة المالكة على الخلافة

ويقول الصحفيون العرب ان الصحافة السعودية لم تتعرض للتقارير الغربية بان السعوديين رفضوا السماح للمحققين الاميركيين باستجواب أربعة سعوديين قبل إعدامهم، لتفجير سيارة ملغومة في تشرين الثاني ١٩٩٥ في موقع تدريب عسكري في الرياض، حيث قتل سبعة أشخاص، منهم خمسة اميركيين.

محرر شبكة ام بي سي نيوز، ميار عاصم، يقول ان التقارير الاخبارية الاميركية حول المطالب الأمنية، لم يكن بالإمكان تأكيدها. ويقول ان هنالك قصص يجب تجنبها. ويقول: لا يمكنني ان انفي ان محمد المسعري شخص يجب الحذر منه، فانت لا تجد تغطية واسعة عنه هنا.

ان المسعري شخص معارض، طبيب في التاسعة والاربعين، يامل في تغيير سلمي ذات يوم، وتم سجن لدوره في نشاطات سياسية سرية قبل الهرب إلى بريطانيا عام ١٩٩٤، ومع منشقين [illegible]

[illegible] السعودية [illegible] حول الحكومة والاسرة المالكة

[illegible] المسؤولين [illegible] ١٩٩٦ [illegible] المسعري قد تعرض للخطر

ليس المسعري [illegible] ام بي سي [illegible] الوحيد [illegible] الضغوط لعدم [illegible] الاقطار العربية الصديقة للسعودية [illegible] مؤخراً [illegible] الاعلام او الاسرة السعودية المالكة او الحكومة [illegible] حساسة جداً

محظورات اقل من المتوقع

ادوين هاريس [illegible] الاخبار في ام بي سي، وهو مذيع اميركي [illegible] كان مسؤولاً في شبكة [illegible] ويقول ان [illegible] الذين يضعون عرماً من اقطار متعددة [illegible] ان يكونوا حريصين إزاء حساسيات الشرق الأوسط

لكنه يصر على ان هنالك محظورات اقل من المتوقع، ويتباهى [illegible] الاخبار، كما يشير الى [illegible] واحداً من مكاتبه الرئيسة يوجد في القدس، وهي [illegible] كانت ذات يوم [illegible] مستحيلة بالنسبة لعاهل يملكه السعوديون

مثل هذه الاقوال لا تثني عبدالباري عطوان، وهو صحفي فلسطيني ومدير تحرير سابق في صحيفة "الشرق الاوسط" اليومية ومقرها في لندن، وهو ناقد شديد لأثر "الامبراطورية الاعلامية السعودية". وهو يحرر "القدس العربي"، وهي صحيفة عربية يومية مكافحة تصدر في لندن، ومحظورة في كثير من الاقطار العربية، بما فيها السعودية. وقد دفعت انتقاداته بالسعوديين ليقولوا أن صحيفته تمول من منظمة التحرير الفلسطينية، مع انه ينفي ذلك.

لكن عطوان يسجل الفضل للسعوديين بإدخال التكنولوجيا الجديدة إلى وسائل الاعلام العربية وتوفير مئات الوظائف لكنه ايضاً يتهمهم باتباع طريقة فكرية ومهنية أحادية تعتمد بشدة على الرقابة الذاتية وتشجع نظرة ضيقة للعالم

يومئ حادث وقع في اوائل ١٩٩٦، مثالاً واضحاً على الصدام بين القيم الاخبارية السعودية والغربية [illegible] يدعم مزاعم عطوان بأن السعوديين [illegible] يستطيعون التخلي عن ولعهم بالرقابة امام القيم المهنية

كانت المناسبة انهيار عقد قيمته [illegible] دولار لمدة عشر سنوات، وقع في عام ١٩٩٤ بين البي بي سي و اوربيت. الخدمة التلفزيونية التي عمرها ثلاث سنوات. فعندما أعلنت اوربت عن إلغاء الاتفاقية، زعمت انها بذلت محاولات كثيرة لاقناع البي بي سي بأن تكون اكثر حساسية للقيم الاسلامية وقد دفعت البي بي سي ثمناً للخلاف بعد أن جمعت قوة عاملة مكونة من [illegible] شخص قادرة على إنتاج برامج تلفزيونية ناطقة بالعربية

وكجزء من التسوية، اتفق الجانبان على عدم تقديم تفاصيل عن نزاعهما، لكن الخطوط العريضة مفهومة. تلقت البي بي سي تقارير بأن اوربت تتحكم في عرض البرامج، أو تستبدلها ببرامج اخرى وفقاً لأشخاص قريبين من المحاولة في لندن. ويقول مسؤولو اوربت في روما ان مثل هذه البرامج تراقب، بينما تدعي البي بي سي انها تخضع للرقابة

وجاءت المعلومات بعد بث البي بي سي في نيسان ١٩٩٦، بعنوان "موت مبدأ" وكان العنوان اعباً بالكلمات حول انتاج بريطاني عام ١٩٨٠ عن اميرة، الذي اثار عاصفة في السعودية لأنه صور إعدام اميرة شابة وعشيقها، وقد اعتبر السعوديون ذلك الفيلم تطفلاً على خصوصية الأسرة المالكة وإهانة وطنية.

ان بث هذا البرنامج، وبرنامج البي بي سي بعنوان "بانوراما"، وليس من قبل الجهاز العربي في البي بي سي، اثار التساؤلات حول وضع حقوق الانسان في السعودية، ومحاولة إبعاد المسعري ورغبة الحكومة البريطانية في تجاهل الانتهاكات هناك لحماية علاقاتها التجارية مع السعوديين. البرنامج الذي بث للمرة الأولى محلياً ثم في العالم العربي فيما بعد، شمل تغطية سرية لإعدام [illegible] مزدوج، ومقابلات مع عمال اجانب زعموا ان حقوقهم انتهكت في السعودية.

لقد توقع رؤساء جهاز التلفزيون العربي في البي بي سي انعكاسات من شريكهم واجهوها فعلاً. فقد اعلن الكسندر بي زيلو، رئيس اوربت في بيان صدر في ذلك الوقت: "ان هذا البرنامج [illegible] صارخ وعرقي على الشريعة والثقافة الاسلامية".

كانت تجربة بي بي سي واوربت كارثة فمسؤولو ام بي سي ينظرون إلى شراكتهم مع "صوت أميركا" على النقيض من تلك رحلة مصداقية، لكن البعض في "صوت اميركا" لا يوافق على ذلك

موقف رسمي متفائل

ان الموقف الرسمي [illegible] التي كسبها "صوت اميركا" [illegible] في بدايات ١٩٩٦ [illegible] الاخبار ومناقشات [illegible] وبالنسبة لصوت [illegible] اكبير في جزء [illegible] محدودة [illegible]

الحكومية التي عمرها اربع وخمسون سنة، والتي تتباهى بالاخبار غير الخاضعة للرقابة، وغير المنحازة، التي تبثها للعالم، بانتاج برنامج تلفزيوني بالاشتراك مع شركة بث خاصة وهذا نهج تجاري ترغب الوكالة في انتهاجه

يقول مدير صوت اميركا، جيفري كوان "من البداية كنت متشككاً إزاءه" (وقد اصبح كوان فيما بعد عميد كلية الاتصالات في جامعة ساذرن كاليفورنيا)

وهو يقول انه كان قلقاً من إمكانية ان يتجنب البرنامج ضيوفاً مهمين او مواضيع حساسة.

ويقول ان هذا لم يعد شيئاً مقلقاً، وكأمثلة على قدرة البرنامج على كسر المحظورات، يقول ان البرنامج قد تناول أدوار المرأة الشرق اوسطية، كما تناول السفير الاميركي في اسرائيل ايضاً.

لكن "الحوار"، فيما يتعلق بصوت اميركا، يمكن ان يكون موضوعاً مؤلماً

لقد وقع حوالي ٤٠ موظفاً من "صوت اميركا" على التماس في شباط لإلغاء الشراكة مع ام بي سي، ورأى بعض الموظفين ان برنامج ام بي سي الاخباري، في ٥ كانون الثاني لسنة ١٩٩٦، قد تجنب ذكر المحاولة البريطانية في اليوم نفسه لإبعاد المسعري

ان كوان، الذي اجتمع مع موظفي "صوت اميركا" لمناقشة البرنامج، مقتنع بان الاجتماع اثبت ان كثيراً من انتقادات الموظفين كانت باطلة، لكن بعض الموظفين يظلون متشككين في العلاقة، وهنا يقول كيم ايليوت، وهو مذيع في "صوت اميركا" وموظف لديها منذ فترة طويلة

ليس من المناسب لصوت اميركا أن تعقد اتفاقية مشتركة مع ام بي سي، فلا ينبغي المجازفة بالصداقية

إن مسؤولي ام بي سي متفائلون إزاء احتمالات جني ارباح خلال بضعة شهور، واحد اسباب تفاؤلهم هو تطبيق خدمة تلفزيونية متعددة القنوات، بالكوابل، في السعودية، وكمحطة فضائية، تعتمد ام بي سي إلى حد كبير على الرعاية والاعلانات من اجل العائدات. وكعملية دفع مقابل الخدمة، فانها تطرق السوق الاستهلاكي السعودي والمجزي

ان التحول إلى نظام الكوابل قد يحل مشكلة اخرى للمسؤولين السعوديين انتشار الاطباق وما جلبته إلى المملكة الصحراوية التي كانت معزولة ذات يوم

فبوجود حوالي ١٠٠ الف طبق تستقبل البث الأجنبي حظرت الحكومة في عام ١٩٩٢، ادخال المزيد من الاطباق، في اعقاب شكاوى الزعماء، الدينيين من التاثير الاجنبي. ومنعت تركيب أي طبق جديد في عام ١٩٩٤، ويقول الدبلوماسيون الغربيون واخرون ان الحكومة لم تشن حملة على استخدام الاطباق الموجودة

ومع استخدام الكوابل فان من المتوقع ان تشن الحكومة حملة على الاطباق في السعودية

لكن في كثير من انحاء العالم العربي، فقد خرج المارد من الزجاجة، فالذين يملكون الأطباق سيكون لديهم محطات كثيرة يختارون منها، بما فيها التلفزيون من عالم قد لا يشاهدونه بطريقة أخرى.

وهذا ينطبق على جادالله عواد، ٣٠ سنة، الذي يملك مصلحة انشاءات صغيرة في الطيرة، وهي قرية جبلية ترابية في الضفة الغربية، فمن النادر ان يقرا صحيفة، لكنه يتسمّر امام التلفزيون. إذ بوسعه مشاهدة أكثر من مائة قناة يلتقطها الطبق الكبير المنصوب على سطح بيته الحجري المكوّن من ثلاثة ادوار.

ان عواد متابع لمحطة ام بي سي، وخاصة حين يقارنها بالمحطات الأخرى التي تملكها الدولة، وهو يقول: إنهم لا يعطوننا الاخبار الجيدة ولا يعرضون الافلام القديمة مثل المحطات العربية الاخرى فقط بل يعرضون كل ما تسمع عنه.

لكن ذوقه في المشاهدة اوسع بكثير فهو ينتقل من محطة إلى اخرى من كل انحاء العالم، بما فيها الولايات المتحدة، وهنغاريا ايضاً. ويقول: انني اشاهد محطات اقطار لم اسمع بها ابداً!

وبينما هو معجب بإمكانيات المشاهدة المتعددة، كذلك جيرانه الذين يملاون كل مساحة خالية على شرفة منزله الكبيرة ليلياً، حيث يجلسون ويشاهدون التلفزيون والعالم وراءه..

* كاتب في مجلة «كولومبيا للصحافة»

غزو الستلايت وأثره على الديمقراطية: أليس الذين ينشرون غسيلهم افضل ممن يخبئونه تحت الفراش؟

جميل النمري *

كالنار في الهشيم، انتشر خبر مناظرة شبيلات - الروابدة على قناة «الجزيرة» القطرية وكانت تفاصيل المناظرة موضوع الحديث في المجالس نهار اليوم التالي، حتى بالنسبة للاغلبية الساحقة التي لم تشاهدها وكانت تتقصى تفاصيلها.

وسلطت تلك الواقعة الانتباه على الفضائيات العربية وعلاقتنا بها هنا في الاردن.

وانبرى كتاب وصحفيون ينتقدون غياب مثل هذه الحوارات الساخنة على شاشة تلفزيوننا المحلي، بل ان احد الكتاب (الاستاذ زياد ابو غنيمة) تحدى التلفزيون الاردني ان يعيد بث المناظرة وكانت المفاجاة ان جلالة الحسين «رد النقاء» حين امر شخصيا ببث المناظرة، وبدا ان الامر الملكي ينطوي على رسالة تدعو الى تجاوز العقلية المحافظة للاعلام المحلي المرئي او هذا هو على الاقل المغزى حسب التفسير الذي رغبه بعض المراقبين. لكن بث المناظرة ظل واقعة معزولة.

ولم تكن تلك المناظرة المناسبة الوحيدة التي اثارت جدلا، وان كانت الابرز. فقد سبقتها ولحقتها مناسبات عدة فتحت نقاشا متعدد المستويات والمحاور عن غزو «الستلايت» وعن المنافسة واثرها على قنواتنا المحلية وقدرتنا على الاستجابة للتحدي والتطوير .. الخ، واستضافت القناة العربية الاردنية ندوة عن الفضائيات العربية والهوية الثقافية العربية والاسلامية بدعوة من المنظمة العربية للثقافة والعلوم في بداية تشرين اول الماضي، وشارك ممثلون عن مختلف القنوات الفضائية العربية في اوراق عمل ومداخلات على مدار سبعة ايام.

ولعل احد المحاور «الحساسة» التي يتم تناولها من حين لاخر - وهو موضوع حديثنا هذا - هو ما تبثه الفضائيات العربية في الاردن، وعلى الخصوص مشاركة اردنيين في ندوات او الادلاء بتصريحات صحفية عن الشؤون السياسية الاردنية في مناسبات الاحداث الساخنة التي تشهدها الساحة المحلية.

والموضوع في جوهره ليس جديدا، فطالما تعرض صحفيون وسياسيون الى انتقادات بسبب تقارير او احاديث صحفية ادلوا بها الى صحف عربية او اجنبية. وانتقل الامر الان الى الفضائيات وهي الاداة الاكثر انتشارا وفعالية الان وفي المستقبل المنظور.

ولم يستطع احد اصحاب المعارض التي تبيع الستلايت ان يؤكد لنا فيما اذا كان يبث عن الاردن سببا في زيادة الطلب عليها، لكنه اشار الى ان اكثر من مواطن كان يملك نظاما لا يستقبل بث القمر الذي ترسل عليه قناة «الجزيرة» طلب اضافة مستقبل ليتمكن من مشاهدة القناة، وكذلك فعل بعض الذين كانوا يرغبون في تركيب اللاقط لاول مرة وليس هناك اية احصائية محددة عن نسبة انتشار او حجم المبيعات الكلي لانظمة الستلايت في الاردن، لكن بالطبع يمكن تلمس التسارع المضطرد في انتشارها بمراقبة اسطح المنازل. والمؤكد ان اعدادها ستتضاعف مما يضاعف من اهميتها في نظر المسؤولين السياسيين

وكما اشرنا فنحن لسنا مستهلكين فقط للبث الفضائي العربي بل ايضا مادة سياسية مميزة لهذا البث وخصوصا بالنسبة لفضائيات المشرق العربي وعلى راسها فضائيات الخليج. فالقنوات الاكثر اهتماما بالمواد الجادة والتي ترغب في تسليط الضوء على الحدث العربي باسلوب حديث يبرز وجهات النظر المتعددة والمتعارضة يتاح لها ذلك بصورة طيبة ومرضية حين يتعلق الامر بالاردن. ولم تعدم المواضيع الساخنة ذات الاهمية الاقليمية كحادث اغتيال خالد مشعل او اعدام الاردنيين الاربعة وخامس أخر مؤخرا في بغداد، ناهيك عن الحدث السياسي المحلي الذي ينشا عنه في العادة صراع وجدل واتهامات بين الحكومة والمعارضة منذ ان عادت الحياة النيابية وارسيت التعددية السياسية والحزبية في البلاد.

الديمقراطية في الاردن اذن هي ما يتيح للفضائيات الحصول عل المادة الشيقة التي تساعدها على تغذية النمط الحديث التعددي للبث الاعلامي.

يفعلون ذلك على حسابنا ويساعدهم من عندنا سياسيون وصحفيون لا يهمهم نشر غسيلنا على حبال الاخرين دون مراعاة المصلحة الوطنية ومستفيدين من هامش الحرية والتسامح الذي لا يملكه نظراؤهم في اي من دول الجوار العربي.

هذا هو تقريبا لسان حال الجهات الرسمية عندنا. وتجد وجهة النظر هذه مساندة في بعض التعليقات الصحفية التي تستنكر التركيز على السلبيات وتضخيمها وتجاهل الايجابيات في الرسائل الاعلامية التي تبث من الاردن او على لسان بعض الشخصيات التي تتحدث للقنوات الفضائية. ناخذ على سبيل المثال تعليق تيفين عبد الهادي في الدستور (٩٧/١١/١٧) تحت عنوان رئيس «لا بد من رقابة ذاتية على كل ما ننقله للعالم عن بلدنا» مع عنوان فرعي «النقد يجب ان يبقى ذاتيا داخل جدران البيت الاردني». وترى عبد الهادي ان «الصحافة المحلية كفيلة بمعالجة مشاكل الوطن .. في اطار عائلي وطني» وبعد استعراض وجهة نظرها كما يلخصها العنوان تختم قائلة «انها امانة وطنية علينا كاعلاميين مراعاة المصلحة الوطنية اولا واخيرا»

وهنا يطرح السؤال عن ماهية هذه «المصلحة الوطنية».

بعض المسؤولين الاعلاميين لا يصل الى تجريم النقد خارج الخيمة الوطنية لكنهم في المجالس التي تجمعهم مع الوسط الصحفي يشكون كثيرا من التجني والمبالغة ويطلبون اظهار الجوانب الايجابية وليس الاكتفاء بالنقد السلبي فقط ويطرحون السؤال الاستنكاري المعروف «هل كان هؤلاء يستطيعون العودة الى بلدهم بعدما قالوه لو كانوا في اي دولة مجاورة؟ الا تعلق المشانق لاسباب اخف مما تناولوا الاردن به؟»

وجهة النظر المقابلة تجيب بان هذا السؤال الاستنكاري بالضبط هو ما يفكر به المواطن العربي ويمثل افضل رعاية للاردن. اي ان التهجم والتجني ليس اقل فعالية في الدعاية للاردن من الترويج الايجابي بل على العكس، فهو في الحقيقة وبعد التأمل جيدا افعل في تعزيز مصداقية الديمقراطية وبالذات على لسان من يبالغ مثلا في الهجوم على السلوك القمعي للحكومة

نسبة الموضوعية ليست بذات بال في تقييم اصحاب وجهة النظر الليبرالية لان الحكم عليها هو ايضا نسبي حسب موقع كل طرف في المعارضة او الحكم وما بينهما. فما تراه المعارضة نقدا قد يراه المسؤول شتما، والمهم هو النتيجة النهائية او جوهر الرسالة التي تصل الى المتلقي.

ويضيف هؤلاء اننا يجب ان نثق بذكاء المتلقي فالانطباع الظاهري والمؤقت ان هناك اساءة للبلد وللحكم، لكن المتلقي لا يلبث ان يصحح انطباعه بذاته، فمجرد ان يكون الصحفي قادرا على بث مثل هذه الرسائل السلبية من نفس البلد ومجرد قدرة اي سياسي على تكرار النقد السلبي حتى لو كان مشوها فان هذا يخلق انطباعا ايجابيا لدى المتلقي الذي يغبط الاردنيين على الحرية التي يتمتعون بها ويكشف ممارسات الانظمة الاخرى.

وهذا ما يؤكده الخبراء والمختصون في حقل الاعلام، ولا شك انه في المحصلة النهائية يصب في الدعوى التي اطلقها جلالة الملك اكثر من مرة والتي حث الاردنيين فيها على ان يكونوا قدوة للعالم العربي.

على ان الجدل لن يحسم حول هذا الموضوع في المستقبل القريب. فهو بالكاد بدا حول المحاور الاخرى التي تخص الوسيلة الاولى للاتصال الاعلامي الذي لم يعد بحاجة لعبور الحدود بعد سيطرته على الفضاء الفسيح.

* كاتب وصحفي أردني

كل ما لا يهم أميركا لا أهمية له! أسطورة الثقافة المتعددة في التلفزيون

معنى أن يكونَ المرء أميركياً

يوسف طوقان *

حيث انني نشأت في الخارج، والتحقت بمدارس السفارات الأميركية، فقد تعرفت على الأميركيين بطريقة غريبة بعض الشيء. فمن خلال دراستي الاميركية النهج وتعرضي لنفحات من الثقافة الأميركية من خلال أصدقائي الأميركيين وأشرطة الفيديو لألعاب كرة القدم والبرامج الكوميدية، نشأت وانا اراقب اميركا عن بُعد. وعليّ ان اعترف انه مع ان هذا اعطاني وجهة نظر جزئية ومشوهة لما تبدو عليه أميركا فعلاً، فقد مكنني من رؤية قلب اميركا. فمن خلال دراستي الاساسية الأميركية النهج وتمتعي بالحرية في عدم الخضوع كعبد للوحش الاعلامي الذي يسمى التلفزيون، استطعت أن ارى هذا البلد بتعقل وتروٍّ، ويمكنني ان اقدر وضعه بشكل كامل.

ان الغرض من هذه المقالة هو تفحص ما يعنيه كون المرء "اميركياً"، والنظر فيما يتوجب عمله لإعداد هذا البلد للمستقبل. إن اميركا تملك القليل مما يمكن تسميته ثقافة، ولا يعود هذا فقط إلى انها بلد فتيّ، بل إلى حقيقة ان الثقافة التي تقدم للاميركيين هذه الأيام، من خلال التلفزيون، رخيصة وبسيطة، يتم اعدادها لضمان أكبر قدر من التأثير وفي اقصر وقت، على الأذهان. وهذا الأمر لا يمكن أن يكون متماشياً مع ثقافة اعمق وذات ملامح اوضح.

أميركا حاليا في حالة فوضى ايديولوجية، فبينما لا تزال تتعافى من الموجة السياسية العارمة لتشريع الحقوق المدنية، فان التناقضات الموجودة في هذا المجتمع الذي اصطلح على تسميته «القدر المنيبة» ما زالت مكشوفة على نطاق واسع، وقد ظلت اميركا تسعى جاهدة لصياغة سياسة اجتماعية اقتصادية تنجح وتوفر "العدالة للجميع" في تعريفها كاميركية. ومع ان اميركا تعتزّ بتنوع وتعقيد تكوينها السكاني، فان الحقيقة ان كل ما يمكن ان يكون سيئاً في اميركا، يمكن أن يعزى إلى هذا التنوع السكاني الذي هو اساس تكوين المجتمع الأميركي. فبينما يمكن لكم ضخم من الأصول العرقية أن يحقق تنوعاً في الثقافات ووجهات النظر، فان ما قام به المجتمع الاميركي في الحقيقة هو إجبار كل هؤلاء الراغبين في الانضمام اليه، على التخلي عن هويتهم لمصلحة الحصيلة النهائية المتناغمة التي تسمى اميركا.

ومع انه قد يبدو ذلك معقولاً بالنسبة للمواطن الابيض العادي، فان ابعاد مثل هذه الأيديولوجية ابعد من أن تكون معقولة. فإلى جانب سكان اميركا الأصليين، فليس هناك اي فئات ممثلة حالياً في عداد السكان الرئيسيين الذين يمكن ان يعتبروا انفسهم "اميركيين" فعلاً. وبينما سيسارع أي اميركي أبيض في تعريف نفسه بانه اميركي حقيقي "ذو دم أحمر"، ففي حقيقة الامر انه ربما يكون ابن الجيل الثالث لمهاجر ايرلندي أو إيطالي جاء إلى اميركا مع بداية القرن سعياً إلى حياة مرفهة. وبينما استمر الحماس الذي أبداه المهاجرون في إذابة انفسهم في التيار الاميركي الرئيسي، ووفر سهولة نسبية في أن يصبح المهاجر "اميركياً"، فان هذا لا ينطبق على الجميع. وحتى في هذا اليوم وهذا العصر، فان الذين لم يتلاءموا مع الوصفة الأميركية المعيارية للمواطن الابيض المسيحي قد وجدوا من الصعب أن يتم تقبلهم كاميركيين، فالآسيويين والسود واللاتينيين موجودون في اميركا طوال الفترة نفسها التي تواجد فيها الآخرون، لكن المزايا الجسدية التي فصلت اسلافهم عن الطبقة العليا البيضاء في بداية تاريخ اميركا، ما زالت تعيق تقبلهم من قبل الأغلبية على انهم جزء من الثقافة نفسها.

ومع انهم كانوا راغبين في تقبل الثقافة الاميركية حتى يصبحوا أميركيين، فقد قوبلوا بالسخرية وبتردد عام من قبل التيار الرئيس كممثلين او مشاركين في صياغة الثقافة الاميركية والحفاظ عليها.

وبينما يحاول افراد من هذه الأعراق أن "يقذفوا" انفسهم في الثقافة الأميركية، فان من المهم محاولة تعريف ماذا يعني ان يكون المرء اميركياً. ومع ان شبان اميركا قد مكّنوها من البقاء على هامش الفكر الاجتماعي، وكانوا راغبين في التقدم والتكيف مع الزمن، فان عدم وجود تاريخ حقيقي قد جعل من الصعب وجود اي استمرارية في الثقافة الأميركية. والسبب الرئيس لهذا الأمر هو مصادر الثقافة الاميركية المتغيرة والمتشعبة.

وبينما تملك الأمم الأخرى الاف السنوات من التاريخ، إضافة إلى احساس بالتواصل والذي تحتويه هوياتها، فقد تركت اميركا كبلد يبدو أن أخلاقياته ومعنوياته تواجه التساؤلات والتفريغ من قوالبها كلما دعت الحاجة.

على الصعيد الاقتصادي، عملت الراسمالية لمصلحة اميركا، فالثروة المادية والامتداد السياسي والاجتماعي للنفوذ الاميركي يشهدان على هذه الحقيقة. لكن هذا الانشغال بالاموال، والذي ورثته اميركا من جميع الذين جاءوا إلى "ارض الفرص" هو الذي سار في المسار الخاطئ، فمحتوى التلفزيون، اكثر الوسائل تاثيراً في عصرنا، لا تمليه مسؤولية تزويد الجماهير بمصدر جيد للمعلومات، بل تمليه رغبات المعلنين الذين يريدون أن يروا ادوات مناسبة يبيعون مواسطتها منتوجاتهم ان مباراة نهائي كرة القدم، سوبرباول، اكثر الاحداث مشاهدة في اميركا، وهي تذيع لثلاث ساعات كرة القدم، وتسبقها اسابيع من الاثارة والاعلانات. وبينما اعتقد ان الرياضة متنفس احتماعي ايجابي جداً، فانه يساء استغلالها من قبل القوى التي تحركها. وعلى الاخص المعلنين ومشاهدة مباريات نهائي الكأس، يبدو ان قرع زجاجات البيرة في "بد ماول" واخر الاعلانات التجارية لشرائح البطاطا، مهمة للمشاهدين مثل اهمية نتيجة المباريات الحقيقية.

ليس هنالك شك في ان محتوى التلفزيون موجه، لذلك ينبغي ان يهتم بادنى عامل مشترك فبرامج التلفزيون سطحية في نهجها ومحتواها وتبدو ساذجة لدى مقارنة التمثيليات الهزلية المتكررة المواضيع التي حظيت بشعبية مذهلة في اميركا مع الكوميديا الاكثر ذكاء وتطورا، والتي يعرضها التلفزيون البريطاني. ومع ان اميركا تضم اكبر عدد من الفنانين والمثقفين في العالم هذه الايام، فان الكثيرين قد اضطروا إلى التفريط بمستوى أعمالهم الفنية لإرضاء الجمهور ومن النادر أن تقوم مجموعة فنية موهوبة بطرح البوم ثان لم تفرضه اصوات موسيقاهم الصاخبة القابلة للرواج من اجل منحه "وقتاً اطول" على التلفزيون والاذاعة والذي يمكن ان يعطيهم بالتالي نجاحاً اكبر. ومع ان فنانين معنيين من الاتجاه السائد قد تبنوا هذا التوجه، كنهج، فان الموسيقى الجيدة لا تجد فرصة للرواج بسبب تجاهل الاذاعة، او التلفزيون او في المجتمع العام. ان التلفزيون يحدد خيارات المستهلكين، ولا يحظى بالفرص سوى المنتوجات الاوسع قبولاً في السوق، بسبب المبالغ التي يستثمرها منتجها في إقناع المستهلك باختيارها من خلال الاعلان ومكانة المنتوج.

وربما كانت ابرز ناحية لهذا النظام للهيمنة الاعلامية هي ان من يعيشون في ظله لا يدركون مدى تاثيره على كل خيار يتخذونه في حياتهم من خيار الشخص للمنتوجات الاستهلاكية إلى ايديولوجيته الأساسية وأخلاقياته. ليس هنالك في شيء بعيد عن متناول التلفزيون ومهنسيه ل... ونشر سيء للايام التي يمكن فيها تحريك او... وامرها برغبات قلة من رجال الأعمال، لكن هذا هو حال اميركا

ان التحلل من الوهم الذي اشعر به م... جيلي، يشعر به اباؤنا، وهنالك القليل مما يمكن عمله إزاء ذلك. ان سطحية التلفزيون والربط الدهني الذي اعطته للشبان الاميركيين من جيلي قد جعلتهم عاجزين عن تقدير الفن الراقي من اي نوع. وفيما عدا بعض الأعمال التي استطاعت ان تتغلغل في الأذهان السميكة لمن يحيطون بي، فان الناس لا يستطيعون تقدير اي شيء، إلا إذا طلب منهم ذلك. وهذا امر مؤسف في حقيقة الامر

وهنالك ضحية مؤسفة أخرى لجيلنا وهي نظرتنا العامة للعالم من حولنا، فمعظم الاطفال لا يعرفون جغرافية العالم خارج الولايات المتحدة ويبدو انهم يحملون نوعاً من الاعتزاز الطفولي بجهلهم، فبالنسبة اليهم، كل ما لا يهمّ اميركا شيء لا يهمّ

وعلى صعيد آخر فان تفجر المعلومات المتاح للانسان في الشارع قد فعل القليل ليبطيء من عدم الاهتمام فبينما يجلس السياسيون ويتشاجرون حول قضايا هامشية، فإن شبان اميركا ينظرون نحو الصفوف الخلفية لمعظم الحوارات السياسية ان مستقبلنا بين مخالب اناس سيكونون امواتاً حين يكون لدينا أطفال، ومعظم نظرائي لا يعون هذه الحقيقة، ويبدون غير راغبين حتى في التصويت والتاثير. ان النقطة الاكثر إثارة للأسف هي ان اطفال اليوم لا يدركون ما يجثم وراء العالم البلاستيكي للتلفزيون.

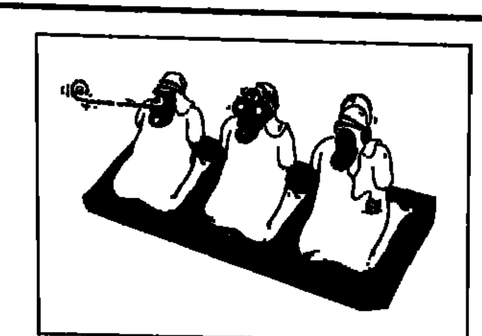
حين يلجأ اطفال جيلي الينا يطلبون المعرفة او التوجيه، لن نستطيع ان نفعل شيئاً سوى ان نتنهد ونحاول نقل مشاعر أسفنا وجهلنا والتي ستكون ... لكن وسائل الاعلام عندئذ ستكون قد ... كلية، وسوف يستطيع قلة منا ان يفكروا بوضوح كاف ليروا تاثيرها.

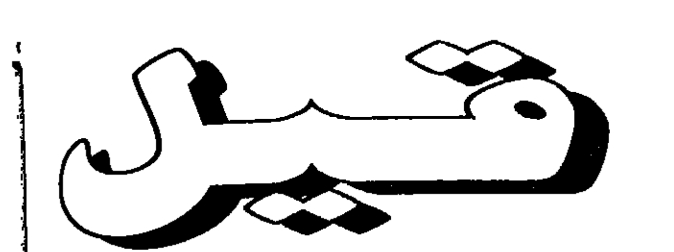
في التطلع إلى المستقبل، أتكهن ببلد من الذين ما زالوا عبيداً للنظام، مع ان شبكة الانترنت العالمية ستكون الوسيلة الجديدة للاختيار كوسط معلوماتي تفاعلي وبنيتها تتفوق جداً على التلفزيون، كما أن القدر الهائل من المعلومات المتوفرة حالياً ستجعل التلفزيون ملغىّ مع نهاية جيلي، إلاّ أن الذين يسيطرون على التلفزيون ويتحكمون بالتالي بعقول اميركا يعون هذا الامر وسيكونون مستعدين للهيمنة على الوسيلة الجديدة للثقافة. ان اميركا تحركها الأموال، والأموال هي التي مكنت هذا البلد من التقدم وإرغام العالم على التكيف معها بهذه النسبة الهائلة. لقد اعطت بلداً فتياً ثروة وازدهاراً لا يمكن تصورهما بالنسبة لمعظم الناس، وقد انجز ذلك من خلال الراسمالية والرغبة في ثروة مادية اعظم. وقد تم تحويل هذا التصور من خلال التلفزيون، والذين يسيطرون احتكروه بشكل مناسب لغاياتهم.

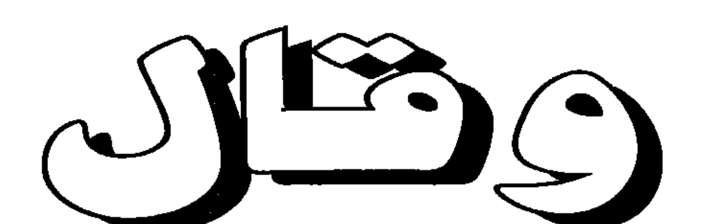
اننا عبيد لما جعل هذا البلد عظيماً، وهو امر مؤسف.

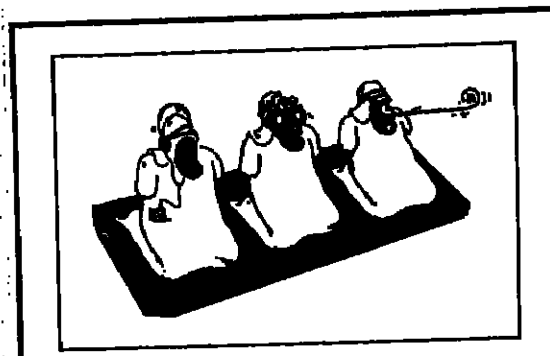
---

* باحث في علم الاتصالات ... حالياً ببرنامج ... ماساشوستس الاميركي ...









منظمة دولية ترحب بقرار محكمة العدل وتدعو لوقف مختلف مظاهر تقييد الصحافة

رحبت منظمة «البند ١٩» بقرار محكمة العدل العليا القاضي بالغاء تعديلات الحكومة على قانون المطبوعات والنشر، داعية الحكومة الى قبول قرار المحكمة والغاء القرارات المتخذة المترتبة على القانون المعدل، بما في ذلك قرار ايقاف ١٢ صحيفة اسبوعية.

ففي رسالة وجهتها الى الاردن مؤخراً، قالت المنظمة التي تعرف ايضا باسم "المركز الدولي ضد الرقابة"، ان قرار المحكمة يعطي الحكومة الفرصة لصياغة قانون مطبوعات ونشر جديد بالتشاور مع الصحفيين ونقابتهم. وبما يضمن الحقوق الاساسية لحرية التعبير والحصول على المعلومات وفقا لما تمليه التزامات الاردن بحقوق الانسان الدولية ووفقا للدستور الاردني. هذا القانون الجديد يجب ايضا ان يهيىء الظروف الايجابية التي من شانها المساعدة في تطوير وسائل الاعلام، بما فيها انشاء قطاع بث اذاعي وتلفزيوني مستقل.

وحثت المنظمة الحكومة على الاخذ بعدة توصيات لدى صياغتها لقانون جديد والتي قالت انها اكدت عليها في تقريرها الصادر مؤخرا.

ومن هذه التوصيات عدم وجوب خضوع الصحف لاي شروط ترخيص، حيث اقترحت البند ١٩ ان تكون الصحف خاضعة فقط لشروط فنية مثل تقديم المعلومات بخصوص اسم وعنوان الصحيفة، مضيفة بان اي اجراءات تسجيل يجب ان تتم من خلال هيئة ادارية مستقلة تكون قراراتها قابلة للمراجعة القضائية

وقالت المنظمة انه يجب عدم تحديد اي حد اعلى لراسمال الصحف، سواء كانت يومية ام اسبوعية. وان شرط عضوية الصحفي المارس في نقابة الصحفيين يجب ان يتم الغاؤه كما دعت المنظمة في توصياتها الى.

- الغاء اي سلطة تتمتع بها الحكومة بوقف اصدار اية صحيفة.
- وقف اية مهام رقابية تقوم بها دائرة المطبوعات والنشر.
- وقف احتكار الحكومة للبث الاذاعي والتلفزيوني وملكيتها للصحافة المطبوعة.
- الغاء النصوص القانونية حول القدح والذم من قانون العقوبات.
- وقف استخدام عقوبات التوقيف الاداري او الحبس بانتظار المحاكمة لجرائم تتعلق بحرية التعبير.

الصحف صدرت ايام العيد بنصف الصفحات واقل الاعلانات

لاول مرة منذ بدايات السبعينات صدرت الصحف اليومية الاربع ايام عيد الفطر منهية بذلك تقليدا استمر لعقود بالتعطيل في الاعياد الدينية لمدة يومين في كل من عيدي الفطر والاضحى. وكان السبب المباشر لعدم تعطيل الصحف هو قرار صحيفة «العرب اليوم» مواصلة الصدور ايام الاعياد. ومما يذكر ان الصحف تطبع في الاعياد نصف صفحاتها في الايام العادية، وقد لوحظ ان الصحف خلت تقريبا من الاعلانات ايام العيد، باستثناء «الراي» التي صدرت في ٣٢ صفحة، مقابل ٢٠ لـ «الدستور» و ١٦ لـ «العرب اليوم». وكانت اكبر مشكلة واجهتها الصحف في الاعياد هي مشكلة التوزيع حيث تعطل معظم طواقم التوزيع وتعذر وصول الصحف الى المناطق النائية. ويذكر هنا ان ثمن بيع الصحيفة هو (٢٠٠ فلس) يغطي اقل من نصف تكلفة طباعتها البالغة ٥٠٠ فلسا حسب ما يقول اصحاب الصحف.

بتعرف انه رح ترجع الصحف الاسبوعية

ولك إنت مستحمرني.....؟!

خلدون غرايبة

دبلوماسية الكترونية واجوبة اردنية وافية على الانترنت

اطلقت السفارة الاردنية في العاصمة الاميركية بالتعاون مع مكتب الاعلام الاردني في واشنطن موقعا مميزا على شبكة الانترنت لتصبح اول سفارة اردنية يكون لها مثل هذا الموقع.

ويحتوي الموقع على معلومات سياسية واقتصادية وتجارية وسياحية عن الاردن، حسبما هو واضح لمن يزور هذا الموقع وحسبما ذكر سفير المملكة في واشنطن الدكتور مروان المعشر في كلمة ترحيبية بزوار الموقع.

وطلب د. المعشر في كلمته من زوار الموقع بموافاة السفارة ومكتب الاعلام باية اسئلة قد يحتاجونها عن الموقع او عن الاردن وتزويده بملاحظاتهم. ويذكر ان د. معشر هو اول من اسس موقعا للتفاعل بين مستخدمي الانترنت والحكومة الاردنية حين كان وزيرا للاعلام في حكومة السيد عبد الكريم الكباريتي حيث كان يجيب على استفسارات المواطنين في منتدى «اسالوا الحكومة» الالكتروني.

كما يحتوي موقع السفارة على زوايا لكل ...

المعلومات الاردني والمكتب العسكري والاقسام القنصلية والسياحية والتجارية، بالاضافة الى قوائم تضم اسماء اعضاء مجالس الوزراء والاعيان والنواب واهم اخبار المملكة.

وتضم زاوية مكتب المعلومات الاردني رسالة من مديرة المكتب رانيا عطا الله تذكر فيها ان الاخبار التي يحتويها الموقع سيتم تحديثها بشكل يومي. وتضم الزاوية ايضا معلومات عن المكتب وعن عملية السلام في الشرق الاوسط وعن موقف الاردن من العديد من القضايا المحورية بالاضافة الى خطابات وتصريحات لجلالة الملك وسمو ولي العهد وكبار المسؤولين.

وتضم ايضا قوائم باسماء ... وصحفيين ومختصين ... تلفوناتهم وعناوينهم الالكترونية ... والباحثين الساعين ... الاردن في الحصول عليها ...

وتضم زاوية القسم ...

الزوار. اما الزاوية السياحية فتضم عناوين مواقع الكترونية قد تفيد زوار الاردن، منها وزارة السياحة وشركات الطيران ومكاتب السياحة والسفر، بالاضافة الى الكتب السياحية من الاردن.

اما الزاوية التجارية فتضم عناوين مواقع الكترونية لمؤسسات تشجيع الاستثمار والاتحادات المهنية وجمعيات رجال الاعمال والقوانين والتعليمات الاستثمارية والتجارية في المملكة.

بينما تضم زاوية الاخبار اليومية اهم الاخبار المنشورة عن الاردن، حيث تعتمد هذه الزاوية بشكل شبه كلي على ما ينشر في صحيفة الـ «جوردن تايمز».

ومع شمولية الموضوعات التي يحتويها الموقع يصبح سؤال السفير المعشر للزوار عن اقتراحاتهم حول ما يمكن اضافته شبه تعجيزي!.

لجنة اعلام للدورة الرياضية العربية

تم تشكيل لجنة الاعلام والتوجيه الخاصة بالدورة الرياضية العربية التاسعة المقرر اقامتها في عمان العام المقبل. وقد بارك الامير عبد الله بن الحسين تنسيب المكتب التنفيذي للجنة الاولمبية الاردنية الذي يراسه الدكتور صالح ارشيدات، وجاء تشكيل اللجنة التي سيراسها السيد ناصر جودة مدير التلفزيون كما يلي: عبد الله العتوم، نيب طوقان، سليمان القضاة، نبيل الشريف، مصطفى ابو لبدة، طاهر العدوان، جورج حواتمه، كارولين فرج، حمدان الحاج، عوني الداوود، سمير جنكات، محمد العبيدي، محمد قدري حسن، مصطفى صالح، محمد الشنطي، وقاص التل، كنعان عزت، محمد جميل عبد القادر، حسان مرعي.

المجالي يكشف اسرار ٩٣

في اعقاب اعدام العراق اربعة اردنيين بتهمة تهريب قطع سيارات في كانون الاول الماضي كشف السيد نصوح المجالي السفير السابق في بغداد كيف ان العراق اصدر في عام ١٩٩٣ احكاما على ٣٠ اردنيا باحكام تتراوح بين العام والعامين لحيازتهم مهربات لا تزيد اثمانها عن بعض الدنانير وكيف انه تم بعد ذلك اعادة ستين مهربا «من سكان مناطق الحدود» الى العراق بناء على طلب وزير الداخلية انذاك وطبان التكريتي شقيق الرئيس صدام حسين. مع ان السيد المجالي يقول انه حذر السيد سلامة حماد وزير الداخلية الاردني حينذاك من ان يتم اعدامهم فقد تم تسليمهم «بعد ان وعد وزير الداخلية العراقي بان لا يتعدى عقابهم التخويف». ويمضي السيد نصوح المجالي الى القول «وفعلا اطلق الاردن سراح ستين مهربا ونقلوا في شاحنات تحت الحراسة وبعد يومين علمت ان حادثا وقع على الطريق فتحت فيه سيارات الحرس النار على السيارات التي اقلت المعتقلين وجرح منهم من جرح . وقتل من قتل».

ويقول السيد المجالي - وهو وزير اعلام سابق - «وحرصنا ان لا يصل الحادث الى الصحافة رغم ان عتبا كبيرا وجه الينا من ذوي المعتقلين لا مجال للخوض في تفاصيله».

انتقاد اعلامي للتقصير الحكومي في دعم مرشح اردني

تناولت صحيفتان اردنيتان موضوع مشاركة وزير الصحة الاسبق الدكتور عارف البطاينة في السباق للفوز بمنصب مدير عام منظمة الصحة العالمية حيث تعاملتا بشيء من النقد مع «موقف الحكومة المحايد من الموضوع وعدم حشد الدعم اللازم له.

والبطاينة الذي خرج من المنافسة في المرحلة الاولى من السباق كان مرشح الحكومة الاردنية وجامعة الدول العربية واللتان لم تؤديا الدور المطلوب منهما بعد ترشيحه.

ففي تناول الموضوع كتب الصحفي ممدوح حوامدة في «الراي»:

«حكومتنا (مشكورة) رشحت عارف للمنصب الرفيع .. والجامعة العربية (ممنونا) اعتبرته مرشحها الوحيد .. ثم .. ماذا؟ ثم تركنا البطاينة في بلاد الغربة (وحيدا) .. وقعدنا هنا نتفرج .. ونستقبل مسؤولين كبارا من ٦ دول .. وهم يجوبون الكرة الارضية من اجل الحصول على تاييد لمرشحها .. »

اما رنا صباغ فقد تناولت الموضوع في صحيفة الـ «جوردن تايمز» ناقلة عن مصادر مقربة انتقادها لموقف الحكومة السلبي حيث ذكرت تلك المصادر بان فرص د. بطاينة كانت ستتضاعف لو اتخذت الحكومة موقفا اكثر فاعلية في دعمه، خصوصا وانه حظي بدعم جامعة الدول العربية والدول الاعضاء كافة.

احد المصادر اخبر الصحيفة انها كانت «فرصة ذهبية حيث انه كان مرشح الجامعة العربية الوحيد ونجاحه كان سيعتبر الاول من نوعه للوصول الى ذلك المنصب».

مصدر اخر قال ان د. البطاينة خاض السباق متحملا النفقات من امواله الخاصة. حيث قام بشراء تذاكر السفر، ثم تحمل نفقات الاقامة في جنيف التي تعتبر احدى اغلى مدن العالم

وقد تم ترشيح الدكتور البطاينة للمنصب حيث كان وزيرا للصحة في حكومتي الامير زيد بن شاكر وعبد الكريم الكباريتي، وقبل ذلك خدم في عدة مناصب منها مدير عام الخدمات الطبية الملكية ومدير مدينة الحسين الطبية.

وقد استبعدت اللجنة التنفيذية لمنظمة الصحة العالمية د. البطاينة بعد ان اختارت خمسة من المتنافسين السبعة للقائمة النهائية.

فقد قامت اللجنة المكونة من ٣٢ عضوا باخراج المرشح الاردني من القائمة بعد تصويت سري تم في النصف الثاني من الشهر المنصرم.

وتلا ذلك انتخاب رئيس الوزراء النرويجي السابق جر هارلم برونتلاند كمدير للمنظمة العالمية.

مكتب اقليمي في الشرق الاوسط لمنظمة البحث عن ارضية مشتركة

اعلنت منظمة «البحث عن ارضية مشتركة في الشرق الاوسط» الاميركية Search for Common Ground in the Middle East.

انها تعتزم افتتاح مكتب اقليمي لها في عمان «ليخدم مشاريعنا في الشرق الاوسط» ويذكر ان «منظمة البحث عن ارضية مشتركة» هي مؤسسة غير ربحية تم تاسيسها في واشنطن عام ١٩٨٢. كما تم انشاء منظمة شقيقة لها في بروكسل في عام ١٩٩٥ تدعى «المركز الاوروبي للبحث عن ارضية مشتركة».

وتقول المنظمة ان هدفها والمركز الاوروبي البحث في تحويل منظور العالم الى كيفية التعامل مع النزاعات وذلك بطرح نقاط الاقتراب بدلا من نقاط الخلاف.

واحد مشاريع المنظمة هو مجموعة العمل حول الاعلام التي تضم ممثلين من وسائل اعلام مختلفة من دول المنطقة. واحد اهداف هذه المجموعة هو تمكين محرري الصحف والناشرين والمذيعين من تاسيس علاقات صداقة وتعاون فيما بينهم. وقد تم تاسيس نواة مجموعة العمل هذه في الفترة سنة ١٩٩٤.

مهرجان اوربت يحصد نجاحا جماهيريا ويثير انقساما في اراء النواب والصحف

طالب عدد من النواب بطرح الثقة بوزير الدولة لشؤون الاعلام د. سمير مطاوع على خلفية قيام التلفزيون باستضافة وبث مهرجان اوربت الثالث للاغنية العربية خلال ايام عيد الفطر.

ووقع ٢٣ نائبا بيانا اعلنوا فيه حجبهم للثقة بالوزير بسبب ما اعتبروه «عروض وتصرفات خارجة عن عاداتنا واخلاقنا وتراثنا الاسلامي والمعايير الوطنية والتقاليد العشائرية».

وقالوا بان قيام التلفزيون الاردني بعرض المغنيات والمذيعات بملابسهن المثيرة قد استفزهم، واعلنوا انه «بسبب بث هذه الرذائل مباشرة على الهواء دون مراعاة مشاعرنا وحرمة بيوتنا واعراضنا فاننا نعلن حجب الثقة عن السيد وزير الاعلام الدكتور سمير مطاوع».

وقال نواب اخرون بان المهرجان حقق النجاح المطلوب واظهر انفتاح المملكة وجو التسامح الذي تعيشه.

وحسب نص الدستور، يمكن سحب الثقة بالوزير اذا صوتت اغلبية النواب (٤١ صوتا) ضد الوزير في جلسة الثقة. وقد وقع البيان الذي تم توزيعه في جلسة المجلس المنعقدة يوم الاربعاء ١٩٩٨/٢/٤ نواب اسلاميون ومسيحيون ووسطيون.

نائب رئيس الوزراء د. عبد الله النسور، رد على النواب قائلا انه لا يرى سببا لكل هذه الاثارة والانتقادات التي تلقاها المهرجان.

ونفى ان يكون التلفزيون قد بث اي «تهتك .. فما جرى بولغ فيه .. فما رأيته انا هو بعض السيدات غير كاسيات الاذرع .. ولا توجد مشكلة تستحق الغضب ونحن بلد واسع الصدر».

واوضح ان صور الذيعات لم يكن من المفروض ان تظهر على الشاشة «فالمنظر لم يكن في القاعة الرئيسية (بل كان في قاعات اخرى لم يطلع عليها التلفزيون)، وبعد ان اخبرناهم ظهروا بصورة اكثر احتشاما في الليالي التالية».

وقام النواب بسام حدادين وعلي ابو الراغب وحمادة فراعنه بالدفاع عن المهرجان وجهود التلفزيون الاردني ووزارة الاعلام باستضافة مثل هذه المناسبات الفنية.

النائب حدادين اعرب عن رضاه وسعادته لاستضافة الاردن لهذا المهرجان قائلا بان «انفتاح التلفزيون الاردني على المحطات الفضائية يساعده على النهوض للمنافسة بتسويق الاردن سياحيا وثقافيا». اما المهندس علي ابو الراغب فقال ان المهرجان اخذ اكثر مما يستحق واضاف: «نحن نتطلع الى الانفتاح الاعلامي الصحيح نحن نلبي اذواق جميع المواطنين ولا نرتبط بفئة معينة والمهرجان كان ناجحا ونتطلع لاقامة مثله مستقبلا. نحن هنا بلد ديمقراطي ونؤمن فيه بالتعددية».

وقال مسؤولون كبار في التلفزيون الاردني ان التلفزيون يقدم برامج عديدة لمشاهديه ليختاروا هم ما يرونه مناسبا لهم ولا يلزمهم بمشاهدة برنامج معين.

وسيستخدم ريع المهرجان، الذي شارك فيه اكثر من ١٢ مغن ومغنية من دول عربية عديدة بالاضافة الى عدد من نجوم الكاريكاتير العرب لدعم نشاطات جمعية الشابات المسلمات.

وقال مسؤولون في اوربت ان مئات الالوف من العرب شاهدوا المهرجان من جميع اقطار العالم، اضافة الى ١٢٠٠٠ شخص حضروا المهرجان الذي اقيم في قصر الثقافة في مدينة الحسين للشباب في عمان.

وقد انقسمت اراء الصحف المحلية حول مهرجان اوربت الغنائي الذي نظمته قناة اوربت بالتعاون مع التلفزيون الاردني ابتداء من يوم الخميس اول ايام عيد الفطر.

الكاتب د. فهد الفانك (الرأي ١٩٩٨/٢/٣) اعتبر المهرجان مكسبا للاردن من جميع النواحي الاعلامية والاعلانية والسياحية ونجاحه الفائق يدل على وجود طلب حقيقي على المهرجان الذي يحبه فنانون معروفون.

ولم يكتف د. الفانك بامتداح فضائل المهرجان بل طالب التلفزيون الاردني بتنظيم حفلات غنائية على نمط المهرجان.

صحيفة «السبيل» الاسلامية خصصت عنوانا على صدر صفحتها الاولى قالت فيه «هكذا ودعنا رمضان: رقص ومجون وتعر وخروج على العادات والاخلاق – مهرجان «اوربت» في ام نشر للرذيلة».

وعلى الصفحة ذاتها وبالخط العريض نقلت الصحيفة على لسان الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني احد قادة الاخوان المسلمين وصفه للمهرجان بانه «يهدف الى اغراق الاردن بوحل الفساد» وتابعت الصحيفة في قصة منشورة على الصفحة الاولى ان الاخوان المسلمين يهاجمون المهرجانات الغنائية ويطالبون بمحاسبة المسؤولين عنها.

وقالت الصحيفة «ساد استياء وغضب شعبي واسع بين مختلف الاوساط الشعبية والسياسية على خلفية اقامة مهرجان غنائي جديد في الاردن يحمل اسم مهرجان الاغنية العربية الثالث .. لا تخلو من مشاهد لم تعتدها المسارح .. في الاردن .. فالرقص والهرج والمرج والصدور والسيقان العارية لا تتوافق وابسط قيمنا الدينية وعاداتنا».

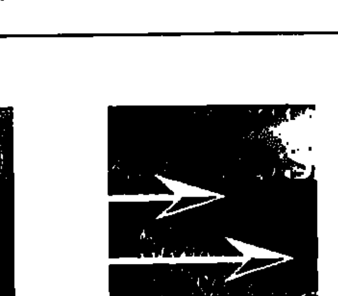
وكانت الصحيفة تشير الى الاف الشباب الذين حولوا قاعة قصر الثقافة الى مرقص كبير وهم يرقصون على انغام مغنين من امثال وردة الجزائرية وكاظم الساهر وغيرهم.

وكان الدكتور بسام العموش – وهو اسلامي بارز – قد هاجم المهرجان في صحيفة «الرأي» (٩٨/٢/٢) وقال العموش مخاطبا وزير الاعلام سمير مطاوع «ان ما فعلتموه لا يحبه الله ورسوله ولا يرضاه المؤمنون ولا يقبل به اصحاب الاخلاق الكريمة».

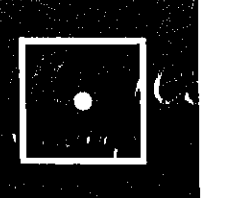
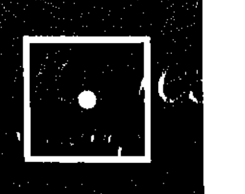
وانتقد التلفزيون متسائلا عن سر «الانتقال السريع من رمضان المحاريب والمصحف وعصر الائمة واحمد بن حنبل ومدافع رمضان ودعاء ليلة القدر .. الخ الى عروض «سوزان» وازياء «سيلفا» ودلع «وسوف» ونعومة «راغب علامة».

واضاف النائب السابق «اننا لسنا ضد الفن الهادف ولكن ما تم عرضه شيء اخر: انه عرض الازياء واللحوم والنهود والسيقان .. الخ».

• صحفية اردنية


خدمة النقل السريع


خدمة الشحن



خدمة النقل الداخلي


خدمة التخزين والتغليف



الخدمات الخاصة


خدمة التسوق بواسطة الكتالوجات



خدمات النقل المتكاملة

الاردن: عمان هاتف: ٥٥١٥١١١، ٥٥١٥٩٠، ٥٥٣٤٥٩ فاكس: ٥٥١٩٨٢٠
www.aramex.com :الانترنت

خَيارُ اليومْ .. أمانُ المستقبلْ



حياة وصحي

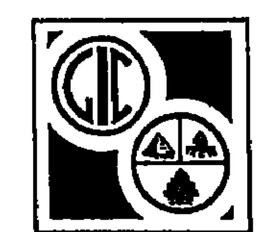
بحري

حريق

حوادث عامة

سيارات

أخطار المقاولين



شركة التأمين العامة العربية المساهمة المحدودة

GENERAL ARABIA INSURANCE COMPANY LTD.

بناية السلام
شارع الامير محمد
هاتف: ٦٤٤٣٣٤ / ٦٤٤٧٤٠ / ٦٢٢٩٨٤
٦٤٤٣٣٥ / ٦٥٣٦٠٠ / ٦٥٣٦١٥
فاكس: ٦٥٩٦٠٢ (٦-٩٦٢)
تلكس: ٢٣١٧٣ جنسور جو
ص.ب: ٢٠٠٣١ . عمان ١١١١٨ . الاردن

البند ١٩ ووضع معايير دولية لحرية التعبير

دول عديدة لا تلتزم بنصوص دساتيرها المتعلقة بالحريات
افضل التجارب العربية وانضجها في الأردن ومصر والمغرب

مالكولم سمارت*

تاسست منظمة البند ١٩ قبل اكثر من عشر سنوات كمنظمة غير حكومية تعنى بحقوق الانسان وتلتزم بتشجيع وحماية حرية التعبير. وتاخذ المنظمة اسمها (البند ١٩) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان، وهي الوثيقة المؤسسة للإطار الدولي الحديث لقانون حقوق الانسان، حيث ينص ذلك البند على حق جميع الافراد في حرية الراي والتعبير، بما فيها الحق في تلقي ونقل المعلومات بصرف النظر عن الحدود ودون تدخل من احد.

لقد تركز عمل المنظمة طوال السنوات العشر والى درجة كبيرة على وضع المعايير الدولية المتعلقة بحرية التعبير. وقد شمل هذا العمل النظر في القضايا المثيرة للنزاع، مثل التضارب الواضح الذي يمكن ان يقع بين التمتع بحرية التعبير وحقوق الانسان الاخرى، كقضية ما يسمى بالخطاب الحاقد. فقد كرسنا انتباهاً كبيراً لقضية تقييد حرية التعبير استنادا الى تعريف الحكومات لمصطلح «الامن القومي» للدولة.

من ناحية عملية، وحين ينظر المرء حول العالم، فان بوسعه ملاحظة امثلة كثيرة على مثل هذه القيود، الا ان المرء يستطيع في اغلب الاحيان ملاحظة ان القيود المفروضة باسم «الامن القومي» ترمي في حقيقة الامر الى خدمة غرض آخر، مثل حظر تداول المعلومات عن الفساد في اجهزة الدولة او اية امور اخرى تسبب ضيقاً للحكومات، لكنها ليست ذات صلة جدية بالقضايا المتعلقة بالامن القومي الحقيقي.

لقد حاولنا معالجة هذه الظاهرة الشديدة الشيوع من خلال عملنا فيما يتعلق بالدول فرادى، ومن خلال العمل في الامم المتحدة، فقد عقدت البند ١٩ اواخر عام ١٩٩٥ مؤتمراً استشارياً كبيراً في جنوب افريقيا حضره خبراء من جميع انحاء العالم، وادى المؤتمر الى تطوير «مبادئ جوهانسبرغ» حول الامن القومي، حرية التعبير والوصول الى المعلومات، وقد تم عرض هذه المبادئ امام لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في جلستها عام ١٩٩٦، وقد تولى ذلك المقرر الخاص للامم المتحدة حول حرية الراي والتعبير، السيد عبد حسين، من الهند، والذي نسُب بها للجنة كمعيار دولي تقدمي جديد حول هذه القضية الشائكة.

اننا نعتبر حرية التعبير، بما فيها الحق المرتبط بشكل دقيق بالمعلومات، مسالة مهمة لتشجيع وحماية معظم او سائر حقوق الانسان، مثلما هي امر مركزي للديمقراطية، والحكم الجيد والمحاسبية اذ هنالك علاقة وثيقة وواضحة بين الحق في حرية التعبير مثلاً،

> **اذا فكر المرء فيما أعطت الثقافة والحضارة العربيتان للعالم فانه لا يمكنه تصديق ان الشعب العربي اقل نضوجا او اقل قدرة على التعبير عن نفسه بمسؤولية خلافا لنظرائه في اوروبا او اسيا مثلا.**

والمشاركة الديمقراطية او التصويت للمرشح او لاختيار الحكومة، وايضاً لتغيير تلك الحكومة من خلال الاقتراع السري حين لا تعود ممثلة للإرادة الشعبية.

ان للإعلام الجماهيري، بطبيعة الحال، دوراً اساسياً يلعبه في ضمان حرية التعبير، وقد كرست البند ١٩، وفق ذلك، اهتماماً خاصاً تمليه الضرورة للمساعدة في تشجيع حرية الاعلام، واستقلاله وتعدديته. ففي اوروبا الوسطى والشرقية، وفي افريقيا شبه الصحراوية، نستطيع ملاحظة ان الاعلام يمكنه ان يكون عاملاً مهماً للتغيير، وان العملية الصعبة غالباً، للتحول الى الديمقراطية يمكن دفعها بشكل ملحوظ او اعاقتها بشكل كبير، وفقا للمدى الذي يكون فيه الاعلام متحررا من القيود الرسمية، وفي موقف يستطيع فعلا منه ان يعكس وجهات النظر والاراء المختلفة، بما فيها تلك التي تتحدى الوضع القائم.

كما نستطيع ملاحظة المخاطر الكبيرة التي قد تنجم عن سوء التوظيف الرسمي للإعلام، كما حدث في رواندا قبل مذابح عام ١٩٩٤، وفي يوغوسلافيا السابقة.

فكما اظهرت البند ١٩ في كتاب مذهل بعنوان «رسم الرب» الذي نشر في عام ١٩٩٤، فان حكومات صربيا بشكل خاص، وكرواتيا استخدمت سيطرتها على الاعلام الاذاعي لبث رسائل حافلة بالمعلومات المضللة والكراهية ضد المجتمع المسلم، مما اسهم في شحن وتعبئة الناس للحرب التي ما زالت عواقبها تنعكس على حياة الاف الناس حتى الآن. وكانت احدى الملامح البارزة للتجربة اليوغسلافية، المدى الذي ذهبت فيه الحكومات ليس فقط في استغلال سيطرتها على الاعلام الرسمي بل في شن حملة منتظمة لاسكات الاصوات البديلة للاعلام المستقل، عندما ايقنت ان الدعاية يمكن ان تسيطر على العقول ادى حرمان الناس المستمر ودفعهم من الوصول الى مصادر بديلة او سماع اصوات معارضة.

مثل هذه القضايا هي موضع نظر البند ١٩، سائدة في العالم العربي كما في مناطق اخرى من العالم. لذلك فقد سعدنا جدا من خلال برنامج الشرق الاوسط وشمال افريقيا المساهمة في الحوار الهام حول حرية الاعلام والتحديات على الصعيدين السياسي والاقتصادي وعلى الاسس الثقافية والدينية القائمة مع ادراكنا للمعايير الدولية ذات العلاقة التي التزمت بها معظم الحكومات طواعية، وعلى الاخص الميثاق الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية. ومع ملاحظة ان معظم الاقطار اكدت في دساتيرها رسمياً، التزامها بحرية التعبير وحرية الصحافة، الا اننا نرى في الوقت ذاته في بعض هذه الاقطار، ان هذا الالتزام المعلن بحرية الصحافة ليس سوى سراب، ووعد اجوف.

تُرى لماذا ينبغي للناس في العالم العربي ان يتمتعوا بحق التعبير عن انفسهم بصورة اقل من حق الناس في مواطن اخرى؟ فاذا فكر المرء فيما اعطت الثقافة والحضارة العربيتان للعالم، فانه لا يمكنه تصديق ان الشعب العربي اقل نضوجاً، او اقل قدرة على التعبير عن نفسه بمسؤولية، خلافاً لنظرائه في اوروبا مثلاً، او اسيا، الا ان الامر في كثير من اقطار المنطقة يظهر كيف تنظر الحكومات وقوى اخرى للرقابة على مواطنيها

وعلى عكس ذلك، نلمس مواقف ايجابية اكثر منا في الاردن وفي اقطار عربية اخرى، مثل المغرب ومصر، لهذه الاقطار، وكما تبدو هذه الايام تقدم اعظم امل، كما تثبت امتلاكها القدرة والنضج لوضع معايير ياخذها الاخرون مستقبلاً. وفي الحقيقة فان سائر السبب الرئيس الذي جعل جهودنا تتجه للمساهمة في الدفاع عن حرية الصحافة، قرار بان هذه البلدان تستحق الاولوية الكبرى في اهتمامنا.

لا تساورنا اية اوهام حول المشاكل التي تواجه الاعلام في الاردن، اليوم، وبصراحة فقد صدمنا من التعديلات على قانون المطبوعات الذي ادى حتى الآن، كما فهمت، الى اغلاق قسري لما لا يقل عن ١٣ اسبوعية، واذا سمحتم لي بالملاحظة، فان الاردن لا بد ان يكون محظوظاً اذ استطاع «التخلص» من نسبة كبيرة من اعلامه الجماهيري دون الشعور باي قدر من الخسارة.

ذلك هو الجانب السلبي، لكن بايجابية اكبر، ينبغي القول عندما وقفنا في البند ١٩ ضد تعديلات قانون المطبوعات، فقد استطعنا عرض ومناقشة اهتماماتنا بصورة مباشرة وبصراحة شديدة، مع السفير الاردني في لندن، وقد اصغينا باهتمام وروح ايجابية لوجهة نظر الحكومة، التي ابدت بدورها انفتاحاً على الحوار وهذا بحد ذاته عنصر مهم في حرية التعبير، وقد شرح السفير موقف الحكومة بانه «مدفوع برغبة في رؤية معايير الصحافة وقد تحسنت وستكون اقدر مني على تقييم ما اذا كان هذا الامر قد تحقق»، لكنني اجد الآن انه من الصعب استيعاب كيف يمكن لاغلاق عدد كبير من الاسبوعيات ان يعزز المعايير الصحفية ومنطق الامور يدل على عكس ذلك.

لقد اولت البند ١٩ انتباها ملحوظا لتعديلات قانون المطبوعات في دراستها الاخيرة لحرية الاعلام في الاردن، لقد كانت الدراسة معنية بهذا الامر، لكنني ارجو ان لا يحجب ذلك الاهتمام الهدف الاصلي وهو المساهمة البناءة في عملية الدمقرطة التي اطلقها جلالة الملك

اننا نتطلع الى سماع التعليقات على الدراسة وعلى توصياتها بشكل خاص، واننا نامل ان تلقى اهتمام الحكومة.

ان الاردن يواصل القيام بدوره الايجابي دوليا، وبذلك يضع هذا البلد معيارا فيما يتعلق بالانفتاح والتسامح الذي يحسن كثير من جيرانه صنعاً باستلهامه.

لكن الحاجة ما زالت قائمة لعمل الكثير لابراز هذه القيم وترسيخ حرية واستقلال الاعلام اذا اريد ضمان تحول الاردن الى الديمقراطية...

* نائب رئيس منظمة البند ١٩ ومقرها لندن. المقال اعلاه مبني على كلمة القاها في مؤتمر الاعلام والحريات الصحفية الذي عقد في عمان اواخر العام الماضي.

معالجة حقوق الانسان في وسائل الاعلام أشبه بالسير في حقل الغام

اهتمام متزايد منذ أواخر الثمانينات وتفاوت في المعالجة بين صحيفة وأخرى وموضوع آخر

د. سليمان صويص *

يلاحظ المراقب والقارىء المتتبع لوسائل الاعلام الأردنية، وبخاصة المكتوبة منها، تزايد الاهتمام بنشر الاخبار والموضوعات المتعلقة بحقوق الانسان ومعالجة قضاياها وذلك منذ أواخر الثمانينات، وبالتحديد منذ أوائل التسعينات.

ويلاحظ ايضاً بأن تزايد ذلك الاهتمام كان يواكب او يتبع الحضور المتزايد لأخبار وقضايا وتطورات حقوق الانسان على الصعيد العالمي، كما اقترن بالتأكيد بالانفراج النسبي الذي طرأ على الوضع السياسي الأردني الداخلي منذ مطلع التسعينات ومنذ اول تصريح لجلالة الملك الحسين والذي اعلن فيه التزام الأردن الواضح بمبادىء حقوق الانسان (مقابلة مع صحيفة "لوفيغارو" الفرنسية في ١٩٩٠/١/٢٨) ثم صدور الميثاق الوطني الأردني (١٩٩١) الذي اكد ذلك الالتزام بصورة مفصلة وقاطعة - توالت وتصاعدت الاهتمامات السياسية والحزبية والاعلامية والنقابية والشعبية بمسائل حقوق الانسان

ومما لا شك فيه أن العمل العلني لأحزاب المعارضة الذي غضت الحكومة الطرف عنه منذ أواخر ١٩٨٩ - بعد احداث نيسان المعروفة - ثم ترخيص تلك الأحزاب بعد صدور قانون الأحزاب السياسية (١٩٩٢) وصدور صحف حزبية معارضة واخرى مستقلة قد فتح مجالاً أوسع لنشر أخبار حقوق الانسان، سواء تعلق الأمر بإنتهاكات او نشاطات تقوم بها هيئات حقوق الانسان التي كانت قائمة (كلجنة الحريات العامة في مجمع النقابات المهنية) أو التي تم ترخيصها لاحقاً (فرع الأردن للمنظمة العربية لحقوق الانسان، او مجموعات منظمة العفو الدولية..)

اخيراً لا يمكن عزل تطور اهتمام وسائل الاعلام الأردنية في هذا المجال عن التطورات الايجابية التي وقعت على الصعيد العربي، سواء المتمثلة بقيام تجارب ديمقراطية رسمية ترفع هي الأخرى شعارات حقوق الانسان في عدد من الاقطار العربية (تونس، مصر، المغرب، اليمن، الجزائر قبل ١٩٩٢ ...) او المتمثلة بتنامي الحركة العربية الشعبية لحقوق الانسان وولادة المزيد من منظمات ومؤسسات حقوق الانسان، كالمعهد العربي لحقوق الانسان وتطور نشاطات المنظمة العربية لحقوق الانسان وإتحاد المحامين العرب. وقبل ذلك وبعده العامل الأهم: تفاقم وتدهور أوضاع حقوق الانسان في الوطن العربي بفعل الاحتلالات والحصارات والحروب الأهلية والتدخلات الأجنبية وإصرار القسم الاكبر من الانظمة العربية على إتباع سياسات إستبدادية معادية لمبادىء وجوهر حقوق الانسان.

ويمكن أن نضيف عاملاً اخيراً وهو بروز قضايا خلافية على نطاق واسع مرتبطة في صميمها بالحريات والحقوق كالصراع حول قوانين المطبوعات والصحفيين أو تحويل مؤلفي بعض الكتب للقضاء (خاصة في مصر) أو قضايا اجتماعية (الختان) أو حقوق المرأة او بعض المناقشات حول (الاسلام وحقوق الانسان).

قبل أن نبدأ بعرض وتحليل اشكال التغطية ومجالاتها، لا بد أن نتوقف أمام الإشكالية المثيرة التي يرتبط بها الموضوع. إن البحث عن تغطية حقوق الانسان في وسائل الاعلام يقود بالضرورة إلى البحث عن مقدار الحرية المتاحة للتعبير في البلاد من خلال تلك الوسائل. إلى اي مدى تستطيع هذه الوسائل الكشف عن انتهاكات حقوق الانسان؟ ماذا عن الاخبار المسكوت عنها او التي يتم تجاهلها ودلالات ذلك؟ ماذا عن المقالات الموؤودة وعن تلك الآراء، والمواقف التي يعبر عنها بصورة مواربة أو ملتوية أو متحايلة على القانون؟ ماذا عن قرارات منع الصحفيين والكتاب من الكتابة؟ ماذا عن "الخطوط الحمراء" التي تؤدي إلى "قطش" الخبر او المقال او تشويههما بالحد الأدنى، إن لم تؤدِ إلى إعدامهما؟ ماذا عن القاعدة الذهبية المتبعة لدى الصحفيين والكتاب "عمّم تسلم"؟

تلك بعض التساؤلات التي لا يستطيع اي "مسح" لتغطية حقوق الانسان في وسائل الاعلام أن يقفز عنها. فالتداخل وثيق ووسائل الاعلام هي مرآة للواقع السياسي والاجتماعي والثقافي للمجتمع، لكننا نستدرك بالقول أن هذه المرآة قد تكون احياناً غير قادرة - بفعل القيود المعروفة والقيود غير المعلنة المفروضة - على إعطاء صورة أمينة عن ذلك الواقع.

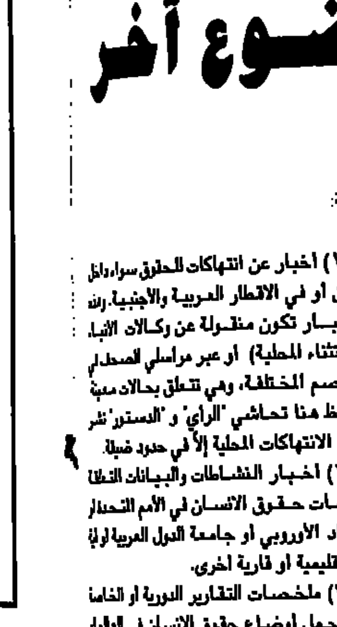
يمكن القول أن وسائل الاعلام بمجملها تغطي قطاعاً واسعاً ومتنوعاً من أخبار وموضوعات حقوق الانسان على الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية بدرجات متفاوتة من التركيز والتنوع والوتيرة والحجم. وكلما إبتعدت هذه الوسائل عن القضايا المحلية والعربية (ولا نقول الإقليمية) كلما كان هامش حرية التغطية واسعاً أكثر. وحيثما تخف قبضة الحكومة على الصحيفة ترتفع درجة الجرأة في الكشف عن إنتهاكات حقوق الانسان محلياً. كما أن هناك تفاوتاً في مدى وحجم ووتيرة التغطية بين وسيلة إعلامية وأخرى: فالصحافة - بطبيعة الحال - تغطي بصورة افضل من الاذاعة والتلفزيون. كما أن بعض المواسم والفترات (كالانتخابات مثلاً) يمكن أن تشهد اهتماماً بالتغطية أكثر من غيرها. واخيراً فإن التغطية يمكن أن تتفاوت بين صحيفة اسبوعية واخرى يومية، ويمكن أن نجد فروقات في حجم الاهتمام بين يومية وأخرى وبين اسبوعية وأخرى

مثلاً يمكن القول - من خلال الملاحظة والمتابعة الطويلة - بأن "الراي" و "الدستور" تتساويان إلى حد ما في حجم ونوعية الاهتمام فيما يتعلق بالأخبار والقضايا العربية والعالمية، في حين أن "جوردان تايمز" و "العرب اليوم" توازيان بين التغطية حول القضايا المحلية والخارجية اما "الأسواق" فإنها اقل الصحف إهتماماً بهذه الموضوعات وفي هذا الاطار، تجدر الاشارة إلى تجربة صحيفة "صوت الشعب" اليومية (قبل توقفها) والتي كانت تخصص صفحة اسبوعية بعنوان "حقوق الانسان". عمل كاتب هذه السطور على تحريرها لمدة تقارب الاربع سنوات ١٩٩١-١٩٩٥. وقد كانت تلك اول تجربة في هذا المجال ليس فقط في الصحافة الأردنية بل والعربية. كما يستحق التنويه إلى المقال الاسبوعي الثابت الذي يكتبه د. وليد السعدي في "جوردان تايمز" تحت عنوان "ملف حقوق الانسان".

على صعيد الأسبوعيات والصحف الحزبية، نلاحظ اهتماماً افضل بالقضايا المحلية لدى "السبيل" و "الجماهير" و "المجد"، وسابقاً لدى "الأهالي" و "الحدث" و "البلاد" (قبل توقفها). وتبدي أسبوعية "ستار" الناطقة بالانجليزية اهتماماً موسمياً بقضايا حقوق الانسان، وعندما تشكل هذه القضايا "موضوعاً صحفياً مثيراً"!

وتجدر الاشارة إلى أن "الجماهير" (منذ عام ١٩٩٣) و "السبيل" (منذ ١٩٩٥) تخصصان حيزاً دورياً في كل عدد لقضايا الحريات والحقوق، وكانت قد سبقتها صحيفة حزبية مغمورة "المسيرة" في هذا الاهتمام، لكنها توقفت عن الصدور منذ فترة طويلة.

اما المواد التي تنشرها وسائل الاعلام عن حقوق الانسان فإنه يمكن تبويبها تحت العناوين التالية:



يلاحظ عند الكتابة عن حقوق الانسان على الصعيد العالمي تكرار إثارة موضوع "إزدواجية المعايير" لدى الدول الغربية المتنفذة. ومع أن هذه المسألة صحيحة وتؤكد بأن الغرب لم يعد مؤهلاً لإعطاء دروس للغير في هذا المجال، إلاّ أننا - بالمقابل - نادراً ما نرصد معالجات تسلط الضوء على "إزدواجية المعايير" لدى الأنظمة الحاكمة في أقطار العالم الثالث، فهي الأخرى تقول شيئاً وتفعل نقيضه.

١) اخبار عن انتهاكات للحقوق سواء داخل الاردن او في الاقطار العربية والاجنبية. وهذه الاخبار تكون منقولة عن وكالات الانباء (بإستثناء المحلية) او عبر مراسلي الصحف في العواصم المختلفة، وهي تتعلق بحالات معينة ونلاحظ هنا تحاشي "الراي" و "الدستور" نشر اخبار الانتهاكات المحلية إلاّ في حدود ضيقة.

٢) اخبار النشاطات والبيانات المتعلقة بمنظمات حقوق الانسان في الأمم المتحدة او الاتحاد الأوروبي او جامعة الدول العربية او أية هيئة إقليمية او قارية اخرى.

٣) ملخصات التقارير الدورية او الخاصة التي تجمل أوضاع حقوق الانسان في العالم او في مناطق إقليمية او اقطار معينة والتي تصدر عن أجهزة الأمم المتحدة أو منظمات دولية او إقليمية لحقوق الانسان (المنظمة العربية، منظمة العفو، مراقبة حقوق الانسان الخ...). وتخضع التقارير التي تتحدث عن انتهاكات حقوق الانسان في الأردن، أو تراجع عن وضعيتها في إلى "تشذيب" كبير يصل إلى درجة التشويه، وفي بعض الاحيان إلى التعتيم الكامل حولها. كما جرى مع تقارير المنظمة الاميركية "مراقبة حقوق الانسان"، لدى بعض الصحف اليومية بالرغم من ان المنظمة قد ارسلت نسخاً من تقاريرها على رقم ناسوخ (فاكس) كل صحيفة من الصحف اليومية.

٤) اخبار وتقارير وتوصيات الفعاليات والمؤتمرات والندوات التي تعقد محلياً وإقليمياً وعالمياً حول مسائل حقوق الانسان.. من الامثلة على ذلك: مؤتمر فيينا العالمي حول حقوق الانسان ١٩٩٣، او مؤتمر المنظمة العربية لحقوق الانسان (الرباط - حزيران ١٩٩٧)، مؤتمرات البيئة العالمية (البرازيل ١٩٩٢ - اليابان ١٩٩٧) وغالباً ما تركز وسائل الاعلام هنا على المشاركة الرسمية في هذه المؤتمرات، وحتى عندما تبرز المشاركة الشعبية، فالهدف هو إظهار التمايز المنظمات غير الحكومية بالخط الرسمي.

٥) الاخبار المتعلقة بمناضلي حقوق الانسان وما يتعرضون له احياناً من إعتقالات او مضايقات او خطف وقتل او إختفاء (أمثلة منصف المرزوقي، الرئيس السابق للرابطة التونسية لحقوق الانسان، منصور الكيخيا، عضو مجلس أمناء المنظمة العربية، اونج سان سوشي، المناضلة البورمية / نيامار...).

٦) الاخبار المتعلقة بفرض القيود على الحريات العامة وحقوق الانسان بصورة جماعية مثل منع تحركات شعبية او تظاهرات او نشاطات تعارضها الحكومات (مثل النشاطات السلمية لمقاومة التطبيع مع إسرائيل). حيث لوحظ أن الصحف الاردنية الناطقة بالعربية (اليومية والاسبوعية) كانت تلجأ إلى نقل اخبار احداث الخبز في الاردن (صيف ١٩٩٦) عن صحيفة "جوردان تايمز" لكي لا تلاحقها المتاعب [illegible] وعموماً، يلاحظ بأن شقيقة "الراي" الناطقة بالانجليزية تملك هامشاً أوسع بكثير من حرية التعبير مما هو لدى زميلاتها في الكتابة عن الانتهاكات والكتابة عنها [illegible] بأن غض الطرف عن [illegible]

الجمهور العريض مازال يفتقد المعرفة الدقيقة بماهية حقوق الانسان وكيفية الدفاع عنها

اساساً من قبل البعثات الدبلوماسية الأجنبية والاجانب والنخبة المثقفة) تفيد في خلق الانطباع بأن هامش حرية التعبير واسع جداً في الأردن والحقيقة أن "جوردان تايمز" تلعب دوراً مهماً في هذا المجال، خصوصاً وأنها اصبحت مقروءة على شبكة الانترنت حيث تطرح قضايا جرائم الشرف واحكام الاعدام وغيرها من القضايا بجرأة تستحق التقدير والاعجاب.

٧) الاخبار المتعلقة بالجرائم ضد الانسانية والانتهاكات الكبرى مثل ما جرى في البوسنة والهرسك ورواندا والصومال والكونغو والجزائر وغيرها..

٨) تفرد صحيفتا "الراي" و "الدستور" ابواباً ثابتة شبه يومية لأخبار المناطق الفلسطينية المحتلة واسرائيل (بما في ذلك نشر ترجمات من الصحف الاسرائيلية). وتنشر في هذه الابواب أخباراً وتقارير عن اوضاع المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الاسرائيلي وانتهاكات اسرائيل الكثيرة جداً لحقوق الشعب العربي الفلسطيني - كما ترد في تقارير منظمات حقوق الانسان الفلسطينية والاسرائيلية والعالمية. كذلك تغطي الصحف اخبار آثار الحصار المفروض على الشعب العراقي، وهي آثار تنتهك في الصميم ابسط حقوق الانسان.

٩) اخبار وتقارير عن اشكال التمييز العنصري والكراهية للأجانب والمضايقات التي يتعرض لها العمال المهاجرون (خاصة من الأقطار العربية) في أوروبا وكذلك ضد العرب في الولايات المتحدة وفي مناطق اخرى من العالم...

١٠) الاخبار والتقارير والتحليلات حول القوانين التي تسن والمتعلقة بحقوق الانسان والحريات العامة، مثل قوانين الصحافة والمطبوعات والأحزاب والانتخاب الخ... (مصر، لبنان، الأردن، فلسطين، المغرب..)

١١) اخبار وتقارير ومعلومات عن المعتقلين الأردنيين في الخارج، خاصة المعتقلين منهم لاسباب سياسية.

١٢) اخبار المحاكمات وقرارات المحاكم حول القضايا التي لها مساس مباشر بحقوق الانسان والحريات (مصادرة كتاب، عدم تجديد جواز سفر، إلغاء قرار بالفصل التعسفي من العمل الخ..)

١٣) تنشر الصحف مقالات سواء لكتاب اردنيين او عرب او اجانب (بعضها مترجم عن صحف اجنبية) تعالج حقوق الانسان في إطارها العام (وهذه حالة العديد من المعالجات الاردنية) أو مجالات محددة مختلفة في هذا المجال... كما أن بعض المقالات والدراسات ذات الطابع القانوني (والتي لها علاقة بقضايا حقوق الانسان والديمقراطية كقانون الانتخاب وقانون المطبوعات والنشر وقوانين الاحزاب والنقابات المهنية والأحوال الشخصية ونظام رسوم المحاكم ومحكمة أمن الدولة..) يمكن أن تدخل في هذا المجال.

ويلاحظ عند الكتابة عن حقوق الانسان على الصعيد العالمي تكرار إثارة موضوع "إزدواجية المعايير" لدى الدول الغربية المتنفذة. ومع أن هذه المسألة صحيحة وتؤكد بأن الغرب لم يعد مؤهلاً لإعطاء دروس للغير في هذا المجال، إلاّ أننا - بالمقابل - نادراً ما نرصد معالجات تسلط الضوء على "إزدواجية المعايير" لدى الانظمة الحاكمة في اقطار العالم الثالث، فهي الأخرى تقول شيئاً وتفعل نقيضه. كما نلاحظ ضعفاً في الإهتمام ومعالجة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما تسعى الجمعية الاردنية لحقوق الانسان التركيز عليه في نشاطاتها، إلى جانب الاهتمام بالحقوق المدنية والسياسية.

إن هناك الكثير من الالتباس حول مفهوم حقوق الانسان، كما أن المعرفة الدقيقة والواضحة لماهية هذه الحقوق وكيفية الدفاع عنها وحمايتها لا تزال ضعيفة لدى الجمهور العريض من المواطنين الأردنيين. إنطلاقاً من هذه الاعتبارات وإنطلاقاً من إلتزام الأردن الرسمي والشعبي بهذه الحقوق، فقد بذل كاتب هذه السطور عدة محاولات لدى الصحف اليومية خلال السنوات القليلة الماضية من اجل تخصيص صفحة او ركن ثابت للاهتمام المنهجي والمتواصل بقضايا حقوق الانسان والتوعية بها. إلاّ أن "الاعتذارات" كانت بالمرصاد لتلك المحاولات!

* الاذاعة: حتى عام ١٩٩٣ كانت الاذاعة الأردنية تعرض أخبار حقوق الانسان في إطار الاهتمام العام، ولكون بعض الأخبار التي تتناقلها وكالات الانباء تكتسب أهمية سياسية أو حدثية كإثارة مسألة حقوق الانسان في إطار العلاقات الاميركية - الصينية، أو صدور تصريح للمفوض الامم المتحدة السامي لشؤون حقوق الانسان بسبب وقوع مجازر في رواندا او الكونغو .. وبالطبع فإن كون الاذاعة جهازاً تابعاً للحكومة، فإن اية أخبار او تقارير تنتقد أوضاع حقوق الانسان في الأقطار العربية لا يمكن أن تجد طريقها إلى الأثير. فالرقابة والرقابة الذاتية يعتبران هنا من المسلمات بل والبديهيات.

إلى جانب المادة الإخبارية كانت الاذاعة تتعرض لبعض جوانب حقوق الانسان في إطار برامج عن القانون والمرأة والأسرة والنقابات.

منذ ١٩٩٤/١/٤ بدأت الاذاعة بث برنامج أسبوعي بعنوان "حقوق الانسان" يقوم كاتب هذه السطور بإعداده وتقديمه، وهذه أول مرة تخصص فيه إذاعة في المشرق العربي برنامجاً حول هذا الموضوع. و "حقوق الانسان" الذي دخل مؤخراً عامه الخامس يقدم مادة متنوعة هدفها الأساس التوعية والتثقيف بحقوق الانسان دون إهمال الجانب الإعلامي لمتابعة ابرز الاحداث على هذا الصعيد، كما يلجأ البرنامج باستمرار إلى أسلوب المقابلة الإذاعية مع ابرز العاملين في مجال حقوق الانسان محلياً وعربياً وعالمياً. وهنا ايضاً توجد رقابة ورقابة ذاتية على البرنامج، ولا يستطيع الخروج عن "الخطوط الحمراء" الكثيرة والتي اعتقد بأن سببها الحساسية والخوف من تحريك المياه الراكدة او المحاسبة الوظيفية او التهرب من تحمل المسؤولية اكثر منها اي شيء آخر.

* التلفزيون: الحساسية هنا تزداد تجاه مسائل حقوق الانسان كون هذا الجهاز هو الاكثر تأثيراً وانتشاراً، اي انه الجهاز الاعلامي الجماهيري رقم واحد كما هو الحال في البلدان الأخرى. ولذلك فإن الخوض في تلك المسائل من خلاله خارج الخطاب الرسمي للدولة يبدو امراً صعباً للغاية. ومع ذلك فإن بعض البرامج الحوارية - خاصة في القناة الثانية الأجنبية - كانت تتعرض في بعض الأحيان لقضايا هامة مثل حقوق المرأة، الديمقراطية، الانتخابات والحياة الحزبية الأردنية، دور المنظمات غير الحكومية في الديمقراطية والتنمية ... اما في القناة الأولى - العربية - فقد كان يقدم د. كامل السعيد (حالياً القاضي) برنامجاً اسبوعياً حول "القانون والمجتمع"، ومن خلاله كان يتم التطرق لجوانب عديدة من حقوق المواطنين كما ان إحدى حلقات البرنامج الذي كان يقدمه الأستاذ سلطان حطاب قد كرس - على غير العادة - لمناقشة تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان / فرع الأردن عن أوضاع حقوق الانسان في البلاد. وكان الاتجاه الغالب في النقاش هو مهاجمة التقرير وإتهامه بالمبالغة وقد طلبت المنظمة من التلفزيون حق الرد ولكن لم يستجاب للطلب

بعض البرامج الوثائقية التي تبثها القناة الفضائية الأردنية، فقد كانت تقدم في إحدى دوراتها برنامجاً عن الديمقراطية اخيراً تجدر الاشارة إلى محاولة قام ببذلها كاتب هذه السطور أواخر عام ١٩٩٣ من أجل تقديم برنامج اسبوعي عن حقوق الانسان من خلال التلفزيون الأردني، وبعد أن تمت الموافقة واعدت حلقة تجريبية تم التراجع عن المشروع لأسباب "غير معروفة

ليس من المبالغة في شيء القول بأن الخوض في مسائل حقوق الانسان من خلال وسائل الاعلام الاردنية أشبه ما يكون بالسير في طريق مليئة بالألغام إنه يتطلب الحذر الشديد وتفقد موضع القدم باستمرار. يكفي ان تزل القدم قليلاً بهذا الاتجاه او ذاك لتنفجر الاتهامات من كل حدب وصوب، وتضيع - وسط الانفجار - قضية حقوق الانسان!

"الديمقراطية على الطريقة الأردنية" معدتها ذات حساسية عالية جداً لا تزال غير قابلة لتحمل مناقشة معلومات عن ممارسة التعذيب في الأردن مثلاً، وهذه مسألة وثيقة الصلة بحقوق الانسان. يكتفي المسؤولون بالنفي بالرغم من تقديم المعلومات التفصيلية الموثقة، والاطار القانوني عاجز كلياً من تمكين المواطن ملاحقة اولئك الذين مارسوا التعذيب عليه. ومع ذلك فإن وسائل الاعلام - خاصة المكتوبة - بإمكانها أن تفعل الكثير من اجل المساهمة في تطوير الوعي بمسائل حقوق الانسان. ولعله قد آن الأوان أن تفكر نقابة الصحفيين ووسائل الاعلام في تدريب مجموعات من الصحفيين على التخصص في هذه المسائل، بالتعاون مع منظمات حقوق الانسان. انها بذلك لا تقدم خدمة جلي لحرية الاعلام وحسب بل ولقضية حقوق الانسان في البلاد بمجملها.

* رئيس الجمعية الأردنية لحقوق الانسان

من الصحافة العالمية من الصحافة العالمية من الصحافة العالمية

وسط صمت رسمي حظر حزب الرفاه يثير انتقادات شديدة في صحافة الشرق الاوسط

اليستير ليون *

اثار حظر حزب الرفاه الاسلامي التركي موجة تعليقات اعلامية معادية، وبعض المقارنات مع الجزائر، في كل انحاء الشرق الاوسط في الشهر الماضي. فقد شجبت الصحف في المنطقة، قرار المحكمة الدستورية في تركيا بحظر الحزب ومنع زعيمه نجم الدين اربكان من النشاط السياسي لخمس سنوات، ووصفت هذا العمل بانه ضربة للديمقراطية، وهي ضربة لن تقضي على الاتجاه الذي يمثله الحزب.

قالت صحيفة «الوفد» المصرية المعارضة: «لقد ارتكبت السلطات التركية الغلطة ذاتها التي ارتكبتها الحكومة الجزائرية عندما شطبت، بجرة قلم، نتائج انتخابات عام ١٩٩٢ التي فازت فيها جبهة الانقاذ الاسلامية».

وقالت الصحيفة ان القرار ضرب التعددية السياسية ورغبة الذين صوتوا لحزب الرفاه في انتخابات حرة

وقال حسين امين، وهو اكاديمي مصري ذو معرفة وثيقة بالجزائر، ان من المحتمل ان يبرز حزب الرفاه من جديد تحت اسم مختلف وبقيادة مختلفة.

ان عدم موافقة الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي، قد تردع المؤسسة العسكرية التركية، التي تعتبر على نطاق واسع بانها وراء الحظر، من سعيها الى اخراج الحزب من الساحة السياسية، وقال امين: «سيكون للجيش والحكومة في تركيا رأي اخر حول المضي في هذا الطريق»

لم تعلق اية حكومة شرق اوسطية على مصير حزب الرفاه، لكن التعليقات الصحفية عكست موقف تركيا السيء ازاء جاراتها التي تبدي القلق من تزايد علاقاتها العسكرية مع اسرائيل، ودخولها الاراضي العراقية في حملات ضد الثوار الاكراد الاتراك ومن مشاريعها المائية على نهر الفرات.

قالت صحيفة «ايران نيوز» الناطقة بالانجليزية في افتتاحية لها «ان التحرك الاخير من قبل الجيش التركي يشكل انتهاكا صارخا لحقوق الانسان، وهو يثبت بشكل واضح ادعاءات اوروبا بعدم وجود اية ديمقراطية في تركيا، ويجب على تركيا الادراك انها بالاعلان بأن حزب الرفاه غير مشروع فقد اضرت بصورة البلاد واثارت التساؤلات حول صدق النظام السياسي التركي.

قالت صحيفة «البلاد» السعودية: «ان الاسلاميين بالطبع، الذين يعتبرون الكفاح السياسي واجبهم الديني، سوف يلجأون الى وسائل مناسبة تمكنهم من مواصلة حملتهم السياسية من خلال قنوات اخرى». واضافت الصحيفة بان الجيش التركي يرى بان الاسلاميين يشكلون تهديدا للعلمانية، وترى انقره ان عليها ان تؤكد هوية غربية»

صحيفة «الحياة» اللندنية قالت «ان التحركات ضد حزب الرفاه يمكن ان تجلب كارثة على تركيا ولا تحل اي مشكلة ان دفع حزب يضم حوالي اربعة ملايين عضو الى العمل السري يمكن ان يهدد استقرار البلاد على المدى البعيد»

وقالت «الحياة» كان من الافضل السماح لحزب الرفاه ان يعمل على الكشوف، وتمكين الناس من ان يقرروا بانفسهم فيما اذا كان الحزب سيستطيع او لا يستطيع الوفاء بوعوده للناخبين، او فيما اذا كانت هذه الوعود مجرد شعارات لتحقيق مكاسب انتخابية

واعربت الصحيفة عن المخاوف من ان المؤسسة العسكرية التركية قد تحول الانظار عن الازمة الداخلية باثارة التوترات مع العدو الرئيسي، اليونان، حول قبرص وجزر بحر ايجه».

وقالت صحيفة «البيان» الاماراتية «ان الحظر قد تجاهل الاساس البسيط للديمقراطية وحقوق الانسان» واضافت «ينبغي حماية تركيا الاسلامية وشعبها من التفسخ والتنافس ومن حرب اهلية لا يمكن استبعادها».

صحيفة «السفير» اليسارية اللبنانية تساءلت فيما اذا كان قرار قضائي يمكن ان يقرر مصير حزب الرفاه

وتساءلت السفير «هل يمكن لاغلاق ابواب الديمقراطية امام الاسلاميين الاتراك ان يؤدي بهم الى التفكير في اللجوء الى وسائل اخرى»

قال حسين امين ان اي انزلاق نحو ازمة على غرار الازمة الجزائرية في تركيا يمكن ان يكون ضارا بالمنطقة، وقال: «ان العنصر القلق يتمثل في انه حتى الذين يقفون ضد الاسلاميين في بلدنا يتعاطفون مع حزب الرفاه».

واستشهد بان ذلك سبب لعدم شعبية تركيا التي شاركت في المناورات البحرية مع اسرائيل والولايات المتحدة.

وقال ان تركيا تفقد مصداقيتها بسرعة لدى الجماهير العربية «ونحن مقبلون على علاقة متوترة جدا بين تركيا وباقي العالم العربي»

* مراسل وكالة رويترز في تركيا

هجمة اعلامية على السفير الاميركي في القاهرة سفيران لتل ابيب في مصر!

سيمون ابيكو *

في ضوء موقف عملية السلام الشرق اوسطية التي ترعاها الولايات المتحدة، وفي ضوء غضب العرب من فريق السياسة الخارجية الاميركي، لم يكن بامكان دانيال كيرتزر، السفير الاميركي الجديد في القاهرة، ان يتوقع استقبالا اكثر دفئا في مصر.

ان تعيين كيرتزر، وهو يهودي، ليحل محل ادوار دوكر كسفير في مصر، قد جعل البعض هنا يهزون رؤوسهم، فاذا تناسينا اصله، فان السفير كيرتزر تعرض للهجوم من وسائل الاعلام المصرية بسبب تعليقات يقال انه اطلقها في اول مقابلة له مع الصحافة في ١٤ كانون الثاني، فقد نسب الى كيرتزر قوله انه اسف لقرار بعض القادة في المنطقة بمقاطعة مؤتمر الشرق الاوسط وشمال افريقيا الاقتصادي الذي عقد في تشرين الثاني في الدوحة.

لقد اطلقت الملاحظات احتجاجات غاضبة من وسائل الاعلام ومن الناس على حد سواء، ففي ١٥ كانون الثاني، اتهمت صحيفة «الوفد» اليومية المعارضة، السفير الاميركي بانتهاك سيادة مصر «بمهاجمته للقرار المصري بعدم حضور مؤتمر الدوحة».

لقد قاطعت مصر والعديد من الاقطار العربية الاخرى مؤتمر الدوحة الذي حضرته اسرائيل «احتجاجا على عدم تحقيق تقدم في عملية السلام»، والذي يعود الى حد كبير الى اخفاق اسرائيل في تنفيذ الاتفاقيات التي وقعتها مع الفلسطينيين.

وقد نقل ايضا عن كيرتزر قوله «ان الموقف بعث باشارة خاطئة لواشنطن».

وقد ذكرت «الاخبار» شبه الرسمية في ١٥ كانون الثاني، بان هدف المؤتمر الاقتصادي كان خدمة المصالح الاسرائيلية، وانهاء عزلتها السياسية وضمان تفوقها الاقتصادي تحت شعار التطبيع.

في حقيقة الامر، بدأ المصريون يتساءلون فيما اذا كانت خلفية كيرتزر ستؤثر على موضوعيته في عملية السلام، ففي افتتاحية في ١٦ كانون الثاني، تساءل جلال دويدار، محرر صحيفة «الجمهورية» شبه الرسمية «فيما اذا كان لاسرائيل الان سفيران في القاهرة، لم يستطع كيرتزر ان يمارس ضبط النفس ويمسك لسانه، ان السفير الاميركي الجديد ما زال يتحرك بتاثير اللوبي اليهودي».

وكتب محمد العزبي، في الجمهورية يوم ١٨ كانون الثاني: «لقد سعدت لان كيرتزر بدأ مهمته في مصر بمقابلة وسائل الاعلام، وكنت امل ان يعني ذلك ان الرجل حريص على اقامة علاقات مع الناس».

وبناء على قول العزبي فان كيرتزر استغل المناسبة لارسال رسالة بان العرب ينبغي الا يتوهموا ازاء نوايا واشنطن الحقيقية في المنطقة

وقال العزبي: «لقد صاغ السفير الاميركي انتقاداته بعناية شديدة، فمن الواضح انه كان يعرف عما يتحدث، واراد ان يعرف الناس نواياه من البداية. ولا ادري ان كنت ساعتبره خارجا على السلوك السليم. او علي ان اشكره لانه كان صادقا جدا».

مجلة «روز اليوسف» الاسبوعية الموالية للحكومة، فتحت ملف كيرتزر ووصفته بانه «يهودي متزمت» ترك وظيفة في وزارة الخارجية حتى يراس مؤسسة يهودية دينية في الولايات المتحدة، ثم عمل للمخابرات المركزية، السي اي ايه.

واضافت المجلة: «ان كيرتزر لم يعد الى وزارة الخارجية الا عندما تاكد ان اليهود يسيطرون سيطرة كاملة عليها».

وغضبت وسائل الاعلام ايضا من لهجة كيرتزر «التي شجعت العرب على التعامل مع اسرائيل».

صحيفة «الاخبار» تساءلت: «كيف يمكن بحق الله، ان يتوقع من الدول العربية ان تتبنى التعاون الاقتصادي مع اسرائيل في الوقت الذي تواصل فيه احتلال الاراضي العربية [illegible] قرارات مجلس الامن، وترفض تنفيذ [illegible] التي ابرمت مع العرب؟ اذا كان كيرتزر [illegible] حماية مصالح بلاده فانه لا ينبغي له [illegible] سياسة البلد الذي عين فيه، وعليه ان يتولى تمثيل اراء طرف ثالث».

الا ان معظم الصحف اليومية [illegible] قررت عدم الخوض مجددا في مؤتمر [illegible] المثير للجدل، ونقلت كل الاقوال [illegible] ذكرها كيرتزر، فقد نقلت الصحف عنه [illegible] الحكومة الاميركية «تريد تسريع التقدم [illegible] المحادثات حول تسوية اسرائيلية [illegible] نهائية، لكن ليس على حساب عناصر [illegible] صنع السلام الشرق اوسطي».

وقال كيرتزر: «اننا نعتقد ان من المهم [illegible] حين يتشبث الاسرائيليون والفلسطينيون بمشكلات معاصرة في المنطقة، ان يبدأوا [illegible] الحديث بسرعة حول الوضع النهائي [illegible] اسرعنا في الوصول الى اتفاقية حول [illegible] الدائم بين الاسرائيليين والفلسطينيين [illegible] اقتربنا من تحقيق احلامنا في سلام [illegible] وشامل».

مندل ايست تايمز [illegible]

المجموعــة الأردنيــة الدوليــة

تأسست المجموعة الأردنية الدولية من قبل رئيسها الحالي معالي السيد سامي قموه في عام ١٩٩٦ من مؤسسة تأمينية في خدمة الشعب الأردني والصناعة الأردنية ، بدأت بالتوسع خلال السنتين الماضيين في مجال الهندسة والإستشارات الادارية، الزراعية ، التنقيب ، العقارات والسياحة .

شركة الأردن الدولية للتأمين

رأس المال : ٤ ملايين دينار أردني ،

تأسست منذ فترة وهي شركة مساهمة عامة تخدم قطاع هام من الاقتصاد ، لها علاقات مميزة دولية وعربية وداخلية لتصبح رائدة في مجال التغطيات التأمينية في جميع أنواعها : الحوادث العامة ، البحري الهندسي ، المسؤولية المدنية ، الحياة ، الصحي والحوادث الشخصية

ص .ب ٣٢٥٣
عمان ١١١٨١ – الأردن
هاتف : ٦٤٣١٠١ (٩٦٢٦)
فاكس : ٦٤٣٨٠٥ (٩٦٢٦)

شركة المجموعة المتحدة للاستشارات والادارة

رأس المال : نصف مليون دينار أردني .

مكتب مختص لتطوير المشاريع ، المجموعة المتحدة تقدم خدمات تقنية عالية من الناحية الفنية ، الهندسية والادارية الى المنتجين وشركات الخدمات .

تصنيف الفعاليات الى خمس فئات :

- المشروع وفوائده .
- تقييم المشروع لغايات التمويل.
- تطوير المشروع .
- استشارات ادارية .
- ومخمن الخسائر .

من خلال خبرتنا نقوم بإعداد دراسة كاملة لتقييم المشروع ، دراسة كاملة للسوق المحلي واعداد خطة تسويقية ، تخطيط صناعي ومالي وطرق عمل لتطوير الإنتاج .

اطار الخدمات يشمل خدمات فنية ، تخمين خسائر ، الأخطار الادارية ، تحليل المياه والمحافظة على البيئة .

ص . ب ٣٢٥٣
عمان ١١١٨١ – الأردن
هاتف ٥٦٧١٩٩١ (٩٦٢٦)
فاكس: ٥٦٦٧٤١٩ (٩٦٢٦)

الأردن الدولية للصناعات

رأس المال : ٢ مليون دينار أردني .

تأسست حديثاً كشركة مساهمة عامة هدفها الإستفادة من إعادة تصنيع المخلفات الزراعية وتحويلها الى أسمدة وأعلاف حيوانية لخدمة القطاع الزراعي . تركز الشركة على البيئة باستعمالها طرق تكنولوجية منظورة لانتاج أسمدة مركزة ومعدنية .

في مرحلتها القادمة سوف تقوم بانتاج علف حيواني غني جداً بالمواد الغذائية من بقايا الخضار .

ص . ب ٣٢٥٢
عمان ١١١٨١ – الأردن
هاتف ٥٦٧١٩٩١ (٩٦٢٦)
فاكس: ٥٦٦٧٤١٩ (٩٦٢٦)

مصانع السيليكا الدولية

رأس المال : مليون ونصف دينار أردني .

هذه الشركة المساهمة كانت نتيجة تعاون ما بين المجموعة والشركة المعدنية للاستثمار ، سوف تصبح هذه الشركة الأولى لتصدير وتزويد الرمل الصناعي والمنتج المتخصص في رمل السيليكا .

من نشاطات الشركة : التعدين والتنقيب والتحضير من المعادن المتواجدة محلياً لتغطية الاحتياج المحلي والتصدير وسوف يبدأ الانتاج في اوائل ٩٨ بعد استكمال المعلومات والدراسات، بمثل هذه الصناعة سوف توسع نشاطها لتزويد بمجموعة متنوعة من الخبرات المتعلقة بتكنولوجيا المعادن والهندسة .

ص . ب ٣٢٥٢
عمان ١١١٨١ - الأردن
هاتف ٥٦٧١٩٩١ (٩٦٢٦)
فاكس: ٥٦٦٧٤١٩ (٩٦٢٦)

الأردن الدولية للعقارات والاستثمارات المساهمة

الاستثمار هو دعم مهم جداً لعمليات المجموعة ، كانت هذه الشركة مبدئياً تهتم باستثمارات ونشاطات التأمين. بعد النظر والتطوير أدى الى تأسيس هذه الشركة لتتعاطى مشاريع عقارية والاهتمام بالصناعة السياحية .

ص .ب ٣٢٥٣
عمان ١١١٨١ – الأردن
هاتف : ٦٤٣١٠١ (٩٦٢٦)
فاكس: ٦٤٣٨٠٥ (٩٦٢٦)

الاجراءات القانونية الخاصة بجرائم النشر بين قانون المطبوعات لعام ١٩٩٣ والتعديلات عليه

ما الفرق بين القدح والذم وما السبيل لمقاضاة من يذمّ الميت!

فنن كامل الشريف *

تناول ارسطو حواس المخلوقات بقوله «ان النبات يحس وينمو، والحيوان يحس وينمو ويتناسل، اما الانسان اعظم مخلوق على سطح الارض.. فقد ميزه الله بميزتين، هما العقل والقدرة على التعبير، فعن طريقه تعمر الارض وبعقله يعلي كلمة الله على سطحها».

ان توافر هاتين الميزتين في الانسان، حتّم سن التشريعات منذ الخليقة لدعمهما، حتى يظل الانسان خليفة الله على الارض، ويمارس مهمته في التعمير والتعبير، من اجل إعلاء كلمة الله.

عرفت الانسانية من الرسالات السماوية التشريعات التي تضمن كرامة الانسان وحريته وسلامة المجتمع الذي يعيش فيه، وتشجعه على انماء ملكاته ومواهبه بالتأمل في بدائع مخلوقات الله، قال تعالى: «وسخر لكم ما في السموات وما في الارض جميعا منه ان في ذلك لآيات لقوم يتفكرون» (الجاثية : ١١٣). واكدت تلك الشرائع على حق الانسان الفطري في التعبير، على أن هذا الحق المطلق في التعبير عن ارائه وقناعاته اقتضى مع الوقت ان توضع القواعد المنظمة له، لضمان تحقيق الغرض المبتغى من وراء ممارسة هذا الحق. قال تعالى: «ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن» (النمل: ١٢٥). وعن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا او ليصمت». فالانسان يعيش في بيئة معينة ومن اجل سلامة هذه البيئة لا ينبغي ان يعبر الفرد عن دوافعه الفطرية بالطريقة التي يحبها، بل لا بد وان يعبر عنها بالطريقة التي تتلاءم مع نظم هذه البيئة من عادات واعراف، وتقاليد، وقوانين اخلاقية. ولقد حفلت الكتب السماوية ووصايا الانبياء والرسل بالتحذير من الاندفاع والتهور في ابداء الراي وبضرورة الاقلال من الكلام خشية الوقوع في الخطأ. قال صلى الله عليه وسلم: «لا يستقيم ايمان عبد حتى يستقيم قلبه ولا يستقيم قلبه حتى يستقيم لسانه» (مسند الامام احمد). كما اكثر الكتاب والشعراء في صياغة القيود المنظمة لحرية التعبير قبل ان تفرضها الشرائع والقوانين الخاصة.

والشارع اذ وضع قيود حرية التعبير في الازمنة الحديثة انما سجل الى حد ما التقاليد التي تعارف الناس عليها من حيث وجوب التحفظ في إبداء الراي بما لا يضير الفرد او يتعارض مع مصلحة الجماعة. ولقد ظل التوفيق بين حق الفرد في التعبير وحق الجماعة في ان لا ينالهم اذى بسبب تمتع الفرد بهذه الحرية من أعسر مهام الشارع واصعب مشاكل التشريع في العصر الحديث.

ومن هنا جاء تدخل المشرع الاردني لوضع قانون المطبوعات والنشر رقم (١٠) لسنة ١٩٩٣.

وسأتناول اهم المواضيع التي عالجها هذا القانون والتي تهم الصحفي بشكل خاص حتى يكون على بينة من امره وحتى يفهمها فهماً صحيحاً ليمارس حريته ضمن المسؤولية في نشر الخبر الصحيح وابداء الراي في اطار الدستور والقوانين المرعية.

حرية التعبير والراي والمبادئ الاساسية التي يجب ان لا تنتهك في مهنة الصحافة.

نصت المادة ١٥ من الدستور الاردني على ان «١- تكفل الدولة حرية الراي ولكل اردني ان يعبر بحرية عن رايه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط ان لا تتجاوز حدود القانون؛ ٢- الصحافة والطباعة حرتان ضمن حدود القانون؛ ٣- لا يجوز تعطيل الصحف ولا الغاء امتيازها الا وفق احكام القانون». كما نصت الفقرة الخامسة من هذه المادة على انه «ينظم القانون اسلوب المراقبة على موارد الصحف».

اما المادة الثالثة من قانون المطبوعات والنشر رقم ١٠ لسنة ١٩٩٣ فقد نصت على ان «الصحافة والطباعة حرتان وحرية الراي مكفولة لكل اردني وله ان يُعرب عن رايه بحرية بالقول والكتابة والتصوير والرسم في وسائل التعبير والاعلام».

لما كانت حرية الاعلام وهي احدى صور حرية الراي والتعبير، من المبادئ الدستورية فقد حرصت دساتير الدول الديمقراطية على تأكيدها حيث جاء في المادة الثانية من اعلان الثورة الفرنسية لسنة ١٧٨٩ «ان الحرية حق مقدس» كما كفل الحرية الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر سنة ١٩٤٨ حيث جاء في المادة (١٩) منه على ان «لكل شخص حق التمتع بحرية الراي والتعبير». وهذا ما نهجه مشرعنا الاردني في المادة (١٥) من الدستور الاردني وفي المادة (٣) من قانون المطبوعات والنشر.

الا ان حرية الصحافة ليست مطلقة وانما ترد عليها كسائر الحقوق والحريات بعض القيود التي تكفل الالتزام بالمقومات الاساسية للمجتمع من ناحية وعدم المساس بحقوق الافراد من ناحية اخرى، وعليه فان هذا الحق قيد بموجب قوانين خاصة عملا بالمبدأ القائل بان «القانون الخاص يقيد القانون العام» ومنها قانون المطبوعات والنشر الخاص فجاء في المادة الرابعة منه «تمارس الصحافة مهمتها بحرية في تقديم الاخبار والمعلومات والتعليقات وتسهم في نشر الفكر والثقافة والعلوم في حدود القانون وفي اطار الحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام حرية الحياة الخاصة للآخرين وحرمتها».

ويهدف المشرع من خلال هذه المحاولة تعديل كفة الميزان، فقد كفل من ناحية حرية الصحافة الا انه عاد ووضع ضوابط استخدام هذه الحرية والحيلولة دون اساءة الانتفاع بها على نحو هدّام للديمقراطية وحقوق الانسان وحرياته وحتى لا تتحول الى مصدر عدوان على احد فضلا عن حماية الدولة ذاتها من نشر اخبار قد تخل بنظامها الداخلي والخارجي وعلاقاتها الخارجية

اوضح هذه الضوابط المادة ٤٠ المعدلة من قانون المطبوعات حيث نصت على حظر نشر الاخبار او المقالات او الرسوم او اي شكل من اشكال النشر الاخرى، اذا كانت تمس بالملك والعائلة المالكة، او تتعلق بالقوات المسلحة والاجهزة الامنية، او التي تشتمل على تحقير الديانات او الاخبار التي تسيء الى الوحدة الوطنية، أو تحرض على ارتكاب الجرائم وزرع الفتن بين الناس، وكذلك التي تسيء لسمعة الافراد، او التي تتضمن تحقيرا لرؤساء الدول او تعكر صلات المملكة بالدول الاخرى، والتي تؤدي الى فساد الاخلاق، وتحظر نشر معلومات كاذبة واشاعات ونصت على حظر نشر جلسات مجلس الامة السرية والوثائق الحكومية ذات الطبيعة المكتومة واخيرا حظر نشر المواد التي تؤدي الى زعزعة الثقة بالعملة الوطنية كما يمنع ادخال اي مطبوعة من الخارج اذا تضمنت ما حظر نشره في هذا القانون

ان نشر ايّ من المحظورات السابقة الذكر تعتبر جريمة صحفية متوفر فيها ركن العلانية والقصد الجنائي والتي تتم على اساسهما الادانة وسوف اتناول اهم جرائم المطبوعات والنشر التي تعامل معها المشرع في قانون العقوبات الاردني وفي قانون المطبوعات والنشر

الجرائم الصحفية:

تشترك جميع هذه الجرائم في ركني العلانية والقصد الجنائي لأن هذه الجرائم هي جرائم عمدية ولا تقع عن طريق الخطأ. ان خطورة هذه الجرائم على القيم والمصالح الاجتماعية لا تكمن في مجرد النشر او الكتابة وانما في ارتكاب تلك الجرائم بصورة علنية. فالقانون لا سلطان له على الفكر او الراي حتى يعلنه صاحبه، فاذا اعلنه فقد خرج عن ان يكون حديث نفس واصبح سلوكاً له اثره الخارجي وجاز ان يحاسب عليه ان كان مؤذياً. وقد حدد المشرع الاردني طرق العلانية في المادة ٧٣ من قانون العقوبات الاردني رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠، وما يهمنا هنا هو العلانية بالنشر حيث ورد في الفقرة الثالثة من المادة ٧٣ على انه «تعد وسائل للعلانية: (٣) الكتابة والرسوم والصور اليدوية والشمسية والافلام والشارات والتصاوير على اختلافها اذا عرضت في محل عام او مكان مباح للجمهور او معرض للانظار او بيعت او عرضت للبيع او وزعت على اكثر من شخص».

اما بالنسبة للقصد الجنائي فهو «علم الجاني بالعناصر المكونة للجريمة واتجاه ارادته الى احداث هذه العناصر او الى قبولها» (المادة ٦٣ من قانون العقوبات الاردني). فاذا انتفى هذا الركن انتفت معه الجريمة، وبتطبيق ذلك على جرائم الصحافة فانه يمكن القول انه لكي يتوافر القصد الجنائي لدى الجاني، يجب ان ينصرف بعلمه الى جميع الوقائع اللازمة لتكوين الجريمة كما حددها القانون وهي: «الفعل والنتيجة الاجرامية وعلاقة السببية التي تربط بينهما، و[ان] يعلم موضوع الحق المعتدى عليه، وبالصفة غير المشروعة للوقائع المكونة للجريمة. وثابت... العلم بالقانون الذي يسبغ عدم المشروعية [على] الفعل المرتكب، وهو قانون العقوبات الرئيسي والقوانين المكملة له. ولقد اقام المشرع قرينة مفادها افتراض العلم بالقانون، بحيث لا يجوز لاحد الاعتذار بالجهل به، او الغلط في تفسيره فالجهل لا ينفي القصد الجنائي، واثبات القصد الجنائي يقع عبئه كقاعدة عامة على سلطة الاتهام (المدعي العام) ومحكمة الموضوع في القضية باستخلاصه من وقائع كل دعوى على حدة

وحتى يتسنى لنا دراسة وفهم جرائم المطبوعات والنشر فقد قسمتها الى نوعين طبقا للمصلحة التي يحميها القانون وهي كالآتي:

اولاً. جرائم تضر بالمصلحة العامة

ثانياً. جرائم تضر بمصلحة الافراد

اما فيما يتعلق بالجرائم التي تضر بالمصلحة العامة فاهم صورها: ١- جرائم التحريض

أ- التحريض على ارتكاب الجرائم.

ب- التحريض على بغض طائفة من الناس

٢- جرائم ماسة بالنظام العام والآداب العامة

أ- التعرض للآداب والاخلاق العامة

ب- نشر اخبار كاذبة تؤدي الى المساس بالمصلحة العامة.

ج- نشر ما جرى في الجلسات السرية لمجلس الامة او نشر وثائق حكومية سرية

٣- جرائم ماسة بحسن سير العدالة

أ- التأثير على القضاة والشهود والرأي العام

ب- ما يحظر نشره من محاكمات سرية ومحاكمات دعوى السب ومحاضر التحقيق.

٤- جرائم القدح والذم والتحقير ضد الاشخاص العامين أو الهيئات العامة.

وأما فيما يتعلق بالجرائم التي تضر الافراد فاهم صورها جرائم الذم والقدح الماسة بالافراد

جرائم التحريض

أ- التحريض على ارتكاب الجرائم

ويعني التحريض: (دفع الجاني الى ارتكاب الجريمة سواء بخلق فكرة الجريمة لديه او تشجيعه على تنفيذها). مثل ذلك نشر مقالات او اخبار تحرّض الناس على ارتكاب جريمة ... بأمن الحكومة. ان القول بتوفر عنصر التحريض من عدمه، هو شأن قاضي الموضوع الذي يفصل وحده بتقديره في ضوء كل قضية على حدة وحتى يكون التحريض ... يكون مباشرا ويحمل ... الجريمة التي يدفع الفاعل الى ارتكابها ... تحريضا مبهما، وان يكون ... موجها الى الجمهور ...

متى تعتبر المطبوعات والمخطوطات والصور منافية للآداب العامة؟

ب- التحريض على بغض طائفة من الناس:

ان علة التجريم في هذا النوع من التحريض كونه ينطوي على تهديد للوحدة الوطنية ويعمل على زرع الأحقاد والكراهية والشقاق والتنافر بين افراد المجتمع الامر الذي يحدث ضررا بالغاً بالصلحة العامة وبالامن والاستقرار. فلا يجوز كتابة مقالات موجهة ضد طائفة معينة واعتبار افرادها غير اردنيين او التشكيك في ولائهم لان هذا يهدد الوحدة الوطنية.

جرائم ماسة بالنظام العام والاداب

أ- المقالات او الاخبار التي تؤدي الى فساد الاخلاق او التي تروج للانحراف: اورد المشرع العقاب على هذا النوع من الجرائم في المادة ٣١٩ من قانون العقوبات فعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر او بغرامة لا تزيد على خمسين دينار، وتقع هذه العقوبة على كل من طبع او اعاد طبع او باع او وزع او عرض في محل عام مادة بذيئة او ادار او اشترك في ادارة محل يتعامل بالمواد البذيئة او رسم اي مادة بذيئة تؤدي الى فساد الاخلاق. ويتضح من هذا النص ان الشرع قد توسع في تحديد موضوع النشاط الاجرامي المكون لهذه الجريمة، ويبرر هذا التوسع بالرغبة في تحقيق حماية اكيدة للآداب العامة، الامر الذي يساهم في تحقيق الامن واستقرار المجتمع. وقد يثار تساؤل هام متى تعتبر المطبوعات والمخطوطات والصور الشمسية منافية للآداب العامة؟ للاجابة على هذا التساؤل يجب الرجوع الى مدلول الآداب العامة الذي يختلف من مجتمع لآخر ومن زمان لزمان، وعلى ذلك تعتبر المطبوعات منافية للآداب العامة في الأردن اذا كان من شأنها الاخلال بالقيم والتقاليد الدينية والاجتماعية السائدة في الاردن، ومثال ذلك نشر كتاب ينطوي على مواد تثير النزعات الوضيعة وتحرض على الافعال الجنسية او نشر صور فاضحة، وعموما فان تقدير ما اذا كانت المطبوعات منافية للآداب العامة في الدعوى لا من شأن قاضي الموضوع في ضوء كل قضية على حدة.

ب- نشر اخبار كاذبة تؤدي الى المساس بالمصلحة العامة: يطلق جانب من الشراح على هذه الجرائم تعبير (جرائم التضليل) نظرا لما تؤدي اليه من تضليل الرأي العام وتشويه للحقائق بما يهدد المجتمع باضرار بالغة خاصة اذا كان نشر هذه الاخبار الكاذبة يتعلق بمصلحة المجتمع. وقد اوجبت المواد (٢٨ و ٢٩) من قانون المطبوعات والنشر على رئيس التحرير المسؤول ان ينشر مجاناً الرد او التصحيح الخطي الذي يرد من جهة معينة - اذا كان الخبر غير الصحيح يتعلق بالمصلحة العامة - وان يكون النشر في العدد الذي يلي تاريخ ورود الرد او التصحيح وفي نفس المكان والحروف التي ظهر بها الخبر غير الصحيح في المطبوعة الصحفية، اما اذا كانت المعلومات غير الصحيحة المنشورة تتعلق بالافراد فينشر الرد او التصحيح بناء على طلب الشخص الذي يتعلق به الخبر او المقال الكاذب وبنفس الشروط الواجب توافرها سابقا في الخبر غير الصحيح الذي يتعلق بالمصلحة العامة.

جرائم ماسة بحسن سير العدالة

أ- التأثير في القضاة او الشهود او الرأي العام

نصت المادة (٢٢٤) من قانون العقوبات الاردني على انه لا يجوز نشر اي مادة صحفية من شأنها ان تؤثر على اي قاض او شاهد او تمنع اي شخص من الافضاء بما لديه من المعلومات لأولي الامر، وقد فرضت عقوبة بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر او بغرامة لا تتجاوز الخمسين دينار لمن ينشر مثل هذه المواد.

وقد هدف المشرع من هذا النص توفير اكبر قدر من الحيادية والموضوعية للقضاء بالاضافة الى عدم التأثير على الشهود والرأي العام لمصلحة احد الخصوم في الدعوى او ضده.

ب- ما يحظر نشره:

نصت المادة (٢٢٥) من قانون العقوبات الاردني على انه يعاقب بالغرامة من خمسة دنانير الى خمسة وعشرين ديناراً من ينشر وثيقة من وثائق التحقيق الجنائي او الجنحي قبل تلاوتها في جلسة علنية او ينشر محاكمات الجلسات السرية او ينشر المحاكمات في دعوى السب او ينشر كل محاكمة منعت المحكمة من نشرها. وقد جاء هذا الحظر لاسباب قد تراها المحكمة ضرورية في ابقائها سرا حتى لا يقع اي قدر من التأثير على سير العدالة. هذا بالنسبة للمحاكمات السرية او التي منعت المحكمة نشرها. اما بالنسبة لدعاوي السب، فقد جاء هذا الحظر في سبيل المحافظة على النظام العام والآداب، وكذلك المحافظة على حرمة الحياة الخاصة لما تنطوي عليه مثل هذه الدعاوي (دعاوى السب) من سب وقذف وافشاء الاسرار.

٤- جرائم القدح والذم والتحقير الموجه ضد اشخاص عامين أو هيئات عامة:

يحظر على المطبوعة نشر الاخبار او المعلومات التي تمس:

١- بجلالة الملك او الاسرة المالكة، وقد جاء الحظر هنا لان اي مساس بشخص الملك ينطوي في الواقع على مساس واضح واعتداء على المركز الذي يحتله بصفته ملكاً للبلاد، وبالتالي المساس بالاحترام الواجب للدولة، وكذلك فان الحظر يهدف الى حماية مركز جلالته وتأكيد احترامه حتى يتمكن من اداء مهامه الجسيمة في هدوء وطمأنينة، وهذه الحماية تمتد الى باقي افراد اسرته.

٢- بالقوات المسلحة الاردنية او اجهزة الدولة الامنية الا اذا اجيز نشرها من المرجع المختص فيها او الناطق الرسمي باسم الحكومة.

٣- احدى الديانات او المذاهب المكفولة حريتها بالدستور الاردني.

٤- برؤساء الدول العربية او الاسلامية او الصديقة، أو الاخبار التي تعكر صلات المملكة بالدول الخارجية، شرط المعاملة بالمثل، اي يفترض ان يكون هناك تعامل بالمثل مع الدولة المعنية.

وتستند علة التجريم هنا الى ضرورة الحفاظ على العلاقات الودية بين الاردن ودول العالم كافة.

ويستوي ان يكون الذم موجهاً الى هؤلاء الاشخاص بسبب امور تتعلق بحياتهم السابقة او اللاحقة على توليهم مناصبهم، الا ان مثل هذه الدعاوي لا تحرك الا بناء على شكوى من الفريق المتضرر بالنسبة للذم والقدح الموجه الى دولة اجنبية. ولا يجوز اثبات الفعل الذي كان موضوع الذم

نصت المادة (١٩١) من قانون العقوبات الاردني انه يعاقب بالحبس على الذم من ثلاثة اشهر الى سنتين اذا كان موجها الى مجلس الامة او احد اعضائه اثناء عمله او بسبب ما اجراه بحكم عمله او الى احدى الهيئات الرسمية او المحاكم او الادارات العامة او الجيش او الى اي موظف عام اثناء قيامه بوظيفته او بسبب ما اجراه بحكمها

وعلة التجريم هنا هو حماية الهيئات العامة والسلطات العامة ضد اي اعتداء يمس حريتها وكرامتها حتى تتمكن من القيام بالمهام الموكلة لها على احسن وجه، كما اراد المشرع ان يضمن للموظف العام قدرا كافيا من الاحترام الذي يضمن عدم المساس بشرفه او كرامته حتى يتمكن من أداء وظيفته العامة على الوجه المطلوب الذي تقتضيه مصلحة المجتمع. وما يهمنا هنا هو الذم الذي يتم بواسطة المطبوعات ووسائط النقل (مادة ١٨٩ فقرة ٤ من قانون العقوبات)

جرائم المطبوعات والنشر الماسة بالأفراد

وسأتناول جريمتي الذم والقدح باعتبارهما من اهم الجرائم التي ترتكب بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر بل واكثرهما حدوثاً في الحياة العملية، فضلاً عما تنطويان عليه من خطورة على الحق الذي يحميه المشرع وهو حق الفرد في حماية شرفه واعتباره وكرامته. ويقصد بالشرف والاعتبار المكانة التي يتمتع بها كل شخص في المجتمع والتي تعطيه الحق في أن يعامله الغير باحترام وتتكون تلك المكانة بمجموعة من الصفات الموروثة والمكتسبة ومن تصرفات الشخص وعلاقته بغيره من الأفراد. وهي تتحدد طبقاً لضوابط موضوعية تتمثل في الراي السائد لدى افراد المجتمع الذي يعيش فيه الفرد.

جريمة الذم

وضع المشرع تعريفاً للذم في المادة ١/١٨٨ من قانون العقوبات على انه (إسناد مادة معينة الى شخص - ولو في معرض الشك والاستفهام

الدستور يشترط لاصدار قوانين مؤقتة... وجود حالة ضرورة واستعجال وهاتان الحالتان لم تتوفرا لاصدار قانون المطبوعات المؤقت

– من شانها ان تنال في شرفه وكرامته او تعرضه الى بغض الناس واحتقارهم سواء اكانت تلك المادة جريمة تستلزم العقاب ام لا).

ان جريمة الذم هنا تستلزم تحديد شخص المجني عليه تحديداً واضحاً. الا انه لا يشترط ذكر اسم الشخص صراحة بل يكفي توافر قرائن لا يبقى معها تردد في نسبة تلك الاسنادات الى المعتدى عليه وفي تعيين ماهيتها (المادة ١٨٨ فقرة (٣) من قانون العقوبات الاردني).

وقد عالج المشرع الاردني الذم الموجه الى شخص ميت في المادة (٣٦٦) من قانون العقوبات بان نص على انه (اذا وجه الذم او القدح الى ميت يحق لورثته دون سواهم اقامة الدعوى).

الا انه بالرغم من توافر اركان جريمة الذم الا ان هنالك اسباب اباحة مع وجودها تنتفي عن الفعل صفة التجريم (راجع المواد ١٩٨ + ١٩٩ من قانون العقوبات الاردني) ومثلها اذا كان موضوع الذم صحيحا ويعود نشره بالفائدة العامة او اذا كان موضوع الذم مستثنى من المؤاخذة كونه نشر من قبل الحكومة او كان موضوع الذم هو في الواقع بيان صحيح لامر اتبع من قبل مجلس الامة.

جريمة القدح

عرّف المشرع القدح في المادة (١٨٨) الفقرة (٢) من قانون العقوبات بانه «الاعتداء على كرامة الغير او شرفه او اعتباره – ولو في معرض الشك والاستفهام – من دون بيان مادة معينة».

ان الذم والقدح يتفقان في ان كلاهما يعتبران اعتداء على حق المجني عليه في حماية شرفه واعتباره ويختلفان من حيث فعل الاسناد، فالذم يفترض اسناد مادة معينة ومحددة الى المجني عليه، اما اذا اسند المتهم مجرد عيب دون ان يكون قد نسب للمجني عليه مادة او واقعة معينة، فان الجريمة تكون قدحاً ومثال ذلك قول المتهم عن المجني عليه بانه لص او نصاب، اما اذا حدد موضوع السرقة او زمانها او كيفية وقوعها، فان الجريمة تكون ذما. اما اذا تعذر تحديد الواقعة الشائنة المسندة الى المجني عليه او كانت واقعة مستحيلة الوقوع فان جريمة الذم لا تكون متوافرة بخلاف القدح الذي يتحقق عن طريق توجيه اي عبارة او القيام باي فعل يشكل اعتداء ومساسا على كرامة وشرف المجني عليه دون ان يتضمن اسناد واقعة معينة ودون تحديد هذه الواقعة.

وقد ذكر قانون المطبوعات والنشر جريمتي الذم والقدح في المادة (٥/أ/٤٠) منه بان قال «يحظر على المطبوعة نشر الاخبار.. التي تسيء لكرامة الافراد او حرياتهم الشخصية او الاضرار بسمعتهم».

المسؤولية الجنائية عن جرائم المطبوعات والنشر:

تناول المشرع الاردني تنظيم احكام المسؤولية الجنائية عن جرائم المطبوعات والنشر في قانون المطبوعات والنشر المؤقت رقم (٢٧) لعام ١٩٩٧ المعدل لقانون المطبوعات والنشر رقم ١٠ لسنة ١٩٩٣ في المادة (١٢) التي تعدل المادة (٤٦) من القانون الاصلي بموجب الفقرة (ب) والتي تنص على انه «تقام دعوى الحق العام في جرائم المطبوعات الدورية المنصوص عليها في هذا القانون على مالك المطبوعة ورئيس التحرير المسؤول وكاتب او معد المادة الصحفية فيها باعتبارهم فاعلين اصليين ويكونون مسؤولين بالتضامن والتكافل عن الحقوق الشخصية الناجمة عن تلك الجرائم وفي نفقات المحاكمة».

وبموجب الفقرة (د) والتي تنص على انه «يعتبر اصحاب المطابع والمكتبات ودور النشر والتوزيع مسؤولين بالتضامن عن الحقوق الشخصية ونفقات المحاكمة التي يحكم بها على مستخدميهم في قضايا المطبوعات التي تنطبق عليها احكام هذا القانون».

> ان علة التجريم في هذا النوع من التحريض كونه ينطوي على تهديد للوحدة الوطنية ويعمل على زرع الأحقاد والكراهية والشقاق والتنافر بين افراد المجتمع الامر الذي يحدث ضررا بالغاً بالمصلحة العامة وبالامن والاستقرار. فلا يجوز كتابة مقالات موجهة ضد طائفة معينة واعتبار أفرادها غير اردنيين او التشكيك في ولائهم لان هذا يهدد الوحدة الوطنية.

يتضح من هذه النصوص التشريعية ان القانون الاردني يعتبر مالك المطبوعة ورئيس التحرير والكاتب مسؤولين عما ينشر في المطبوعة الدورية وهذا يكشف ان المشرع يتبنى فكرة المسؤولية الجنائية القائمة على التضامن، وقد أراد المشرع ان تدفع الصحافة ثمن ما يرتكب من جرائم صحفية، وتحميل المسؤولين بالتضامن المسؤولية الجنائية عن الجريمة بصفة دائمة بوصفهم فاعلين لها

اما الحقوق الشخصية ونفقات المحاكم التي يحكم بها على موظفي المطابع والمكتبات فيعتبر اصحاب هذه المطابع والمكتبات هم المسؤولون عنها لانه يفترض ان المستخدم انما يقوم بوظيفته بناء على اوامر من المالكين وكون حالة الموظف المادية لا تضمن سداد هذه الحقوق الشخصية والنفقات.

وقد عالج المشرع في القانون المؤقت المعدل نقطة كان قد اغفلها في القانون السابق بموجب المادة (٢٥) المعدلة بان حمّل مالك المطبوعة الصحفية المسؤولية حتى يباشر رئيس التحرير العمل. فقد نص في الفقرة (ب) من المادة ٢٥ من قانون المطبوعات بانه «اذا تغير رئيس التحرير المسؤول فيكون مالك المطبوعة الصحفية مسؤولاً مسؤولية كاملة عما تنشره الصحيفة الى ان يباشر رئيس التحرير الجديد مسؤولياته».

ولتسهيل تحديد المسؤولية الجنائية عن جرائم المطبوعات الدورية فقد امر المشرع بموجب المادة ٢٥ فقرة (أ) من قانون المطبوعات انه «على مالك المطبوعة الصحفية ان ينشر في مكان بارز فيها وبشكل واضح اسمه واسم رئيس تحريرها المسؤول ومكان وتاريخ صدورها وبدل الاشتراك واسم المطبعة التي تطبع فيها وان يقدم اشعاراً للمدير باي تغيير او تعديل يطرا على ذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وقوع التغيير او التعديل». فالاشعار بالتعديل يقدم الى مدير المطبوعات والنشر حتى يبقى مواكباً لاي تغيير يحصل خلال خمسة عشر يوما من تاريخ التعديل. وقد كانت المدة التي يجب على المالك خلالها ان يشعر مدير المطبوعات والنشر ثلاثين يوما من تاريخ التعديل بالقانون السابق.

الاحكام الاجرائية لجرائم المطبوعات والنشر

تحريك الدعوى الجنائية الناشئة عن جرائم المطبوعات والنشر:

على الرغم من ان للنيابة العامة حرية تحريك الدعوى الجنائية، الا ان المشرع وضع بعض القيود على تلك الحرية في بعض الاحوال، ومنها جرائم المطبوعات فتطلب تقديم شكوى من المجني عليه المتضرر، او تقديم طلب من هيئة معينة او رئيس المصلحة المجني عليها اذا كانت الجريمة موجهة الى دولة اجنبية او وزرائها او ممثليها السياسيين في المملكة، او الحصول على الاذن، او صدور تصريح من جهة معينة بتحريك الدعوى الجنائية ضد متهم ينتمي اليها. ويصدر هذا الاذن اذا كان المتهم يتمتع بالحصانة القضائية او الحصانة البرلمانية، والهدف من هذا القيد توفير الحماية لاعضاء مجلس الامة ورجال القضاء والنيابة العامة، حتى يتمكنوا من اداء اعمالهم العامة بحرية، بما يعود بالنهاية بالمصلحة على المجتمع. واذا لم تقدم الشكوى او الطلب او لم يتم الحصول على الاذن فان اية اجراءات تقوم بها النيابة العامة تعتبر باطلة

نص المشرع على اجراءات التحقيق في المادة (٤٦) فقرة (أ) من قانون المطبوعات على انه «تختص محكمة البداية بالنظر في جميع الجرائم التي ترتكب خلافاً لاحكام هذا القانون ويتولى المدعي العام التحقيق فيها واصدار القرارات المناسبة بشانها وذلك وفقاً للصلاحيات والاجراءات المنصوص عليها في كل من قانون اصول المحاكمات الجزائية وقانون العقوبات المعمول بها على ان تعطي المحكمة جميع جرائم المطبوعات التي تقدم اليها صفة الاستعجال». وقد جعل المشرع الاردني محكمة البداية هي المحكمة المختصة بالنظر في الجرائم التي ترتكب خلافاً لاحكام قانون المطبوعات واعطائها صفة الاستعجال لتحقيق اكبر قدر من الضمانات للمتهمين لمحاكمتهم محاكمة عادلة وبالسرعة التي تتناسب مع طبيعة هذه الجرائم.

الشروط الواجب توافرها في رئيس التحرير المسؤول عن المطبوعة الصحفية:

حددت المادة (١٣) المعدلة من قانون المطبوعات والنشر الشروط الواجب توافرها في رئيس التحرير المسؤول بان يكون اردني الجنسية، مقيم اقامة فعلية ودائمة بالمملكة الاردنية، وان يكون متفرغا تفرغا تاما لمهنة الصحافة، او عمل متفرغا تفرغا تاما في الصحافة، ومضى عليه في اي من هاتين الحالتين مدة لا تقل عن عشر سنوات، وان لا يكون مسؤولا لاكثر من مطبوعة دورية واحدة وان يتقن لغة المطبوعة التي يعمل بها اذا كانت تصدر بلغة اجنبية وان لا يكون محكوماً عليه بجناية او جنحة مخلة بالشرف او الاخلاق او الآداب العامة، ولم يسبق ان حكم تاديبياً او قضائياً بعقوبة المنع من ممارسة الصحافة.

لقد اشترطت المادة الجديدة، ان يكون رئيس التحرير المسؤول اردني الجنسية بينما القانون السابق كان يشترط معه الاقامة الفعلية داخل المملكة كما اشترط التفرغ لمدة لا تقل عن عشر سنوات. ولربما شرط الجنسية اوجد لاسباب امنية وحتى لا يكون رئيس التحرير مرتبطاً بعلاقة مع اي جهة اجنبية اخرى او يتلقى معونات منها مما قد يؤثر في موضوعيته وحياده لان قانون المطبوعات حظر في المادة (١٠) منه على المطبوعة الدورية تلقي اي دعم مادي او توجيهات من اي دولة اجنبية او جهة خارجية، والمادة (١١) من نفس القانون، حظرت على الصحفي ان يرتبط بعلاقة عمل مع اي جهة اجنبية اذا كان ذلك بموجب نظام مراسلي وسائل الاعلام الاجنبية الصادر بموجب هذا القانون. كما اوجبت المادة (١٠) من قانون المطبوعات والنشر على المطبوعة الدورية ان تعتمد في مواردها على مصادر مشروعة معلنة ومحددة، اما بالنسبة للمطبوعة المتخصصة فقد اضاف القانون المؤقت فقرة (ج) على المادة (١٥) من القانون السابق والتي تحظر على المطبوعة المتخصصة الكتابة في غير المجال الذي صرح لها بالكتابة فيه، كما اضاف المشرع البند (ج) للمادة (٣٦) من القانون السابق والتي تنص على الغاء رخصة اصدار المطبوعة حكما اذا تم تغيير شروط الترخيص بما في ذلك مضمون تخصصها دون الحصول على موافقة مسبقة من الجهة المختصة. ومن الملاحظ ان المشرع قد اتجه هذا الاتجاه لضمان التزام المطبوعة المتخصصة بالكتابة ضمن مجال تخصصه والذي اعتمد اساساً في تعيينه على كفاءته وخبرته في هذا المجال بالذات، فمن يريد اصدار رخصة لمطبوعة متخصصة رياضياً اذا اراد الكتابة في المجالات الاقتصادية فلم يعد بوسعه ان يحصل من البداية على رخصة مطبوعة متخصصة رياضياً واقتصادياً.

واخيراً بشكل عام فان الدستور الاردني يشترط لاصدار قوانين مؤقتة من قبل الحكومة وفي حالات غياب المجلس النيابي وجود حالة ضرورة واستعجال لاصدار مثل هذه القوانين وهاتان الحالتان باعتقادي غير متوفرتين اذ لا ضرورة لاصدار مثل هذا القانون المؤقت وكان يمكن الانتظار حتى الدورة البرلمانية العادية ليصار الى مناقشته امام مجلس النواب الذي يملك حق الغائه او تعديله.

وعلى هذا فقد نصت المادة ٩٤ من الدستور الاردني على انه:

١– عندما يكون مجلس الامة غير منعقد او منحلاً يحق لمجلس الوزراء بموافقة الملك ان يضع قوانيناً مؤقتة في الامور التي تستوجب اتخاذ تدابير ضرورية لا تحتمل التاخير او تستدعي صرف نفقات مستعجلة غير قابلة للتاجيل ويكون لهذه القوانين المؤقتة التي يجب ان لا تخالف احكام هذا الدستور قوة القانون على ان تعرض على المجلس في اول اجتماع يعقده وللمجلس ان يقر هذه القوانين او يعدلها، اما اذا رفضها فيجب على مجلس الوزراء بموافقة الملك ان يعلن بطلانها فورا ومن تاريخ ذلك الاعلان يزول مفعولها على ان لا يؤثر ذلك في العقود والحقوق المكتسبة.

واعتقد انه يجب على الاوساط القانونية والسياسية والصحفية والحالة كما عليها الآن ان تتوجه بمذكرات الى مجلس النواب حول بعض المآخذ او النصوص المجحفة في قانون المطبوعات والنشر لاخذها بعين الاعتبار عند مناقشته في مجلس النواب وقبل التصديق عليه.

* محامية اردنية والمقالة مبنية على محاضرة القتها في أواخر العام الماضي امام ندوة للصحفيات والاعلاميات في الاتحاد النسائي الاردني.

المصالح المباشرة والاستراتيجية تحكم تعامل الاعلام مع الخطاب الايراني بعد فوز الرئيس خاتمي

الأوروبيون يرحبون والأميركيون يجيبون بـ "لعم" والصحافة الاسرائيلية تضع جملة اشتراطات

غازي السعدي *

> "وسائل الاعلام الاسرائيلية، بدت كالبالون الذي جرى تنفيسه، ذلك أن الدولة العبرية معنية بتوجيه ضربة لإيران، وتحديداً بعد العلاقات الاستراتيجية الإسرائيلية - التركية، التي تتيح فرصة سانحة لاسرائيل، لذلك سارعت إلى التشكيك في مصداقية الزعامة الإيرانية الجديدة"

بداية، ينبغي التاكيد على أن الإعلام جزء لا يتجزا من لعبة الحرب والسلام، ليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل وعلى مساحة العالم.

ويبدو الإعلام، بطرائقه المختلفة، المرئية والمسموعة والمقروءة، اكثر قدرة على التاثير في معادلة الصراع، فيما يشبه حالة اللاحرب واللاسلم وهي الحالة التي يمكن ان نضعها في خانة الحرب الباردة.

تصريحات المسؤولين خاصة في الدول الكبرى، والدول التابعة، إضافة إلى المراكز المعلوماتية التي لا حصر لها، تضع العالم، ومن خلال تكنولوجيا الاتصالات المختلفة، وجهاً لوجه امام الاحداث والمتغيرات، وتفرض، في كثير من الاحيان، ايقاعاً وربما بصورة قسرية ايقاعاً يتوجب على مسؤولي الدول التعامل معه، بانسيابيه ومرونة تتوام مع مصطلحات المصالح، دونما نظر، في بعض الاحيان إلى الاعتبارات الايديولوجية.

تناغم المصالح، في منطقتنا، تحديداً، نجد تجسيداً له، في العلاقات الاميركية الإسرائيلية، التي تتبنى اساساً، على ثوابت كولونيالية وان اختلف الثوب الذي ترتديه، ولعلنا نستطيع الزعم، بان "شعرة الدولة الاعظم"، هي التي تفصل بين سياستي أميركا وإسرائيل، لا غير.

فإسرائيل تنفذ سياسات أميركا في منطقة الشرق الأوسط بحذافيرها، وعلى الرغم من انهيار الاتحاد السوفياتي، فما زالت اسرائيل تعتبر ذخراً استراتيجياً أميركياً، تحسباً من عوامل نقرا عنها الكثير في الصحف ونشاهد مشاهد كثيرة منها على شاشات التلفاز.

وبناء عليه يرى الأميركيون ان اسرائيل يجب ان تبقى القوة الشرطية الوحيدة، ودون منازع، في المنطقة بحيث لا يسمح لغيرها بامتلاك قوة خاصة إذا كانت في إطار ما يسمونه "السلاح غير التقليدي". وجدير بالذكر، ان التناغم الاميركي – الإسرائيلي الذي نقرا عنه ونلمسه يومياً في هذا الميدان ينطلق من مبدا "ديمقراطية او دكتاتورية" صنع القرار، إشارة إلى حكم الفرد في الدول العربية، مع ما في هذا التفسير من بلاهة، لا تتوافق مع خطورة شن الحروب.

الحالة العراقية، لم تكن نتاجاً لموقف "عابث" وتخبطات في المطلق ذلك ان لها بدايات وليس لها حتى الأن نهايات، فالمطلوب ليس نزع سلاح الدمار الشامل، بل تجميد العقول التي يمكن ان تعيد إنتاجها. وهذا ايضاً ما يدل عليه الخطاب الاعلامي لاميركا والدول الحليفة معها.

وإيران جزء كبير من المنطقة، يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار، وعلى الرغم من اعتراف الساسة الاميركيين، بخطئهم، ومساهمتهم غير المباشرة، والمباشرة ربما، في إسقاط النظام الشاهنشاهي، لتحتل الحكم "إيدولوجية" الإسلام، وهي "الخطر الاكبر"، الذي صار من الصعب على أميركا والغرب التعامل مع امتداداته، رغم محاولات الإساءة المتعمدة والدس على الإسلام، والجزائر ومصر نموذجان ماثلان.

نتائج الانتخابات الايرانية الأخيرة، قالت "نعم" للتيار المعتدل في الزعامة، ممثلاً بالرئيس خاتمي، الذي وضع منذ اللحظة الاولى بصمات واضحة، على السياسة الايرانية في مواجهة الكثير من التساؤلات.

وإذ لا ننكر، ان خاتمي لم يخلع ثوب التشدد الإسلامي، بيد اننا نعترف، ان الرئيس الجديد معني بتغيير نمط التعامل الإيراني مع الاحداث والتحديات، وليس فقط من خلال تغيير لغة الخطاب.. وفعلاً استجاب رئيس أكبر دولة في العالم.. كلينتون.

الرياح القادمة من إيران، لم تكن ذات اهمية بالنسبة لاوروبا، التي اقامت مع طهران علاقات، انطلاقاً من مبدا الحوار المتواصل، الذي لا يضع زعماء ايران في زاوية اكثر تشدداً، والحقيقة ان هذا الموضوع قائم بذاته، وخلاصته، ان مصلحة اوروبا الاقتصادية، تصب في ضرورة إبقاء اكثر من "شعرة معاوية" بين الطرفين، اضف إلى ذلك، ان مثل هذا الموقف يعتبر مناكفة لاميركا التي تريد ان تجعل كل العالم في يدها، وتستحوذ على كل شيء ووضع اوروبا على الرف، وبدا من خلال ردة الفعل الاولى في اوروبا تساؤل خفي: "الم نقل لكم؟" وهذا يعني انتصاراً للسياسة الاوروبية.

واشنطن، التي اهتزت جراء لغة الخطاب الايرانية الجديدة، وقفت أمام عدة نقاط:

* هل ثمة سياسة ايرانية جديدة وهل الخطاب القادم من طهران صادق وحقيقي؟
* الرد المبدئي كيف يجب أن يكون؟
* وماذا لو صمت اميركا اذنيها؟

أن الحقيقة التي لا يتطرق اليها الجدل، ان واشنطن وظفت إعلامها، للعمل في الموضوع الايراني الجديد، انطلاقاً من المثل القائل "طقة على الحافر وطقة على المسمار"، حيث حاولت تجنيد الإعلام في خدمة "لعم"، بيد انها كدولة عظمى وحيدة في العالم، لم تستطع الصمود طويلاً في مقابل الزخم الإعلامي، الذي اثارته سياسة الرئيس الايراني .. خاتمي من خلال خطوات متعددة.

جس النبض الاول، كان عبر التعرف على التوازم او التقاطع، بين الرئيس الجديد، ومؤيديه من جهة وبين القيادة الروحية الايرانية، وإذ كان هناك خلاف بين القطاعين الرئاسيين، لكنه لم يكن مرشحاً حد التصادم، وهو الامر الذي بدا، وكأنه سياسة متفق عليها.. وكان لا بد هنا من الانسياب الاميركي وراء طهران، ليس عشقاً بل انطلاقاً من مهام الدولة الكبرى، وتماشياً مع سياسة الكبح المزدوج (العراق - إيران)، إضافة إلى إمكانية الاستفادة الاقتصادية، وهو الموضوع الذي يكثر الحديث عنه في الولايات المتحدة.

الإعلام الإسرائيلي، الذي تولى منذ زمن مسؤولية تضخيم الاحداث، خاصة في الموضوع الايراني، (بعد تعهد مجلس الامن بالعراق)، اصيب بالصدمة المذهلة، فقد سخرت جزءاً من إمكانيات مخابراتها، لوصف إيران اعلامياً، وكأنها الدولة التي تهدد العالم باسره وليس اسرائيل، وهذا جزء من عملية تحريض واسعة النطاق لتاليب العالم ضد إيران، التي حاولت ان تبني قوتها من جديد، بدفع ذاتي بعيد عن المعادلة، قوى الغرب والشرق في المنطقة، وبلغ ذلك حداً استاجرت اسرائيل من خلاله (صفحات ومقالات) في صحف اجنبية، ثم نقلتها وسائل الاعلام الإسرائيلية وكأنها ليست من صنعها.

الحوار الاميركي - الايراني، الذي يبدو انه بدا قبل صيحة خاتمي، لم يكن ليروق لإسرائيل، التي سارعت وسائل إعلامها لقرع طبول مخاوف العالم من جديد، ذلك أن لغة الخطاب الجديد القادمة من طهران "ليست حقيقية" بل هي نوع الضحك على الذقون.

والتاكيد على ذلك، شكل وزير دفاع اسرائيل هيئة برئاسة مساعده دافيد عفري للتعامل مع الموضوع الايراني، الذي يدخل في دائرة الامن الاسرائيلية، واشترطت تل أبيب إقلاع طهران عن (ترويد حزب الله بالسلاح، ووقف دعم الإرهاب المناهض لاسرائيل، ووقف معارضة مسيرة السلام والاعتراف بإسرائيل) لتغيير الفكرة الإسرائيلية ومنح شهادة حسن سلوك لإيران.. وفي ذلك كما هو معلوم تقاطع، إلى حد ما، مع مصالح الدولة الكبرى اميركا، الراغبة في بحث مشاكل عديدة تؤدي إلى نتائج خصوصية.

وسائل الاعلام الاسرائيلية، بدت كالبالون الذي جرى تنفيسه، ذلك أن الدولة العبرية معنية بتوجيه ضربة لإيران، وتحديداً بعد العلاقات الاستراتيجية الإسرائيلية - التركية، التي تتيح فرصة سانحة لاسرائيل، لذلك سارعت إلى التشكيك في مصداقية الزعامة الإيرانية الجديدة واعتبار اللهجة المعتدلة التي صدرت عن طهران مجرد تكتيك مؤقت وصولاً إلى اهداف بعيدة المدى.

ولنا كلمة:

صحيح ان الحوار الاميركي - الإيراني سيكون مصلحة إسرائيلية، بيد انه لم يكن بدرجة القطيعة التي تؤهل اميركا للوقوف ولو بطريق غير مباشر، مع الموقف الإسرائيلي، الداعي إلى ضرب إيران، وهو ما جندت اسرائيل وسائلها الإعلامية من اجله، وإذا لم تستطع اسرائيل الوقوف في وجه اميركا، في هذا المضمار الذي يعتبر مجالاً الدولة الكبرى، فإنها ما زالت تتعامل مع هذا الموضوع وتوظف وسائلها الإعلامية من اجل التركيز على سلبياته والتشكيك في نتائجه.

ونستطيع ان نقول في خلاصة مبسطة إن الإعلام المصلحي، هو سيد الموقف، ويقع في ثلاث دوائر استراتيجية، لا يمكن إغفالها:

الدائرة الأميركية، الدائرة الأوروبية والدائرة الاسرائيلية. الإعلام تعامل مع الدائرة الأولى من خلال الدولة الكبرى.. الإعلام الأوروبي ضخ كثيراً وفاز فيما هوى الإعلام الإسرائيلي مصدوماً جراء ما حدث، وربما تتصرف تل أبيب في الموضوع إعلامياً وعملياً، مستقبلاً بشكل منفرد بعيداً عن السياسة الاميركية والأيام حبلى بالاحداث.

– نستطيع ان نقول في خلاصة مبسطة إن الإعلام المصلحي، هو سيد الموقف، ويقع في ثلاث دوائر استراتيجية، لا يمكن إغفالها:

الدائرة الأميركية.. الدائرة الأوروبية والدائرة الاسرائيلية. الإعلام تعامل مع الدائرة الأولى من خلال الدولة الكبرى.. الإعلام الأوروبي ضخ كثيراً وفاز فيما هوى الإعلام الإسرائيلي مصدوماً جراء ما حدث.

*مدير دار الجليل للدراسات وكاتب

ادارة المؤسسات الاعلامية في الوطن العربي

مراجعة : د. تيسير مشارقة *

"تواجه المؤسسات الاعلامية كل يوم العشرات إن لم يكن اكثر من القرارات المبرمجة مثل الامور التي تتعلق بسياسة النشر، أو إجراء مقابلات او اختيار برامج معينة للاذاعة والتلفزيون، كما يواجهها كذلك يومياً العديد من القرارات غير المبرمجة، والتي تواجه مشكلات طارئة في المؤسسة، ففي الصحافة مثلاً تتعطل آلات الطباعة، او قد يفشل الكمبيوتر، وهذه تحتاج إلى قرارات سريعة لأن القارىء لن يعذر إدارة الصحيفة لتاخر صدورها اوتعطلها عن الصدور ليوم واحد"

" إن الاختلاف بين النظريات والمدارس في تصورها للإدارة الناجحة كان في حد ذاته إثراء لنظرية الادارة ومهما كان الاتفاق والاختلاف مع هذه النظريات والمدارس، فإن كلاً منها يقدم وجهة نظر تبني لبنة في تطوير مفهوم الادارة واسلوبها الأفضل"

صدر مؤخراً في عمّان الطبعة الثانية من كتاب "ادارة المؤسسات الإعلامية في الوطن العربي" للدكتور صالح ابو اصبع، عن دار آرام للدراسات والنشر والتوزيع. ويعتبر هذا الكتاب في الطبعة الجديدة المنقّحة مرجعاً هاماً للإعلاميين والصحفيين والعاملين في المؤسسات الإعلامية واقسام العلاقات العامة. وتتنوع المؤسسات الإعلامية في وطننا العربي لتشمل مؤسسات صحفية ودور إذاعة مرئية و مسموعة ومحطات فضائية ووكالات أنباء وشركات إعلانات وعلاقات عامة ودور نشر ومراكز انتاج إذاعي ومرئي.

ويمتاز الكتاب بشموليته ايضاً. فقد كتبه المؤلف من واقع خبرته في ادارة المؤسسات الاعلامية لسنوات طويلة ومن خلال خبرته الأكاديمية في جامعات عربية عديدة. واعتُمد كتابه هذا للتدريس في العديد من الجامعات العربية في الأردن والامارات العربية المتحدة وسوريا والسودان والمغرب واليمن.

وينقسم الكتاب إلى قسمين، القسم الأول ويناقش ابرز نظريات الادارة في المؤسسات الاعلامية والأسس العلمية لبعض المدارس النظرية في الادارة. اما القسم الثاني فيتناول أنشطة الادارة المتعددة.

يتناول الكاتب في فصول القسم الأول اهم المدارس الادارية، مثل :البيروقراطية، ومدرسة النظرية الادارية، ونظرية الادارة العلمية، ونظرية العلاقات الانسانية، ومدرسة العلوم السلوكية، ومدرسة اتخاذ القرار، ونظرية ادارة الانظمة، ونظرية (Z) في الادارة اليابانية.

ويوضح الفروقات والاختلافات بين نظريات الادارة في توجهها نحو السبل الفضلى في ادارة المؤسسات، وخصوصاً الاعلامية منها والتي تهدف إلى الاخبار والتوجيه والتعليم والترفيه، وتختلف في اهدافها عن أهداف مؤسسات أخرى، مثل الجامعة – مثلاً – التي تهدف إلى التعليم أو وزارة العدل – مثلا – التي تهدف إلى تنسيق مصالح الشعب في مجال القانون، فكل مؤسسة من هذه المؤسسات يمكن اعتبارها مؤسسة ذات طبيعة معينة، ولكن شكل ادارتها يختلف باختلاف هذه الطبيعة.

ويرى د. أبو اصبع أن البيروقراطية في البنيان التنظيمي للمؤسسات الاعلامية تضع بعض القيود مما يحد من فعالية هذه المؤسسات. فالمؤسسات الاعلامية – برأيه – ذات نشاط حيوي وديناميكي، ولذا فان الصرامة وعدم المرونة في البيروقراطية ومواجهتها للإبتكار تقلل او تحد من فعالية العمل الاعلامي الذي يقوم على المبادرات والابتكار.

ويرى الكاتب أنه لا يمكن الاستغناء عن جانب من جوانب التنظيم البيروقراطي في المؤسسات الإعلامية بالرغم من كل ذلك. (ص٣٥)

ويعتقد المؤلف، أن المؤسسات الاعلامية يمكنها الاستفادة من بعض جوانب (نظرية الادارة العلمية)، على اعتبار أن المؤسسات الاعلامية تعتمد على الإبداع والمهارة الفنية بالاضافة إلى الادارة الناجحة. كذلك هي من اكثر المؤسسات التي تحتاج بشكل مستمر إلى تطوير معداتها، وتحتاج إلى تنمية الافراد وتدريبهم.

ويقول أ. د. ابو اصبع، ان ادراك اهمية الجوانب الانسانية في ادارة المؤسسات الاعلامية هام جداً، فاي مؤسسة إعلامية تقوم على العنصر البشري، والبشر يحتاجون إلى إحساس بالانتماء وإحساس بانهم موضع احترام وتقدير من قبل رؤسائهم وزملائهم. (ص٥٠) وعلى الرغم من هذا الإطراء لهذه النظرية، إلاّ أن الكاتب لم يكن متحمساً تماماً لها.

وتهتم (مدرسة صنع القرارات) حسب د. ابو اصبع باتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب من قبل المديرين، والأخذ بعين الاعتبار مصلحة المؤسسة والمستخدمين وظروف البيئة. ويقول ان المؤسسات الاعلامية هي من أكثر المؤسسات التي تحتاج إلى اتخاذ قرارات عديدة وفورية وهامة وان ادراك المسؤول في المؤسسة الاعلامية للتكنيكات في صنع القرار سواء كانت تقليدية او حديثة يمكن ان يساعد في اتخاذ القرارات. ويفترض ايضاً ان جوهر اي عملية ادارية هو صنع القرار المناسب.

ويكتب: "وتواجه المؤسسات الاعلامية كل يوم العشرات إن لم يكن اكثر من القرارات المبرمجة مثل الأمور التي تتعلق بسياسة النشر، او إجراء مقابلات او اختيار برامج معينة للاذاعة والتلفزيون، كما يواجهها كذلك يومياً العديد من القرارات غير المبرمجة، والتي تواجه مشكلات طارئة في المؤسسة، ففي الصحافة مثلاً تتعطل الات الطباعة، او قد يفشل الكمبيوتر، وهذه تحتاج إلى قرارات سريعة لان القارىء لن يعذر ادارة الصحيفة لتاخر صدورها او تعطلها عن الصدور ليوم واحد". (ص٦١)

وفي خاتمة القسم الأول من الكتاب، يتناول المؤلف مجموعة من المؤثرات (القيود والكوابح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمهنية) التي تلعب دوراً كبيراً في ادارة المؤسسات الاعلامية وهي سبع نقاط رئيسية: السيطرة الاقتصادية (من خلال الاعلانات أو ملكية وسائل الاعلام) وسيطرة الدولية (من خلال قوتها في منح الترخيص وسحبه والاشراف المباشر على الاعلام من خلال الرقابة) والسيطرة القانونية التي تنظم عمل الاعلام وتحد من انفلاته (مثل القوانين الحكومية وقوانين نقابة الصحفيين والمهنيين واللوائح الداخلية للمؤسسات الاعلامية) والكوابح الاجتماعية (المتعلقة بالقيم الاجتماعية والنظام الاجتماعي ككل) والضغوط السياسية الخارجية (من خلال الدول الخارجية والمنظمات الدولية) وجماعات الضغط المحلية التي تلعب دورها في ادارة المؤسسات الاعلامية (من خلال المنتديات الفكرية والتنظيمات السياسية والاجتماعية والجماعات الدينية والعرقية) وكذلك هنالك الضغوط من داخل المؤسسة الاعلامية ذاتها، والتي تتعلق ببنية المؤسسة التنظيمية (مثل نمط القيادة وكفاءة الكادر وتجانس الكادر وأسلوب التنظيم) ومعوقات تتعلق بطبيعة العمل الاعلامي (من عمليات الغربلة، الوقت الضيق والمساحة المحددة والامكانات التكنولوجية).

القسم الثاني من الكتاب يدخل في نطاق التطبيقات، ويتناول انشطة الادارة في المؤسسات الاعلامية، وذلك في عدة فصول تتناول قضايا هامة مثل: القيادة في المؤسسات الاعلامية، وكيفية اتخاذ القرار، والتخطيط، والتنظيم، والاتصال، والرقابة،

واعداد الموازنات والوظيفة والتدريب والتحويل والمفاوضات والحوافز والعلاقات العامة.

[illegible] (ص ١١٢)

[illegible] (الفصل الثاني عشر)

[illegible] وبما يحقق الأهداف الموضوعة.

ويعتقد ان فصل التخطيط في المؤسسات الإعلامية من اهم الفصول التي تضمنها كتاب "ادارة المؤسسات الإعلامية" كونه يضع امام المهتمين بالعمل الإعلامي الية وخطوات التخطيط الاعلامي (اي وضع المهمات والاهداف وجمع المعلومات وصياغة الاستراتيجية ووضع الخطة النهائية)

وفي فصل (التنظيم في المؤسسات الاعلامية)، يضع المؤلف امام القارىء نماذج لهياكل تنظيمية لعدد لا بأس به من المؤسسات الاعلامية الاردنية والعربية. ويبيّن لنا مواقع الوظائف القيادية والوظائف التنفيذية والوظائف الاستشارية في الهيكل التنظيمي للمؤسسات الاعلامية المتنوعة (صحافة وراديو وتلفزيون ووكالات انباء ودور نشر)

ماكلوهان: الوسيلة هي الرسالة

وحول الاتصال في المؤسسات الإعلامية، فان المؤلف يفرد لنا فصلاً وافياً وينطلق من ان الاتصال معني بنقل المعلومات والافكار والعواطف والمهارات الخ باستخدام الرموز (الحركية والصوتية واللونية والصورية) اي الكلمات والصور بالالوان والاشارات الرامزة وغيرها. ويقول ان توجيهات المدير قد تكون مكتوبة او شفهية، مواجهة او بالهاتف او عبر موظف اخر اقل رتبة وتكون إما لفظية او غير لفظية

وتتخذ اشكال الاتصال داخل المؤسسات احد الاسلوبين التاليين: الاتصال الشخصي (INTER-PERSONAL COMMUNICATION) او الاتصال بين الجماعة (INTERGROUP COMMUNICATION)

ومن انواع المقابلات في الاتصال الشخصي يذكر المؤلف مقابلة التوظيف، ومقابلة المعلومات، والمقابلة الانضباطية (التاديبية)، والمقابلة الاقناعية، ومقابلة ترك العمل.

ويتطرق المؤلف إلى معوقات الاتصال باشكالها المختلفة، ومهارات الاتصال، ووسائل الاتصال في المؤسسات، مؤكداً اهمية اختيار الوسيلة، على اعتبار ان "الوسيلة هي الرسالة" كما قال مارشال ماكلوهان.

ويعرض الكاتب لكيفية وطرق تدفق المعلومات في المؤسسات، مشيراً إلى شبكات الاتصال التي تمثل الانتقال المتتابع للرسالة داخل المؤسسة، حيث يطرح اربعة انماط للاتصال.

د. صالح أبو اصبع

ويتناول الكاتب قضايا اخرى وثيقة الصلة بالعمل في المؤسسات الاعلامية مثل إعداد الموازنة (الفعلية السنوية والتخطيطية - التقديرية) وعمليات التوظيف والتدريب.

ويتناول ايضاً قضايا اخرى مثل قضية التفاوض في المؤسسات الاعلامية التي ينبغي ان تمر بالمراحل التالية: التحضير للتفاوض والتخطيط له والشروع في التفاوض والاتفاق على جدول الأعمال والمباحثات والمساومة وتحقيق الصفقة (اي إقفال باب النقاش والوصول إلى اتفاق).

وبخصوص الحوافز في المؤسسات الإعلامية فإن المؤلف يشير إلى نظرية الحاجات للتحفيز (نظرية ديفيد ماكليلاند) الذي حدد انواع الحاجات الانسانية الحاجة إلى السلطة والحاجة إلى الانتماء والحاجة إلى الانجاز. وتطرق إلى كيفية توظيف هذه الحاجات للتحفيز.

وفي الفصل الأخير من الكتاب، يتناول الكاتب موضوع العلاقات العامة باعتبارها نشاط حيوي من انشطة الادارة. ولما لهذا الجانب من اهمية لا يمكن الاستغناء عنه في عمل المؤسسات الاعلامية كون العلاقات العامة نشاط اتصالي يهدف إلى توثيق الصلة بالمجتمع وإبراز صورة مشرقة للمؤسسة افرد المؤلف فصلاً وافياً يغطي ابعاد العلاقات العامة كنشاط اتصالي وإداري وعلمي واجتماعي وانساني. وتطرق فيه للوظائف التاريخية للعلاقات العامة (إعلام، إقناع، ودمج الناس بعضهم ببعض) والى الوظائف الأساسية لهذا العلم: البحث والتخطيط والتنظيم والاعلام والانتاج. ويمتاز الكتاب بدقة صياغته، وبتعدد مصادره، وشمولية وموضوعيته. ولهذا فهو يكتسب اهمية تطبيقية ومعرفية لكافة العاملين في قطاع الاعلام وفي المؤسسات الإعلامية حديثة البناء.

اما مؤلف الكتاب فهو مفكر إعلامي وباحث في قضايا الاتصال والإعلام والتطبيع وحاصل على دكتوراة في الاعلام في الولايات المتحدة الامريكية ١٩٨٢ وحاصل على الدكتوراة [illegible] جامعة القاهرة ١٩٧٧ وحاصل على جائزة عبدالحميد شومان في [illegible] على جائزة غالب هلسا [illegible] ما يقارب الـ ٢٠ مؤلفاً [illegible] النشر في مجالات الإعلام [illegible] الإبداعي ويعمل حالياً [illegible] فيلادلفيا.

